جوزيف ضاهر

الاقتصاد السياسي لحزب الله اللبناني

ترجمة: علاء بريك هنيدي

الاقتصاد السياسي لحزب الله

اللبناني

جوزيف ضاهر

علاء بريك هنيدي/ مترجم سوري ومؤسس مشارك لموقع صحيفة المُتَلَمِّس، صدر له ترجمة كتاب تولستوي وعصره (فلاديمير لينين) وكتاب مدخل إلى رأس المال (ديفيد هارفي)، إلى جانب نشره العديد من الترجمات في الصحف والمواقع العربية.

.....

الاقتصاد السياسي لحزب الله اللبناني

طبعة 2022

رقم الإيـــــداع: 2022/4813

الترقيم الدولي: 978-977-821-253-2

جميع الحقوق محفوظة ©

عدا حالات المراجعة والتقديم والبحث والاقتباس العادية، فإنه لا يسمح بإنتاج أو نسخ أو تصوير أو ترجمة أي جزء من هذا الكتاب، بأي شكل أو وسيلة مهما كان نوعها إلا بإذن كتابي.

No part of this book may be reproduced or utilized in any from or by means electronic or mechanical including photocopying recording or by any information storage and retrieval system without prior permission in writing of the publishers.

الناشر

محمد البعلي

إخراج فني

علاء النويهي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن رأي دار صفصافة.

Hezbollah: The Political Economy of Lebanon's Party of God.
Copyright © Joseph Daher, 2016. First published by

Pluto Press, London. www.plutobooks.com

دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات
49 شارع المخزن- العمرانية- الجيزة- مصر

جوزيف ضاهر

الاقتصـــاد السيـــاسي لحـزب الله اللبنـــــاني

ترجمة: علاء بريك هنيدي

SEFSAFA PUBLISHING HOUSE
WWW.SEFSAFA.NET

بطاقة فهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية،
إدارة الشئون الفنية

جوزيف ضاهر
الاقتصاد السياسي لحزب الله اللبناني/ جوزيف ضاهر، ترجمة: علاء بريك هنيدي، الجيزة، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠٢٢
٣٨٠ ص، ٢٤ سم
تدمك ٢-٢٥٣-٨٢١-٩٧٧-٩٧٨
١ - لبنان - الاحوال السياسية
٢ - الاسلام والسياسة
٣- لبنان - الاحوال الاقتصادية
أ- هنيدي، علاء بريك (مترجم)
ب- العنوان ٣٢٠,٩٥٦٦

رقم الإيداع: ٤٨١٣/ ٢٠٢٢

المحتويات

9 | **شكر وامتنان**

11 | **المقدمة**

15 | **بنية الكتاب**

21 | **الفصل الأول**

21 | الطائفية والاقتصاد السياسي اللبناني: نشأة حزب الله

53 | **الفصل الثاني**

53 | حزب الله والاقتصاد السياسي للنيوليبرالية اللبنانية

101 | **الفصل الثالث**

101 | البنية الطبقية اللبنانية في ظل النيوليبرالية

127 | **الفصل الرابع**

127 | حزب الله والمجتمع المدني الشيعي

169 | **الفصل الخامس**

169 | حزب الله والحركة العمالية اللبنانية

203 | **الفصل السادس**

203 | جهاز حزب الله العسكري

225 | **الفصل السابع**

225 | حزب الله والسيرورات الثورية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

263 | **الفصل الثامن**

263 | انتفاضة تشرين اللبنانية وحزب الله

297 | **خلاصة الكتاب**

311 | **شرائح البرجوازية الشيعية**

321 | **ببليوجرافيا**

إهداء المترجم

إلى جبريل، ذكرى أيام شِداد...

شكر وامتنان

أدينُ في كتابتي هذا الكتاب إلى عائلتي (والدَيَّ وأخي وزوجتي) لدعمهم وحبهم طوال السنوات السابقة. أود على الأخص شكر والدتي «جولييت» وزوجتي «باولا» اللتين دعمتاني وشجعتاني دومًا في عملي. كما أود أن أشكر ابنتيّ يارا وتمارا اللتين، دون عِلم منهما، هدّأتا من روعي في الأوقات العصيبة بحضورهما وابتساماتهما الجميلة.

أدين بالامتنان أيضًا لمشرفَيَّ المباشرين في مرحلة الدكتوراة (وعليها يقوم هذا الكتاب)، الدكتور آدم هنية والبروفيسور جلبير الأشقر، لما قدماه من مساعدة وتعليقات ووقت خلال سنوات الدراسة، فمتى احتجت إليها كنت أجدها. الحق أن نصائحهما القيمة ودعمهما قد أثرت فيَّ ووجهت هذا العمل.

أود شكر أصدقائي في المنتدى الاشتراكي لما قدموه من مساعدةٍ أثناء تواجدي في لبنان ولاحقًا أثناء بحثي، وأخص بالذكر وليد ضو وكميل داغر وغسان مكارم وفرح قبيسي والراحل باسم شيت. أود أن أعرب عن تقديري وعرفاني من خلال هذا الكتاب لباسم الذي وافته المنية في أكتوبر/ تشرين الأول 2014، فنشاطه وكتاباته كانت مصدر إلهامٍ.

أرغب أيضًا في شكر محمد البعلي، صاحب دار صفصافة للنشر، لمساعدته في نشر الكتاب ولكامل الفريق الذي ساعد في هذه العملية.

أود في الختام أن أُهدي هذا الكتاب إلى والدي «نقولا»، الذي وافته المنية في سبتمبر/ أيلول 2014، مع عميق حبي وامتناني. لقد كان على الدوام مصدر إلهام حقيقي لي، وما زال حاضرًا في حياتي. فإنسانيته العظيمة وقلبه الكبير وكرمه وشجاعته وصدقه وروحه المرحة ومعرفته وسوى ذلك، قد أثرت في وفي مختلف أنشطتي وأعمالي إلى حدٍّ كبير. وبإهدائي الكتاب إليه، لا يسعني إلا أن أهديه أيضًا إلى

الشعبين السوري -الذي تنحدر منه عائلتي- واللبناني. لشد ما عانى هذان الشعبان من الدمار وانتهاكات حقوق الإنسان، إن قلبي ودعواتي معهما.

علاء بريك هنيدي

المقدمة

تأسَّس حزب الله عام 1985 إبان فترة أزمةٍ سياسية حادة أثقلتها الحرب الأهلية اللبنانية والاجتياح الإسرائيلي عام 1982. تأسَّس الحزب بوصفه جماعةً سياسية إسلامية، مقرها المناطق الشيعية اللبنانية، مع تركيزه الاهتمام على المقاومة المسلحة ضد إسرائيل. بمرور السنوات، بات الحزب في نظر العديدين -في لبنان والعالم العربي على السواء- القوة الوحيدة القادرة على مقاومة العدوان الغربي والإسرائيلي على البلد. عقب الحروب العدوانية المختلفة لإسرائيل على لبنان، وبالذات عدوان 2006، جرى الاحتفاء بالحزب لقواته العسكرية المنضبطة وقدراته الدعائية ومقدرته على مقاومة الدولة الإسرائيلية بكفاءة. فصار بالإمكان رؤية صور حسن نصرالله، الأمين العام للحركة، مرفوعةً في مظاهراتٍ تجوب العواصم العربية الكبرى. بل في دول الخليج أيضًا -حيث تعرب الأنظمة الحاكمة تقليديًّا عن عدائها للحزب- أغدقت شخصيات بارزة، كرجل الأعمال الكويتي ناصر الخرافي، المديح والثناء على الجماعة علانية عقب حرب **2006** (**Farid 2001**; **Wehbe B. 2011**)[1].

بالإضافة إلى قدراته العسكرية ومكانته في العالم العربي، أصبح الحزب أحد أهم الجهات السياسية الفاعلة في لبنان، إذ يمتلك كتلة نيابية كبيرة لا تقل عن عشر نواب منذ أول انتخابات نيابية أعقبت الحرب الأهلية في **1992**، ووزيرين على الأقل في كل حكومة لبنانية بعد العام **2005**. وقد دلل الحزب على شعبيته بفوزه بالعديد من الانتخابات البلدية ويسيطر اليوم على أهم المناطق الشيعية في جنوب بيروت الكبرى وجنوب لبنان وسهل البقاع. يعد التنظيم حركة جماهيرية لها شبكة واسعة من الجمعيات الخيرية ومؤسسات أخرى تلبي احتياجات الناس وتوفر لهم الخدمات. في الواقع، يفوق تأثير

1 - نشر الخرافي مقالًا بعنوان «عيش العزة أو موت الكرام» أشاد فيه بنصر الله قبل أسبوع من وفاته في أبريل/ نيسان 2011. احتل الخرافي المركز السابع والسبعين في تصنيف مجلة فوربس لأثرياء العالم، بثروة تقدر بـ11.5 مليار دولار، وكان مقربًا من العائلة الملكية الكويتية وشقيق جاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة. عقب وفاة الخرافي، أصدر الحزب بيانًا عامًا يعزي فيه الشعب والحكومة الكويتيين.

الحزب الاجتماعي والسياسي بين الشيعة تأثير حليفه «حركة أمل».

تمثل عقيدة الحزب الطبعة الشيعية من حركة الإسلام السياسي. والحال أن هذه الحركات موجودة في جميع أنحاء العالم، من الإخوان المسلمين في مصر وأماكن أخرى، و«الجماعات الإسلامية»، وجمعيات العلماء المتعددة، وحركة آيات الله في إيران. يقف الإسلام، في كل هذه الأمثلة، كمبدأ مطلق تنصاع له جميع المطالب والنضالات والإصلاحات. أما القاسم المشترك بين كل حركات الإسلام السياسي فهو، بحسب جلبير الأشقر، «الأصولية الإسلامية»، «بعبارة أخرى، إرادة العودة إلى الإسلام، والتطلع إلى طوباوية إسلامية لا تقتصر على أمة واحدة، بل لا بد أن تشمل جميع المسلمين، إن لم يكن العالم أجمع» (**Achcar 1981:2**). يمكن ملاحظة هذا التعريف في كلام محمد خيرت الشاطر، النائب السابق للمرشد العام للإخوان المسلمين في مصر:

> «يعمل الإخوان على إعادة الإسلام بمفهومه الشامل إلى حياة الناس، وآمنوا أن هذا لا يتأتى إلا من خلال الجماعة القوية. فإذًا المهمة واضحة: استعادة الإسلام بمفهومه الشامل إلى حياة الناس، تعبيد الناس لله، إقامة دين الله، أسلمة الحياة، التمكين لدين الله، بناء نهضة الأمة على أساس الإسلام... فتعلمنا [أن نبدأ بـ] بناء الفرد المسلم، البيت المسلم، المجتمع المسلم، الحكومة الإسلامية، دولة الإسلام العالمية...»[1] (**Amal al-Ummah TV 2011 and Bargisi, Mohameed and Pieretti 2012**)

لا تقتصر الأصولية الدينية على الدين الإسلامي، وبوسعنا رؤية عناصر مشتركة بين مختلف الحركات الأصولية الدينية في جميع أنحاء العالم. لكن من الأهمية بمكان ملاحظة أنها وإن كانت تدعو إلى العودة إلى زمن فات، لا ينبغي النظر إليها على أنها مستحاثات من الماضي. ففي حين أنها قد توظف رموزًا وسرديات من فترات سابقة، غير أنها تنبض بالحياة وتتسم بالدينامية وتمثل اتجاهات معاصرة رئيسة تستهدف

---

1 - نقلًا عن محاضرة خيرت الشاطر في الإسكندرية بتاريخ الحادي والعشرين من أبريل/ نيسان 2011 والمتوفرة على منصة يوتيوب:
https://www.youtube.com/watch?v=JnSshs2qzrM (المترجم، يشار له لاحقًا بالحرف "م")

تلبية حاجات ثقافية (**Marty 1988:17**). لذا لا بد من وضع نشأتها ضمن السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحقبة المعاصرة.

بدأ صعود حركات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، سواء السني أو الشيعي، في فترة -خلال الثمانينيات والتسعينيات- كانت فيها القوى اليسارية والقومية قد أضعفت إلى حد كبير لأسباب مختلفة: انتكاسات القومية العربية، ودعم الولايات المتحدة للمملكة العربية السعودية التي ساعدت بدورها على تعزيز ورعاية مختلف الحركات الأصولية السنية، على الأخص الإخوان المسلمين، بوصفها قوة مقابلة للقومية العربية، والأحداث الإقليمية التي بدأت مع طفرة النفط عام **1973** التي سمحت للممالك الخليجية بزيادة تمويلها الإقليمي، وإضعاف القوى التقدمية في بداية السبعينيات بفعل القمع الشديد الذي مارسته الأنظمة العربية مثل مصر وسورية والعراق بعد تخليها عن سياساتها الاجتماعية الراديكالية السابقة وتبنيها بشكل متزايد التقارب مع الدول الغربية وممالك الخليج، وإضعاف القوى الوطنية التقدمية الفلسطينية والعربية بفعل هجمات الدول العربية وإسرائيل المتعددة على الحركة الوطنية الفلسطينية، تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام **1979**.

كان هذا السياق الإقليمي الذي تشكل فيه حزب الله. في البداية، تركزت قاعدة الحزب الاجتماعية حول فقراء الشيعة وبعض مكونات البرجوازية الصغيرة، لكنها توسعت لاحقًا بين الشيعة اللبنانيين لتشمل جميع الطبقات الاجتماعية كافة. فاليوم، يحظى الحزب بتأييد سياسي واجتماعي كبير وسط البرجوازية الشيعية النامية والمتواجدة في الداخل اللبناني والمغترب.

بالنظر إلى عملية الاندماج هذه في النظام السياسي والقاعدة الاجتماعية الموسعة للتنظيم، يمكن طرح مجموعة من الأسئلة حول طبيعة حزب الله كحزب سياسي وكقوة اجتماعية. كيف لنا أن نفسر سياسة الحزب وممارسته فيما يتعلق بالاقتصاد السياسي للبنان وشيعته؟ كيف استطاع الحزب بناء مثل هذه القاعدة المؤيدة وسط الشيعة في لبنان؟ ما طبيعة العلاقة بينه وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية؟ بأي دور تضطلع قدرات الحزب العسكرية في هيمنته على شيعة لبنان؟ كيف لنا أن نفسر التطور السياسي والاجتماعي للحزب؟

تتسم الإجابة عن هذه الأسئلة بالأهمية سواء من زاوية ما تقدمه من تبصرات في الإسلام السياسي كعقيدة، أو من حيث تداعياتها على فهم الاقتصاد السياسي الأوسع للبنان والشرق الأوسط.

يهدف هذا العمل إلى فهم حزب الله من خلال فهم الإسلام السياسي فهمًا تاريخيًا وماديًا، وتتبع تطور بُنى التنظيم وعلاقاته ضمن النظام السياسي الأوسع، ووضع هذا التطور في سياق التغيُّر في التشكّل الطبقي وبناء الدولة في لبنان. بهذه الطريقة، يذهب الكتاب بالنقاش إلى ما هو أبعد من التركيز المعتاد على العقيدة باعتبارها وسيلة لتحديد سياسات الإسلام السياسي وفهمها، ليجادل بأنَّه في حين قد يكون الهدف المعلن للحزب هو إرساء «نمط الحياة الإسلامي»، إلَّا أنَّه من الأفضل فهم ممارساته الفعلية بوصفها متناغمة مع طبيعة البيئة الرأسمالية التي يعمل بها ويعكسها.

بالإضافة إلى المساعدة على تصور تطور حزب الله ومكانته ضمن السياسة المعاصرة للمنطقة، نسعى إلى التصدي للاستشراق السائد في قسم كبير من دراسات العالم العربي. إذ يميل هذا الاستشراق إلى اعتبار المنطقة عصية على استيعاب الأطر الاجتماعية العلمية المستخدمة عادة لفهم عمليات التغيير السياسي في مناطق أخرى من العالم. بهذا الصدد، يتفق هذا الكتاب مع خلاصة الكاتب عزيز العظمة بأن «فهم الظاهرة الإسلامية السياسية يستلزم [استخدام –م] عدة العلوم الاجتماعية والإنسانية المعتادة، لا تجاهلها» (**Al-Azmeh 2003:39**).

بنية الكتاب

نظم هذا الكتاب في ثمانية فصول رئيسة.

يتناول **الفصل الأول** جذور الطائفية في لبنان منذ عهد الانتداب الفرنسي وحتى نهاية الحرب الأهلية (**1975-1990**). ويتتبع موقف مختلف الطوائف خلال هذه الفترة، ويحلل تأثير الحرب الأهلية على الظروف السياسية والاجتماعية للشيعة على وجه الخصوص. تتزامن هذه الفترة مع تأسيس حزب الله عام **1985**، وتوفر رؤى مهمة حول تطوره اللاحق. في هذا الفصل، ينظر إلى الطائفية على أنها أداة تستخدمها البرجوازية اللبنانية للتدخل أيديولوجيًّا في الصراع الطبقي، لإحكام سيطرتها على الطبقات الشعبية وإبقائها في حالة من التبعية بزعمائها الطائفيين (**Amel 1986: 323, 326-327**). يجب النظر إلى الطائفية على أنها مكون أساسي من مكونات الأشكال الحالية من الدولة والسلطة الطبقية، ومعززة لها. وعلى هذا الأساس، نرى الطائفية على أنها منتج العصر الحديث لا موروثًا من زمن خلا. وكما يلاحظ الباحث اللبناني أسامة مقدسي، فإن «الطائفية قصة حديثة. بل إنها الـ قصة الحديثة بالنسبة إلى أولئك الذين تتكشف عبرهم وينخرطون في ذلك التكشف، قصة كانت ولا تزال تحدد حيواتهم وتتحكم بها»[1].

يدرس **الفصل الثاني** تطور الاقتصاد السياسي اللبناني منذ **1990** وحتى **2020**، وتغطي هذه الفترة نهاية الحرب الأهلية وحتى العام **2020**. ويركز بالذات على الشيعة، الذين كانت مكانتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية أدنى على نحو ملحوظ من بقية الطوائف اللبنانية عند نهاية الحرب الأهلية، ثم تغيرت مذاك بشكل كبير. سنرى التغيرات في موقع الشيعة وتقسيمهم الطبقي كنتيجة للسياسات النيوليبرالية، وعلاقة هذه التغيرات بتطور حزب الله كتنظيم سياسي. فهذه السياسات النيوليبرالية أدت إلى تعميق سمات الاقتصاد اللبناني التي تشكلت تاريخيًّا: نموذج نمو موجه نحو التمويل والخدمات، كانت فيه عدم المساواة الاجتماعية والتفاوتات المناطقية جد واضحة. ويناقش الفصل تبعات هذه السمات أثناء تطورها خلال الفترة النيوليبرالية، والتوجه السياسي اللاحق للحزب نحو

1 - مقدسي، أسامة، تر. ثائر ديب. ثقافة الطائفية: الطائفة والتاريخ والعنف في لبنان القرن التاسع عشر تحت الحكم العثماني. دار الآداب، ط1، (بيروت: 2005). ص21. (م)

كل من السياسة الاقتصادية والنظام السياسي الطائفي. ويختم باستقصاء ثلاث دراسات حالة في مناطق يتمتع فيها الحزب بنفوذ وسيطرة كبيرين: (1) إدارة السياسة العمرانية في بلدية الغبيري، (2) المواقف من قوانين ضبط الإيجارات في بيروت، (3) السياسة الزراعية في سهل البقاع.

بعد تحديد هذه الاتجاهات التنموية خلال الفترة النيوليبرالية، يبحث **الفصل الثالث** آثارها على البنية الطبقية في لبنان، لا سيما وسط الشيعة. ليبين الفصل أن الفترة النيوليبرالية قد شهدت ظهور برجوازية شيعية جديدة ضمن مختلف قطاعات الاقتصاد، ما نتج عنه إعادة توازن السلطة الطائفية على مستوى البلد. لكن لم تكن هذه العملية موزعة بالتساوي، فقد ظل العديد من الشيعة في حالة تهميش في جميع المناطق الريفية والحضرية الهامة. بعد ذاك، ينتقل الفصل إلى رسم خريطة ملموسة للبرجوازية الشيعية الجديدة عبر تحليل كبرى مجموعات الأعمال الشيعية وعلاقتها بالحزب نفسه. ثم تجدل هذه العوامل في تحليل القاعدة الاجتماعية المتغيرة للحزب.

يتتبع **الفصل الرابع** نمو الحزب كحركة جماهيرية ويحاول فهم كيفية تمكن الحزب من بلوغ موقع هيمنة في المناطق الشيعية رغم ما تولده طبيعة قاعدته الاجتماعية من توترات. ويبحث هذا الفصل بالتفصيل التنظيم الداخلي للحزب وشبكته الكبيرة من المؤسسات. إذ كان لهذه الشبكة دور هام في بث أفكار الحزب داخل المجتمع الشيعي وبسط هيمنته عبر توفير الخدمات الضرورية. ويحلل الفصل كيف أتاح نجاح شبكة منظمات الحزب –المدارة في الغالب من مجلسه التنفيذي– تعزيز موقعه بين السكان، مركزًا بشكل خاص على أربعة قطاعات حيوية: (1) الدعم الاجتماعي. (2) المؤسسات الدينية. (3) الإعلام والثقافة. (4) التربية والتعليم/ العمل الشبابي. يستكشف الفصل المحتوى العقائدي لعمل الحزب في هذه القطاعات، مشددًا على ما اضطلع به مفهوما الحالة الإسلامية والالتزام من دور في إرساء الولاء للحزب. كما يحلل السمة الجندرية المميزة لهذه المرتكزات العقائدية في عمل الحزب.

أما **الفصل الخامس** فيتطرق لتوجه الحزب إزاء الحركة العمالية اللبنانية. ويبحث هذا

الفصل، منطلقًا من تاريخ الحركة النقابية إبان الحرب الأهلية، مختلف الاحتجاجات الاجتماعية والعمالية التي استمرت خلال التسعينيات وحتى الفترة الحالية. ويوضح كيف جرى إضعاف الاتحاد العمالي العام، وهو الاتحاد النقابي الرئيس، بأيدي القوى السياسية والطائفية وإخضاعه لمصالحهم، لخشيتهم من قدرة الاتحاد على الحشد والتعبئة. بهذا الصدد، نحلل سلوك الحزب تجاه المطالب الاقتصادية المختلفة والإضرابات والتنظيم العمالي. بذا، يوفر الفصل صلة وصل بين تحليلات الاقتصاد السياسي الواردة في الفصلين الثاني والثالث، والتحليل الاقتصادي والاجتماعي في الفصل الرابع. وبهذه الطريقة، يقدم الفصل عرضًا مهمًّا للتوترات الناشئة داخل التنظيم نتيجة ادعائه تمثيل نضالات الفئات الأفقر من الشيعة واحتياجاتهم، بالتلازم مع قاعدته الاجتماعية المتغيرة.

يحلل **الفصل السادس** جانبًا بالغ الأهمية من جوانب تنظيم حزب الله: أنشطته العسكرية وجهازه المسلح. يبدأ الفصل ببحث كفاح الحزب العسكري ضد الدولة الإسرائيلية، يليها أنشطته القمعية بحق الأطراف اللبنانية الأخرى خلال الحرب الأهلية، ولاحقًا في العام **2008** حين قاد العمليات العسكرية ضد تحالف **14** آذار. كما حللنا استخدام الحزب قدراته العسكرية لضمان سطوته وأمنه في المنطقة.

ينظر **الفصل السابع** *إلى سلوك الحزب تجاه الانتفاضات الشعبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي بدأت في ديسمبر/ كانون الأول **2010** ويناير/ كانون الثاني **2011** مع الإطاحة بديكتاتوري تونس ومصر ولا تزال تتكشف. سوف يبحث هذا الفصل بشكل خاص تدخل الحزب في سورية، وكيف أدى هذا إلى مفاقمة الطائفية في لبنان. وسنرى تداعيات الانتفاضة السورية على العلاقة بين الحزب وإيران وحركة حماس الإسلامية الفلسطينية. يجمع الفصل الختامي التحليل الشامل بالمعنى النظري والسياسي.*

يفحص **الفصل الثامن** مصادر انتفاضة تشرين[1] اللبنانية ورد فعل الحزب على الحركة الاحتجاجية. وفي هذا الفصل، سننظر في دور الحزب الأساسي في إنهاء الانتفاضة بالوسائل المختلفة، سعيًا لحماية النظام الطائفي النيوليبرالي. فقد شارك

1 - انتفاضة اندلعت في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 وتعرف بـ«انتفاضة تشرين» وسوف ترد بهذه الصيغة في باقي الصفحات. (م)

في قمع المتظاهرين وانخرط في مختلف أشكال الترهيب ضد النشطاء والمتظاهرين، وخاصة الشيعة منهم. لقد أظهرت الانتفاضة اللبنانية، من جوانب عدة، التناقضات المعروضة في هذا الكتاب ودور الحزب الأساسي إلى جانب بقية الطبقات الحاكمة اللبنانية في الحفاظ على الإطار السياسي الراهن، حيث يحتل فيه موقع الفاعل المهيمن، والحفاظ على هيمنته على الشيعة.

ملاحظة حول المصادر

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة واسعة من الكتابات الأكاديمية في ميادين السياسة والاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع ونظرية التنمية. وكما سيبين الفصل التالي بمزيد من التفصيل، فإن إطارها النظري الأساسي يستند إلى التحليلات الماركسية والنقدية الأخرى للبنان والشرق الأوسط. وبالإضافة إلى الأدبيات الأكاديمية، انطوت أبحاث هذا الكتاب على تحليل نصي مفصل لعديد الكتب والمقالات والتقارير والمنشورات السياسية والمقابلات مع الشخصيات السياسية الرئيسة في لبنان. وقد أتاحت لي إجادتي للإنجليزية والعربية والفرنسية إجراء المقابلات والاطلاع على المصادر الأولية والوثائق المستخدمة في استخلاص نتائج هذا الكتاب بلغتها الأصلية.

إلى جانب الرؤى المكتسبة من هذه المواد المكتوبة، فقد أمضيت قرابة السنة في لبنان لإجراء العمل الميداني من أغسطس/ آب **2011** إلى سبتمبر/ أيلول **2012**. خلال هذه المدة، تمكنت من التنقل في بيروت وسهل البقاع والمناطق الجنوبية والشمالية من البلد. كانت فترة البحث هذه بما شملته من مشاورات واسعة مع النشطاء والنقابيين والعمال والطلبة وأعضاء الأحزاب السياسية والأكاديميين، إضافة قيمة لتجربتي السابقة في البلد. لقد قابلت أكثر من أربعين شخصًا في لبنان (بالعربية والفرنسية والإنجليزية، حسب الظروف)، وتعلمت من عدد لا يحصى من المناقشات «الشخصية» مع أفراد ومجموعات منخرطة في المشهد السياسي اللبناني. علاوة على ذلك، أتاح لي تواجدي في لبنان فرصة الاطلاع على العديد من المكتبات والأرشيفات ومراكز الأبحاث.

بالنظر إلى البيئة السياسية اللبنانية، فقد واجه هذا العمل الميداني عقبات عدة. أولًا، غدا الوصول إلى مسؤولي الحزب أصعب مما كان عليه في الماضي، بفعل إجراءات الأمن الداخلي في الحزب وسرية التنظيم. غير أنني حصلت على بعض المقابلات مع مفكرين محسوبين على الحزب وممثليه في واجهاته الجماهيرية ومعاهد الأبحاث. كما قابلت متعاطفين عاديين وأعضاء في الحزب. خلال هذه العملية، كان عليّ أن آخذ في عين الاعتبار الجو الطائفي المحتقن في البلد عند تقييم ما جمعته من معلومات. وقد ساعدني انكبابي على السياسة اللبنانية ومعرفتي بها في تقييم ما قدمته بعض المصادر من مزاعم يغلب عليها الأيديولوجيا والتحيز.

ختامًا، ساهمت وجهة نظري الشخصية بشكل كبير في كتابة وتأطير هذا الكتاب. أنا مواطن سويسري من أصل سوري، أمضيت فترات طويلة في سورية والمنطقة منذ طفولتي. وقد تضررت عائلتي وأصدقائي المقربون بفعل الأحداث الجارية في سورية، واضطر عدد كبير منهم إلى مغادرة مدينة حلب (التي ننحدر منها) نحو مناطق آمنة في البلد أو البلدان المجاورة. ويعود اهتمامي بحزب الله إلى ما قبل تدخله في سورية، لكن أحداث السنوات الأخيرة أعانتني على التوثق من الحجج الواردة أدناه وصقلها.

الفصل الأول

الطائفية والاقتصاد السياسي اللبناني: نشأة حزب الله

تأسست دولة لبنان الكبير تحت سلطة الانتداب الفرنسي في سبتمبر/ أيلول **1920** عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية. شملت أراضي البلد الجديد جبل لبنان –الذي نال نوعًا من الحكم الذاتي في ظل الحكم العثماني بفعل تدخلات القوى الأجنبية الأوروبية في **1860**–، إلى جانب أقضية سهل البقاع وجبل عامل (جنوب لبنان) وعكار وبيروت وصيدا وطرابلس. كانت هذه الأقضية الأخيرة، حتى عام **1918**، جزءًا من الولايتين العثمانيتين في دمشق وبيروت. إذاك ضم لبنان سبع عشرة طائفة دينية لكل منها معالمها الجغرافية والاجتماعية الخاصة[1]. فالمسيحيون، وهم **55%** من مجمل سكان البلد في **1920**، تركزوا بشكل أساسي في جبل لبنان. وكانوا ينقسمون إلى طوائف عدة، أبرزها الموارنة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك[2]. في حين كان المسلمون –السنة والشيعة والدروز والإسماعيليون– أغلبية في الأقضية الجديدة المضمومة في لبنان الكبير: سهل البقاع وجبل عامل وعكار وبيروت وصيدا وطرابلس. حيث شكل المسلمون فيها أغلبية قوامها **200,814** مقابل **117,332** من المسيحيين (**Picaudou 1989:57**)[3].

كان الانتداب الفرنسي على لبنان وسورية وسيلة لتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية الفرنسية في الشرق الأوسط (**Khoury 1981:452; Makdissi 1996**). إذ سيطرت على لبنان وسورية مجموعتان من الشركات الفرنسية، تسميان «المصالح المشتركة» و«الشركات ذات الامتياز»، تحتكران بينهما الخدمات العامة والقطاعات الأساسية من الاقتصاد. ليتكرس خلال الاحتلال الفرنسي دور لبنان وسيطًا اقتصاديًا تجاه سورية (**Owen 1976:24**)، مع استمرار مرفأ بيروت في كونه المرفأ الرئيس للداخل السوري (**Traboulsi 2007:91**). وتعزز دور بيروت كمخزن إقليمي بفعل انتهاج الانتداب سياسة إبقاء السوق السورية الكبيرة لتجار بيروت لقاء حماية جمركية أعلى للزراعة والصناعة، اللتين انطوتا على أهمية أكبر لاقتصاد الداخل السوري (**Gates 1989:14**).

1- بعد اتفاق الطائف (انظر أدناه)، جرى الاعتراف بالعلويين على المستوى السياسي كطائفة في لبنان، بذا يتألف لبنان اليوم من 18 طائفة دينية معترف بها رسميًا.

2- توزع المسيحيون في جبل لبنان على الطوائف المختلفة على النحو التالي: 156,000 موارنة و40,689 روم أرثوذكس و16,468 روم كاثوليك. كما توجد طوائف أخرى مثل الأرمن الأرثوذكس والسريان الكاثوليك والأرمن الكاثوليك والسريان الأرثوذكس والروم الكاثوليك والكلدان والآشوريين والقبطيين والبروتستانت (Picaudou 1989: 57).

3- وجدت طائفة يهودية صغيرة في تلك الفترة وكان النظام السياسي اللبناني معترفًا بها رسميًا.

عززت هذه المشاريع قوة البرجوازية المسيحية المرتبطة بالرأسمالية الأوروبية وقطاع الخدمات، لا سيما قطاعي المصارف والتمويل (**Gates 1989:16**). كما استفاد كبار ملاك الأراضي في الأطراف، الذين يمثلون الزعماء المحليين، من الانتداب الفرنسي. إذ كان المستفيد الرئيس من مشاريع التنمية الزراعة والمساعدات الحكومية في عكار والجنوب والبقاع، كبار الملاك ممن دعمهم الموظفون الفرنسيون (**Traboulsi 2007:92**).

كان مفتاح سيطرة فرنسا على البلد هو تشجيع أشكال الحكم الطائفية، وعلى الأخص تحالفها الاستراتيجي مع الموارنة. فتحت السيطرة الفرنسية، جرت انتخابات مجلس تمثيلي في العام **1922** تلتها بعد أربع سنوات انتخابات مجلس النواب. حيث جرى هذان الاستحقاقان على أسس طائفية وقاطعه المسلمون السنة معارضي تقسيم سورية وتشكيل لبنان الكبير[1]. إذ اشتكى زعماء السنة من أن **83%** من العائدات الضريبية تجبى من أقضية ذات أغلبية مسلمة، حيث يعيش **380,000** شخص، في حين ينفق **80%** منها في جبل لبنان الذي يقطنه **330,000** نسمة (**Traboulsi 2007:81**). علاوة على ذلك، ألف موارنة جبل لبنان أغلبية ساسة وموظفي الدولة في لبنان الكبير الجديد تحت الحكم الفرنسي، خلافًا لما كانت عليه ولاية بيروت في السابق، حيث كان معظم موظفيها وساستها من السنة والروم الأرثوذكس (**Traboulsi 2007:93**).

في ظل الاقتصاد السياسي غير المتكافئ الذي تهيمن عليه الرأسمالية الفرنسية، اضطلع الموارنة بدور وسيط رئيس بانخراطهم في الاستيراد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل وتمثيل الشركات الأوروبية. لهذا السبب، حاز إعلان الانتداب الفرنسي على دعم البطريرك الماروني حويك وتلك القطاعات من الموارنة المرتبطة بالحكم الفرنسي (والمعتمدة عليه). في حين كانت الطوائف المسيحية الأصغر أقل ميلًا إلى الانتداب، ويرجع ذلك في جزء منه إلى ارتباط هؤلاء بشبكات التجارة الإقليمية؛ على الأخص التجارة بين بيروت ودمشق[2].

1- خشي زعماء المدن الساحلية (بيروت وصيدا وطرابلس وصور) –معظهم من الروم الأرثوذكس والسنة– من الخسائر الاقتصادية لما سببه الضم إلى لبنان الجديد من قطع لروابطهم المباشرة مع الداخل السوري.

2- على سبيل المثال، صوت مسيحيو زحلة بغالبية سكانها الروم الكاثوليك لصالح البقاء في سورية وضد الانتداب الفرنسي. إذ يمكن لإقامة دولتين منفصلتين أن يهدد دور زحلة الوسيط كمركز شحن في التجارة بين بيروت ودمشق والتي تنتفع منها على نحو كبير. وكانت المدينة مركزًا زراعيًّا إقليميًّا أيضًا، حيث تمد بيروت وبعض الأقاليم السورية بإمدادات وفيرة من الغذاء (Issawi 1982:58).

في حين عارض المسلمون بالمجمل، ولا سيما الطائفة السنية، الانتداب الفرنسي (**Firro 2003:67**). فبالإضافة لتهميشهم داخل ما أنشأه الفرنسيون من تنظيمات سياسية، تخوف زعماء السنة من تهديدات تطال موقعهم ضمن شبكات التجارة البين-إقليمية، بما فيها التجارة بين مرافئ الإمبراطورية العثمانية المختلفة، وتصدير المنتجات الزراعية من الداخل السوري، والتجارة المحلية في الحبوب (**Issawi 1982:58**). لهذه الأسباب، مالت النخب السنية إلى دعم وحدة سورية السياسية والجغرافية.

لكن خلال ثلاثينيات القرن المنصرم، بدأت الخلافات بين النخب السنية والمارونية تضيق لصالح استقلال كل من سورية ولبنان (كبلدين منفصلين)، وإن يكن ذلك مع روابط سياسية واقتصادية قوية[1]. فقد طالب بعض زعماء المسلمين، على الأخص رياض الصلح من صيدا، بالتحالف مع قوى سياسية ذات قيادة مسيحية كانت تدعم انفصال سورية ولبنان (لكنها ظلت على معارضتها للانتداب الفرنسي)[2]. لكن لم يحظ هذا الموقف في البداية بدعم عامة المسلمين، وأفضى إلى التباعد بين الصلح والشرائح المسلمة المهيمنة المؤيدة للاتحاد. غير أن هذه المعارضة لم تدم، وخاصة بعد توقيع الاتفاقية السورية الفرنسية العام **1936**، حيث أسقط ممثلو الكتلة الوطنية السورية مطالبهم بضم لبنان لقاء موافقة فرنسا على دمج منطقتي الحكم الذاتي الدرزية والعلوية في الجمهورية السورية (**Traboulsi 2007:101**).

بالإضافة إلى ما سبق، فقد انتشرت معارضة الانتداب والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في طول لبنان وعرضه. فأيدت البرجوازية من مختلف الطوائف على نحو متزايد خيار الاستقلال ودعمت مختلف الإضرابات والاحتجاجات العمالية والشعبية ضد الانتداب الفرنسي. واستهدفت معارضة البرجوازية امتيازات الانتداب

1- من مثل هذا الاتجاه من الأحزاب السياسية هم الكتلة الدستورية بقيادة بشارة الخوري، أحد وجهاء الموارنة، وضمت الكتلة وجهاء مسلمين أيضًا، والحزب الجمهوري الذي أسسه رياض الصلح، أحد زعماء السنة، إلى جانب اثنين من أولاد عمومته وعزيز الهاشم، أحد زعماء الموارنة، من العاقورة في جبيل (Traboulsi 2007:99).

2- يمكننا رؤية هذا التطور في مؤتمر الساحل عام 1936 للوحدويين المسلمين، والذي كرر مقررات مؤتمر الساحل عام 1933 حيث رفض فصل لبنان الكبير عن سورية. ما أظهر خلافًا بين المشاركين حول توحيد لبنان مع سورية. إذ رفض زعماء السنة، ككاظم الصلح وشفيق لطفي، التوقيع على مقررات المؤتمر. والحال أن كاظم الصلح عد مسألة الوحدة مع سورية مسألة ثانوية في حال تبنى لبنان المستقل العروبة لتكون هويته الوطنية (Firro 2006:751). وفي الوقت ذاته، أيدت بعض الشخصيات الإسلامية، منذ منتصف عشرينيات القرن العشرين، المشاركة في دولة لبنان الكبير الجديدة. فكان محمد الجسر أول مسلم سني يبدي استعداده للمشاركة في إدارة شؤون البلد، حيث انتخب منذ العشرينيات رئيسًا لمجلس النواب (Salibi 1971:81).

الاقتصادية، كما تجلت في الاحتكار الذي تمارسه الشركات الفرنسية ذات الامتياز، وإعفاءاتها الضريبية التي تتمتع بها ومنحها الحق في تصدير أرباحها إلى فرنسا. بل إن الكنيسة المارونية، وهي حليف تقليدي وداعم للفرنسيين في البلد، دخلت على خط معارضة الانتداب لأسباب تكاد تتطابق وأسباب البرجوازية (**Traboulsi 2007:105**).

إذًا، تحقق الاستقلال اللبناني في العام **1943**. ولسوف يقوم الميثاق الوطني، وهو تفاهم غير مكتوب بين وجهاء الموارنة والسنة، ودستور **1926** بإرساء المبادئ التأسيسية للبنان المستقل حديثًا. أكدت الوثيقتان على التمثيل السياسي بناءً على أسس طائفية ورسختا هيمنة الطائفة المارونية في المراتب العليا للدولة. فكان لزامًا على الرئيس، وفقًا للدستور، أن يكون مارونيًّا ويتمتع بصلاحيات واسعة، وفي مجلس النواب تمتع النواب المسيحيون بأغلبية ستة إلى خمسة مقابل المسلمين (**Salibi 1971:83; Faour 1991:631**). لكن وعدت النخبة السنية بمشاركة أوسع –مقارنة بفترة الانتداب– في شؤون الدولة وصنع القرار، بالإضافة إلى منصب رئيس الوزراء.

على النقيض من نظرائهم الموارنة والسنة، كان الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للشيعة أضعف بمراحل إبان الاستقلال. إذ كان لديهم أدنى المؤشرات الاجتماعية مع بلوغ معدلات الأمية نسبة **68.9%** في **1943**، مقارنة بـ**31.5%** عند المسيحيين الكاثوليك (**Nasr 1985**). وتركز **85%** من الشيعة في منطقتين رئيستين: جنوب لبنان (باستثناء مدينة صيدا الساحلية، إذ تقطنها أغلبية سنية) وشمال شرق لبنان، وبالتحديد منطقة بعلبك-الهرمل (**Nasr 1985**). غلب على الشيعة أنهم سكان أرياف، ستتغير هذه السمة بشكل دراماتيكي في العقود اللاحقة وسيكون لهذا آثار كبيرة جدًّا كما سنرى. في الواقع، لم يشكل الشيعة في المناطق المدينية أكثر من **10%** من الطائفة ككل في **1948** (**Nasr 1985**).

يرجع تردي أوضاع شرائح كبيرة من الشيعة إلى تواجدهم –قرابة **85%** منهم– في أطراف لبنان (البقاع وشمال لبنان وجنوبه). إبان الاستقلال، تميزت هذه الأطراف بالملكيات الخاصة الكبيرة للأثرياء من ملاك الأرض. فقد استأثرت هذه الملكيات بثلاثة أرباع أجود أراضي الريف الشيعي، ومكنت الاستغلال شبه الإقطاعي للفلاحين

«الشركاء»[1] (**Nasr 1985**). لم يكن الشيعة قد عرفوا بعد الاضطرابات الاجتماعية والثورات الفلاحية أو الازدياد السريع في الزراعة التصديرية التي طبعت آثارها على مناطق الأغلبية المارونية في جبل لبنان إثر اندماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

كان الشيعة مهمشين إلى حد كبير ضمن النظام السياسي، بالرغم من الاتفاق (كجزء من الميثاق الوطني) على أنهم سيحظون بمنصب رئيس مجلس النواب (**Hazran 2010:533**). وكانوا الأقل تمثيلاً على الصعيد السياسي من بين جميع الطوائف، مع شغل بضع منهم لمناصب رسمية قبل **1974** (**Daher 2014:43**). وتشير الدراسات الإمبريقية إلى أن الشيعة لم يشغلوا في العام **1946** سوى **3.2%** من مناصب الخدمة المدنية العليا، وارتفعت هذه النسبة بحلول العام **1955** لتناهز **3.6%**، رغم كون نسبة الشيعة آنذاك **18%** من السكان (**Hazran 2010:533**). وفي العام **1962**، شغل الشيعة نسبة **3%** من مناصب الدرجة الأولى في إدارات الدولة، وكانوا يشكلون آنذاك **19.2%** من السكان. بالإضافة إلى ذلك، كشف عن أرقام مماثلة في وظائف الدرجة الثانية والثالثة أواخر الستينيات (**Halawi 1992 cited in Hazran 2010:534**).

في السياق نفسه، حكم وجهاء العائلات الشيعية المرموقة المجتمع الشيعي خلال هذه الفترة، مع احتكار ست من هذه «العائلات» للسلطة السياسية: آل الأسعد وزين وعسيران في جنوب لبنان، وآل حمادة وحيدر والحسيني في بعلبك وجبيل (**Firro 2006:750-751; Nasr 1985**). كان هؤلاء الزعماء، كما يطلق عليهم، من كبار ملاك الأرض ممن اضطلعوا بدور وسطاء لتوفير الخدمات لغالبية فقراء الشيعة. عنت هذه العلاقة أن الشيعة اتسموا بالزبائنية والمحسوبية إلى حد كبير. ويصف هاريل تشوريف (**Chorev 2013:308**) هاتين السمتين على النحو التالي:

> (**1**) سيطرة العائلات المالكة على مؤاكريها. (**2**) ورأس مال العائلات التجارية. (**3**) والسيطرة على تخصيص الموارد الوطنية. (**4**) والقدرة على التوسط بين العامة والسلطات. أتاحت هذه جميعها للزعيم أن يقدم لمستفيديه الحماية والعمل ومساعدتهم

1- يسمى أيضًا بالمؤاكر، لكن في العموم كانت الأسر المقاطعجية تسيطر على الأرض، تؤجرها إلى فلاحين في مقابل نسب من المحصول. (م)

في اتصالاتهم مع السلطات. قدمت هذه البنية الاجتماعية والسياسية القائمة على المحسوبية على أنها شاملة للجميع، ولا تسم العلاقات بين الزعيم والعامة فحسب، بل وبين الزعامات ذوي المقام الأعلى والزعامات ذوي المقام الأدنى.

لم يقتصر نظام الزعماء هذا على الشيعة، بل كان موجودًا عند المسيحيين والسنة أيضًا.

1-1- 1945- 1975: من الاستقلال إلى الحرب الأهلية

عقب استقلال لبنان في العام **1943**، استمر انحصار السيطرة على الدولة واقتصاد البلد في أيدي قلة قليلة من الأوليجارشية. وبين عامي **1920** و**1972**، مثل أعضاء مجلس النواب حوالي **245** عائلة من أبرز العائلات اللبنانية. بحلول **1972**، وبعد قرابة **50** سنة من الحياة النيابية، انتخب **359** نائبًا، بينهم أكثر من **300** بقليل ورثوا مقاعدهم النيابية بحكم الروابط العائلية (**Khalaf 1979:196**). عكست سياسات الدولة المصالح السياسية والاقتصادية لهذه النخب، التي وضعت نصب عينيها الحفاظ على موقع لبنان كوسيط مالي بين الدول العربية وأوروبا وتعزيز هذا الموقع (**Gates 1989:32**).

بمقتضى هذا الدور الوسيط بين الغرب والعرب، هيمن قطاع الخدمات على الاقتصاد اللبناني في العقدين الأولين بعد الاستقلال، حيث شكل هذا القطاع **72%** من الاقتصاد اللبناني في **1976** (**Dubar and Nasr 1976:67; Owen 1988:32**)، وكانت الغلبة ضمنه للمصارف.

بجوار غلبة التمويل والخدمات، كان الإنتاج الصناعي محدودًا، حيث لم ينم إلا بنسبة ضئيلة من **14.52%** من الناتج المحلي الإجمالي في **1950** إلى **16.7-18%** في **1974** (**Dubar and Nasr 1976:76; Traboulsi 2007:157**). اتبعت الصناعة اللبنانية المسار المعتاد لاقتصاد مهيمن عليه في العالم الثالث (أو الأطراف)، حيث ينحصر معظم الإنتاج في الصناعات الخفيفة منخفضة الأجر (**Dubar and Nasr 1976:80**).

كما فرض مركز البرجوازية التجارية والمالية المهيمن، وارتباطها الوثيق برأس المال الغربي، نفسه على بنية القطاع الزراعي. بالإضافة لذلك، دعمت السياسات الحكومية مصالح كبار ملاك الأرض، الذين تلقوا غالبية مساعدات وزارة الزراعة، بينما لم يلتفت أحد لصغار المزارعين (**Dahir 1974 cited in Nasr 1978:10**).

ترتب على هذا الوضع نتائج هامة على بنية العلاقات الاجتماعية في المناطق الريفية. الأهم من ذلك أن المزارع الكبرى في مناطق مثل سهل البقاع وعكار والسهول الساحلية الجنوبية صارت شيئًا فشيئًا مهيمنة على الإنتاج الزراعي. والغالب أن من تملك هذه المزارع هم النخب المدينية، الذين دفعوا المؤاكرين التقليديين إلى مغادرة الأرض. إذ هوت نسبة المؤاكرين بين السكان النشطين[1] من **25%** إبان الخمسينيات إلى **5%** إبان السبعينيات (**Dahir 1974 cited in Nasr 1978:6**). بعد إبعادهم عن مصدر رزقهم، اضطر المؤاكرون السابقون إما إلى الانتقال إلى بيروت أو الهجرة للخارج أو أن يصبحوا عمالًا زراعيين بأجر.

واجه المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة –شكل هؤلاء **57%** من السكان الزراعيين النشطين أوائل السبعينيات– ضغوطًا مشابهة لما واجهه المؤاكرون، غير أنهم تمكنوا من الإفلات من الإفقار المتزايد بالانخراط في أكثر من نشاط. فأكثر من نصف المزارعين في نهاية الستينيات كانوا يشتغلون في وظائف جانبية، وعادة ما كانت غير زراعية (**Gaspard 2004:91; Nasr 1978:6**). بينما انخفضت حصة الزراعة النسبية في الاقتصاد الوطني من **20%** من الناتج المحلي في **1948** إلى أقل من **9%** في **1974**، كذا انخفضت نسبة السكان النشطين العاملين في هذا القطاع من **48.9%** في **1959** إلى **18.9%** في **1970** (**Mallat 1973:6; Nasr 1978:13**). وهكذا، خسر القطاع الزراعي أكثر من **100** ألف عضو نشط في أقل من عقدين (**Dubard and Nasr 1976:100**).

في هذا السياق، شهد لبنان هجرة واسعة النطاق من الريف إلى المدينة خلال العقدين التاليين على الاستقلال، حيث قفزت نسبة سكان المدن من **25%** من إجمالي السكان في **1950** إلى **65%** في **1975** (**Nasr 2003:148**). أتت جل هذه الهجرة الداخلية

1 - يشير مفهوم السكان النشيطين إلى جملة السكان القادرين على العمل، سواء كانوا يعملون أو متعطلين، ممن تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فأكثر. (م)

من مناطق الريف الشيعي. وبحلول العام **1973**، كان **63%** من الشيعة يقطنون المدن، منهم **45%** في بيروت الكبرى (**Harb 2010:42**). حصل هؤلاء القادمون الجدد على وظائف في قطاع الخدمات، حيث خضعوا لاستغلال فائق من حيث الأجور وظروف العمل. وتعززت هذه الاتجاهات بنقص فرص العمل في الخدمات والإدارات العامة للخريجين الجدد. نمت مستويات البطالة من **70** ألف عاطل عن العمل في **1969**، أي نحو **10-13%** من قوة العمل، إلى **120** ألف في **1974**، أي **15-20%** من قوة العمل (**Nasr 1978:3**). وبقيت هناك تفاوتات كبيرة بين المركز (جبل لبنان وبيروت) وبين الأطراف (أحياء بيروت وجنوب لبنان وعكار والبقاع). فقد قدر الدخل الفردي السنوي في بيروت بـ**803** دولارات أمريكية في بداية السبعينيات، بينما لم يتجاوز **151** دولارًا في جنوب لبنان (**Traboulsi 2007:160**). لقد ترتب على الهجرة الريفية أن أحيطت بيروت بحزام من الفقر أو البؤس يقطنه **400** ألف شخص من أصل مليون ساكن في بيروت عشية الحرب الأهلية في **1975** (**Traboulsi 2007:161**).

1-2- الانقسامات الطبقية والطائفية

بحلول أوائل السبعينيات، كان المجتمع اللبناني يتسم بتفاوتات اجتماعية ومناطقية وطائفية واضحة. فقد قدرت بعثة التحقيق الفرنسية **IFRED** (معهد البحوث الفرنسي ودراسات التنمية) في **1950-1960** أن **4%** من «الأثرياء» يستأثرون بـ**33%** من الدخل الوطني، في حين لا يتلق أفقر **50%** من السكان سوى **18%** (**cited in Farsoun K. and Farsoun S. 1974:95-96**). بينما ذكرت دراسة للمطران جريجوار حداد أن **79%** من اللبنانيين يحصلون على دخل لا يسمح بتلبية الحد الأدنى من متطلبات المعيشة، أي على أقل من **135** دولارًا شهريًّا في **1975** (**cited in Traboulsi 2007:162 1975**). نرى مؤشرًا آخر على هذه التفاوتات في أن **84%** من مجمل المدخرات كانت تأتي من **3-4%** من الأسر حتى منتصف الستينيات (**Gaspard 2004:76**).

قبع تحت هذه التفاوتات تمايزات طائفية ومناطقية واضحة. فقبل الاستقلال، شغلت البرجوازية المارونية موقع الهيمنة. وفي **1973**، تملكت الشريحة المسيحية من البرجوازية **75.5%** من مجمل الشركات التجارية، و**67.5%** من الشركات الصناعية،

و71% من المصارف المملوكة لبنانيًّا (**Labaki 1988b:166**). وفي الوقت عينه، كانت الطبقات الشعبية الشيعية محرومة نسبيًّا. فمن حيث التعليم الثانوي، لم ينهه سوى **6.6%** من الشيعة مقارنة بـ**15%** من السنة و**17%** من المسيحيين (**Norton 1987:17**). وفي **1971**، بلغ متوسط دخل العائلة الشيعية **4532** ليرة لبنانية مقارنة بالمتوسط الوطني البالغ **6247** (**Norton 1987:17**) (كل ثلاث ليرات تساوي دولارًا واحدًا). لقد شكل الشيعة النسبة الأعلى من العائلات التي يقل دخلها عن **1500** ليرة لبنانية. كما كانوا الأقل تعليمًا، حيث لم يتلق **50%** منهم أي تعليم مدرسي (مقارنة بـ**30%** على مستوى البلد). وفي **1974**، حصل الجنوب ذو الغالبية الشيعية على **0.7%** من ميزانية الدولة في حين كانت المنطقة تضم **20%** من السكان (**Norton 1987:18**).

برغم هذه الاختلافات، فمن الأهمية ملاحظة أن الفجوة بين المسيحيين والمسلمين قد ضاقت، وسيكون من الخطأ عزو الموقع الطبقي بناءً على الانتماء الطائفي وحده. بحسب دراسة لسليم نصر (**Nasr 2003:151**)، فقد انقسمت الطبقة العليا بين **65%** مسيحيين و**35%** مسلمين في **1975**. بينما قفزت نسبة المهنيين المسلمين في المصارف من صفر في **1950** إلى **35%** في **1982-1983**، وزادت نسبتهم في الصناعة خلال الفترة نفسها من **33%** إلى **44%** (**Labaki 1988a:145**). وبالإمكان رؤية اتجاهات مماثلة ضمن الطبقات الأفقر. فقد وجدت إحدى الدراسات الاستقصائية في **1974** طالت **7070** عاملًا في كبرى المعامل الصناعية في أحياء بيروت الشرقية أن توزيع القوى العاملة بين مسلمين ومسيحيين يكاد يكون متساويًا (**54.96%** و**45.04%** على التوالي) (**Dubar and Nasr 1976:88-90**). مثلت العينة المبحوثة في تلك الدراسة قرابة **10%** من العمالة في المعامل التي توظف ما يزيد على **5** عمال ونحو **40%** من العمال في الصناعة الكبرى. وقد أشارت النتائج، في ذلك الوقت، إلى وجود عدد كبير من العمال المسيحيين داخل القوة العاملة اللبنانية.

شهد الشيعة، رغم تفشي الفقر، تغيرات كبيرة عقب الاستقلال، لا سيما إبان رئاسة فؤاد شهاب (**1958-1964**). إذ حاول شهاب دمج أجزاء من الشيعة ضمن الإدارات السياسية للبلد، وقلل التفاوتات المناطقية عبر تطوير البنية التحتية الاقتصادية والنقل والكهرباء والمياه.

كما فرضت حكومته حصصًا نسبية أكثر صرامة على تعيين موظفي الخدمة المدنية والعسكريين، مما أفاد الشيعة الذين كانوا حتى ذلك الحين غير مملثين بالقدر الكافي (**Deeb L. 2006:73**). في الواقع، مثل الشيعة بحلول أوائل السبعينيات **22%** من موظفي الخدمة المدنية من الدرجة الأولى (**31** منصبًا من أصل **139**)، مقابل ما يقرب من **3%** خلال الستينيات (**Hazran 2010:533**). كما انعكس تزايد تدخل الدولة في التعليم بالفائدة على الشيعة الذين لا يمتلكون شبكات واسعة من المدارس الخاصة شأن الموارنة. بذا زاد عدد الطلبة في التعليم الابتدائي والثانوي في جنوب لبنان والبقاع (ذات الأغلبية الشيعية) من **62** ألف طالب في **1959** إلى **225** ألفًا في **1973** (**Nasr 1985**). وبالمثل أتاح استحداث الجامعة اللبنانية، التي كانت وطنية ومجانية، لشباب الشيعة من خلفيات فقيرة الوصول إلى التعليم العالمي. وكان أحد المؤشرات على تأثير هذه الإصلاحات هو عدد المسلمين العاملين في إدارات الدولة، فقد بلغ **47.32%** في **1978**، مقارنة بـ**41.3%** في **1943** (**Labaki 1988b:175**).

كان لاتجاه آخر شديد الأهمية تأثيره على تنمية الشيعة ألا وهو الهجرة الدولية (كما كانت الحال مع الموارنة قبل قرن). أخذت الجالية الشيعية بالنمو خلال الانتداب الفرنسي، حيث هاجر الشيعة من القرى والبلدات الصغيرة إلى غرب إفريقيا. أما في الخمسينيات والستينيات، غيرت هذه التدفقات وجهتها نحو الدول العربية النفطية (**Labaki 1988b:175**). وبحلول العام **1975**، كان قد هجر **50%** من شيعة البقاع و**65%** من شيعة جنوب لبنان قراهم. وحسب دراسة سليم نصر (**Nasr 1978:10**)، استقر ثلاثة أرباعهم في المدن اللبنانية أما الباقي فقد سافر إلى الخارج، إلى إفريقيا والخليج بشكل رئيس.

شرع النمو المتزايد لطبقة وسطى شابة ومتعلمة وجالية شيعية ميسورة نسبيًّا في تغيير علاقات القوة داخل الطائفة. فقد جرى على نحو متزايد تهميش الزعماء القدامى ومن يرتبط بهم من الزعماء الدينيين بأيدي مهاجرين وظفوا تحويلاتهم في شراء الأراضي والبساتين وإقامة قنوات تجارية وإيجاد مجالات نفوذ اجتماعية وسياسية (**Nasr 1985**). وجهت هذه الشريحة الجديدة أنشطتها الاقتصادية أول الأمر نحو قطاعات صغيرة نسبيًّا من قبيل تجارة العقارات على نطاق ضيق وزراعة الحمضيات والأعمال الترفيهية والتجارة مع إفريقيا (**Nasr 1985**). لكنها توسعت مع

مقدم السبعينيات لتطال المصارف والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة. وبالوسع رؤية هذه النخبة الجديدة وليدة الهجرة في المؤسسات الدينية (الإمام الصدر) والمجال السياسي (نواب مثل يوسف حمود وسليمان عرب وحسين منصور) والأنشطة المالية (علي الجمال وحسين منصور) (**Nasr 1978:10**).

وفي هذا السياق، ظهر في أوساط الشيعة عام **1974** فصيل رئيس عرف باسم حركة «المحرومين» (عرفت لاحقًا باسم حركة أمل)، التفت حول قيادة رجل الدين موسى الصدر. ولد الصدر في إيران ووفد إلى لبنان بداية الستينيات محملًا بأموال طائلة لتدشين مشاريع اجتماعية للشيعة. وقد سعى إلى تسخير التمييز المؤسسي بحق الشيعة لبناء حركة تنافس اليسار صاحب النفوذ بين الشيعة آنذاك (**Chorev 2013:309; M. and R. J. Abisaab 2014:114**).[1] ولبلوغ هدفه، أقام الصدر تحالفًا مع عائلات مثل بيضون وبزي وعسيران وزين (سيطرت الأخيرة على صحيفة العرفان التي كانت بمثابة منصة لمشروع الصدر السياسي) (**Chorev 2013:309-310**)، في حين عارض زعامات تقليدية بعينها (**Deeb M. 1988:683**)[2] مثل عائلة الأسعد.

وفي ظل مبادرة الصدر، جرى تنظيم الشيعة في قالب أكثر تماسكًا وإرساء ذلك بإنشاء المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في **1967** مستهدفًا الدفاع عن حقوق الطائفة وتحسين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها توزيع أموال الإغاثة على الشيعة. ولم يمض وقت طويل على إنشاء المجلس حتى صرفت له الحكومة اللبنانية **10** ملايين دولار كمساعدات (**Traboulsi 2007:178**). وفي مايو/ أيار **1969**، عين الصدر رئيسًا للمجلس الأعلى. كان هذا المجلس بالأساس بمثابة منتدى الطبقة الوسطى الشيعية الصاعدة والبرجوازية والشخصيات السياسية الشيعية الجديدة ممن حالت الزعامات الشيعية التقليدية بينهم وبين السلطة السياسية والنفوذ الاجتماعي (**Sachedina 1991:445**).

كان الصدر قادرًا على حشد الغالبية العظمى من الشيعة خلف حركته. فاستمدت

---

1 - في عام 1974 ، اعترف موسى الصدر للسفير الأمريكي بأن همه الأساسي كان مواجهة النفوذ الشيوعي بين الشباب الشيعة (Traboulsi 2007 :177).

2 - لقد زعم بعض المؤلفين أنه تلقى العون في هذه العملية من أجهزة الأمن اللبنانية، بهدف تقويض الزعماء والتخفيف من توسع البروليتاريا الشيعية في أحياء بيروت (Johnson 1986:149).

الحركة قوتها من الفلاحين والعمال والطبقات الوسطى المدينية التي جفلت من التمثيل الشيعي غير الكافي في نظام سياسي تهيمن عليه البرجوازية المارونية والسنية. كما دعمه أثرياء الشيعة في الخارج لبحثهم عن موطئ قدم لهم في النظام، فضلًا عن مكانة اجتماعية تتوافق وثرواتهم المكتسبة حديثًا (**Daher 2014:46-47; Abisaab M. and Abisaab J. 2014:115-116**). أراد الصدر من الدولة أن تتصرف كضامن لمصالح البرجوازية الشيعية الجديدة والوليدة وتمكينها من بلوغ مكانة أعلى في الإدارات والوزارات (**Abisaab M. and Abisaab R. 2014:115-116**). ورغم أن الصدر لم يتحد الأساس الطائفي للتوافق السياسي اللبناني، غير أنه انتقد الهيمنة المارونية واتهم الحكومات المختلفة بإهمال الجنوب والبقاع، ما جعل الشيعة «سكانًا محرومين في لبنان» (**Norton 1987:42**). لكن لم يمنع هذا زعماء البرجوازية المارونية من البحث عن حليف مسلم لإقامة علاقات مع موسى الصدر بغية موازنة غالبية الزعماء السنة المتحالفين مع المنظمات الناصرية والفلسطينية (**Mikaelian 2015:157**). كان هذا بالغ الأهمية بالنظر إلى التغيرات الديمغرافية الكبيرة في لبنان آنذاك، حيث قدرت نسبة المسلمين من السكان عند **55-60%** في أوائل السبعينيات (**Picard 1985:1000**). علاوة على ذلك، شكل الشيعة الجماعة المذهبية الأكبر في لبنان عشية الحرب الأهلية، حيث بلغت نسبتهم قرابة **30%** من السكان (ما يعادل مليون شخص) (**Norton 1987:17**).

1-3- الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1990

بدأت الحرب الأهلية اللبنانية في العام **1975**، وتركت آثارًا عميقة على هذه الاتجاهات وعلى طابع النظام الطائفي في البلد. لكن تخرج المناقشة الكاملة لأسباب هذه الحرب عن نطاق هذا الكتاب، بيد أنه من الأهمية تسليط الضوء على بعض التغيرات السياسية والاجتماعية التي كانت تجري في البلد آنذاك كجزء من تحديد جذور تشكل حزب الله وطابع علاقته مع الشيعة.

يقع في مقدمة هذه التغيرات تصاعد الجدال المحتدم حول تزايد وجود المقاومة الفلسطينية في بيروت وجنوب لبنان. فإضافة إلى مئة ألف لاجئ فلسطيني يتواجدون

في لبنان منذ النكبة (**Norton 1987:8**)، صار جنوب لبنان القاعدة الجغرافية الرئيسة للمجموعات الفلسطينية المسلحة في أعقاب أحداث «أيلول الأسود» **1970** في الأردن وقمع المملكة الهاشمية للمنظمات الفلسطينية. وعند انطلاقة الحرب الأهلية، كان عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في لبنان نحو **260** ألفًا، يقيم أكثر من نصفهم في مخيمات اللاجئين (**Kassir 1994:74**). لكن القانون اللبناني حرم إلى حد كبير سكان المخيمات من الاندماج الكامل في المجتمع اللبناني[1]، في حين حظي من يعيش خارجها بمكانة اجتماعية واقتصادية أعلى في العموم. فجرى إلحاق العديد من فلسطينيي المخيمات بالمنظمات السياسية الفلسطينية المسلحة، أغلبهم كمجندين عسكريين (**Kassir 1994:208**). الجدير بالذكر أيضًا أن عددًا كبيرًا من الشيعة اللبنانيين قد انضم إلى المنظمات الفلسطينية المسلحة خلال هذه الفترة (**Norton 2007:16**).

تزايد انقسام القوى السياسية في لبنان حول دعم المقاومة الفلسطينية والوجود الفلسطيني الكبير في البلد؛ أسئلة تقاطعت مع مستقبل النظام الطائفي الموصوف أعلاه. من جهة أولى، انتقد حزب الكتائب وحلفاؤه المنضوين تحت الجبهة اللبنانية بقيادة وجهاء موارنة (**Traboulsi 2007:187**) المقاومة وسعوا إلى الحفاظ على هيمنة الطائفة المارونية على الحياة السياسية والاقتصادية في لبنان. على الضد من الجبهة اللبنانية، فقد دعمت الحركة الوطنية اللبنانية –بقيادة الزعيم الدرزي كمال جنبلاط من الحزب التقدمي الاشتراكي بالتحالف مع حركات يسارية وقومية أخرى– المقاومة الفلسطينية وطالبت بإنهاء النظام الطائفي.

ضمن كوكبة القوى هذه، شهد شيعة لبنان انقسامات متزايدة بين السكان الأفقر في بيروت وجنوب لبنان وزعماء الطائفة، تمثلهم **حركة المحرومين** التابعة للصدر.

---

1 - لم يتمتع اللاجئ الفلسطيني بالحد الأدنى من الحقوق التي يتمتع بها «اللاجئ» عادة، فقد منع من العمل في القطاع العام، حيث تتوقف تصاريح العمل هناك على حاجات الاقتصاد إلى اليد العاملة والمعارف. أعاد اتفاق القاهرة الموقع، في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 1969، بين الحكومة اللبنانية ورئيس منظمة تحرير ياسر عرفات تحديد اللوائح الناظمة للاجئين في لبنان، ليضمن لهم: الحق في العمل والإقامة والتنقل، وتشكيل لجان محلية في المخيمات، وإنشاء نقاط للكفاح المسلح داخل المخيمات، وإعطاء الحق للفلسطينيين المقيمين داخل لبنان في المشاركة في الكفاح المسلح (ضد إسرائيل)، وتأمين طريق الفدائيين إلى منطقة العرقوب في الجنوب، وإيقاف/ إنهاء الحملات الإعلامية بين الجانبين [الفلسطيني واللبناني]، والإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة. لكن مجلس النواب اللبناني ألغى هذا الاتفاق في 21 مايو/ أيار من طرف واحد، لتعود حالة الفلسطيني إلى حالة ما قبل 1969 (Siklawi 2010:610). في العام 2010، كان 37% فقط من اللاجئين الفلسطينيين في سن العمل لديهم وظائف. الحال أن الفلسطينيين يواجهون عقبات قانونية واجتماعية–اقتصادية جمة أمام العمل في لبنان. فبموجب القانون، لا يسمح للاجئين الفلسطينيين ممارسة مهنتهم في أكثر من 30 نقابة و72 مهنة غير نقابية، بما في ذلك الأطباء والمهندسون والممرضون وسائقو التاكسي (UNHRC 2013:6).

وفي المراحل الأولى من الحرب الأهلية، كانت المناطق الشيعية هدفًا لهجمات قوات الكتائب، من بينها مذبحة «السبت الأسود» الشائنة في السادس من ديسمبر/ كانون الأول **1975**، حيث قتل فيها العديد من الشيعة[1]. في هذا السياق، انضمت **حركة المحرومين** بادئ الأمر إلى الحركة الوطنية اللبنانية وأقامت علاقة قوية مع المنظمات الفلسطينية، ومنذ العام **1975** قدمت الأخيرة قواعد التدريب والمدربين والأسلحة إلى التنظيم العسكري الوليد للحركة المسمى **أفواج المقاومة اللبنانية** (يعرف اختصارًا بـأمل) (**Nasr 1985**). وفي مايو/ أيار **1976**، عقب الدخول السوري إلى لبنان دعمًا للجبهة اللبنانية ضد الحركة الوطنية اللبنانية، بدأت حركة أمل في أخذ مسافة من المقاومة الفلسطينية لتخرج من الحركة الوطنية اللبنانية في آخر المطاف (**Norton 1987:42**)[2]. لكن قطاعات واسعة من الشيعة انتقدت هذا التحول، إذ كانت بغالبيتها تدعم الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية. علاوة على ذلك، زادت هجمات قوات الكتائب المتواصلة على المناطق الشيعية –أبرزها الاتفاقية بين الكتائب[3] وحركة أمل، والتي أسفرت في يوليو/ تموز **1976** عن طرد **100** ألف شيعي من حي النبعة– من حدة الانقسامات بين السكان بالمجمل وموقف قيادة أمل (**Daher 2014:49**). وبعد اختفاء موسى الصدر في ليبيا في سبتمبر/ أيلول [4]**1978**، دخلت حركة أمل

---

1 - في يوم السبت السادس من ديسمبر/ كانون الأول 1975، دخلت الكتائب بعض أحياء وسط بيروت، بعدما عثرت على جثامين أربعة من أعضائها، وقتلت العشرات من المسلمين اللبنانيين بدافع الانتقام.

2 - بحسب أسعد أبو خليل، احتاجت حركة أمل وسورية بعضهما إلى بعض وتشاركتا مصالح متبادلة: «فحين كان الأسد يواجه توترات طائفية متنامية في بلاده أوائل السبعينيات، وكان السنة السوريون يشددون على نحو متزايد على الطبيعة غير الإسلامية للمذهب العلوي، قدم الإمام موسى الصدر لنظام الأسد شرعية سياسية ودينية بالغة الأهمية باعترافه الرسمي بالعلوية طائفة شيعية اثني عشرية. كما أعرب عن معارضته للحركة الإسلامية الصاعدة في سورية. الجدير بالذكر أن الصدر قد أصدر هذه الفتوى في فترة كان يبحث فيها عن راع أو حام يرعى تنظيمه/ ميلشيته الجنينية «حركة المحرومين» (ستعرف لاحقًا بالاسم المختصر لذراعها العسكري، أمل). هكذا، كان كل من الأسد والصدر بحاجة بعضهما إلى بعض لأغراضهما السياسية. رد نظام الأسد الجميل للصدر، إذ قامت منظمة الصاعقة في لبنان بإمداد حركة أمل وتسليحها. وتولت هذه المنظمة الفلسطينية الحليفة لسورية تدريب أتباع الصدر. بحلول العام 1975، أضحت حركة أمل أداة لبنانية عند السياسة السورية في لبنان. بينما دعم الصدر السياسات السورية وتحالفاته المتقلبة في لبنان على طول الخط، وإن لم تحظ تلك السياسات بشعبية عالية وسط شيعة لبنان» (Abu Khalil 1990:9). عند بداية الحرب الأهلية اللبنانية، غدت حركة أمل عند هذه المرحلة العماد الرئيس في تشكيل الجبهة الوطنية والأحزاب الوطنية، التي تأسست في ديسمبر/ كانون الأول 1975 بوصفها المقابل السوري للحركة الوطنية اللبنانية بقيادة كمال جنبلاط. صارت حركة أمل مقترنة على نحو لا ينفصم بنظام الأسد، أما الأخير فقد استخدمها سواء في القتال ضد حكومة أمين الجميل إبان الفترة 1984-1983، وتوجت بالسيطرة على بيروت الغربية في السادس من فبراير/ شباط 1984، أو بإطلاقها ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين إبان مايو/ أيار–يونيو/ حزيران 1985 وأبريل/ نيسان–يوليو/ تموز 1986 وأكتوبر/ تشرين الأول 1986–فبراير/ شباط 1987. هكذا، باتت حركة أمل آنذاك الوكيل السوري الأهم ومكنته من تحقيق مجموعة من أهدافه السياسية في لبنان (Deeb M. 1988:697).

3- تشكلت الكتائب اللبنانية في العام 1936 كمنظمة نيابية شبابية مارونية على يد بيير الجميل الذي صاغ الحزب على شاكلة الكتائب الإسبانية والأحزاب الفاشية الإيطالية.

4 - في أغسطس/ آب 1978، اختفى الصدر في ليبيا دون أن يترك أي أثر بعد اجتماع مع معمر القذافي.

في معارك شرسة مع القوى المختلفة في الحركة الوطنية اللبنانية، لا سيما الحزب الشيوعي اللبناني والبعث الموالي للعراق. عكست هذه المعارك تنافسًا على الزعامة السياسية للشيعة، حيث يحظى الشيوعي اللبناني والبعث بقاعدة دعم قوية في الأحياء الشيعية جنوب بيروت (**Kassir 1994:104**).

إلى جانب ما انطوت عليه أسباب الحرب الأهلية من أبعاد إقليمية، فقد أبانت عن استياء اجتماعي عميق من النظام السياسي والاقتصادي في البلد. فقد ولد تعمق التفاوتات الاجتماعية حركة نضالية اجتماعية وسياسية عابرة للطوائف تبغي ظروف عمل ورواتب أفضل، وحرية نقابية ودمقرطة النظام اللبناني وعلمنته. وعلى الصعيد السياسي، تكتلت معارضة النخب السياسية والاقتصادية تحت مظلة الحركة الوطنية اللبنانية. فمنذ العام **1976**، زادت القوى اليسارية والقومية من قوتها في مختلف النضالات الاجتماعية والنقابات وغيرها من المؤسسات (**Dubar and Nasr 1976:326**). وقد سجلت نتائج الانتخابات النيابية في **1972** والانتخابات المناطقية في الجنوب عام **1974** نموًّا في دعم المرشحين اليساريين ومعهم مرشحو حركة أمل، كلا القوتين تتحدى سلطة النخب التقليدية.

على الرغم من النقمة السائدة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما دلت عليه العديد من الأفعال الفردية والجماعية الموجهة ضد رموز الثروة والسلطة إبان الحرب الأهلية (الصناعات والمتاجر الكبرى والمستودعات) (**Traboulsi 2007:234**)، إلا أن تمظهرها السياسي جنح إلى التقهقر نحو الطائفية. كان هذا في جانب منه وليد ضعف تنظيم القوة العاملة المدينية، والمرتبط بدوره بالحجم غير المتناسب للقطاع غير الرسمي وغير المنظم وارتباطه مباشرة بالتنظيمات الطائفية (**Dubar and Nasr 1976:332**). إذ لم يتجاوز معدل العضوية النقابية أواسط السبعينيات **6%** (**Gaspard 2004:65**). هكذا، قوض ضعف العمالة المنظمة محاولات البناء العابر للطوائف، رغم أن التحركات من جانب الاتحاد العمالي العام في آخر سني الحرب قد مثلت نقيضًا وازنًا في وجه الطائفية (انظر الفصل السادس).

بالإضافة إلى هذه البنية الاجتماعية المضمرة، فقد عزز توجه الحركة الوطنية اللبنانية الأيديولوجي وبعض قطاعات اليسار من التحول الطائفي المتزايد للحرب

الأهلية. وعند هذه الفترة مد مفهوم «الطائفة-الطبقة» –طوره مفكران بارزان مرتبطان بمنظمة العمل الشيوعي في لبنان هما فواز طرابلسي ومحسن إبراهيم– جذوره خارج دائرته الصغيرة من المثقفين اليساريين ليصبح من المفاهيم واسعة الانتشار بين المنظمات اليسارية في لبنان، أبرزها الحزب الشيوعي اللبناني والجبهة التقدمية، أي الحركة الوطنية اللبنانية.

بحسب هذه النظرية، فإن الثقل المسيحي الوازن في النخبة التجارية اللبنانية يعني إمكانية رؤية المسيحيين بوصفهم البرجوازية، بينما يشكل المسلمون (خاصة الشيعة منهم) الغالبية العظمى من الطبقة العاملة والفقراء. من هذا المنظار، يمثل نضال طائفة بعينها –الشيعة في هذه الحالة– شكلًا من أشكال الصراع الطبقي. وبتعبير فواز طرابلسي، يحتاج اليسار إلى «مجابهة دين الحكام بدين المحكومين، دين الشبعانين بدين الجياع» (**Daou 2013 cited in 1988**).

عمقت الحركة الوطنية اللبنانية تحالفها مع النخب المسلمة وبعض التجمعات الإسلامية، ما أدى إلى تخليها عن المطالب الاجتماعية والاقتصادية وهدف علمنة البنى السياسية (**Picard 1985:1014; Chiit 2009; Daou 2013**). وصف طرابلسي موقف الحركة الوطنية بأنه برنامج دفاعي ليس إلا، بإسقاطها برنامجها الإصلاحي ثم أخذ خطابها ينزلق إلى خطاب قومي عربي مع أصداء طائفية بينة، تقسم فيه الطوائف بين «وطنية» وأخرى «غير وطنية» (**Traboulsi 2007:214**). بهذه الطريقة، عبدت مواقف الحركة الوطنية وبعض قطاعات اليسار الطريق أمام ازدياد الطائفية وتسهيل التدخل الخارجي في السياسة الداخلية للبلد (**Picard 1985:1016-1017; Chiit 2009; Daou 2013**).

تؤكد هذه الاتجاهات توقعات مهدي عامل (**Amel 1986:212**)، إذ زعم بأن البرجوازية ستسعى إلى إعطاء الصراع الطبقي منحًى طائفيًا بغية الحفاظ على موقعها المهيمن. عكس الانحراف الطائفي للصراع الطبقي قدرة البرجوازية على فرض نفسها ممثلة للطبقات الكادحة، واضعة هذه الطبقات في علاقة تبعية بها هي، بالتحديد، علاقة تمثيلها السياسي والطائفي (**Amel 1986:125**).

كان مهدي عامل في الواقع أحد أبرز الأصوات الناقدة لمفهوم «الطائفة-الطبقة».

وجادل ضد أي محاولة لعزو موقع طبقي بناءً على الانتماء لطائفة معينة، وما يترتب على ذلك من بناء تحالفات على أسس طائفية. فبحسب عامل، ستكون هذه التحالفات ترسيخًا للديناميات الطائفية المزروعة في النظام، وبذا تعزز من موقف من هم في السلطة. كان مفهوم الطائفة-الطبقة خاطئًا على المستوى النظري باعتقاد مهدي لأنه ينجم عن الخلط في تحديد هذين المفهومين بين السياسي (النظام الطائفي) والاقتصادي (ما يستند إليه المجتمع الرأسمالي من علاقات اجتماعية) (**Amel 1986:242**). بدلًا من ذلك قدم مهدي موقفًا يسلط الضوء على الطبيعة الطبقية المتناقضة عند مختلف الطوائف، يكون دور الطائفية فيها هو إضفاء الغموض على علاقات القوة والسيطرة داخل الطائفة نفسها.

شكل أيضًا ترحيل القوى الفلسطينية السياسية والمسلحة –إضافة لآلاف المدنيين– من لبنان أواخر أغسطس/ آب وأوائل سبتمبر/ أيلول **1982** ضربة كبيرة للقوى التقدمية والوطنية اللبنانية[1]. لقد خسرت هذه القوى حليفًا سياسيًّا وعسكريًّا هامًّا، وصارت الآن بمفردها أمام بقية القوى البرجوازية والطائفية اللبنانية، بل وأمام حلفاء الأمس كحركة أمل التي أخذت شيئا فشيئًا تعارض وجود القوى الفلسطينية. مع نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات، قادت حركة أمل، بقيادة نبيه بري ومعه زعماء مسلمون تقليديون آخرون، معارضة الدويلة الفلسطينية[2]، وطالبت بإيقاف شن العمليات الفدائية من الأراضي اللبنانية وعودة السلطات اللبنانية إلى الجنوب (**Traboulsi 2007:214**). وقد شهد العامان السابقان على الاجتياح الإسرائيلي في يونيو/ حزيران **1982** عدة اشتباكات بين حركة أمل من جهة، والتنظيمات الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية من جهة أخرى.

تفككت الحركة الوطنية بعد الاجتياح الإسرائيلي في **1982**، والتي خسرت العديد من القوى السياسية منذ تأسيسها في **1969**، مثل البعث الموالي لسورية وحركة أمل وخروج شريحة مهمة من الحزب القومي السوري أو إيقاف مشاركتها نتيجة تدهور

---

1 - كان الاجتياح الإسرائيلي الجديد للبنان بداية يونيو/ حزيران 1982، والذي طال بيروت، يروم في المقام الأول طرد منظمة التحرير وفرض بشير الجميل، رئيس حزب الكتائب، رئيسًا للبنان لحمل لبنان على توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل وإدخال البلد في دائرة النفوذ الإسرائيلي (Bensaid 1982).

2 - حظيت منظمة التحرير بسيطرة شبه كاملة على مناطق معينة من لبنان بالإفادة من قواتها الشرطية وبنيتها التحتية العسكرية والاقتصادية.

علاقاتها مع دمشق، أدى هذا التفكك إلى ازدياد تطييف المشهد السياسي اللبناني. إضافة إلى استهدافها قوات منظمة التحرير الفلسطينية، استهدفت القوات الإسرائيلية بهجماتها التنظيمات اللبنانية القومية والتقدمية –والتي ضمت أعضاء من مختلف الطوائف الدينية–، مما أضعفها بشكل كبير على الصعيدين السياسي والعسكري. وفي خضم هذا كله، لم تكن القوى السياسية الطائفية اللبنانية، من بينها الدروز والمسيحيين والشيعة، موضوعًا للهجمات الإسرائيلية، أو كانت كذلك ولكن على نحو هامشي (**Achcar and Chomsky 2007:52**).

تأسست جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، المعروفة اختصارًا بـ**جمول**، في العام **1982** على أيدي الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي وحزب العمل الاشتراكي العربي في لبنان والحزب القومي السوري الاجتماعي. حدد هذا التحالف الجديد هدفه بالحلول محل الحركة الوطنية، لكن في المقام الأول مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. بحلول ربيع العام **1985**، نجحت جمول بإبعاد إسرائيل من البقاع الغربي وراشيا ومناطق أخرى واسعة في الجنوب. عندئذ قررت قيادة الجبهة نقل المعركة إلى إسرائيل بمهاجمة أهداف داخل «الحزام الأمني»، وهو حزام تنتشر فيه المظاهر العسكرية بكثافة ويمتد على طول حدود لبنان الجنوبية استخدمته إسرائيل منطقة عازلة (**Diab 2012**). غير أن هذه الفترة كانت بداية النهاية لجمول، التي لم تكن هدفًا لإسرائيل وحدها، بل للنظام السوري أيضًا إثر رفض قيادتها الانصياع لمطالب «التنسيق» مع سورية (**Diab 2012**). بالإضافة إلى أنه ومنذ العام **1984** توقف ما كان يقدمه الاتحاد السوفيتي والدول العربية من معونة اقتصادية للجبهة (**Daher 2014:103**).

وعلى مدار السنوات القليلة التالية، شهدت قيادة جمول موجة من الاغتيالات عزيت إلى القوى الإسلامية القريبة من الحزب (كما سنرى لاحقًا)، وحركة أمل أيضًا. وفي الوقت نفسه، بحسب إلياس عطالله (القائد الأعلى في جمول آنذاك)، ستقوم حركة أمل والحزب في غالب الأحيان بإبلاغ السوريين عن كل ما يصل إلى أسماعهما من خطط تضعها جمول. كما صارت هجماتها أقل تكرارًا ونجاعة (**Nash 2008**).

من جهة أخرى، أسهمت الاقتتالات الداخلية بين الجماعات اليسارية –بما فيها

من تبقى من عناصر منظمة التحرير والحزب التقدمي الاشتراكي الدرزي- وحركة أمل في العاصمة اللبنانية في **1987** بإضعاف جمول، في حين عرقل دخول القوات السورية إلى بيروت الغربية إطار عمل جمول شيئًا فشيئًا.

بعد تعليق حركة أمل لمعظم عملياتها المقاومة عقب الانسحاب الإسرائيلي الأول في **1985**، ونتيجة رمي النظام السوري بكامل ثقله لعرقلة جميع عمليات جمول المقاومة، غدا حزب الله تدريجيًا الحركة المقاومة الوحيدة المدعومة بقوة من النظام السوري والإيراني (**Traboulsi 2007:230**). ليعترف اتفاق الطائف لاحقًا بحزب الله بوصفه الطرف الفاعل الوحيد في المقاومة. وعليه سيحمل الحزب الإسلامي صاحب الروابط الوثيقة مع طهران مشعل المقاومة، لكن في حالة وحيدة فقط، إذا نسق مع دمشق بصورة وثيقة.

بعد الاجتياح الإسرائيلي في **1982** للبنان والتحول المتزايد نحو السياسة الطائفية، ارتبطت أسباب المعيشة لجل السكان على نحو متزايد -لا سيما في العاصمة بيروت- بسيطرة الميليشيات المختلفة على الموارد. وانقسمت الوظائف السياسية والاقتصادية والإدارية في بيروت بين عشر كانتونات تسيطر عليها الميليشيات، لمعظمها مخارج على نحو عدد من المرافئ غير شرعية. كما صادرت الميليشيات القسط الأوفر من وظائف الدولة المدرة للمداخيل من رسوم جمركية وضرائب غير مباشر وجباية «الخوات» من العائلات القاطنة في المناطق تحت سيطرتها (**Traboulsi 2007:232; Chiit 2009**). كما اشتركت الميليشيات في: تجارة السلاح والمخدرات وبيع البضائع المهربة والماشية والقرصنة والهجوم على المصارف والمرافئ. لكن حافظت هذه الجماعات على علاقات تجارية فيما بينها لأن أي منها لا قبل له على تحقيق الاستقلال الاقتصادي الكامل في الأحياء الواقعة تحت سيطرتها. بعد **1983**، سيطرت الميليشيات الكبرى على القسم الأكبر من تجارة الاستيراد ومن توزيع المحروقات والطحين. وسرعان ما ستتحول إلى مؤسسات تجارية لا تستثمر عائداتها في المجهود الحربي فقط، بل وفي عدد من «الشركات القابضة» المسجلة في لبنان (**Traboulsi 2007:237**).

جلبت الحرب الأهلية تشريدًا اجتماعيًّا كبيرًا أيضًا، وأسفرت **15** سنة منها عن **71328** قتيلًا وإصابة **97184** آخرين (**Traboulsi 2007:238**). لقد تغيرت ديموغرافية لبنان

خلال هذه الفترة، إذ أفضى التطهير الطائفي في كانتونات الميليشيات المختلفة إلى إجلاء **670** ألفًا من المسيحيين و**157.5** ألفًا من المسلمين (**Abou Rjeili and Labaki 1994:256;** **Nasr 2003:146**). عنى هذا تجانسًا متزايدًا في مختلف الأحياء وفرزًا مقابلًا للسكان على أسس طائفية، وهي أنماط ستستمر في بيئة ما بعد الحرب. أما بعد الحرب، لم يرجع أكثر من **30%** من النازحين إلى بيوتهم (**Nasr 2003:150**). علاوة على ذلك، هاجر ثلث سكان لبنان، أي نحو **894717**، خلال الحرب الأهلية (**Abou Rjeili and Labaki 1994:256**). ترتب على ذلك أن بات القسم الأكبر من القوة العاملة اللبنانية يعمل في الخارج، فمالت بنية الاقتصاد أكثر لمصلحة قطاع الخدمات والفعاليات الريعية على حساب القطاعات الإنتاجية التي نالت الحصة الأكبر من الأضرار (**Traboulsi 2007:238**).

1-4- تأسيس حزب الله

بالرغم من أن حزب الله تأسس رسميًّا في العام **1985**، غير أنه كان فاعلًا على الصعيدين العسكري والسياسي منذ منتصف العام **1982**، ويعمل تحت «راية المقاومة الإسلامية» (**Traboulsi 2007:229-230**). ارتبط ظهور التنظيم بعوامل عدة في سياق هذه الدولة الممزقة والتي يهيمن عليها الميليشيات على نحو متزايد. كان أول العوامل، رجوع **العلماء** الشباب من أصل لبناني مطلع الستينيات من النجف في العراق ومحاولتهم إعادة الدور السياسي والاجتماعي لعلماء الدين (**Qassem 2008:25-26**). كان أبرزهم محمد حسين فضل الله ومحمد مهدي شمس الدين وموسى الصدر، وقد ذكرهم كل من نعيم قاسم (**Qassem 2008:25-30**) والنائب عن حزب الله الدكتور حسين فضل الله (**Fadlallah 2015:74**) بصفتهم الأطراف الفاعلة الرئيسة بين الشيعة وفي نشأة الحزب. كان موسى الصدر صاحب التأثير الأكبر بينهم، وقد كان لما عززته حركته «**حركة المحرومين**» من ثقافة سياسية وما أثاره من صحوة مجتمعية، دور هام في تشكيل حزب الله. فأعضاء حزب الله اليوم، كأمينه العام الحالي حسن نصر الله ونعيم قاسم وغيرهما مثل حسين الموسوي، كانوا بالأساس أعضاء في **حركة المحرومين** (**Charara and Dromont 2004:86**).

بالرغم من أنه لم يكن عضوًا في الحزب، إلا أن محمد حسين فضل الله قد اضطلع بدور كبير في نشأة الحركة الإسلامية، ويصور في الغالب على أنه الأب الروحي لحزب الله (**Mervin 2008c:277**). وكان الزعيم العقائدي للحزب طوال الثمانينيات، وإن لم يشغل منصبًا رسميًا فيه. وكانت خطاباته تنشر في جريدة الحزب الرسمية (العهد)، وحث أعضاء **حزب الدعوة**[1] الفرع اللبناني على الاندماج مع حزب الله (**Mervin 2008c:278**).

انخرط فضل الله سياسيًّا في بادئ الأمر في صف محمد باقر الصدر، المرشد الروحي الأعلى لحزب الدعوة في العراق، حيث ولد وشب (**Mervin 2008c:278**). في العام **1966**، عاد فضل الله إلى لبنان نازلًا حي النبعة الشعبي ذا الغالبية الفلسطينية والشيعية. وافتتح حسينية، ومركزًا صحيًّا يدعى «أسرة التآخي»، وحوزة[2]، والمعهد الشرعي الإسلامي، وكان هذا المعهد مؤسسة فريدة من نوعها في لبنان تتيح الدراسات الدينية المتقدمة على غرار حوزات النجف (**Charara 2007:63-71; Blandford 2011:26**). وتأسس في العام **1966** تحت تأثير فضل الله ورعايته «**الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين**»، أول منظمة طلابية إسلامية شيعية في لبنان. اعتاد طلبة المنظمة حضور دروس فضل الله الدينية في المعهد الشرعي الإسلامي في النبعة (**Charara 2007:88; Mervin 2007:311**). وقد انجذب العديد من الشباب إلى فضل الله وتحلق البعض منهم حوله، مميزين أنفسهم لاحقًا في حزب الله، من أمثال علي فياض (النائب عن حزب الله) ومحمد سعيد الخنسا (رئيس بلدية الغبيري) (**Harb 2010:239**).

كان فضل الله في البداية داعمًا للجمهورية الإسلامية الإيرانية ولمفهوم **ولاية**

---

1 - تأسس حزب الدعوة بالأصل في العراق عام 1958، وصار الحزب الشيعي الرئيس في البلد. ووسع من مجال نفوذه إلى دول مختلفة في المنطقة، لا سيما السعودية ولبنان والكويت والبحرين. يتغنى التنظيم بإسقاط الأنظمة الحاكمة بهدف إقامة دولة إسلامية. سوف ينضم عدد من أعضاء حزب الدعوة إلى حزب الله بعد تأسيسه، كمحمد رعد وعباس الموسوي والشيخ صبحي الطفيلي. لاحقًا جرى حل حزب الدعوة اللبناني، وأوعز استراتيجيو الحزب إلى أعضائه السابقين بأن يندسوا في صفوف حركة أمل ذات القيادة المدنية وإصلاحها من الداخل (Norton 2007:31). كما أنشأ نشطاء حزب الدعوة اللبناني شبكة من الخلايا المسلحة السرية، أسموها القسام، متخذة من بيروت مقرها الرئيس، واستهدفت على وجه الخصوص مقاتلي البعث العراقي، لا سيما بعد نشوب الحرب بين العراق وإيران (Blanford 2011:35). يوضح الدكتور حسن فضل الله، وزير الحزب، في كتابه بأن حزب الدعوة اللبناني قد تمكن من تشكيل نخبة علمائية وشبابية، «نخبة طليعية»، وبسط نفوذه في الأحياء والمساجد داخل الأوساط الشيعية في البلد ابتداءً من السبعينيات (Fadlallah 2015:80-81).

2 - الحوزة: مدرسة دينية شيعية تقليدية تخرج العلماء (Mervin 2008c:348).

الفقيه[1] (**Mervin 2008c:281**). لكنه بات، في أواسط ونهاية الثمانينيات، أكثر انتقادًا للحركة الإسلامية في إيران والدولة الإيرانية (**Mervin 2008c:282**)، وصارت علاقته معها ومع الحزب في مطلع التسعينيات أكثر جفاءً (**International Crisis Group (ICG) 2003:13**)، كما سنرى في الفصل الخامس.

لا بد أن يفهم تأسيس حزب الله وتطوره في إطار الديناميات السياسية والتطورات في إيران. وكما سنرى لاحقًا، كان الحزب يتلقى الدعم السياسي والاجتماعي والمالي من إيران منذ تأسيسه في **1985**، بل قبل هذا التاريخ أيضًا في حالة عمليات الجماعات المرتبط بها. وفي السنوات العشر التالية على الإطاحة بالشاه وتأسيس الجمهورية الإسلامية، تسيد السياسة الخارجية للنظام مبدآن عقائديان رئيسان من مبادئ الثورة: «لا شرقية ولا غربية» و«تصدير الثورة» (**Rakel 2009:113**). وقد روجت الفئات المحافظة في الدولة الوليدة سياسة «تصدير الثورة» خلال العقد الأول من الثورة بوجه خاص.

وفي صيف **1982**، أرسلت الجمهورية الإسلامية **1500** جندي من الحرس الثوري الإيراني، المعروف باسم باسداران[2]، إلى معسكرات تدريب أقيمت في مدينة الزبداني السورية ومنطقة البقاع الغربي (بموافقة سورية) (**Norton 1987:19**)[3]. وبحسب أغسطس نورتون (**Norton 2000:11**): «سرعان ما صارت الكتيبة نقطة تنسيق التدريب الإيراني والإمداد والدعم لحزب الله تحت العين الساهرة لعلي أكبر محتشمي، السفير الإيراني في دمشق آنذاك»[4]. وفي الوقت نفسه، ومع تأسيس هذه المعسكرات، تأسست [لجنة –م] «شورى لبنان» بمباركة إيرانية، وضمت بين أعضائها الخمسة ممثلين عن إيران، هما علي أكبر محتشمي (السفير الإيراني في

1 - تقول نظرية ولاية الفقيه بوجوب أن يكون لولاية الفقيه أو المجتهد سلطة سياسية مطلقة. في العام 1987، أوضح نصر الله بأن سلطة هذا الحاكم روحية وسياسية على حد سواء، ولا يجوز الاعتراض عليها (cited in Lamloun 2008a:29).

2 - لقد استخدمت القيادة الإيرانية الباسداران لقمع الانتقادات الداخلية. واستخدم الخميني الحرس الثوري بفعالية للضغط على، وعند الضرورة سحق، حلفائه الساسيين السابقين في طريقه لتوطيد سلطته. لم يكتف قانون الجمهورية الإسلامية بجعل الحرس الثوري تنظيمًا عسكريًّا لردع التهديدات الخارجية، بل جعل منه تنظيمًا سياسيًّا–عسكريًّا مكلفًا بمحاربة المعارضة الداخلية (Alfoneh 2008).

3 - لم يق الدعم السوري لحزب الله من وقوع بعض الخلافات بين الجانبين. على سبيل المثال، خلال «حرب المخيمات» (1988-1985)، وقعت اشتباكات دامية بين حركة أمل المدعومة من النظام السوري والتنظيمات الفلسطينية المدعومة من حزب الله. كما وقع قمع عسكري ضد حزب الله على يد النظام السوري في الرابع والعشرين من فبراير/ شباط 1987، حين اغتال الجيش السوري 27 عضوًا من الحزب في ثكنة فتح الله في منطقة البسطة في بيروت الغربية (Lamloum 2008b:96).

4 - في بداية التسعينيات، قلص وجود الباسداران بنحو الثلثين، وبحلول العام 1998 جرى سحب ما تبقى من الكتيبة الإيرانية.

سورية) وأحمد كنعاني (رئيس الباسداران في لبنان). تمثل دور اللجنة في تنظيم عمليات الحزب وبرامجه داخل لبنان ومراقبتها والعمل كحلقة وصل بين إيران ولبنان.

وبحسب النائب عن حزب الله الدكتور حسين فضل الله (**Hussein Fadlallah 2015:88-89**)، فقد عقدت اللجنة اجتماعها الأول في الثالث والعشرين من يناير/ كانون الثاني **1983**، حيث صاغت مسودة سياساتها العامة وتقرر أن تكون اللجنة مرجع قرارات قيادة الحركة الإسلامية في لبنان. بعدها بثلاثة أيام، عقدت اللجنة اجتماعها الثاني حيث حددت المبادئ العامة، ومنها الاعتماد على العمل الجماهيري الإسلامي والابتعاد عن روح «العمل الحزبي» الضيق، وضرورة وجود حركة سياسية تعبر عن موقف سياسي وتتمتع بالشرعية المطلوبة، وتنظيم العمل عبر إنشاء لجان حسب الضرورة في المجالات المختلفة، وفصل اللجنة الأمنية والجهاز العسكري عن بقية اللجان، وإقامة علاقة مباشرة بين هذه اللجان وشورى لبنان. بعد هذا الاجتماع الثاني، صيغت البنية التنظيمية للحزب على هدي هذه المبادئ، إلى جانب تأسيس لجنة الجهاد (المسؤولة عن جمع المعلومات والمراقبة والتجهيز والعمليات)، ولجنة العلماء، واللجنة المركزية (المسؤولة عن السياسة والثقافة والإعلام والتمويل والقضايا الاجتماعية والتخطيط وشؤون المساجد والتعبئة الشعبية ومتابعة وتنسيق الشؤون المختلفة).

ترافقت محاولة القيادة الإيرانية الجديدة لتصدير الثورة الإسلامية مع فرض الممارسات والخطابات الدينية وفق عقيدة الخميني في المناطق التي تشهد حضور الحرس الثوري والحزب. كما نشر جنود الحرس الثوري عند وصولهم نظريات الخميني عن الإسلام في بعلبك والقرى المحيطة، بينما انتشرت صور الخميني وأعلام إيران بشكل أكبر في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، أعيد تسمية الساحة الرئيسة في بعلبك لتحمل اسم الخميني، وزادت أعداد النساء اللواتي يرتدين الشادور الأسود، وأزيلت المشروبات الروحية من العديد من المتاجر والفنادق (**Blanford 2011:45**).

بين عامي **1984** و**1986**، حاول حزب الله والجماعات المرتبطة به فرض أحكام الشرع وأعراف اجتماعية محافظة في المناطق تحت سيطرته (**Daher 2014:116**)، لا سيما في بعض مناطق بيروت الغربية وفي قرى البقاع مثل قرية مشغرة. فمنعوا

أصحاب محال البقالة من بيع المشروبات الروحية، وعمدوا إلى مهاجمة بعضها. وبات على المحلات والمطاعم أن تقفل أبوابها في الأعياد الدينية. وفي بعض الحالات، منعوا المسيحيين في حي رأس بيروت القريب من الجامعة الأمريكية ومنطقة الحمرا من الاحتفال احتفالاً ظاهرًا بأعيادهم الدينية (**Charara 2007:356-357**). كما اتهم الحزب بإلصاق صور الخميني على جدران بيروت والتعرض للنساء اللواتي قيل إنهن يرتدين ملابس غير محتشمة وتفجير محال بيع المشروبات الروحية (**Jaber 1997:51-53**). مع استتباب الأمر لحزب الله في الجنوب عقب الانسحاب الإسرائيلي إلى الحدود الإسرائيلية-اللبنانية وإقامة «المنطقة الآمنة» (قطاع يوازي الحدود بعرض **15** كيلومترًا) في يونيو/ حزيران **1985**، حظر بيع المشروبات الروحية والحفلات والرقص والسباحة المختلطة على شواطئ صور الطويلة وأغلق المقاهي (**Chehabi 2006:226**). وفي بعض قرى سهل البقاع، أفادت الأنباء أن المسيحيين اضطروا إلى مغادرة قراهم بفعل ما أشاعه الحزب من جو الترهيب والتهديد (**Charara 2007:356-357**).

انعكست الرابطة الوثيقة بين إيران والحزب في تصريحات قادة الحزب خلال هذه الفترة. إذ قال الشيخ حسن طراد، إمام مسجد الإمام المهدي في حي الغبيري آنذاك والعضو في حزب الله، «إيران ولبنان بلد واحد وشعب واحد» (**cited in Charara 2007:250 1986**). كما صرح علي أكبر محتشمي، سفير إيران في سورية من **1982** وحتى **1986** وصاحب الدور المحوري في تأسيس حزب الله، «سندعم لبنان كما ندعم مقاطعاتنا الإيرانية سياسيًّا وعسكريًّا» (**cited in Charara 2007:250**)، وقال الناطق باسم حزب الله السيد إبراهيم الأمين السيد «نحن لا نقول إننا جزء من إيران، نحن إيران في لبنان ولبنان في إيران» (**cited in Charara 1987 2007:250**)[1].

ساهم عنصر رئيس آخر في ظهور حزب الله ألا وهو الاجتياح الإسرائيلي للبنان في **1982**، حيث تراجع دعم حركة أمل، إذ كان ينظر إليها على أنها قد أبدت تأييدًا ضمنيًّا لاجتياح يونيو/ حزيران (**Norton 2000:9**). وفي يوليو/ تموز **1982**، اتهم نائب رئيس

1 - عقب وفاة الخميني في 1989 وانتهاء الحرب العراقية الإيرانية في 1988، لينت الجمهورية الإسلامية وشرائح من الجناح المحافظ إلى حد كبير من مواقفهما بشأن مبدأي السياسة الخارجية («لا شرقية ولا غربية» و«تصدير الثورة»). فصارت سياسات النظام الخارجية مذاك مستقلة، إلى هذا الحد أو ذاك، عن تركيبة الأجنحة المسيطرة على مؤسسات الجمهورية والهيئات الدينية الرقابية (Rakel 2009:113). سوف يترتب على هذه التغيرات عواقب على حزب الله، كما سيناقش الفصل القادم.

حركة أمل والناطق الرسمي لها حسين الموسوي (الذي سيشارك لاحقًا في تأسيس حزب الله والذي انجذب إلى نموذج الجمهورية الإسلامية) قيادة الحركة بالتعاون الصريح مع قوات الاحتلال (**Norton 1987:88**). وتمثلت نقطة الخلاف الثانية بين أعضاء حركة أمل في اشتراك زعيمها نبيه بري في هيئة الإنقاذ الوطني. كان الرئيس إلياس سركيس قد أسس هذه الهيئة لتعزيز الحوار بين زعماء الميليشيات الأقوى، بمن فيهم بشير الجميل الذي نظر إليه على أنه حليف لإسرائيل خلال الحرب الأهلية. لذا، وصف العديد من شباب حركة أمل هذه اللجنة بأنها «جسر إسرائيلي-أمريكي» (**Norton 1987:105**). في الواقع وبحسب نورتون، كان زعماء حركة أمل، لا سيما نبيه بري وداوود سليمان داوود، يسعون إلى تسوية مؤقتة مع إسرائيل والولايات المتحدة. وقد افترضوا أن الأخيرة هي القوة الكبرى في لبنان آنذاك (**Norton 2000:13**). ويجادل نورتون قائلًا: «لا ريب في أن استعداد بري للتوصل إلى اتفاق من شأنه منح امتيازات لأعداء سورية، قد حث دمشق على تقديم الدعم لحزب الله كقوة مقابلة لحركة أمل» (**Norton 1987:50**)، وقاد النظام السوري إلى قبول تأسيس الحزب وتوسعه خلال هذه الفترة في المناطق اللبنانية الواقعة تحت سيطرة دمشق (**Lamloun 2008b:95**).

هكذا، أتت مبادرة تأسيس حزب الله في جلها من أعضاء حركة أمل المناوئين لقيادة نبيه بري، الذي أصبح زعيم الحركة عقب مقتل الصدر[1]. شكل هؤلاء الأعضاء منظمة أسموها حركة أمل الإسلامية (بقيادة حسين الموسوي)، وتحالفوا مع جماعات شيعية أخرى مثل حزب الدعوة، الذي شكل منظمات مثل «**الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين**»، ومنظمة مسلحة، وعددًا من «اللجان الثقافية الفاعلة في أحياء الضاحية والبقاع والجنوب» (**Hussein Fadlallah 2015:81**)، والتجمع **العلمائي** في البقاع. مثلت هذه المنظمات القاعدة الاجتماعية للقيادة الإسلامية الشيعية من بيروت إلى سهل البقاع. وبعد تنسيق وجهود مشتركة بين **1982** و**1985**، وضعت وثيقة مشتركة سميت «وثيقة التسعة»[2]، ضمت الأهداف التالية:

1- رفض نبيه بري النموذج الوطني الإسلامي المتأثر بإيران والذي تبناه بعض أعضاء حركة أمل. إضافة إلى أن حسين الموسوي، عضو مجلس قيادة حركة أمل، قد عارض وجود بري في هيئة الإنقاذ الوطني (انظر ملاحظة سابقة) (Shanahan 2005:113)، فضلًا عن كونه قد عارض واقع أن قيادة الحركة لم تعد بأيدي رجال الدين (Louer 2008:59).

2- أتى الاسم من الممثلين التسعة الذين انتدبوا للحديث نيابة عن الأطراف المجتمعة: ثلاثة عن التجمع العلمائي في البقاع، وثلاثة عن اللجان الإسلامية، وثلاثة عن حركة أمل الإسلامية (Qassem 2008:33).

«- الإسلام هو المنهج الكامل الشامل الصالح لحياة أفضل، وهو القاعدة الفكرية والعقائدية والإيمانية والعملية التي يبنى عليها هذا التشكل.

- مقاومة الاحتلال الإسرائيلي كخطر على الحاضر والمستقبل، وله أولوية المواجهة، لما له من أثر على لبنان والمنطقة، وهذا يستلزم إيجاد بنية جهادية تسخر لها كل الإمكانات للقيام بهذا الواجب.

- القيادة الشرعية للولي الفقيه كخليفة للنبي والأئمة، وهو الذي يرسم الخطوط العريضة للعمل في الأمة، وأمره ونهيه نافذان».
(**cited in Qassem:32**)

حلت هذه الجماعات تنظيماتها القائمة لصالح حزب واحد جديد، بات يعرف لاحقًا باسم حزب الله.

كان الجانب الأهم من شرعية حزب الله في أيامه الأولى يقع في ما شنه من كفاح مسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي. خلال هذه الفترة، انتهجت الجماعات العاملة تحت يافطة «المقاومة الإسلامية» نهج العمليات العسكرية ضد الوجود الأمريكي في لبنان، كان أبرزها الهجوم على السفارة الأمريكية في أبريل/ نيسان **1983** وعلى ثكنات المارينز في أكتوبر/ تشرين الأول **1983**، ما أسفر عن مغادرة قوات المارينز من لبنان (**Norton 2000:1**). رأت أوساط واسعة أن شن الهجومين قد تم بأوامر من الجمهورية الإسلامية الإيرانية (**Norton 2007:71**).

غداة الانسحاب الإسرائيلي من بيروت في **1983**، انخرط حزب الله في حملة تجنيد نشطة في الضاحية الجنوبية، مع نية التوسع في قلب مناطق حركة أمل في جنوب لبنان (**Shanahan 2005:115**). وفي **1984**، أسس الحزب مكتبه السياسي وجريدته الأسبوعية «**العهد**»، التي أعربت عن دعمها للجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الحرب العراقية-الإيرانية وأشادت بما يقدمه الحرس الثوري من معونة للحزب (**Lamloun 2008a:23**). أعقب هذا بعد عام نشر «الرسالة المفتوحة التي وجهها حزب الله للمستضعفين في لبنان والعالم»، وهي بيان سياسي يشهر رسميًّا وجود الحركة.

وقد تمسك هذا البيان بالثورة الإيرانية **1978-1979** نبراسًا هاديًا للعمل، ودليلًا على ما يمكن إنجازه حين يجتمع المؤمنون تحت راية الإسلام. وأعرب عن إيمان الحركة بكون آية الله الخميني «القائد الوحيد الحكيم والعادل»، تماشيًا مع رؤية الخميني لولاية الفقيه. وأوضح البيان رفض حزب الله لإسرائيل على أرضية أنها تحتل أرضًا إسلامية ولديها أجندة توسعية. كما عبر عن معارضة الحزب للأمم الغربية، لا سيما الولايات المتحدة، بسبب دعمها لإسرائيل (الرسالة المفتوحة التي وجهها حزب الله إلى المستضعفين **1985**).

أتى غالبية أعضاء حزب الله من رجال الدين الشباب الذين عارضوا القيادة غير الدينية لحركة أمل وتوافقها مع الزبائنية اللبنانية والنظام السياسي. بذا أسفرت معارضة الحزب القاطعة لكل من الاجتياح الإسرائيلي والنظام السياسي اللبناني عن إبعاد المؤيدين عن حركة أمل وجذبهم إلى دائرة نفوذه.

كانت مستويات الدعم المالي الكبيرة من إيران عاملًا آخر سمح للحزب بأن ينمو على حساب حركة أمل، مع قدرة الحزب على «تقديم لا مزية البساطة العقائدية والأصالة فحسب، بل مكافآت مالية كبيرة أيضًا» (**Norton 1987:106**). إذ كان مقاتلو الحزب يتقاضون أجورًا جيدة ويضمنون الحصول على راتب شهري منتظم من إيران، في حين كان أعضاء حركة أمل يعتمدون في تمويلهم على شيعة لبنان. فمثلًا كان الحزب قادرًا على تحمل نفقات مسلحين بدوام كامل (متفرغين)، وامتلك نظامًا شاملًا لدفع المعاشات لعوائل الشهداء، في حين كان العديد من كوادر حركة أمل يعملون بدوام جزئي أو متطوعين (**Norton 1987:106**). بحلول منتصف الثمانينيات، تحصل أعضاء الحزب على **300** دولار شهريًّا، مقارنة بـ**100-150** دولارًا عند الميليشيات الأخرى، بما فيها جيش لبنان الجنوبي المدعوم إسرائيليًّا (**Picard 2000:198**).

ظهر التنافس بين التنظيمين بأشد صوره في أحياء الضاحية الجنوبية، حيث تقاتلت الجماعتان بعضهما مع بعض على قيادة الشيعة. وشن الحزب والحركة معركة ضد الأحزاب اليسارية والمثقفين في هذه المناطق وجنوب لبنان، وكانت **جمول** الهدف الأبرز لهما (انظر الفصل السادس).

في الواقع، احتلت الأحياء مكانًا استراتيجيًّا عند مدخل العاصمة بيروت على الطريق

المؤدي إلى الجنوب. في هذه المنطقة، تركزت أنشطة الحزب السياسية بأغلبها في الضاحية -لا سيما حي الغبيري-، حيث أطلق ما وصفه بـ«العمل الإسلامي» عبر اللجان العاملة في المساجد والحسينيات (وهي مجالس عامة مخصصة للإمام الحسين ثالث أئمة الشيعة) (**Harb 2010:59**)[1]. كانت الضاحية موطن نصف مليون من الشيعة، نزح كثير منهم عقب الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان أو بفعل الهجمات المسيحية على أحياء بيروت الشرقية مثل حي النبعة وسن الفيل. ترتب على تركز الشيعة في هذه المنطقة أن صارت قاعدة قوة أو نفوذ مهمة على الصعيد الوطني (**Harb 2010:78**). أخيرًا، كانت هذه الأحياء تفتقر إلى الخدمات الأساسية والضرورية للسكان المحتاجين، وعليه شكلت أمام الفاعلين السياسيين المسيطرين على المنطقة أو أمام مؤيديهم فرصة كبيرة للاستثمار في المؤسسات والخدمات (**Harb El-Kak 1996**).

تسنى للحزب النمو في هذه المناطق بفضل توسع أنشطته الخيرية والطبية والتعليمية، الممولة بشكل رئيس من إيران[2]. وكما تلاحظ إليزابيث بيكار (**Picard 2000:308**)، أنه في المناطق المحرومة على شاكلة البقاع والضاحية الجنوبية، أرسى الحزب قاعدته الشعبية بفضل تأسيسه «فروع محلية للعديد من المؤسسات الإيرانية التي أتت إلى الوجود إبان الحرب العراقية-الإيرانية مستهدفة تقديم المساعدة لمختلف المصابين (الأيتام والجرحى) وإعادة الإعمار أو خدمات الدعم الاجتماعي». من الناحية العملية، فقد أوجد التنظيم خدماته الاجتماعية بمعزل عن الدولة، متمحورة حول مجموعة من المنظمات المستقلة التي تعمل ضمن شبكات وتقدم دعمًا كاملًا للشيعة (نوقش هذا في الفصل الخامس) (**Qassir 2011**). خلال الحرب الأهلية، أمن الحزب عبر مولداته توزيع الكهرباء على سكان الضاحية أثناء انقطاع التيار، وتولى جمع القمامة وإصلاح أنابيب المياه والصرف الصحي (**Harb 2010:77**). كما وفر خلال

1 - الحسين هو حفيد النبي محمد الذي رفض إعطاء البيعة للخليفة الأموي يزيد بن معاوية.

2 - يصعب اليوم تحديد مستوى الدعم المالي الإيراني لكونه يأتي عبر طرق غير حكومية. لكن التقديرات تتراوح بين مئة وأربعمئة مليون دولار سنويًا. وقد أقر عبد الله صفي الدين، ممثل حزب الله في إيران، بأن تنظيمه يتلقى التمويل مباشرة من ولاية الفقيه نفسه. إذ يستأثر المرشد الأعلى بسلطة توزيع هذه الأموال على حزب الله، ولهذا لا تتأثر كثيرًا بتغير الحكومات الإيرانية (Norton 2007:110; Saad Ghorayeb 2012). لكن الحزب يدعي بأن التبرعات والمكوس من رجال الأعمال الشيعة وغيرهم من الجهات الراعية الكريمة في الخارج توفر له الجزء الأكبر من تمويله (Harb 2010:94). لكن هذا مستبعد تمامًا: ففي بداية العام 2015، اضطر الحزب لتخفيض رواتب الموظفين، وإرجاء المدفوعات إلى الموردين وتخفيض إعاناته الشهرية لحلفائه السياسيين في لبنان عقب تزايد المشاكل الاقتصادية في الجمهورية الإسلامية بسبب تقلص إيرادات النفط والعقوبات الدولية (Blanford 2015).

الحرب الأهلية وظائف للشباب العاطل عن العمل، وما أكثرهم، ممن لم يكن أمامهم من خيار سوى الانضمام إلى ميليشيا. ولم يكن لزامًا على العاملين في مؤسسات الحزب أن ينضموا إليه، لكن كان عليهم احترام عقيدته الإسلامية ومن ضمنها الزي الإسلامي المتعارف عليه (**Harb El-Kak 1996**).

لقد ساهمت شبكة الدعم الاجتماعي الكبيرة والتزايد المستمر لأعداد الشيعة، في الضاحية الجنوبية وجنوب لبنان والبقاع، في توسيع نطاق جمهور الحزب بشكل كبير، ومكن الحزب من تبوء موقع مقدم الرعاية الاجتماعية بمعونة إيران، ناقلًا معتقدات الثورة الإسلامية السياسية والعقائدية إلى عائلات الشيعة الفقيرة وقطاعات واسعة من الشيعة.

هكذا، ظهر الحزب وقدم نفسه شيئًا فشيئا إلى الجماهير الشعبية الشيعية بصفته الحزب الذي واصل النضال لأجل قضية الشيعة التي خانتها حركة أمل، وبصفته منقذ حقوق الشيعة المنتهكة، في متابعة لمسيرة الإمام الصدر. كما تمكن من تجنيد أعضاء وأنصار من بين الشرائح الشيعية الثرية، فالعديد منهم كان قد فقد ثقته بحركة أمل (**Khatib, Matar and Alshaer 2014:50-52**).

انتهت الحرب الأهلية اللبنانية أخيرًا في **1989-1990**، إثر توقيع اتفاق الطائف في المملكة العربية السعودية. أعاد هذا الاتفاق تشكيل النظام الطائفي في البلد وشرع، كما سيناقش في الفصول التالية، الموقع الجديد للحزب ضمن النظام السياسي بالسماح له بالإبقاء على جناحه المسلح. في سنة الاتفاق ذاتها، أجازت التسويات التفاوضية، تحت رعاية إيران وسورية، سيطرة الحزب العسكرية على الضاحية أيضًا (**Chehabi 2006:229**).

1-5- خلاصة

اتسم الاقتصاد السياسي اللبناني إلى حد كبير بدوره الوسيط في النظام الإقليمي، وهيمن عليه التمويل والخدمات. ضمن هذه البنية، كان لأنماط الحكم الطائفية دور حاسم، مجسدة بسيطرة البرجوازية المارونية والسنية على مقاليد السياسة والاقتصاد

في البلد.

من جهة أخرى، خبر الشيعة، بالرغم من تهميشهم التاريخي، تغيرات كبيرة منذ الاستقلال اللبناني. إذ شهدت الفترة السابقة على الحرب الأهلية تغيرًا تدريجيًّا في المكانة الاجتماعية والاقتصادية عند بعض أقسام الشيعة، دلل عليها بروز وتشكل طبقة شيعية وسطى جديدة تتمتع بتعليم جيد وتتصف بالطموح وتسعى لتحدي الموقع الهامشي لطائفتها. أفصح هذا عن نفسه أول الأمر بظهور حركة أمل وبروزها بشكل أكبر إبان السنوات الخمس عشرة من الحرب الأهلية. لكن ترتبت على الحرب نتيجتان رئيستان عند الشيعة: أولاها: الاختفاء السياسي لزعماء الطائفة التقليديين، الذين أضعفوا بشكل كبير في الأصل قبل الحرب الأهلية. أما ثانيها: فكان تأسيس حزب الله. ومذاك صار الحزب صوت الشيعة الأبرز، متفوقًا على حركة أمل. لقد وصل الحزب إلى هذه المكانة البارزة بفضل كونه مقدم الرعاية الاجتماعية والخدمات للشيعة، وكونه الطرف الفاعل الرئيس في المقاومة العسكرية ضد إسرائيل. في كلتا الحالتين، تحقق ذلك بفضل الدعم المالي الإيراني، حيث عمل هذا على نقل رأس المال الإيراني ومعه معتقدات الثورة الإسلامية السياسية والعقائدية إلى الشيعة وبثها وسطهم.

تؤكد هذه الرواية التبصرات الأولى لمهدي عامل بصدد العلاقة بين التشكل الطبقي والنظام الطائفي في لبنان. فتعمق الهوية الطائفية ليس إلا نتاج التدخلات السياسية للبرجوازية والدولة اللبنانيتين (**Amel 1986:326-327**). وكما يلاحظ عامل، فللأخير، أي الدولة، أهمية خاصة: «إن الطوائف ليست طوائف إلا بالدولة... والدولة في لبنان هي التي تؤمن ديمومة الحركة في إعادة إنتاج الطوائف كيانات سياسية هي، بالدولة وحدها، مؤسسات» (**Amel 1986:29**). لهذا السبب، تحظى قوانين من قبيل قانوني الانتخابات والأحوال الشخصية –المصاغة على أسس طائفية ودينية– بأهمية حاسمة في الإبقاء على الهوية الطائفية. وكما يلاحظ أسامة مقدسي، «أن تكون لبنانيًّا فمعناه أن تعرف وفقًا لانتمائك الديني» (**Makdissi 1996**).

من هذا المنظار، لم تكن الحرب الأهلية مجرد أزمة طائفية، بل كانت بحسب عامل أزمة نظام سياسي في شكله الحالي، من حيث هو نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية

اللبنانية (**Amel 1986:330**). في حالة الشيعة، بدأت أزمة قيادة الزعماء التقليديين قبل الحرب وتفاقمت في ظلها وبعدها. أسفرت هذه الأزمة عن إعادة صوغ أنماط الحكم الطائفية، بداية بظهور حركة أمل ومن ثم حزب الله.

أما الانقسام الأساسي الآخر الذي أرسى نفسه في الفضاء السياسي والاجتماعي للمجتمع اللبناني منذ العام **1967**، كان مستوى اشتراك لبنان في الحرب العربية-الإسرائيلية والمواقف من المقاومة الفلسطينية. فقد فاقم ترحيل المقاتلين الفلسطينيين، في **1982**، من تطييف الحرب الأهلية إلى حد كبير.

يشير منظور عامل إلى أهمية فهم التغيرات في البنية الطبقية للشيعة أنفسهم، بما يتجاوز التأويلات المجانسة التي تساوي بين الطائفة والطبقة. بدلًا من ذلك، وكما أثبت التحليل أعلاه، فقد تشكل التعبير السياسي للشيعة من التمايز الطبقي الجاري داخل المجتمع الشيعي. ويمكن رؤية هذا بداية في ظهور حركة أمل، ولاحقًا في تشكيل حزب الله. في كلتا الحالتين، استندت هذه الحركات الإسلامية إلى قاعدة طبقية متناقضة تعكس تنامي الشرائح الأفقر من الشيعة (أغلبهم خسروا ممتلكاتهم في المناطق الريفية وتركزوا في الضاحية الجنوبية) إلى جانب روابطهم مع الشرائح المزدهرة نسبيًا التي ظهرت خلال الحرب وفي المغترب. الحال أن الحزب قد حاول حل التوترات الناجمة عن هذه القاعدة الطبقية المتناقضة، لكن عبر تركيزه على هوية طائفية ودينية عوضًا عن أي تمثيل متسق للشرائح الأفقر من المجتمع الشيعي. وقد أصبحت هذه الهوية الدينية إحدى وسائل التنظيم في تعميق هيمنته داخل المجتمع الشيعي، كما سيبين الفصل الخامس بمزيد من التفصيل.

تفاقمت التوترات الناجمة عن قاعدة الحزب الاجتماعية هذه في الفترة النيوليبرالية التي أعقبت نهاية الحرب الأهلية. إذ عززت النيوليبرالية اللبنانية من التمايز الطبقي عند الشيعة في لبنان، بينما كانت استجابة الحزب على هذه العملية أن اقترب أكثر إلى مصالح البرجوازية الشيعية الصاعدة. يوضح الفصلان التاليان هذه الاتجاهات بمزيد من التفصيل ويحللانها، ويبينان تداعياتها على مكانة الحزب بين الشيعة.

الفصل الثاني

حزب الله والاقتصاد السياسي للنيوليبرالية اللبنانية

تميز الاقتصاد السياسي اللبناني، الخارج لتوه من الحرب الأهلية، بنظام طائفي ممزق تهيمن عليه برجوازية سنية آخذة في النمو يقودها رفيق الحريري إلى جانب الميليشيات المختلفة التي حكمت معظم البلد. وقد رسخت الترتيبات السياسية المقررة في اتفاق الطائف[1] هذه الطائفية، وعززت في الآن نفسه من موقع السنة والشيعة في النظام السياسي اللبناني. إذ شملت التغييرات السياسية إضعاف منصب الرئيس (ينبغي أن يكون مارونيًّا) وزيادة متناسبة في صلاحيات رئيس الوزراء (مسلم سني)[2]. علاوة على ذلك، ارتفعت نسبة المسلمين إلى المسيحيين في البرلمان اللبناني الجديد إلى ستة مقابل ستة، بعد أن كانت خمسة مقابل ستة. كما زيدت مدة ولاية رئيس مجلس النواب، وهو منصب يشغله شيعي، لتكون **4** سنوات (لا يمكن إقالته دستوريًّا إلا بعد مضي سنتين منها) (**Traboulsi 2014:72**). بالإضافة إلى ذلك، منح اتفاق الطائف لسورية هيمنة فعلية على البلد، وهو موقف دعمته الولايات المتحدة في العام **1990** بعد الاشتراك السوري في العملية التي تقودها الولايات المتحدة والأمم المتحدة ضد العراق في تلك السنة (**Nizameddin 2006:95**).

لم يقتصر اتفاق الطائف على كونه ركيزة توافق سياسي جديد بين النخبة اللبنانية، بل وضع البلد أيضًا على مسار الإجراءات الاقتصادية النيوليبرالية التي جرى انتهاجها في أماكن أخرى من الشرق الأوسط منذ الثمانينيات، مع تركيز على زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي ونمو القطاع الخاص (**Baroudi 2001:71**). عملت خطة الإصلاح هذه على استعادة موقع لبنان المالي في الشرق الأوسط، لا سيما في سياق الزيادة المتوقعة في تدفقات رأس المال عبر الحدود الإقليمية نتيجة اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (**Perthes 1997:17; Bali and Salti 2009:252**).

بدأت خطط إعادة الإعمار بأخذ خطوات كبيرة إلى الأمام بعد تولي رفيق الحريري منصب رئيس الوزراء في **1992**. بصفته رجل أعمال ثري ينتفع من الدعم الإقليمي والدولي، جرى تعيين الحريري في أعقاب الإضرابات والمظاهرات التي عصفت بحكومة كرامي، ومن ثم أجبرت حكومة الصلح (مايو/ أيار **1992** - أكتوبر/ تشرين

1 - أقر اتفاق الطائف، وهو ثمرة اتفاق سعودي وأمريكي وسوري فرض على النواب اللبنانيين، مركز سورية المهيمن في لبنان (Salloukh 2005).

2- يؤدي مكتب الرئاسة اليوم، بموجب اتفاق الطائف، دورًا شرفيًّا واستشاريًّا، بينما تقع السلطة الحقيقية في يد رئيس الوزراء (Stewart 1996:494).

أول **1992**)[1] على الرحيل. كان للحريري صلات وثيقة مع المملكة العربية السعودية، وقد جمع ثروة طائلة من عمله فيها في قطاعي الإنشاءات والأشغال العامة. وفي لبنان نفسه، أنشأ شبكة مستقلة من الخدمات والأنشطة الخيرية، تشمل على توفير التعليم والرعاية الصحية والوظائف والغذاء والمساعدة المالية، مستهدفة السنة بشكل رئيس، لكنها تعود بالفائدة على الطوائف الأخرى أيضًا (**ICG 2010:2**). على هذا الأساس، منحته شبكة الأعمال هذه قاعدة اجتماعية هامة في نظام البلد الذي يتسم بالزبائنية إلى حد بعيد.

تركزت رؤية الحريري لاقتصاد لبنان السياسي حول تحرير تدفقات رأس المال والنظام الضريبي كوسيلة لاجتذاب رأس المال الأجنبي إلى الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية (**ICG 2010:3; Young 1998:5**)[2]. في هذا السياق، مال طابع النيوليبرالية في لبنان بشدة نحو انفتاح الاقتصاد على تدفقات الاستثمار الأجنبي الذي استهدف في المقام الأول قطاعات المصارف والتمويل والعقارات، مما عمق الطبيعة المالية "**financialisd**" للاقتصاد اللبناني.

اتسم حكم الحريري على الصعيد السياسي بـ:

> «دعم من سلطة الوصاية السورية التي سلمته الاقتصاد، وخصصت حزب الله بمقاومة إسرائيل وأبقت لغازي كنعان، المفوض السامي في لبنان، السياسة والأمن. ثانيًا، بالتعاون مع زعماء الميليشيات وشركاء من أثرياء الهجرة والحرب، محاطًا بمعاونين ممن أمكن استقطابهم من حزبيين وأمنيين سابقين... بالإضافة إلى فريق واسع من التكنوقراط والمحامين الكفوئين من متخرجي المؤسسات المالية أو الشركات الخاصة الدولية. وكان من أبرز إجراءات تمتين سلطته السعي الحثيث والمال الوفير الذي بذله من

1 - كانت هذه الاحتجاجات معنية على وجه الخصوص بتدهور الأوضاع المعيشية جراء الارتفاع السريع لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة اللبنانية.

2 - قام هذا التوجه جزئيًا على الاعتقاد بأنه سيتم التوصل إلى اتفاقية سلام إقليمية بحلول العام 1996.

أجل الإمساك بالإعلام» (**Traboulsi 2014:23**)[1].

لقد مولت كل من ثروة الحريري الشخصية واتصالاته الدولية أجندته الاقتصادية.

جرى تفصيل الخطوط العريضة لخطة حكومة الحريري بشأن إعادة الإعمار في وثيقة عنوانها «**أفق 2000، من أجل إعادة الإعمار والتنمية**»، وهي برنامج إنفاق قطاعي ومناطقي بقيمة **14.3** مليار دولار يمتد من **1993** وحتى **2002**. وفي العام **1994**، زيدت ميزانية البرنامج لتغدو **18** مليار على مدى **13** سنة تمتد من **1995** وحتى **2007** (**Makdissi 2004:119**). لكن التوزيع الجغرافي لأموال إعادة الإعمار اتسم بالتفاوتات المناطقية ذاتها لمرحلة ما قبل الحرب الأهلية، حيث تركز الجزء الأكبر من الاستثمارات في بيروت وجبل لبنان –نحو **80%** من مجمل الاستثمارات–، والباقي خارج هذه المناطق. من جانب آخر، حاقت بهذه المشاريع ضبابية الحدود بين الملكية الخاصة والعامة، كما ساعدت على تمتين سطوة الحريري السياسية والمالية المتزايدة. وأفضل مثال على ذلك هو حالة شركة سوليدير، حيث عائلة الحريري المساهم الأكبر فيها والقوة المحركة في لوبي الشركة. فقد منحت سوليدير حقوقًا حصرية لإعادة تأهيل البنية التحتية وتطوير منطقة الوسط التجاري في بيروت، بينما اتهمها مالكو العقارات بإرغامهم على بيع عقاراتهم بأسعار تقل عن قيمتها السوقية (**Makdissi 2004:83**).

فشلت الحكومات المتعاقبة، بتركيزها على إجراءات التحرير هذه، في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة وانخفاض الأجور والفقر (لا سيما في مناطق عكار وسهل البقاع) وازدياد الفساد وتردي جودة الخدمات الاجتماعية (**Baroudi 2002:64**).

مع أواخر الألفية الثانية وأوائل الثالثة، بدأ العمل بمجموعة جديدة من السياسات النيوليبرالية لمعالجة العبء المالي الثقيل للدين العام المتزايد وخدمة الدين المرتفعة نسبيًا. وبداية من العام **1996**، تجمدت الأجور الحكومية وأوقفت زيادات الأجر التلقائية، فمالت الأجور الحقيقية للانخفاض بشكل كبير بسبب زيادة التضخم (زادت

1 - أورد الدكتور حسن فضل الله، نائب حزب الله، في كتابه «حزب الله والدولة في لبنان –الرؤية والمسار» بأن غازي كنعان كان الحاكم الفعلي للبنان في التسعينيات (Fadlallah 2015:119).

الأسعار قرابة **120%** من **1996** إلى **2011**) (**Zaraket 2014**)[1]. في الآن نفسه، تراكمت مستويات متزايدة من الدين الخارجي (**Baroudi 2002:68**). وفي العام **2002**، وصل الدين العام إلى **173%** من الناتج المحلي، في حين مثلت مدفوعات الدين **18%** من الناتج المحلي، أي ما يوازي **80%** من إيرادات الموازنة (**Nasnas 2007:86**).

جرى تسريع الخصخصة مطلع الألفية الثالثة عبر قانون جديد أنشأ مجلسًا أعلى للخصخصة يهدف إلى زيادة عمليات بيع مؤسسات القطاع العام (**Makdissi 2004:121; Nasnas 2007:90**). وخلال هذه الفترة، جرى إعادة تنظيم محطة البث التلفزيوني الحكومي وشركة طيران الشرق الأوسط، ما أفضى إلى تسريح ألفي موظف (**Makdissi 2004:121; Nasnas 2007:87**). بالإضافة إلى ذلك، استحدثت ضريبة قيمة مضافة بمقدار **10%** على السلع والخدمات. علاوة على ذلك، خفضت حصة ما يدفعه أرباب العمل إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من **38.5%** إلى **23.5%**[2]. وفي إطار محاولة حكومة الحريري تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، أقر في العام **2001** قانون استثمار جديد استحدث بموجبه «شباك موحد لمعاملات» المستثمرين من القطاع الخاص (**Nasnas 2007:87**). في حين استهدف قانون آخر اجتذاب الـ "**bien fonds**"، أو صناديق الملكية، بموجب رفع القيود المفروضة على حيازة الممتلكات وفرض ضرائب على المستثمرين الأجانب مماثلة لنظيرتها على المواطنين اللبنانيين.

لم تقم هذه الإجراءات بالكثير لتخفيض الدين العام أو تنشيط الاقتصاد. لتسفر الحاجة إلى مزيد من الدعم الخارجي عن مؤتمر باريس**1**- في **23** فبراير/ شباط **2001**، والذي نظم بدعم من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي والمفوضية الأوروبية. في هذا المؤتمر، جرى تقديم **500** مليون يورو إلى لبنان بمقتضى تعهد حكومته تحفيز الاقتصاد عبر تحرير التجارة وتسهيلها والحد من الإنفاق العام والخصخصة واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديث النظام الضريبي (**Sherry 2014**).

---

1 - في العام 2008، صدر مرسوم زيادة الأجور بقيمة 200 ألف ليرة (133 دولارًا) للقطاع الخاص، لم يستفد منه سوى موظفي القطاع الخاص لا العام، لكون مجلس شورى الدولة قد أبطل هذه الزيادة في عام 2011 لعدم قانونيتها (Zaraket 2014).

2 - يقدم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للموظفين تغطية تأمينية تشمل المرض والأمومة والبدلات العائلية ومعاشات نهاية الخدمة وإصابات العمل والأمراض الناجمة عنه (Nasnas 2007:90).

من جانبه دعا الرئيس الفرنسي آنذاك، جاك شيراك، إلى مؤتمر آخر في نوفمبر/ تشرين الثاني **2002**. وفي سياق التحضير لهذا المؤتمر، طرحت الحكومة اللبنانية موازنة لعام **2003** تضمنت المزيد من إجراءات تخفيض النفقات وتعزيز الإيرادات، منها فرض ضرائب ورسوم جديدة. رمت الإجراءات المزمعة في الوثيقة المقدمة لمؤتمر باريس**2**- إلى خصخصة منظومة الهاتف المحمول وقطاع الطاقة، وتحويل منظومة الهاتف الأرضي وقطاع الكهرباء إلى كيانات تجارية (**Makdissi 2004:122**). في هذا المؤتمر، قدمت الدول والمؤسسات المانحة أخيرًا حزمة مساعدات مالية وتنموية مقدارها **4.4** مليارات دولار. وأعطي صندوق النقد الدولي دورًا هامًّا في الإشراف على المساعدات المالية وتنفيذ الإجراءات النيوليبرالية في البلد. وفي عامي **2004** و**2005**، تمت الموافقة على خصخصة قطاع المياه والمرافئ والمطارات عبر اتفاقيات منح الامتياز (**Nasnas 2007:96**).

تعرقلت هذه الخطط إثر اغتيال رفيق الحريري في الرابع عشر من فبراير/ شباط **2005**، وما تبعه من حرب إسرائيلية على لبنان صيف **2006**. إذ أسفر العدوان الإسرائيلي عن مقتل ما يزيد على **1100** شخص، ونزوح قرابة ربع السكان، وتكاليف مباشرة قدرت بـ**2.8** مليار دولار مع دمار طال ما يزيد على **60%** من قطاع الإسكان (**United Nations Development Programme (UNDP) 2009:42**). وفاقم هذه الأزمة غياب الاستقرار السياسي إثر استقالة وزراء حزب الله وحلفائه من الحكومة في نوفمبر/ تشرين الثاني **2006**[1].

في مؤتمر باريس**3**- لدعم لبنان في الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني **2007**، تعهد المجتمع الدولي بتقديم **7.6** مليار دولار من المساعدات المالية في صورة قروض ومنح للحكومة اللبنانية. ترافقت جل هذه القروض، لا سيما تلك المقدمة من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد، مع شروط صارمة قوامها تنفيذ الإصلاحات النيوليبرالية التي أعلنها رئيس الوزراء فؤاد السنيورة بداية الشهر.

1 - في الحادي عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، استقال وزيرا حزب الله بالإضافة لثلاثة آخرين (اثنان من حركة أمل وواحد مستقل) من حكومة السنيورة، احتجاجًا على ما وصفه حزب الله بعدم «تقاسم السلطة». كان الحزب يطالب بحكومة وحدة وطنية يحوز فيها وحلفاؤه الثلث –زائد واحد– من مجمل الحقائب الوزارية، ما يسمح له بتعطيل القرارات المهمة، من قبيل تعطيل الموازنة القادمة بصدد المحكمة الدولية الخاصة باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، والتي عارضها.

بيد أنه وبسبب الصراع السياسي الداخلي أرجئ عدد من عمليات الخصخصة.

انعقد في السادس من أبريل/ نيسان **2018** ما يشبه مؤتمر باريس**4**-، أطلق عليه «المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات»، والمعروف بـ«سيدر»، وبدعم من فرنسا مرة أخرى. كان المؤتمر في الواقع نسخة «معدلة قليلًا» من الخطة الوطنية للاستثمار في البنية التحتية. تعهد هذا المؤتمر بتقديم ما يزيد على **11** مليار دولار بصورة قروض ومنح للبنان. بينما على الحكومة اللبنانية بالمقابل أن تلتزم بتطور شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتخفيض مستويات الدين، وفرض إجراءات تقشفية. وعلى سبيل المثال، تعهدت الحكومة بتخفيض معدل العجز إلى الناتج المحلي بمقدار **5%** خلال السنوات الخمس المقبلة.

وبالمجمل، اشترك في هذا المؤتمر **37** دولة و**14** منظمة دولية وإقليمية (صندوق النقد والبنك الدوليان والاتحاد الأوروبي.. إلخ) إلى جانب ممثلين عن القطاع الخاص (جنرال إلكتريك ومجموعة الشحن والنقل الفرنسية سي إم إيه سي جي إم.. إلخ). ومن بين كبار المانحين كان هناك البنك الدولي، الذي تعهد بتقديم **4** مليارات دولار في صورة قروض على مدار الخمس سنوات المقبلة، والمملكة العربية السعودية، التي جددت خطًا ائتمانيًا بقيمة مليار دولار –لم يجر إنفاقه بعد. من جانبه، منح الاتحاد الأوروبي قروضًا عبر مؤسساته المالية: منح البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير **1.1** مليار يورو على مدى ست سنوات، ومنح بنك الاستثمار الأوروبي **800** مليون يورو بصورة قروض على مدى خمس سنوات. كما أعلن الاتحاد الأوروبي عن تبرعه بمبلغ إضافي قدره **150** مليون يورو على مدى ثلاث سنوات.

كان مؤتمر سيدر جزءًا من مسار ضم ثلاثة مؤتمرات تقرر تنظيمها خلال اجتماع مجموعة الدعم الدولية للبنان. خصص الأول، مؤتمر روما الثاني، لدعم الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي. في حين ركز مؤتمر بروكسل، المنعقد في نهاية أبريل/ نيسان **2018**، على النازحين السوريين في الأراضي اللبنانية.

2-1- النتائج الاجتماعية للنيوليبرالية في لبنان

مع نهاية العشرية الأولى من القرن الحالي، كان اقتصاد لبنان السياسي يتسم بالاستقطاب الشديد لنتائج الإصلاح النيوليبرالي. وفي العام **2008**، قدر أن **28%** من السكان كانوا يصنفون فقراء ويعيشون على **4** دولارات أو أقل في اليوم (خط الفقر الأعلى)، في حين كان **8%** في حالة فقر مدقع ويعيشون على **2.4** دولارات أو أقل في اليوم (خط الفقر الأدنى) (**UNDP 2008a:11**). كما كانت مستويات البطالة كبيرة، حيث لا يعمل فعليًا سوى ثلث السكان ممن هم في سن العمل، حسبما يفيد أحد التقديرات (**UNDP 2008a:14**). في حين ظلت مداخيل العائلات الأفقر بين العام **2010** و**2016** على حالها أو انخفضت، وظلت البطالة مرتفعة ارتفاعًا مزمنًا؛ لم يحصل سوى ثلث السكان ممن هم في سن العمل على وظيفة، ووصلت نسبة البطالة بين من هم دون سن الخامسة والثلاثين إلى **37%**. وفي السياق نفسه، افتقر **40-50%** من السكان إلى الدعم الاجتماعي. أما العمال الأجانب المؤقتون، وعددهم حسب التقديرات يزيد على المليون، افتقروا إلى الحماية الاجتماعية[1]. وبحسب دراسة أجراها المكتب المركزي للإحصاء، قبع نصف العمال وأزيد من ثلث مزارعي البلد تحت خط الفقر في العام، في حين شكل عمال القطاع غير الرسمي، وهؤلاء لا يستفيدون من أي حماية من أرباب عملهم، ما نسبته **55%** من قوة العمل بحسب آخر الأرقام الصادرة عن منظمة العمل الدولية والإدارة المركزية للإحصاء في العام **2018**.

إلى جانب هذا الفقر المتفشي، ظلت مستويات عدم المساواة جد مرتفعة. إذ حصل أثرى **20%** من السكان على **43.55%** من الدخل الوطني بين **2004** و**2005**، في حين حصل أفقر **20%** على **7.07%** (**UNDP 2009:63**). وأفادت التقديرات بأن **800** حساب مصرفي، تعود لأقل من **200** عائلة، احتوت على ما يقرب من **20%** من إجمالي الودائع، بقيمة **14** مليار دولار في العام **2007**. ويشير كتاب بيانات الثروة العالمية الصادر عن مصرف كريدي سويس في العام **2013** إلى أن **48%** على الأقل من ثروة لبنان المملوكة ملكية خاصة تقبع بين أيدي نحو **8900** مواطن، أي ما نسبته **0.3%** من السكان

1 - يأتي هؤلاء العمال في الغالب من سورية ومصر وجنوب شرق آسيا، ومؤخرًا من القرن الإفريقي. يشتغل السوريون غالبًا في قطاع الإنشاءات وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات، كالمطاعم والزراعة، بينما يغلب على عمال جنوب شرق آسيا العمل في الخدمة المنزلية (Catusse and Abi Yaghi 2011:77).

البالغين (**Credit Suisse 2013 cited in Executive Magazine 2013**). في هذا السياق، اتسمت ملكية رأس المال والسيطرة عليه بالتركز الشديد، حيث إن نصف الأسواق المحلية في لبنان يخضع لاحتكار القلة أو ذو طبيعة احتكارية، وفي ثلثها شركة مهيمنة تزيد حصتها في السوق على **40%** (**World Bank 100: 2015**). بينما يتسم القطاع المصرفي على وجه خاص، والذي يعادل حجمه **350%** من الناتج المحلي في العام **2009** (**The Daily Star 2010**)، بتركز الملكية؛ إذ تتحكم خمسة مصارف (بنك عودة وبلوم بنك وبيبلوس وفرانسبنك وبنك ميد) بنحو نصف حجم إجمالي الودائع في العام **2002** (**Gaspard 2004:194**).

الحال أن مستويات عدم المساواة واصلت توسعها مع مرور الزمن. فبين **2005** و**2014**، وضع أثرى **10%** ما مقداره وسطيًّا **56%** من الدخل الوطني في جيوبهم. أما أثرى **1%**، وهم أكثر من **37000** شخص بقليل، فقد استحوذوا على **23%** من الدخل المتولد، وهذا يساوي ما حصله أفقر **50%** من السكان، أي أكثر من مليون ونصف شخص. وفي **2019**، امتلك **10%** من البالغين **70.6%** من ثروة البلد.

ترتبط هذه المستويات الجلية من عدم المساواة بشكل وثيق بالطبيعة الريعية والمالية للاقتصاد، وهو ما عززته الإجراءات النيوليبرالية الموضحة أعلاه. على سبيل المثال، شكلت الأجور والمساهمات الاجتماعية **23%** من الناتج المحلي في **2009**، في حين شكلت حصة مدفوعات الفائدة **10%** من الناتج المحلي أو ثلث الإنفاق الحكومي في **2011** (**Matabadal 2012:5**). مع انخفاض القدرة الشرائية عند المواطنين اللبنانيين نتيجة زيادة التضخم، تعاظمت أهمية الريع المتأتي من الفائدة، بفعل سياسات شجعت المصارف وأصحاب المداخيل العليا على شراء سندات الخزانة اللبنانية بأسعار فائدة مرتفعة. في العام **2002**، حين بلغ الدين العام **30** مليار دولار، ذهب **22** مليار دولار إلى المصارف في صورة فائدة على سندات الخزانة (**Traboulsi 2014:25**). لقد استفاد القطاع المصرفي على وجه الخصوص من هذه السياسات، فتضاعف رأس ماله عدة مرات من **103** مليارات دولار إلى **966** مليار دولار بين **1990** و**2007**، ونمت الودائع من **6.6** مليارات دولار في **1992** إلى **58** مليار دولار في **2005** (**Traboulsi 2014:25**).

في نهاية العام **2013**، بلغ إجمالي الدين العام **63.46** مليار دولار، ما يمثل **140%** من الناتج المحلي، بينما مثلت مدفوعات فائدة الدين **40%** من إجمالي العائدات و**28%** من إجمالي الإنفاقات (**Republic of Lebanon, Ministry of Finance 2013:1**). باختصار، دفع اللبنانيون **38** مليار دولار بين **1993** و**2008** لخدمة الدين، أو ما متوسطه **9500** دولار على الفرد الواحد طوال هذه الفترة (**Traboulsi 2014:25**).

يميط وزن قطاع الخدمات اللثام عن السمات الريعية للاقتصاد، حيث شكل هذا القطاع **79-81%** من إجمالي الناتج المحلي في **2010**، بينما شكلت الزراعة والصناعة **5.1%** و**13-15.9%** على التوالي (**BIC 2012:6**). من ناحية القوة العاملة، يستحوذ قطاع الخدمات على **60%** من إجمالي هذه القوة (**Nasr 2003:153**)، أما القطاع الصناعي فيستأثر بـ**15%** وقطاع الإنشاءات بـ**8.6%** وقطاع الزراعة بـ**7.6%** في **2007** (**UNDP 2008a:143**).

يتجلى هذا الضعف في القطاعات الإنتاجية في الاتكال على تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الداخل والحوالات من الجالية اللبنانية. ففي **2009** بلغت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي **15%**، وتركز معظمه في سوق العقارات والاستثمارات المتصلة بالسياحة (**70%** و**22%** على التوالي من إجمالي التدفقات إلى الداخل) (**Investment Development Authority of Lebanon (IDAL) 2011:14**). من ناحية ثانية، أتى مصدر آخر هام لرأس المال الأجنبي من المغتربين اللبنانيين، حيث شكلت تحويلاتهم نسبة **22%** من الناتج المحلي في **2011** (**7.6** مليارات دولار) (**The International Bank for Reconstruction and Development and the World Bank 2011:14**). لقد ظلت الحوالات على مر السنين ذات أهمية قصوى للاقتصاد اللبناني، حيث بلغ تدفق الأموال إلى الداخل على أساس سنوي منذ **2008** قرابة **7** مليارات دولار في المتوسط، ممثلة عند أعلى معدلاتها ما مقداره **24.66%** من الناتج المحلي في **2008**، لتغدو في **2018** قرابة **12.7%** (**World Bank 2021**).

ستبحث في الفصل التالي تداعيات هذه العمليات على التوازن النسبي بين المناطق المختلفة –وبمعنى وثيق الصلة–، على الوزن الاقتصادي للطوائف اللبنانية. سنرى أن إحدى النتائج الهامة كانت تعزيز عدد من الجماعات الوليدة حديثًا في لبنان أتت

لتنافس البرجوازية التجارية والمالية التي غادرت خلال مجريات الحرب الأهلية. إذ تشكلت بالتبعية برجوازية جديدة عبر اندماج قطاعات مختلفة من رأس المال: «رواد الأعمال الخليجيون» الأثرياء ممن راكموا ثروات كبيرة في الخليج (أبرزهم رفيق الحريري)، ومن عاد من أثرياء المهجر إلى البلد (خاصة الشيعة من غرب إفريقيا)، وبعض مستفيدي الحرب، والشرائح الثرية الجديدة المرتبطة بالميليشيات (**Nasr 2003:151**). لكن من الضروري عند هذه المرحلة الالتفات إلى استجابة حزب الله إزاء هذه السياسات على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

2-2- تغير موقف حزب الله من الدولة الطائفية

من السمات الصارخة في تطور حزب الله خلال الفترة النيوليبرالية هي تغير موقفه من الطائفية واندماجه المتزايد في مؤسسات الدولة. فالحزب في أيامه الأولى، كان ينتقد بشدة النظام السياسي القائم والامتيازات الراسخة للطبقات السياسية المارونية والسنية. إلى جانب ذلك، نص بيان الحزب التأسيسي عام **1985** على أن النظام السياسي القائم وامتيازاته الطائفية هما أس المشاكل في لبنان (الرسالة المفتوحة التي وجهها «حزب الله» إلى المستضعفين **1985**). وبدلًا من ذلك، دعا الحزب إلى شكل إسلامي من الحكم في إطار رؤية الخميني **لولاية الفقيه**، مبينًا إيمان الحركة بالخميني بصفته «الحاكم الوحيد الحكيم والعادل» (الرسالة المفتوحة التي وجهها «حزب الله» إلى المستضعفين **1985**). بالرغم من هذه الدعوة إلى دولة ثيوقراطية، لم يفت الحزب إدراك ما قد يشغل بال بعض اللبنانيين من مخاوف، ما جعله يضيف أن إقامتها لن تكون ممكنة إلا «على قاعدة الاختيار الحر والمباشر من قبل الناس، لا على قاعدة الفرض بالقوة كما يخيل للبعض» (الرسالة المفتوحة التي وجهها «حزب الله» إلى المستضعفين **1985**).

بيد أن موقف الحزب الأولي ضد الوضع الطائفي أخذ بالتغير في أعقاب موافقته على اتفاق الطائف. في حين سيشير الحزب إلى أن الاتفاق قد فشل في استئصال عيوب النظام القديم، قائلًا إنه «يحافظ على النظام الماروني ويعزز الاحتلال الإسرائيلي» (**Al-Ahed 1989 cited in Khatib, Matar and Alshaer 2014:57**)، إلا

أنه طفق يشدد على أهمية السلم الأهلي وإعادة إعمار الدولة والمؤسسات عوضًا عن أي تغيير جوهري في النظام. ترجع هذه الموافقة في جانب منها إلى الثقل الوازن للتنظيم في العملية السياسية –حسبما أقرها اتفاق الطائف–، إلى جانب أن الاعتراف الرسمي به حركة مقاومة مكنه من الإبقاء على سلاحه، في حين نزع سلاح باقي الميليشيات (**Zigby 2000:41**).

كما تأثر الحزب بالتغيرات في إيران، حليفه السياسي والعسكري والاقتصادي الرئيس. إذ لم يوقع الاتفاق إلا حين حصل على الإذن من الحكومة الإيرانية (**Khatib, Matar and Alshaer 2014:57**). من جهة أخرى، أدت نهاية الحرب العراقية-الإيرانية ووفاة الخميني إلى سياسة خارجية أكثر براجماتية في إيران. فانشغلت القيادة الإيرانية، تحت قيادة الرئيس الجديد هاشمي رفسنجاني والمرشد الأعلى خامنئي، على نحو أكبر بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية في إيران، وصعود الولايات المتحدة كقوة كبرى وحيدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي. وعليه، كانت القيادة الإيرانية تجهد محاولة ضبط سياساتها بما يتوافق مع ميزان القوى الجديد أحادي القطب (**Rakel 2009:117-118**).

شهدت إيران، منذ هذه الفترة، تحسنًا في علاقاتها الدبلوماسية مع ممالك الخليج (حتى مع المملكة العربية السعودية عند مراحل معينة، لكن اتسمت العلاقات إجمالًا بالتوترات المستمرة والشديدة بين الطرفين)، والاتحاد الأوروبي والصين والهند ووسط أوراسيا وروسيا والولايات المتحدة، بينما فقدت تيارات «تصدير الثورة» تأثيرها ونفوها في أعلى مستويات الدولة (**Rakel 2009:113**). تبدى هذا في العام **1989** أولًا بسقوط الحظوة عن آية الله حسين علي منتظري، الذي كان لسنوات الخليفة المنتظر للخميني (قبل بضعة شهور على وفاة آية الله الخميني بعد احتجاجه على تصفية **30** ألف عضو من مجاهدي خلق)، وثانيًا بإقالة علي أكبر محتشمي من منصب وزير الداخلية (**Daher 2014:117**). هكذا، نحي الميل «الثوري» جانبًا.

في غضون ذلك، ترافق هذا التطور في الفضاء السياسي الإيراني مع سياسة تحرير اقتصادي واجتماعي شملت دعوة مستثمرين ومديرين إيرانيين غادروا البلاد خلال الحرب العراقية الإيرانية للعودة إليها (**Tehranian 1993:354**).

إن هذا التحول البراجماتي في القيادة الإيرانية وأفول رغبتها في تصدير «الثورة» نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات دفع بحزب الله إلى التخفيف من رفضه للنظام السياسي اللبناني، بل والكف عنه، والسعي إلى مزيد من الاندماج فيه.

تمثل هذا التطور بانتخاب عباس الموسوي في مايو/ أيار **1991** أمينًا عامًّا بدلًا من صبحي الطفيلي. ومع انتخاب حسن نصر الله أمينًا عامًّا، بعد اغتيال الموسوي في **1992** على يد الجيش الإسرائيلي، تأكد مسار **الانفتاح**. من جهة أولى، اعتبر الطفيلي مقربًا جدًّا من تيارات معسكر «تصدير الثورة»، الذي لم يعد محل ترحيب القيادة الإيرانية الجديدة تحت قيادة علي أكبر رفسنجاني وعلي خامنئي. ومن جهة ثانية، كان ينظر إلى الموسوي ونصر الله على أنهما أقرب عقائديًّا إلى الأخيرين، ويتمتعان بموقف ألطف إزاء الاندماج في النظام السياسي اللبناني (**Daher 2008:273-274**). وفي هذه الفترة، أطلق سراح آخر الرهائن الغربيين وسمحت الحركة الإسلامية للجيش بالانتشار في معاقلها داخل منطقة إقليم التفاح في جنوب لبنان (**Blanford 2011:95**).

علاوة على ذلك، كان للسيطرة السورية المتزايدة على لبنان سياسيًّا وعسكريًّا –فسورية هي الوسيط الذي يجب أن تمر عبره الأسلحة والمساعدات الإيرانية– دور في دفع حزب الله إلى الاندماج في النظام السياسي اللبناني (**Blanford 2011:95**). من هنا وجب على الحزب التكيف مع الحسابات الجيوسياسية السورية في هجماته العسكرية و/ أو ردود فعله ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، بمعنى آخر وجب عليه مراعاة مصالح دمشق السياسية والدبلوماسية في أي مفاوضات سلام عربية-إسرائيلية محتملة (**Salloukh 2012:100**).

بيد أن العلاقات بين إيران والحزب ما برحت قوية خلال التسعينيات. وتعزز الارتباط بين خامنئي والحزب واتخذ طابعًا رسميًا، باعتماد الحزب في **1995** المرشد الأعلى الإيراني مرجعًا له (أعلى رتبة داخل التراتبية الدينية الشيعية)، وعين حسن نصر الله ومحمد يزبك في العام **2000** ممثلين له في لبنان (**Mervin 2008a:83**).

في هذا السياق، أثارت مشاركة الحزب في الانتخابات النيابية لعام **1992** سجالات حامية داخل التنظيم، مع ظهور مدرستين فكريتين. أولاهما ثلة يقودها الأمين العام

السابق الشيخ صبحي الطفيلي تعارض أي اندماج في النظام السياسي، بينما ثانيهما يمثلها القسم الأكبر من القيادة طالبت بتوجه أكثر براجماتية (**Blanford 2007b**). وفي نهاية المطاف، رفعت المسألة إلى آية الله خامنئي للبت فيها، فأصدر فتوى تؤيد قرار أغلبية القيادة بالمشاركة في الانتخابات (**Khatib 2014:24**).

ما فتئت الخلافات بين الحزب والطفيلي تنمو تدريجيًّا، خاصة عقب «**ثورة الجياع**» في البقاع والمطالبة بإسقاط الحكومة في **1997**. ليطرد الطفيلي نهائيًّا من الحركة الإسلامية بعد تنظيمه تظاهرة منفصلة عن مسيرة الحزب الرسمية في يوم القدس في **1998** (**Harb 2010:195; Daher 2008:274-275**)[1]. لاحقًا، سيغدو الطفيلي أحد أكثر الأصوات الناقدة للحزب والقيادة الإيرانية، متهمًّا إياهما بالفساد وبيع المثل العليا للثورة الإسلامية الإيرانية (**Blanford 2007b**).

لم توقف حادثة الطفيلي سياسة «**الانفتاح**» عند الحزب، وشاركت الحركة الإسلامية في جميع الانتخابات النيابية والبلدية مذاك. ومن **1992** حتى **2009**، سيطر الحزب على كتلة نيابية هي الأكبر في مجلس النواب. وكان نصيبه من المقاعد الانتخابية **12** مقعدًا (في **1992**) و**10** مقاعد (في **1996**) و**12** مقعدًا (في **2000**) و**14** مقعدًا (في **2004**) و**11** مقعدًا (في **2005**) و**12** مقعدًا (في **2009**) من جملة **128** مقعدًا. وفي مختلف الانتخابات البلدية، أظهر الحزب شعبيته، حيث فاز بـ**87** بلدية من أصل **142** في الجنوب (**61.2%**) و**36** بلدية من أصل **38** في البقاع وكامل البلديات الست في أحياء بيروت (**100%**) في عام **2000** (**Hamzeh 2004:132-133**). تأكدت هذه الهيمنة مرة أخرى في الانتخابات البلدية عام **2016** بتائج مماثلة تقريبًا، رغم أن الحزب منذ العام **2005** كان يخوض الانتخابات بالتحالف مع حركة أمل. لكن في انتخابات **2016**، واجه هذا التحالف معارضة أكبر، إذ فاز الحزب الشيوعي وحلفاؤه إما ببعض مقاعد مجالس البلديات أو كلها في **17** بلدة وقرية في محافظتي جنوب لبنان والنبطية (**The Daily Star 2016c**).

على صعيد آخر، اتسمت فترة «**الانفتاح**» هذه بزيادة التعاون بين الحزب والجيش اللبناني المدعوم سوريًّا وأجهزته الأمنية، خصوصًا بعد انتخاب العماد إميل لحود،

1 - بالتزامن مع الجمعة الأخيرة من شهر رمضان، أعلن آية الله روح الله الخميني عن إطلاق يوم القدس عقب قيام الجمهورية الإسلامية في إيران.

القائد السابق للجيش، رئيسًا للبنان في **1998**. وترسخت هذه العلاقة إثر ترشيح اللواء جميل السيد لقيادة الأمن العام (**Hodeib 2013b**). وعلى لسان كل من عبد الحليم فضل الله (**Fadlallah 2012a**)، مدير المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، والنائب عن حزب الله الدكتور حسن فضل الله، فإن تسلم لحود السلطة في **1998** أطلق تحالفًا جديدًا مع الدولة على مستوى استراتيجي، ووصف لحود بأنه شريك المقاومة (**Fadlallah 2014 cited in Bassam 2014; Nassif 2014**)[1].

بالإضافة إلى هذا، أشار عدد من المحللين إلى حضور الحزب في مؤسسات الدولة، وحصوله على مناصب رئيسة في الجهاز الأمني على وجه الخصوص. فاليوم يرأس بعض المناصب الحساسة في الجيش أفراد تربطهم صلات بحزب الله وحلفائه (**ICG 2014:13**)، أما مدير الأمن العام في وزارة الداخلية (أحد جهازي أمن الدولة) اللواء عباس إبراهيم ورئيس أمن مطار بيروت وفيق شقير، فمعروفان بقربهما من الحزب (**Khoury 2013a and ICG 2008:3**)[2]-[3].

انعكس هذا القبول التدريجي للنظام السياسي الطائفي في البيان الجديد للحزب في **2009** [الوثيقة السياسية –م]. فلئن أكد البيان الجديد موقف البيان القديم من كون الطائفية السياسية مشكلة أساسية «تمنع إصلاح لبنان وتطويره» (**Manifesto 2009**)، إلا أنه أرجأ أي تغيير في النظام إلى تاريخ مستقبلي غير محدد. حتى ذاك الحين، ستبقى «الديمقراطية التوافقية» –مصطلح يستخدم لوصف النظام الطائفي– «القاعدة الأساس للحكم في لبنان؛ لأنها التجسيد الفعلي لروح الدستور ولجوهر ميثاق العيش المشترك» (**Manifesto 2009**). بهذا المعنى المتناقض، وصفت الطائفية

1 - لوحظ التنسيق الوثيق بين الجيش اللبناني والحزب مرة أخرى في يونيو/ حزيران 2013 عند الاستيلاء العسكري على المسجد والمجمع الأمني التابع لرجل الدين السلفي الشيخ أحمد الأسير في صيدا، عقب مهاجمة أتباعه نقطة تفتيش للجيش اللبناني، ما تسبب بمقتل ستة عشر جنديًا وجرح خمسة وثلاثين. ظهرت تقارير عن دور الحزب إلى جانب الجيش في القتال ضد أنصار الأسير. في الرابع والعشرين من يونيو/ حزيران 2013، بثت قناة المنار لقطات حية لجنود يرتدون زيًا موحدًا يقومون باعتقال مقاتلي الأسير ويهتفون «يا زينب». بينما عرضت قناة المستقبل، المملوكة للحريري، لقطات مصورة لمقاتلين من أرض المعركة يرتدون شارات صفراء، على الأرجح للدلالة على انتمائهم إلى الحزب. ومجددًا في أواسط سبتمبر/ أيلول 2014، أفاد سكان شيعة في سهل البقاع الشمالي بأن الحزب قد ساعد الجيش اللبناني في إطلاق قذائف الهاون والمدفعية على الجهاديين في الجبال خارج عرسال (Blanford 2014b).

2 - يتمتع مدير الأمن العام أيضًا بصلاحية البت في قرارات الرقابة على الأفلام في لبنان، وقد حظر في مناسبات عدة الأفلام الإيرانية الناقدة لإيران.

3 - يشار إلى مخابرات الجيش بوصفها متعاونة مع الحزب وحركة أمل، في حين ينظر إلى فرع المعلومات، الذراع الاستخبارية لقوى الأمن الداخلي، على أنّه مرتبط بتيار المستقبل وتحالف 14 آذار.

بشكل سلبي، لكن جرى التمسك بالنظام الطائفي نفسه قاعدة أساس للتعايش. قبل هذا البيان، أبدى الشيخ نعيم قاسم موقفًا مماثلًا قائلًا «إن إلغاء الطائفية السياسية يعتبر المدخل الأفضل والسليم لتخفيف أعباء النظام الطائفي في لبنان»، لكن في الوقت نفسه «الدراسة الهادئة والموضوعية والمبنية على الأدلة والمنطلقة من الحوار... قادرة على إنجاز مشروع ملائم له آليته التنفيذية ولو طال الزمن» (**cited in Qassem 2008:287**).

بالمثل، جادل عبد الحليم فضل الله، مدير المركز الاستشاري التابع لحزب الله، بأن النظام الطائفي اللبناني سمح بتوازن طائفي في التمثيل السياسي، وأردف بوجوب مواصلة احترام هذا التوازن على مستوى ترشيحات كبار المسؤولين، بينما يمكن على المستويات الأدنى مناقشة إلغاء الطائفية الوظيفية (**Fadlallah 2010**). وأفاد فضل الله، في مقابلة معه، بأن «الحزب قد اتخذ موقفًا تكتيكيًّا من النظام الطائفي، معتبرًا أنه من الممكن اليوم تغييره ببطء من الداخل عبر الإصلاحات». وزعم فضل الله (**Fadlallah 2012a**) بأنه لا يمكن بلوغ أي حل لهذه المسألة إلا بإجماع الأحزاب السياسية اللبنانية، مضيفًا أنه ليس بوسع الحزب تجاهل مخاوف قطاعات عريضة من المسيحيين من إنهاء النظام السياسي الطائفي –أمر استغلته الأحزاب السياسية المسيحية إلى حد كبير–، وما قد يسببه هذا الإنهاء من تقليص التمثيل السياسي المسيحي في المجلس النيابي حال جعل نسبة التمثيل مساوية لنسبة كل طائفة من مجمل السكان، أو كان ثلث للشيعة وثلث للسنة وثلث للمسيحيين، بدلًا من المحاصصة النيابية الحالية **50%** للمسلمين و**50%** للمسيحيين. وهذا بالطبع في حال كانت السياسة اللبنانية ستظل محكومة بالديناميات الطائفية ذاتها. بإطار مماثل، أوضح فضل الله (**Fadlallah 2012a**) بأن على الحزب الأخذ في اعتباره هذه المخاوف نفسها عند قطاع عريض من المسيحيين حين يتعلق الأمر بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما استغلته الأحزاب المسيحية لمنع أي تحسن في أحوال اللاجئين الفلسطينيين المعيشية تحت ذريعة النضال ضد توطينهم واستيعابهم في البلد لأن من شأن هذا تغيير التوازن الطائفي في لبنان لصالح السنة (ينتمي أغلب اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى الطائفة السنية). ومن هذا المنظار، يمكن فهم خجل حزب الله، وحتى تقاعسه، من إثارة قضية الحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين

أو الدفع بها إلى الأمام سواء في المجلس النيابي أو الحكومة، وفي الوقت نفسه كان عليه الأخذ في حسبانه عدم رغبة بعض قطاعات الشيعة، لأسباب طائفية أيضًا، رؤية توطين اللاجئين الفلسطينيين. كما تعين على الحركة الإسلامية عدم التعليق أو الرد على التصريحات العنصرية المتكررة من حليفه المقرب «التيار الوطني الحر» بحق اللاجئين السوريين والفلسطينيين[1].

بالمثل، انعكس هذا الموقف غير الواضح من النظام السياسي في النقاش حول مقترح نبيه بري، رئيس حركة أمل ورئيس مجلس النواب منذ **1992**، لتشكيل لجنة وطنية لمناقشة إنهاء الطائفية، حيث قال حسن نصر الله الذي دعم هذه المبادرة «إن هذه اللجنة أو الهيئة قد تواصل حوارها لخمس أو عشرين أو حتى ثلاثين سنة» (**cited in Shapira 2009**).

ينظر حزب الله بعين الريبة إلى محاولات تحدي النظام الطائفي من خارج قبة المجلس النيابي. فلم يشترك أو يحشد أعضاءه في مظاهرات مطلع العام **2011** الداعية إلى إنهاء النظام الطائفي، والتي انطلقت في فبراير/ شباط وبلغ تعداد من شارك فيها في البداية أكثر من **3000** شخص. ثم نمت الحشود لتبلغ **10** آلاف و**25** ألف شخص في مظاهرات يومي **6** و**20** مارس/ آذار على التوالي (**Abi Yaghi 2012**). بل على العكس، فقد حذر الحزب وقوى سياسية أخرى أعضاءهم من المشاركة (**Chiit 2011; Daou 2011**). كما لم تشارك الحركة الإسلامية في الاحتجاج الذي شارك فيه نحو **300** شخص أمام المجلس النيابي للاحتجاج على «القانون الأرثوذكسي» في التاسع عشر من فبراير/ شباط **2013** (**Al-Akhbar English 2013b**). كان لقانون «اللقاء الأرثوذكسي» الانتخابي، الذي تقدم به حليف حزب الله التيار الوطني الحر وأجازه جميع قادة الموارنة، أن يحكم قبضة الطائفية على لبنان على نحو أكبر بسماحه للأشخاص بالتصويت حصرًا لمرشحين ينتمون لنفس مذهبهم الديني (**Qifa Nabki 2011**). آنذاك، دعم حزب الله قانون «اللقاء الأرثوذكسي» الانتخابي بل وصوت لصالحه في اللجان النيابية المشتركة (**Orient Le Jour 2013a**)، بالرغم من

1- قال جبران باسيل، عضو التيار الوطني الحر ووزير الطاقة آنذاك، بخصوص وصول اللاجئين الفلسطينيين والسوريين «حين نرفض السماح للاجئين السوريين والفلسطينيين بالحلول محلنا، علينا تعزيز رفضنا بالأفعال لا الأقول... لن يكون لبنان مكب نفايات لمشكلات العالم» (Ghaddar 2013). كما أطلق التيار الوطني الحر في منتصف يونيو/ حزيران 2019 عبر قطاعه الشبابي حملة لإقفال المحال التجارية اللبنانية التي توظف عمالًا سوريين.

تأييده رسميًّا ولفظيًّا لقانون يقوم على دائرة انتخابية واحدة وتمثيل نسبي يحافظ على التمثيل الطائفي نفسه(**Qassem 2008:260; Fadlallah 2010; Fadlallah 2012b; Orient Le Jour 2012b**). غير أن القانون آخر الأمر قد تم التخلي عنه.

سيتبنى الحزب مقاربة مماثلة إزاء الحراك الشعبي الذي بدأ في نهاية صيف **2015** حول حملة «طلعت ريحتكم»، التي انطلقت بالأصل عقب أزمة إدارة النفايات ثم جذرت نفسها شيئًا فشيئًا لتطالب بتغيير كامل النظام السياسي اللبناني الطائفي والبرجوازي. بالإضافة لذلك، اتهم الحزب، بالرغم من دعمه الاحتجاجات بالأقوال، المحتجين بادئ الأمر بكونهم خاضعين لسيطرة جهات أجنبية وقال بأن النضال ضد التكفيريين[1] والدولة الصهيونية هما أهم القضايا. وقال بأن الحزب قد تبنى «الحياد لأننا لا نعرف قيادته [أي الحراك –م] ومشروعه وأهدافه» (**Al-Ahed News 2015g**). من جهتها دعمت الحركة الإسلامية اللبنانية الحوار الذي دعا إليه رئيس مجلس النواب نبيه بري كسبيل لحل الأزمة، كذا انتخاب رئيس التيار الوطني ميشال عون رئيسًا للجمهورية، وهذه مقترحات حافظت بالكامل على الإطار القائم للنظام الطائفي والبرجوازي في البلد (**Orient le Jour 2015d**).

لقد تحول حزب الله من حزب جذري مناهض للنظام في الثمانينيات إلى حزب يشارك في جميع مستويات النظام السياسي اللبناني. ولا يتعارض هذا مع واقع أن الحزب لم يَنِ يصرح بكون الدولة الإسلامية خياره المفضل. فقد أعلن حسن نصر الله في **1994**:

> «الحل، في رأينا، هو إقامة دولة إسلامية في لبنان وخارجه... لكني لا أروم [فرض هذا] بالجبر والإكراه، بل نفضل انتظار ذاك اليوم الذي ننجح في إقناع أبناء وطننا –بالحوار وفي جو منفتح– بأن البديل الوحيد إنما هو إقامة دولة إسلامية» (**Al-Ahed 1994 cited in Wärn 2012:23**).

1- التكفيرية: حركة تزعم أن الأمة الإسلامية قد أضعفت نتيجة الانحراف عن الإسلام. وهي تصنف جميع المسلمين غير الملتزمين في خانة الكفرة وتدعو أتباعها لهجر المجتمعات الإسلامية القائمة والإقامة في جماعات معزولة وقتال الكفار كافة. أما التكفير فهو إعلان أن أحدهم كافر ولم يعد مسلمًا بعد الآن، ومنه الإشارة إلى من يتهم المسلمين الآخرين أو الجماعات الأخرى بالكفر بمسمى «تكفيري» سواء جماعات أو أفراد.

في العام **2004**، نص إعلان حزب الله الموسوم بـ«الهوية والأهداف» على أن أحد مبادئه العليا إقامة دولة إسلامية «خالصة» (**cited in Alagha 2006:245-246**). كذلك كتب نائب الأمين العام الشيخ نعيم قاسم أن الخيار المفضل عند حزب الله خيار الدولة الإسلامية، كما نص عليها في بيان العام **1985**، لكن لا ينبغي فرض هذا الخيار على إرادة الناس، من هنا فهذا ليس خيارًا في لبنان اليوم، إذ ترفضه الأغلبية (**Qassem 2008:47**). وكرر هذا الموقف في مقابلة معه على قناة الميادين في **2016** (**Al-Mayadeen 2016**)، من جهته أعرب وزير حزب الله الدكتور حسن فضل الله عن رأي مماثل، قائلًا بأن الحزب الإسلامي الشيعي اللبناني يؤمن بدولة إسلامية كخيار مفضل، لكن لا تسمح ظروف لبنان الحالية بتطبيقه بحكم التنوع السياسي والطائفي (**Fadlallah 2015:38**). في الواقع، لقد حرص الحزب على التأكيد بأن هذا الهدف ليس خيارًا عمليًّا في المستقبل القريب نظرًا للتركيبة الطائفية والمذهبية في لبنان. زد على هذا أن ذكر إقامة دولة إسلامية لم يرد في برامج الانتخابات البلدية والنيابية منذ **1992** (**Alagha 2007:104**). وبالرغم من غياب إقامة دولة إسلامية عن بيان **2009**، إلا أنه يبقى مبدًا أساسيًّا ومؤسسًا عند الحزب. وقد أقر حسن نصر الله خلال تقديم البيان الجديد بأنه بالأساس «وثيقة سياسية» لا تتطرق إلى «مسائل العقيدة أو الأيديولوجيا أو الفكر» (**cited in Blanford 2011:480**). فقال على سبيل المثال، إن موقف الحركة الإسلامية من **ولاية الفقيه** «ليس موقفًا سياسيًّا يمكن إخضاعه للمراجعة» (**cited in Blanford 2011:480**).

غير أن تهوين حزب الله من فرض دولة إسلامية لم يمنعه من معارضة عدة مقترحات لعلمنة الدولة. فقد أعلن الحزب في الواقع معارضته لوجود أي شكل ممكن من أشكال قانون الأحوال الشخصية المدني إلى جانب قانون الأحوال الإسلامي، وصرح بكون هذه المقترحات معادية للإسلام (**Qassem 2008:288 and Orient Le Jour 2011b**)، بينما قرن النائب إبراهيم الأمين السيد إقرار الزواج المدني بـ«تطبيق الإلحاد» (**Mikaelian 2015:171**).

إن لتطور موقف الحزب من النظام السياسي تداعيات على علاقته بالنيوليبرالية اللبنانية. وعلى نحو أدق، دلت مشاركته المتزايدة على جميع المستويات في النظام السياسي منذ **1992**، بما فيها مشاركته في الهيئات الإدارية الوطنية والبلدية، على أن

الحزب قد بات مسؤولًا على نحو مباشر عن تطبيق العديد من الإصلاحات التي دعت إليها النخبة اللبنانية والمؤسسات الدولية. كذلك أثناء وجوده في المعارضة، أخضع الحزب معارضته هذه الإصلاحات إلى مصالحه المتنامية داخل النظام السياسي. يمكن رؤية ما خلقه هذا من توترات داخل التنظيم من خلال التمحيص الدقيق لبرنامج الحزب الاقتصادي كما سنرى فيما سيلي.

إضافة لدور الحزب الرسمي في الاقتصاد السياسي اللبناني، فقد شجع اندماجه في النظام أشكالًا من الزبائنية والفساد، إلى الحد الذي جعل حلفاؤه المقربين يثيرون هذه القضية. إذ على سبيل المثال، انتقد زياد عبس (**Orient Le Jour 2012c**)، العضو السابق في التيار الوطني الحر وأحد الأطراف الرئيسة خلف ورقة التفاهم بين الحزب والتيار، واقع أننا «نرى في مناطق سيطرة حزب الله، مثل الضاحية الجنوبية، نمو مافيات الدراجات النارية وشبكات التزوير والخطف مقابل فدية وضرائب تجمع دون وجه حق من محال تجارية معينة». في العام **2010**، واجه الحزب فضيحة فساد إثر انهيار مخطط هرمي يديره أحد أثرى أبناء الجنوب ويدعى صلاح عز الدين الذي تجمعه روابط وثيقة بالحزب وقيادته، ويمتلك دار نشر الهادي التي تتولى العديد من منشورات حزب الله وقد سميت على اسم نجل حسن نصر الله الذي قتل في العام **1997** في معركة ضد إسرائيل (**Blanford 2011:475**). أسفر انهيار عز الدين عن خسارة تراوحت بين **300** مليون دولار ومليار دولار طالت نحو **10** آلاف شيعي. عقب الانهيار، أطلقت الصحافة على عز الدين لقب «برنار مادوف اللبناني»، بينما صرح المصرفيون بأن هذه أكبر عملية احتيال من نوعها ولا سابق لها في البلد (**The Star 2009**; **Worth 2009**; **Hersh 2010**). كما اتهم الحزب باستيراد مئات الأدوية غير الخاضعة للاختبار. وكان من بين المتورطين عبد اللطيف فنيش شقيق وزير الحزب محمد فنيش، إلى جانب أربع شركات مرتبطة بالتنظيم (**Khraiche 2012**; **Now Lebanon 2012**; **Orient Le Jour 2012d**; **El-Cheikh and Saghyieh 2013a**).

كان الصحفي نيكولاس بلانفورد في مطلع العام **2015** ينبئ عن مزاعم متزايدة بالفساد داخل الحزب بعد تراجع الدعم المالي من الجمهورية الإسلامية الإيرانية نتيجة انخفاض عائدات النفط وتبعات العقوبات الدولية على إيران. وقد كتب بأن مستشفى الرسول الأعظم الذي يديره الحزب في الضاحية الجنوبية، والذي عالج مئات

المصابين ممن جرى إجلاؤهم من ساحات القتال السورية، بدأ في الدفع لمورديه كل ستة أشهر بدلًا من كل ثلاثة أشهر، حيث يسافر مسؤول إيراني خصيصًا لتولي عمليات التحويل منعًا للاختلاس (**Blanforfd 2015**). كما اتهم الحزب بالضلوع في أنشطة دولية غير شرعية لتأمين مصدر تمويل للحركة الإسلامية من قبيل: الاحتيال المصرفي وتزوير العملات وتجارة المخدرات[1] وتصنيع وبيع السلع المضروبة وقرصنة الملكية الفكرية والتجارة بـ«ألماس الدماء» الإفريقي (**Blanford 2011:356**).

في الانتخابات البلدية عام **2016** في الجنوب، أعرب الناخبون عن شكاوى متزايدة من تحالف حركة أمل والحزب. وقد تركزت هذه الشكاوى على «محاباة» رواد الأعمال غير الأكفاء وسرقة الأرض بمباركة البلديات. بالنسبة لعدد متزايد من الناخبين، لا يعني الاعتراض على سياسات الحزب المحلية خيانة المقاومة (**Orient le Jour 2016**).

في أغسطس/ آب **2017**، وفي حسينية شمسطار، وهي بلدة تقع في محافظة بعلبك والهرمل احتضنت لقاءً جمع السكان المحليين مع الوزير حسين الحاج حسن، حيث أنحى السكان باللائمة على الحزب لأدائه الضعيف في الحكومات المتعاقبة وفشله في تحقيق وعوده بصدد خدمات المياه وتحسين الطرق على سبيل المثال لا الحصر. كما اتهموا الحزب بإيلاء الأولوية لمصالحه وخذلان أبناء الدائرة الانتخابية (**Amhaz 2017; Qmayha 2017**)

بعد مرور بضعة أشهر، وفي أواسط فبراير/ شباط **2018**، عقب إعلان حسن نصر الله أسماء مرشحي الحزب إلى الانتخابات النيابية المقررة في مايو/ أيار، علقت يافطات على طريق زحلة-بعلبك يتذيلها توقيع أنصار الحزب الذين يعترضون على ترشيح النائب الحالي ووزير الصناعة حسين الحاج حسن، منتقدين سياساته في المنطقة (**Noujeim 2018a**).

في لقاء عام مع النائب عن حزب الله حسن فضل الله في أغسطس/ آب، ظهر مقطع مصور على قناة الجديد اللبنانية يبين شخصًا من الجنوب وهو ينتقد الحزب وحركة أمل على سياستهم فيما يتصل بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما عدم

1- في فبراير/ شباط 2016، زعمت إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية، على سبيل المثال، ضبطها مخططًا لغسيل الأموال وتجارة المخدرات يربط الحزب بعمليات تهريب المخدرات الكبرى في أمريكا اللاتينية (Beauchamp 2016).

توفير الخدمات العامة، بما فيها التعليم والصحة والكهرباء في جنوب البلاد، وغياب مكافحة الفساد (**al-Jadeed Television 2018**).

استغل حزب الله في العام **2020** موازنة وزارة الصحة لتمويل مؤسساته الطبية، بحسب ما أظهرته وثيقة حكومية أصدرتها وزارة الصحة التي يديرها وزير موالٍ للحزب. إذ رفعت الوزارة موازنة المؤسسات الطبية التي يرعاها الحزب، على سبيل المثال تلقى مستشفى الرسول الأعظم –وهو مستشفى لم يتأثر بانفجار مرفأ بيروت لكنه محسوب على الحزب– مبلغ **14.7** مليار ليرة لبنانية (**9.7** ملايين دولار بسعر الصرف الثابت)، بزيادة **5.5** مليارات ليرة لبنانية (**3.6** ملايين دولار) عن السنة الماضية (**Lazkani 2020**).

2-3- استجابة الحزب للإصلاح النيوليبرالي

طوال ثلاثة عقود من الإصلاح النيوليبرالي، واصل حزب الله تصوير نفسه حزبًا «للمستضعفين»، يعارض الحرمان ويدافع عن حقوق المزارعين والفقراء والعمال والمشردين (**Harb 2010:16**). ومما أتى في بيانه الصادر في **2009**:

> «إن تحكم قوى الرأسمالية المتوحشة، المتمثلة على نحو رئيس بشبكات الاحتكارات الدولية من شركات عابرة للقوميات بل وللقارات، والمؤسسات الدولية المتنوعة، وخصوصًا المالية منها والمدعومة بقوة فائقة عسكريًّا، أدى الى المزيد من التناقضات والصراعات الجذرية، ليس أقلها اليوم: صراعات الهويات والثقافات وأنماط الحضارات، إلى جانب صراعات الغنى والفقر» (بيان حزب الله **2009**).

بالرغم من هذه اللهجة الكفاحية، إلا أن التصور النظري للحزب وتوجهه السياسي لم يقدما أي بديل منهجي للنيوليبرالية في لبنان. بدلًا من ذلك، كان موقف التنظيم بالمجمل محاولة للموازنة بين ما يعلنه من أهداف العدالة الاجتماعية والدعم المتواصل للإجراءات النيوليبرالية كالتحرير والخصخصة وتعزيز نمو القطاع الخاص. يمكننا

الوقوع على هذا التناقض في الفكر السياسي لأعلام من أعلام الأصولية الشيعية، مثل محمد باقر الصدر وبوجه خاص الخميني.

لقد كتب الصدر كتابين (من بين عدة كتب أخرى)، «**فلسفتنا**» في **1959** و«**اقتصادنا**» في **1961**، بهدف مواجهة الفكر الماركسي والعلماني (**Baram 1994:539**). في كتابه «**فلسفتنا**»، تمثل هدفه الرئيس في تبيان أن الإسلام مصدر فلسفة تبز التيارات الفكرية الأخرى، وعلى الأخص الماركسية. ونادى بأن أفضل حل لمعاناة الناس هو أسلمة المجتمع وإقامة دولة إسلامية (**Mallat 1988:707**).

أما كتابه الثاني، «**اقتصادنا**»، فقد نظم على أسس مماثلة، صابًّا جام نقده على الماركسية ومحاولًا إيضاح أن ماركس يقلل من شأن الروحي لصالح النظرة الاختزالية الاقتصادية. كما روج لنظام اقتصادي إسلامي يتألف من ملكية خاصة وعامة، في حين رفض كل من الاشتراكية والرأسمالية (**Mervin 2007:304-305**). فبحسب وجهة نظره، تنجم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية عن مخالفات الإنسان (**Aziz 1993**). بذا، فالحل يكمن في الدين. ويجادل بأن الدولة الإسلامية، التي ستطبق نظامًا اقتصاديًّا إسلاميًّا، ستحدد توجه الأنشطة الاقتصادية في حين ستمنح الأفراد الحق بالملكية الخاصة لتحقيق هدف اجتماعي. يضيف أيضًا بأن دور الحكومة في دولة إسلامية هو الإشراف على الأنشطة الاقتصادية وتنظيمها، لكنه يردف أن للحكومة الإسلامية مطلق الحرية في تبني أي سياسة اقتصادية من بين مجموعة واسعة من السياسات الاقتصادية، تتراوح من التحكم الكامل بالاقتصاد إلى الاقتصاد الحر، بغية تحقيق أهدافها الاجتماعية (**Aziz 1993**).

دبج الخميني من جانبه خطابات اقتصادية عدة بحسب كل فترة سياسية، مكيفًا إياها تبعًا لمصلحة الحركة الإسلامية. في **1979-1982**، إبان أوج الثورة الإيرانية والحراك الشعبي، صور الخميني الإسلام من عدسة العدالة الاجتماعية، مشيدًا بالمظلومين (اقترن هذا التوصيف بالقطاعات الأفقر في المجتمع) ومنددًا بالظالمين الذين يفهم أنهم الأغنياء وسكنة القصور الجشعين ورعاتهم الأجانب (**Abrahamian 1993:133**). كانت هذه الرطانة الراديكالية أداة لحشد سكان المدن ضد النظام الملكي البهلوي. لكن بعد العام **1982**، إبان توطيد أركان النظام الخميني الإسلامي الجديد وما يرتبط

بهذا التوطيد من قمع للمعارضة (بخاصة القوى اليسارية والتقدمية)، قرن الخميني الإسلام باحترام الملكية الخاصة ونظر إلى البازار (السوق) بوصفه ركيزة أساسية من ركائز المجتمع. أما اليوم فيحدد تصاعديًّا ثلاث طبقات رئيسة: طبقة عليا تتألف من بقايا العائلات الثرية القديمة، وطبقة وسطى تتكون من رجال الدين والمثقفين والموظفين والتجار وأصحاب المتاجر والحرفيين، وطبقة دنيا تتشكل من العمال والفلاحين وساكني الأحياء الفقيرة (**Abrahamian 1993:51**). لم يعد «المظلومون» فئة اقتصادية تصف الجماهير المحرومة، وبدلًا من هذا صارت شعارًا سياسيًّا لأنصار النظام الجديد، ومن بينهم تجار البازار الأثرياء (**Abrahamian 1993:53**). في حين تلاشى خطاب الصراع الطبقي بشكل كبير مع زعم الخميني بأن الإسلام يتوخى علاقات متناغمة بين ملاك المصانع والعمال، وملاك الأراضي والفلاحين، في حين حذر من أنه «في حال لم تلطف هذه الأحقاد الطبقية، سيدمر انفجارها الحتمي الجمهورية الإسلامية برمتها»(**cited in Abrahamian 1993:51**).

لقد نزعت حركات الإسلام السياسي الأخرى إلى المجاهرة باهتمام خطابي بتطلعات العدالة الاجتماعية (والتي يتعين تحقيقها في الغالب عبر وسائل الإحسان والصدقات)، بينما تدافع من جانب آخر عن مبادئ السوق والتحرير الاقتصادي. كما أشار القائد الإسلامي راشد الغنوشي في **1992**: «نحن (أي حركات الإسلام السياسي) حماة نظام اجتماعي معين ونظام اقتصادي ليبرالي» (**cited in Toscane 1995:95 1992**). كذلك صرح الغنوشي بأن «الاستثمار الأجنبي مرحب به في تونس، وعلى الشركات تحقيق الأرباح، وقد كانت النقابات في بعض الأحيان تشط في مطالبها، بما في ذلك الاتحاد التونسي العام للشغل» (**cited in Sereni 2014**). في الواقع، اتهم الغنوشي الاتحاد التونسي بكونه سليل الاستعمار الفرنسي وبكونه مؤسسة غير طبيعية في المجتمع المسلم (**cited in Sereni 2014**). قبل ذلك، حاول مصطفى السباعي، المراقب العام للإخوان المسلمين في سورية خلال الفترة **1945-1961**، ترويج «اشتراكية الإسلام»، التي تقود بالضرورة إلى تضامن شتى الفئات الاجتماعية، لا إلى الحرب بين الطبقات كما عند الشيوعية (**cited in Carré and Gérard 1983:87 1959**). نشر كتابه **اشتراكية الإسلام** في العام **1959**، وكان تجسيدًا لجهوده في بلورة هذا المنظور، حيث طرح فيه على سبيل المثال فكرة أن المساواة الاجتماعية والقضاء على الفقر والجوع

والمرض ممكنة التحقق عن طريق التماس الواجبات الأخلاقية على مستوى الفرد، لا عن طريق المنظومات أو الإجراءات الحكومية على غرار التأميم ومصادرة رأس المال والقيود على الملكية والضريبة التصاعدية. طرح السباعي اشتراكية الإسلام طريقًا ثالثًا بين الأنظمة المادية الرأسمالية والشيوعية (**Teitelbaum 2011: 224**). لكن أعضاءً من جماعة الإخوان السورية ممن قابلهم الباحث رافاييل لوفيفر "**Raphael Lefevre**" وصفوا ما يسمى «راديكالية» رؤية مصطفى السباعي حول اشتراكية إسلامية بأنها محض كلام فارغ (**Lefevre 2013: 53**). لقد سعت جماعة الإخوان السورية في واقع الأمر إلى تقويض التأثير المتصاعد وسط المجتمع السوري لمنافسيهم من البعثيين والشيوعيين، وذلك بربط أنفسهم مع التيارات الفكرية المهيمنة مثل الاشتراكية. لكن إلقاء نظرة فاحصة على برنامج الجماعة كفيل فعليًّا بإظهار «اشتراكيتهم» الضيقة، بل قل هي شكل من أشكال الشعبوية يعكس المصالح الاقتصادية للطبقة الوسطى المدينية والطبقة الوسطى الدنيا (**Teitelbaum 2011: 220**).

تاريخيًّا، دافعت جماعة الإخوان المصرية طويلًا عن «الرأسمالية والملكية الخاصة» وعارضت تقليديًّا تدخلات الدولة في الاقتصاد. في السبعينيات، دعم قادة الإخوان سياسات الرئيس أنور السادات «الانتفاحية»، والتي فتحت أبواب مصر أمام التجارة وشجعت عمليات خصخصة الاقتصاد (**Masoud 2013, 9**). وقد كتب الباحث باتريك هايني "**Patrick Haenni**" أن حركات الإسلام السياسي قد شهدت «برجزة» متزايدة في سيرورة أسلمة المجتمع في بلدان مختلفة، وطالت هذه البرجزة على الأخص قياداتها وكوادرها (**Haenni 2005:65**). يتحدث هايني أيضًا عن «إسلام السوق» "**Islam de Marché**" المتعاطف مع السياسات النيوليبرالية والذي يخلط معها محافظية أخلاقية. ويقول إن من روج لـ«إسلام السوق» هذا كان البرجوازية المتدينة الجديدة والصاعدة بداية من الثمانينات.

في واقع الأمر، دعمت الحركات الدينية المحافظة في جميع أرجاء العالم السياسات النيوليبرالية، ودعت إلى زيادة العمل الخيري، مما حدا ببعض الباحثين للحديث عن «تحالف ناعم بين النيوليبراليين والأصوليين الدينيين»، يمكن وصفه بأنه «نيوليبرالية دينية» (**Hackworth 2013:100**). يؤكد على هذا الاتجاه دعم عديد الحركات الدينية المحافظة لفكرة تقول بإمكانية حلول المنظمات الدينية محل الدولة في توفير

الخدمات العامة؛ لأنها أكثر كفاءة. وعلى سبيل المثال، قال الزعيم الديني الأمريكي مارفن أولاسكي «**Marvin Olasky**» بأن قيام الحكومة بتقديم الرعاية والرفاه محض فشل ذريع، لكونها هدرًا وتبذيرًا ولا تشدد على المسؤولية الشخصية. ويتابع قائلًا، من هنا ينبغي تفكيك دولة الرفاه وإحلال منظومات دينية محلية مكانها تمولها العشور الإنجيلية. ثم يضيف: «لن تثقل هذه البرامج كاهل الحكومة الفيدرالية وسيقيض لها فرز الفقراء «المستحقين» عن أولئك «غير المستحقين»» (**Hackworth 2013:104-105**). تحظى آراء أولاسكي السياسية بتأثير واسع في أوساط الحزب الجمهوري، وكان مستشارًا مقربًا من الرئيس السابق جورج دبليو بوش في التسعينيات. وعلى أرضية هذه الفكرة القائلة بحكومة أقل ومنظمات دينية مستقلة أكثر، روج أولاسكي فكرة «المحافظية الرحماء» (**Hackworth 2013:105**). في السياق الشرق أوسطي، تبنت الحركات الإسلامية الأصولية هذا الشكل من «المحافظية الرحماء»، خالطة سياسات نيوليبرالية مع محافظية أخلاقية (**Haenni 2005:104; Roy 2002:150-152**). فعلى سبيل المثال، دعمت جماعة الإخوان المسلمين المصرية زيادة الالتزام الديني وعمل المنظمات الخيرية (**Freedom and Justice Party 2011:9**)، في حين نادت بسياسات نيوليبرالية يكون للقطاع الخاص فيها دور قيادي في الحياة الاقتصادية (**Freedom and Justice Party 2011:26**). بينما ذهب حسن مالك، رجل الأعمال والشخصية البارزة في الجماعة، أبعد من ذلك ليقول في عام **2012** إن السياسات الاقتصادية المتبعة في عهد مبارك كانت تسير على المسار الصحيح، لكن شابها تفشي الفساد والمحسوبية (**Reuters 2011**). وبالمثل، تعهد رجل الأعمال الثري خيرت الشاطر، ونائب مرشد الجماعة سابقًا، بالتزام منظمته برأسمالية السوق الحر خلال لقاء جمعه مع النائب الجمهوري عن ولاية ساوث كارولاينا ليندسي جراهام ومجموعة من المشرعين الجمهوريين (**Kirkpatrick 2012**). كما أن الدستور الذي مررته في **29** نوفمبر/ تشرين الثاني **2012** الجمعية التأسيسية المهيمن عليها إخوانيًّا وسلفيًّا، وجرى التصويت عليه في **23** ديسمبر/ كانون الأول بنسبة **64%** (بإقبال **33%** من الناخبين)، قد عزز الرؤية النيوليبرالية للاقتصاد، ولا سيما بإدراجه مادة (رقم **14**) «تربط الأجر بالإنتاج»، وحظره إنشاء نقابات مستقلة وقصر النقابات الرسمية بـ»نقابة واحدة لكل مهنة» (المادة **53**)، وتسهيل اللوائح القانونية الخاصة بالحق في الإضراب (المادة **63**)، وتقليص التزام الدولة القديم بتوفير الرعاية الصحية

للجميع، عبر اقتراح التعهد بعدم تقديم الرعاية المجانية إلا «لغير القادرين» (المادة **62**) (**Masoud 2013, 10**).

وبطريقة الصدر والخميني نفسها، كان فكر حزب الله الاقتصادي متمسك على الدوام بالسوق والدفاع عن الملكية الخاصة بوصفهما من الركائز الأساسية، على الرغم من إعلانه الحرص على أهداف العدالة الاجتماعية[1]. وطوال الفترة النيوليبرالية في لبنان، عنى هذا التوجه النظري أن دعم الحزب لإجراءات مثل الخصخصة والتحرير والانفتاح أمام تدفقات رأس المال الأجنبي لم يكن في نظره تناقضًا مع التزامه بمعالجة الفقر وعدم المساواة. ولعل الحزب قد أعرب، في إطار حسابات تعزيز موقفه السياسي وشبكاته الزبائنية، عن معارضة خلبية لسياسات معينة ونتائجها، غير أنه لم يقدم أي معارضة مبدئية أو ثابتة للمسار العام للإصلاح النيوليبرالي في لبنان.

تتجلى هذه السمات بأوضح صورها في عمل المركز الفكري التابع للحزب، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الذي نظم عدة مؤتمرات كبيرة حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية، منها مؤتمر في العام **1999** بعنوان «الأزمة الاقتصادية-الاجتماعية في لبنان (نحو استراتيجية متكاملة لسياسات بديلة»، ومؤتمر في العام **2012** حول موضوعة «إصلاح السياسات الاجتماعية في لبنان: من الدعم الانتقائي إلى الرعاية الشاملة». برغم أن الوثيقة التمهيدية للمؤتمر قد أشارت إلى أنه «من الضروري في بلد كلبنان السعي إلى سياسات اجتماعية موحدة تؤمن الأمن المجتمعي وتضمن الرعاية والرفاه»، إلا أن اهتمامه الرئيس ردد اللغة النيوليبرالية لصناع السياسة اللبنانيين، مشددًا على «تحفيز النمو» وتيسير «الأهداف النقدية والمالية القائمة [للدولة]» باعتبارها الأهداف الرئيسة (**CCSD 2012**). في حين أوجز محمد رعد، رئيس كتلة الحزب النيابية، هذا التوجه في كلمته الافتتاحية معلنًا أن «هدف السياسات الاجتماعية هو ضمان السلم الأهلي وتحقيق الرفاهية وتحفيز التنمية في لبنان... ومهمة هذا المؤتمر إيجاد صيغة توفق بين تحقيق هذا الهدف والحفاظ على تنافسية القطاعات الاقتصادية» (**Raad 2012**).

نقع على هذا التوازن بين التخفيف من تأثير الإصلاح النيوليبرالي وتعزيز النمو

1- يشير أبراهميان إلى أن الخميني ظل ثابتًا في دفاعه عن الملكية الخاصة طوال حياته السياسية (Abrahamian 1993:51).

وتنمية القطاع الخاص في كتابات اثنين من مفكري الحزب البارزين، الأول هو علي فياض (مدير مركز الدراسات السابق والنائب الحالي عن الحزب في المجلس النيابي) والثاني هو عبد الحليم فضل الله (مدير مركز الدراسات الحالي)، إلى جانب الأعمال الجماعية التي يقوم بها مركز الدراسات وتحت قيادته. من ناحية أولى، انتقد الكاتبان بعض جوانب العولمة وإعمال الاتفاقيات الاقتصادية المختلفة، من ضمنها تلك المبرمة مع صندوق النقد الدولي واتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية (**Fayyad 2008:15**). كما شجب كل من مركز الدراسات في عمل جماعي صادر في العام **2009** وعبد الحليم فضل الله في عمل له في العام **2008** تحرير التجارة في العام **2001** لكونه أضر بالمؤسسات الصغيرة غير القادرة على منافسة المنتج الأجنبي (**CCSD 2009**; **Fadlallah 2008**: **13**). كما انتقد المركز تخفيض الإنفاق الاجتماعي العام وزيادة الضرائب غير المباشرة (**CCSD 2008a:24**). بالإضافة لحضور كل من غياب الشفافية والمساواة في التنمية بوصفهما انتقادين متكررين في أعمال المركز (**Fadlallah 2008:13**).

لكن على الرغم من هذه الانتقادات، يواصل الكاتبان إعطاء الأولوية لدعم القطاع الخاص بالاستناد إلى «خيارات ذات دوافع لا أيديولوجية، تحظى بقبول عام وتضمن مصالح جميع الأطراف والقطاعات في المجتمع» (**Fadlallah 2008:16**; **Fayyad 2008:13**). وقالا بأن القرارات الاقتصادية والاجتماعية لا ينبغي أن تأتي على حساب القطاع الخاص (**CCSD 2009**). بهذا الصدد، طرح ترشيد الموازنة بوصفه ضرورة في مجالات مثل الصحة والتعليم الأساسي (**CCSD 2009:42**). وفي الخط نفسه، دعم كل من فياض وفضل الله (**CCSD 2008a:62**) خصخصة شركة كهرباء لبنان، **Electricité du Liban** (**EdL**)، وأشادا بها باعتبارها نتيجة إيجابية من نتائج اتفاق باريس**3**- يمكن لها إفادة المالية العامة للبلد. في الواقع، كان وزير حزب الله محمد فنيش طرفًا هامًّا في الخصخصة الجارية لشركة الكهرباء (**Verdeil 2008**) بصفته وزير الطاقة والمياه بين يوليو/ تموز **2005** ونوفمبر/ تشرين الثاني **2006**، وقد دافع عن إمكانية قيام الشركات الخاصة بتزويد الشبكة بالكهرباء (**Verdeil 2009**). دعا فنيش إلى خصخصة إنتاج الكهرباء بالكامل، قائلًا إن الخبرة قد بينت أن «الدولة تاجر فاشل» (**cited in Habib 2008**). بحسب فنيش، ينبغي على القطاع الخاص أن

يكون مسؤولًا عن تشغيل وصيانة محطات الطاقة، كذا استيراد الفيول أويل (**Habib 2008**). الحال أنه حتى النقابيون التابعون لحزب الله أيدوا هذه الخصخصة، وأشار أحدهم إلى أن الخصخصة «قد تفتح فرصًا جديدة أمام العمال»، ويمكنها «حل مشكلة الكهرباء (فيما يتعلق بمشاكل اعتمادات شركة كهرباء لبنان وتأمين وظائف مستقرة لموظفيها)» (**Zeid 2012**).

خلال الانتخابات النيابية لعام **2018**، دعم عبد الحليم فضل الله وحزب الله مرة أخرى تعميق عملية الخصخصة بتطبيق القانون رقم **431** لعام **2002**، والذي وضع استراتيجية تحرير قطاع الاتصالات، وبالتحديد عبر تأسيس شركة اتصال ثالثة قائمة على شراكة القطاعين العام والخاص (**Ouazzani 2018b**). في الوقت نفسه، دعم الحزب، شأنه شأن بقية الأحزاب، رفع الدعم عن أسعار الكهرباء، رغم أنه أراد زيادة إنتاج الكهرباء وتوفيرها على مدار اليوم كشرط مسبق، مع الحد جزئيًّا من زيادة الأسعار باقتراحه الإبقاء على حد أدنى من الدعم يستفيد منه الأشخاص الأقل دخلًا. غير أن عبد الحليم فضل الله لم يحدد مقدار هذا الدعم وتفاصيله وكيفية الاستفادة منه، ولمن سيقدم (**Ouazzini 2018a**).

تتبين محاولة الموازنة بين أهداف العدالة الاجتماعية والإصلاح النيوليبرالي بصورة أوضح في تعليقات عبد الحليم فضل الله. إذ أكد أن «التوجه الاقتصادي للحزب يميل نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، لا ليبرالية مفتوحة ولا اشتراكية». وأضاف أنه يؤيد السوق الحرة لغياب البديل في لبنان. لكنه شدد على الحاجة إلى دولة قوية، لا اقتصادًا يفقر الفقير لمصلحة الغني (**Fadlallah 2012a**). كما قال أيضًا بأن الحزب لا يعارض اقتصادًا ليبراليًّا أو خصخصة مؤسسات القطاع العام في حال كانت هذه العملية شفافة وتحترم التوازنات الاقتصادية والاجتماعية. كما أعرب عن أن العدالة الاجتماعية ممكنة من خلال اقتصاد ليبرالي في حال نظم جيدًا وكان للاقتصاد الإنتاجي دور فيه (**Fadlallah 2010**).

لكن في الحقيقة، يطغى على التوجه نحو «اقتصاد سوق اجتماعي» دعم الحزب المستمر للإجراءات النيوليبرالية. وكان هذا حال الحزب سواء أكان في المعارضة أو جزءًا من الحكومة الحاكمة. إذ لم يأخذ الحزب بعد مؤتمر باريس**2**-، وكان حينها في

المعارضة، أي موقف أو يقدم أي تقدير للتبعات الاجتماعية لخصخصة أصول الدولة، بما في ذلك شركة طيران الشرق الأوسط (**Abla 2003; Nsouli 2007**)، تلك الشركة التي وظفت مئات الشيعة ثم جرى تسريحهم فيما بعد. لقد أدت خصخصة شركة طيران الشرق الأوسط إلى احتجاجات كبيرة ضد احتمال فقدان **1200** إلى **1500** موظف لوظائفهم (**Al-Bayyan 2001**). كان علي طاهر ياسين، رئيس نقابة الوفاء المرتبطة بحزب الله (انظر الفصل السادس)، مشاركًا في المفاوضات حول التسريح بصفته ممثل العمال. وقد زعم في مقابلة معه بأن الخصخصة المقترحة لم تكن بالضرورة ضد مصالح العمال أو الناس (**Yassin 2012**). علاوة على هذا، فقد قال إن الحزب ليس لديه مواقف مبدئية ضد الخصخصة، لكن من الواجب دراسة كل حالة لتحديد ما إذا كان لها آثار إيجابية أو سلبية على اقتصاد البلد (**Yassin 2012**). وأوضح:

> «من جهة أولى، دأبت الشركة على خسارة الأموال كل سنة وكانت عبئًا على المجتمع اللبناني... أصبحت الخصخصة ضرورة، ومن جهة أخرى لا تزال الدولة قادرة على الاحتفاظ بأغلبية أسهم الشركة. كان هذا الحل هو أقل الحلول قسوة بالنسبة للعمال. قمنا بحماية عدد من العمال وخففنا الضغط عن كاهلهم، لكن في آخر المطاف علينا الموازنة بين مصالح العمال واحتياجات الاقتصاد اللبناني. فلا أريد حماية حقوق العمال ومن ثم تموت الشركة. هذا غير منطقي» (**Yassin 2012**).

منذ مشاركة الحزب في الحكومات اللبنانية المتعاقبة ابتداءً من العام **2005**، لم تخصص أي أموال إضافية لقطاعات مثل التعليم والصحة أو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد. ولم تكن هناك أي محاولة لتطبيق ضريبة تصاعدية. في الرابع من يناير/ كانون الثاني **2007**، تبنى المجلس النيابي، بما في ذلك حزب الله، الخطة التي وضعها رئيس الوزراء فؤاد السنيورة، وقد شملت: إجراءات تقشفية هدفت إلى تخفيض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من **180%** إلى **144%** في **2011** وزيادة ضريبة القيمة المضافة من **10%** إلى **15%** وخصخصة قطاع الاتصالات الخليوية والقضاء على عجز الموازنة في خمس سنوات ومبادرات لجذب المستثمرين الأجانب وإصلاح

إدارة الموازنة والمالية العامة (**Vivien 2007**).

حتى حين سيطر حزب الله وحلفاؤه في حركة **8** آذار على حكومة ميقاتي بين **2011** و**2013**، فإنهم لم يتحدوا إرث الحريري السياسي. بل واصلوا عملية خصخصة شركة كهرباء لبنان، وقدموا مشروعًا لتحرير نظام الإيجارات السكنية، والذي قد يجبر أكثر من **180** ألف عائلة على ترك منازلهم (انظر ما سيلي)، ورفضوا برنامج شربل نحاس[1] لزيادة الأجور والمزايا الاجتماعية، التي من ضمنها التغطية الصحية الشاملة وبدلات النقل (نوقش بالتفصيل في الفصل السادس).

لم تشهد موازنات القطاعات الإنتاجية أي زيادة، باستثناء زيادة طفيفة في وزارة الزراعة، ولم تأت إلا لتوسيع بيروقراطيتها (انظر ما سيلي). في موازنة **2012**، بقيت حسابات مجلس الإنماء والإعمار خارج الموازنة، وبقيت بعض الحسابات الأخرى خارجها، ما يعني أن الإشراف وحاكمية الإنفاق العام ستبقى من دون تغيير. وهذا على الرغم من مطالبات الحزب السابقة بمزيد من الشفافية (**Saif 2012**).

في مشروع موازنة **2013** لحكومة ميقاتي، المدعومة من حزب الله، زاد عدد من الأحكام الضرائب على العديد من البنود اليومية، بينما خلق ثغرات وتخريجات للمصارف والمطورين العقاريين والمؤسسات الطائفية. كما ضم المشروع زيادة في ضريبة القيمة المضافة من **10%** إلى **12%**، ما سيزيد معدل الفقر إلى **32%** (**Chaaban and Salti 2009**:7). ومنح المشروع إعفاءات ضريبية مدتها خمس سنوات للفنادق العاملة في مناطق ترغب الدولة في تطويرها. كما ستعفى المؤسسات السياحية المقامة منذ ثلاث سنوات من الضرائب على أرباحها للسنوات الخمس التالية (**Zbeeb 2012c**). في عام **2014**، ومع تأليف حكومة وحدة وطنية جديدة برئاسة تمام سلام، شكر عضو حزب الله حسين الحاج حسن (وزير الصناعة المعين حديثًا) المجلس النيابي لتخفيضه الضريبة على الصادرات بمقدار **50%** وهنأ الصناعيين على هذا الإنجاز الذي طال انتظاره (**National News Agency (NNA) 2014a**). وأضاف أن هذه

1- شربل نحاس شخصية سياسية كان وزيرًا سابقًا للاتصالات بين 2009 و2011، ولاحقًا وزيرًا للعمل بين 2011 وفبراير/ شباط 2012 في حكومة نجيب ميقاتي الثانية. كان يمثل في الحكومة تكتل التغيير والإصلاح، الذي يرأسه الجنرال ميشال عون. تقدم باستقالته إلى ميشال عون في الحادي والعشرين من فبراير/ شباط 2012، واستقال رسميًا في الثاني والعشرين من فبراير/ شباط 2012، قائلًا بأن كل زملائه في الحكومة كانوا يمنعون أي تحسن حقيقي في حقوق العمال.

كانت الخطوة الأولى في دعم الصادرات (**NNA 2014a**).

بالمثل، أعلن حسين الحاج حسن، المعين وزيرًا للصناعة في يناير/ كانون الثاني **2017**، أن تعزيز المزايا الضريبية الممنوحة للقطاع الصناعي ستكون إحدى أولويات ولايته الجديدة (**Orient le Jour 2017a**). في أوائل **2018**، شدد الوزير في مناسبات عدة على ضرورة وضع الحكومة لرؤية اقتصادية عالمية لتوجيه أنشطتها الاقتصادية بهدف تحفيز النمو وزيادة حجم الاقتصاد، لا سيما قطاعي الصناعة والزراعة. ومن هنا، كلفت الحكومة اللبنانية، بمباركة الحزب، شركة الاستشارات ماكنزي وشركائه "**McKinsey & Company**"، والمعروفة بدعمها السياسات والإصلاحات النيوليبرالية (**Cooper 2016**)، بصياغة استراتيجية جديدة «لإعادة هيكلة» الاقتصاد اللبناني (**Abu Nasr 2018; Orient Le Jour 2018a**). كانت هذه الشركة شركة استشارية في الخصخصة ومتعهدة لها في المكسيك وتنزانيا وفي بريطانيا العظمى تحت قيادة تاتشر وفي كاليفورنيا والولايات المتحدة (**McDonald 2013**).

في إطار الانتخابات النيابية لعام **2018**، قاد حزب الله حملة ركزت على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومواجهة الفساد بهدف معالجة السخط المتزايد والناجم عن سوء وقلة خدمات نوابه خلال المجلس النيابي السابق، بل والفساد كما ورد أعلاه. وقد عرض الأمين العام للحزب حسن نصر الله برنامجًا من **34** نقطة يتناول الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية ومحاربة الفساد وزيادة الشفافية في المؤسسات. كما أشار البرنامج أيضًا إلى ضرائب أكثر إنصافًا لا تجور على الفقراء، وزيادة الاستثمار وإجراءات تشجيع الزراعة والصناعة والسياحة. وفي الوقت نفسه، تضمن البرنامج مادة تطالب بضبط وترشيد الإنفاق العام، بينما طالب بتسريع عمليات خصخصة قطاع الكهرباء (شركة كهرباء لبنان) والاتصالات (**al-Manar 2018**).

إن تناقضات الحزب في توجهه الاقتصادي السياسي واضحة كل الوضوح. إذ بعد انتصاره وحلفائه في الانتخابات النيابية في مايو/ أيار **2018**، أكد الحزب مرة أخرى دعمه لتعيين سعد الحريري رئيسًا للوزراء، الذي تعهد بتنفيذ الإجراءات النيوليبرالية المقررة في مؤتمر سيدر.

بإيجاز، لقد أدان الحزب دوريًّا نتائج التنمية الرأسمالية في لبنان على المستوى

الكلامي، بينما كان في الوقت ذاته مشاركًا بملء إرادته في بلورة السياسات النيوليبرالية في ظل الحكومات اللبنانية المتعاقبة. وكما رصد القسم الأول من هذا الفصل، ركزت هذه السياسات بصورة خاصة على التجديد العمراني والإصلاح المرتبط بإضفاء الطابع المالي على الاقتصاد؛ وقد أدى هذا إلى التهميش المستمر لقطاعات مثل الزراعة. لهذا السبب، فإن فهمًا أكثر تفصيلًا لتوجه الحزب إزاء هذه العمليات يأتينا من خلال درس ثلاث مساحات رئيسة تقع عند ملتقى هذه النتائج: (**1**) سياسة البلدية العمرانية في المناطق تحت سيطرة الحزب. (**2**) المناقشات حول تحرير سوق الإيجارات السكنية. (**3**) تنمية الزراعة. في كل مساحة من هذه المساحات، يمكننا تمييز دعم الحزب للإصلاحات النيوليبرالية، ومعها محاولات التنظيم تعزيز شبكاته الزبائنية ونفوذه في مناطق هيمنة الشيعة.

2-4- السياسات البلدية: حالة بلدية الغبيري

تحظى المجالس البلدية في لبنان بقدر كبير من التأثير على التخطيط العمراني واشتراطات تراخيص البناء وسياسة الإسكان. بهذا السياق، تشكل بلدية الغبيري، في جنوب بيروت، مثالًا نموذجيًّا على سياسة حزب الله على المستوى المحلي. يشغل حي الغبيري مساحة كبيرة من الضاحية، وتوجد فيه مقرات الحزب الرئيسة وجمعياته[1]. وقد لاحظت منى حرب أن في الغبيري «يتولى لجان البلدية الكبرى (كلجنة العمل والتعليم والصحة والتمويل واللجنة الاجتماعية) مسؤولون تنفيذيون في الحزب أو أفراد يعملون مع الحزب في جمعياته الاجتماعية»، ولهذا السبب توفر هذه الحالة «صورة مصغرة عن عالم عمل الحزب على الأرض» (**Harb 2001:7**). وفي الغبيري، والضاحية بالعموم، لم يحد الحزب في سياسة إعادة الهيكلة العمرانية قيد أنملة عن تعاليم الإصلاح النيوليبرالي؛ أولوية الملكية الفردية الخاصة للعقارات وتهميش السكان. إنها سياسة، بحسب منى فواز، عملت على «ترسيخ الفصل المكاني وخصخصة المساحات العامة والإحلال الطبقي في مناطق تدخلها وتوكيل الجهات الخاصة بمزيد من الخدمات العامة والمجتمعية» (**Fawaz 2014:922-923**).

1- سيطر الحزب على حي الغبيري منذ نهاية الحرب الأهلية.

كانت إحدى نتائج هذه السياسة تزايد استقطاب الثروة في محلة الغبيري. فمن ناحية، تحتضن المنطقة عددًا من الفنادق الباهظة والمنشآت السياحية، منها بي إتش ڤي- مونوبغي وفندق ماريوت وفندق السمرلاند وفندق ومنتجع كورال بيتش (**Harb 2002:133**). وفي الوقت نفسه، تعيش أعداد كبيرة من السكان الفقراء في مساكن خربة وعشوائية. ويشمل هذا مخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين، حيث ارتكبت قوات الكتائب مجزرتها الشهيرة.

تقلد محمد سعيد الخنسا، أحد الأعضاء المؤسسين للحزب وناشط في مختلف منظماته الاجتماعية، منصب رئيس بلدية الغبيري منذ العام **1998**. وهو ينحدر من عشيرة كبيرة لها احترامها تهيمن على تجارة قطع السيارات، بحسب نورتون (**Norton 2007:104**). يضيف نورتون بأن «لآل الخنسا حضورًا في طائفة شديدة التنوع من الأعمال التجارية» (**Norton 2007:104**).

مع زيادة الصلاحيات بفعل القانون **1997**، اتبع الخنسا سياسة تنمية بلدية تتسق مع مخططات التجديد العمراني التي أطلقت في عهد الحريري. الأهم من هذا أن هذه السياسة ركزت على اجتذاب تدفقات رأس المال الخاص واستثمارات المضاربة في العقارات، مع تهميش وتجريد الطبقات الفقيرة المقيمة في هذه المنطقة منذ مدة طويلة (**Harb 2009**).

أكد الخنسا في مقابلة معه على هذا التوجه وعلى إعطائه الأولوية للتطوير العقاري الخاص في الغبيري، مستشهدًا بعدة أمثلة كان من بينها مركزا تسوق كبيران يرتبطان مباشرة بتحرير الأسواق المالية والعقارية إبان مطلع الألفية الحالية؛ مول بيروت (**2006**)[1] الممول من مستثمرين سعوديين، والشركة الفرنسية الكبيرة متعددة الجنسيات بي إتش ڤي (**1998**). بالإضافة لهذا، فقد أشرف الخنسا على تطوير منتجعات سياحية تجارية (السمرلاند الممول من مستثمرين سعوديين ولبنانيين، وكورال بيتش) وفنادق فارهة (مونرو وماريوت) وسيتي سبورتيف (مركز رياضي) (**Harb 2002:137; Al-Khansa 2012**). يفسر الخنسا دعمه لهذه التطويرات من باب ما تدفعه من ضرائب للبلدية، ويصفها بأنها مثال على «التقدم» الذي يستجيب لمطالب

1- في حالة مول بيروت، كان بمقدور الخنسا انتقاء نسبة من الموظفين لتعيينهم كيما يحابي أناسًا من الضاحية، وأغلب الظن ممن لهم صلات معه (Deeb and Harb 2013:71).

المستهلكين من سكان الضاحية (**Harb 2002:137; Al-Khansa 2012**). جرى منح هذه المشاريع العديد من التسهيلات، من بينها منح التصاريح بسرعة وإعانات البناء واستحداث أو تطوير ما يرتبط بها من بنية تحتية (**Al-Khansa 2010; Al-Khansa 2012**). كما علق في مقابلة أخرى معه بأن «منطقة الضاحية قد شهدت نهضة عمرانية على مدى السنوات الماضية، وليس من المفاجئ أن تجد شققًا فارهة في منطقة الغبيري تتراوح أسعارها بين **800** ألف ومليون دولار أمريكي» (**Al-Khansa 2010**).

في حين يعرب الخنسا عن فخره بهذه الطفرة العمرانية الجارية والاستثمارات العقارية من رجال أعمال شيعة في المغترب ومن عرب في الخليج، فإن في جعبته مشروعًا آخر مزمعًا تحت مسمى «الضاحية الجديدة». يهدف هذا الحي الجديد إلى اجتذاب المباني الدبلوماسية ومراكز التسوق الكبيرة وتجارة التجزئة ورجال الأعمال واستثمارات من الشيعة في المغترب. وقد أوضح بأن هدف هذا المشروع هو الإبقاء على الطبقات الشيعية الميسورة في الضاحية والذين قد يغادرون إلى مناطق أخرى في بيروت (**Al-Khansa 2012**).

في حين يجري التخطيط لهذه المشاريع، لا يتلقى مخيم شاتيلا والأحياء العشوائية في الغبيري، ومنها صبرا وحرش القتيل والجناح، إلا أقل القليل من الخدمات الحضرية عديمة الجدوى (**Harb 2009**). فيما علق رئيس البلدية في مقابلته بأنه يود رؤية سكان هذه الأحياء العشوائية يبيعون أراضيهم ويغادرون المنطقة بغية بناء مبانٍ جديدة لعائلات الطبقة المتوسطة؛ هدف طرحه رفيق الحريري أولًا في مشروعه غير المكتمل أليسار **1996**، والهادف إلى إعادة هيكلة ملامح بيروت السكنية عبر توسيع الطرق السريعة وترحيل السكان الفقراء (**Al-Khansa 2010; Al-Khansa 2012**). وبصورة أدق، أشار المشروع إلى أجزاء من الساحل الغربي للضاحية باعتبارها منطقة عشوائيات بها عدد لا يحصى من قضايا حقوق الملكية المتنازع فيها (**Deeb and Harb 2013:233**). وقد أعرب الخنسا في الواقع عن دعمه لمشروع أليسار، زاعمًا أنه كان خيارًا استراتيجيًا من شأنه زيادة التحصيل الضريبي من سكان المنطقة. وفي عام **1996**، مع بداية مشروع أليسار، «أقنع» حزب الله، حسبما أوضحت لارا ديب ومنى حرب (**Deeb and Harb 2013:233**)، السكان بقبول تعويضات المشروع المالية ومغادرة منازلهم لتسهيل إقامة الطرق السريعة اللازمة لإتمام خطة الحريري لإعادة

هيكلة وسط بيروت. وأضافتا بأن هذا يبين بجلاء أولوية المناورات السياسية الوطنية والتحالفات عند الحزب على حقوق ناخبيه (**Deeb and Harb 2013:233**). لكن منى حرب ردت بأن «الحزب يبدي اهتمامًا بنموذج أليسار باعتباره وسيلة لضمان «تحرير شاطئ البحر» من أجل التطوير العقاري المربح، ما سيعود بالنفع على شريحة المطورين العقاريين في دائرته الانتخابية» (**cited in Ohrstrom and Quilty 2007**).

إن هدف الخنسا من تحويل الغبيري مكانيًّا عبر إزالة التجمعات العشوائية يظهر بصورة أوضح على موقع البلدية الإلكتروني، حيث يسجل هدم «المخالفات» ويشاد بالجهود المشتركة للبلدية والشرطة والجيش لإزالة المساكن غير المرخصة بما يحفظ «مصالح الجميع» (**Ghobeyri municipality 2013**). وقد ردد اتحاد بلديات الضاحية هذا التوجه في تصريحات ضد المساكن المخالفة –متهمًا إياها بانتهاك حقوق الملكية–، داعيًا البلديات والأجهزة الأمنية لإزالة هذه المساكن من المنطقة (**Slab News 2013**). وقد تبنى الحزب في تنفيذه لهذه السياسات خطابًا يرى إلى المساحة العامة على أنها مكان محتمل للفوضى. فإضافة إلى خصخصة هذه المناطق، فقد خصصت لتكون مكبات للنفايات (**Fawaz 2007:22-23**). تردد هذه الأنواع من التمثيلات صدى اللغة النيوليبرالية التي تبرر التحويل المكثف للأصول إلى أوراق مالية والتحكم بالوصول إلى المرافق العامة وباستخدام المساحات البلدية (**Fawaz 2007:22-23**).

أوضحت حادثة جديدة في الضاحية الجنوبية سياسة الحزب العمرانية تجاه العشوائيات. فعلى سبيل المثال، نزل سكان حي السلم الفقير، في نوفمبر/ تشرين الثاني **2017**، إلى الشوارع وبدؤوا حرق الإطارات وإغلاق الشوارع في وجه هدم الشرطة وقوى الأمن الداخلي –بموافقة الحزب ودعمه– بسطات الباعة في الشوارع الذين مضى على عملهم هذا سنوات. بعض هذه المظاهرات انتقدت الحزب بصوت عالٍ وزعيمه حسن نصر الله، وألقوا باللوم عليه في هدم محالهم (مصدر رزقهم)، في حين ألقى آخرون باللوم على تدخل الحزب في الحرب السورية الذي أدى لمقتل العديد من أبناء الطائفة الشيعية (**al- Hashem Nuûr 2017;Hassan 2017**)[1].

1- من هاجموا الحزب على التلفاز، قدموا له الاعتذار علانية في اليوم التالي عبر مؤتمر صحفي عقدته عشائرهم، التي نأت بنفسها عن التصريحات الأولى لأبنائها.

2-5- سياسة الإيجارات السكنية في لبنان

يؤكد نموذج التنمية البلدية الذي يتبناه الحزب في الغبيري على تبني التنظيم لسياسات تهدف إلى إعادة هيكلة الفضاء العمراني بما يتفق ومصالح التراكم الرأسمالي. يمكن رؤية هذا التوجه نفسه في موقف الحزب من قانون تحرير جديد يطال إيجارات المساكن أقره مجلس النواب اللبناني في مايو/ أيار **2014**.

عقب نهاية الحرب الأهلية في عام **1992**، صدر في لبنان قانونان (قانون الإيجارات رقم **159** ورقم **160**) جمدا جميع عقود الإيجارات السكنية المبرمة قبل هذا التاريخ، وبذا عملا على حماية الفقراء من تضخم الإيجارات وإمكانية الإخلاء (**Marot 2012**). لكن في العام **2012** اقترحت لجنة الإدارة والعدل النيابية -لجنة تضم حزب الله- قانونًا جديدًا لتحرير هذه الإيجارات السابقة على العام **1992**، بحيث ترتفع على مدى ست سنوات إلى مستويات أسعار السوق. لكن الارتفاع المتوقع في إيجارات المنازل سيكون كبيرًا للغاية، ولن يقدر معظم المستأجرين على تحمله (**Andraos 2012**)[1]. كما منح القانون الجديد المالك الحق بإخلاء المستأجر في حال لم يقدر على دفع الإيجار الجديد (**Abou Zaki 2012b**).

أثارت هذه المقترحات مخاوف كبيرة من أن **180** ألف أسرة تستأجر حاليًا بإيجارات ما قبل **1992** ستواجه خسارة أماكن إقامتها. يضم هذا العدد نسبة كبيرة من كبار السن، ويقدر بأن **65%** من هؤلاء المتضررين يعيشون تحت وطأة الفقر[2]. وكما نوهت رنا أندراوس بأن الفجوات الكبيرة بين الدخل والإيجارات تفيد بأن «من يتقاضى نحو **500** دولار أمريكي» سيجد صعوبة في تأمين سكن في وضع «يتراوح فيه الإيجار السنوي بين **7** و**10** آلاف دولار أمريكي في العاصمة والأحياء» (**Andraos 2012**). وتوقع برونو ماروت:

> «بأن الإلغاء السريع لقانوني الإيجارات رقم **159** ورقم **160**
> -بمعنى تحرير كامل الوحدات السكنية- سيرمي بالعديد

1- يعتزم مشروع القانون تطبيق زيادة بنحو 20% من قيمة الفرق بين الإيجار القديم والإيجار الحالي خلال السنة الأولى التالية لنفاذ القانون. عند انتهاء فترة السنوات الست الأولى، على المستأجر توقيع عقد إيجار لمدة ثلاث سنوات بحد أدنى.
2- تأثرت ثلاثة أرباع الشقق في بيروت وجبل لبنان بالقانون الجديد (Abdallah 2012).

من الأسر في سوق إسكان لا قبل لهم على تحمل تكاليفه. وينبغي الخوف من الإخلاء الجماعي نحو الأطراف، فقد يسفر عن زيادة عدم المساواة الاجتماعية والمناطقية بين المناطق المدينية المركزية المغربلة طبقيًّا وبين الأطراف التي تتعامل مع تدفق أعداد كبيرة من العائلات المفقرة. وفي مجتمع لا يزال نسيجه الاجتماعي والطائفي مثار خلاف، من المؤكد أن هذه العملية لن تكون البتة بلا نوازل ومصائب» (**Marot 2012**).

بالرغم من هذه المخاوف، قوبل القانون المقترح بالإشادة من طرف المصارف ومطوري العقارات ممن توقعوا زيادة كبيرة في أسعار الأرض بعد إلغاء سقف الإيجارات (**Abou Zaki 2012b**). وأشارت إحدى صحف الأعمال إلى أنه:

«مع إخلاء المباني وتجديدها، وهدم مبانٍ أخرى لإقامة مشاريع جديدة... يمكن ضخ **50** مليار دولار أمريكي في الاقتصاد خلال السنوات القادمة. وبحسبة تقريبية، إذا جرى إعادة تطوير **30** ألف مبنى بتكلفة وسطية **500** ألف دولار أمريكي، فسيتولد **15** مليار دولار وربما مليارات أخرى من الخدمات المرتبطة بها» (**Cochrane 2012**).

في حين قال رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان وعضو الحزب الشيوعي، كاسترو عبد الله، في مقابلة معه:

«يصب قانون الإيجارات الجديد في مصلحة الشركات الكبيرة والاستثمارات الأجنبية والمصارف. ففي قطاع العقارات تقوم أهم الاستثمارات. هم يريدون تحرير الإيجارات لأن أسعار الأراضي ارتفعت، وهذا يتصل بـ**180** ألف عائلة مستأجرة يريدون إخراجهم في السنوات الست القادمة ووضعهم في مناطق أخرى. يريدون خلق تركيبة سكانية جديدة على الأرض. يريدون إعادة الناس إلى

مناطقهم الطائفية. ليحققوا بهذا ما لم يقدروا على تحقيقه في الحرب الأهلية، أي خلق كانتونات طائفية» (**Abdallah 2012**).

وعن المستفيدين الرئيسين من هذا القانون، قال هشام الأشقر:

«باختصار، صاحب العقار هو المستفيد الرئيس؛ لأن الإصلاح يتيح له سيطرة كاملة على ممتلكاته وتعظيم الاستفادة منها. أما الخاسر الحقيقي فهو المستأجر، لفقدانه امتيازاته وسيجبر على الخروج من منزله. أما بالنسبة للمستثمرين والمطورين العقاريين، فهم لا يستفيدون في الواقع من هذا الإصلاح؛ لأنه يزيد من قوة الموقف التفاوضي لمالك العقار، في قطاع يتسم بندرة مورده الرئيس: الأرض. من شأن هذا الوضع دفع المستثمرين والمطورين إلى التنازل ومشاركة جزء كبير من الربح مع ملاك العقارات، وبالتالي تقليل أرباحهم» (**Ashkar 2014a**).

في سياق هذا الجدال حول قوانين الإيجارات، كان الحزب داعمًا بارزًا للتغييرات الجديدة. وفي مقابلة لإنجاز هذا الكتاب، قال عبد الحليم فضل الله من المركز الاستشاري بأنه كان من مؤيدي القانون الجديد وعد الإيجارات المنخفضة الثابتة مشكلة وأمرًا لا يمكن للمالكين السكوت عنه، بالرغم من إضافته بأن التحرير الكامل قد لا يكون أفضل الحلول لما يحمله من عواقب سلبية على **180** ألف عائلة معنية (**Fadlallah 2012a**). مرة أخرى، نرى دعم الحزب العام لإصلاحات السوق مقترنًا مع تعبير عن اعتبارات العدالة الاجتماعية.

لكن على المستوى العملي، لم تدفع هذه الاعتبارات حول العواقب المحتملة للقانون الجديد الحزب إلى الانخراط في أي معارضة للقانون. وأفاد النقابي كاسترو عبد الله في مقابلة معه بأن الحزب لم يشارك في أي مظاهرات احتجاجية ضد القانون ولم يدعم تجمع مالكي العقارات والأبنية المؤجرة الذي دافع عن المستأجرين. وفي أبريل/ نيسان **2014**، جرى التصويت على قانون تحرير عقود الإيجار المبرمة قبل

1992 في المجلس النيابي، وقد صوت نواب الحزب لصالح القانون، ما عدا النائب الوليد سكرية الذي انتقده لانتهاكه حقوق المستأجرين (**Noujeim 2014**). لم يدرج في مشروع القانون[1] اقتراح قدمته لجنة متابعة المؤتمر الوطني للمستأجرين بصدد إدراج خطة سكنية جديدة للفقراء. ردًّا على إقرار مشروع القانون، واصل النشطاء الدعوة إلى الوقوف في وجه الإخلاء المتوقع للمستأجرين والإحلال الطبقي في بيروت وجبل لبنان. لكن الحزب لم يشارك في أي من هذه الاحتجاجات (**NNA 2014b**)[2].

بالرغم من أن قانون الإيجارات –والذي عدل عليه المجلس النيابي تعديلات طفيفة من دون تلبية مطالب تجمعات المستأجرين القدامى– قد نشر في الجريدة الرسمية بعددها الخاص بتاريخ **28** فبراير/ شباط **2017**، إلا أن رئيس الدولة ميشيل عون امتنع عن توقيعه. لذا، من غير الممكن تطبيق القانون بعد. كذلك تقدم أحد عشر نائبًا إلى المجلس الدستوري لإبطال قانون التحرير التدريجي للإيجارات القديمة. في الوقت نفسه، استمرت تحركات تجمعات المدافعين عن المستأجرين القدامى تدعمها بعض النقابات العمالية، لا سيما الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين.

2-6- سهل البقاع

كان القطاع الزراعي، كما أوضح الفصل السابق، أحد أكثر القطاعات الاقتصادية إهمالاً في لبنان منذ الاستقلال. في بعض المناسبات، نظم الحزب سلسلة من الورش حول اقتصاد البقاع وانخرط في بعض الخطط الاستثمارية الصغيرة في المنطقة، لا سيما بعد ثورة الطفيلي في **1997**، حين اتهم بعض المحتجين الحزب بالرضوخ لسياسات حكومة الحريري وتناسي مظالم البقاع (**Abisaab M. and Abisaab R. 2014:134**). زعمت الحركة الإسلامية دعم مزيد من الاستثمار للفقراء والمزارعين المهمشين، لكن تواجدها في الحكومة منذ العام **2005** لم يشهد حدوث هذا على الرغم من أن الحزب تولى وزارة الزراعة من **2009** وحتى **2014**. بدلًا من ذلك، استمر الحزب

1- لقد أنشأ مشروع القانون صندوقًا مؤقتًا لمساعدة الفقراء على دفع إيجاراتهم المتصاعدة، لكن يخشى المتشككون أنه ليس حلًا طويل الأمد وسيؤدي في النهاية إلى إخلاء آلاف العائلات (Abizeid 2014).

2- دخل قانون تحرير الإيجارات السكنية الجديد حيز التنفيذ رسميًّا في الثامن والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول 2014 ، لكن أبطل المجلس الدستوري مادتين منه. ولا يزال القانون وتنفيذه قيد المناقشة في لجنة الإدارة والعدل النيابية.

في تعزيز مصالح كبار ملاك الأراضي الذين يستمد منهم الدعم السياسي والزبائني.

تعرضت طريقة إدارة حزب الله لهجوم شديد من مزارعي البقاع مثلًا، لاتكاله على كبار ملاك الأراضي والعشائر القوية (**Daher 2012:421**). في الواقع، لقد انتقد مزارعو الحشيش الحزب لـ»تآمره على إبقاء الناس في حالة تبعية له» برفضه دعم أساليب الري زهيدة التكلفة أو دعم بناء السدود، وبدلًا من هذا دعم مصالح كبار ملاك الأراضي (**Hodeib 2013a**)[1]. وفي مقابلة لإنجاز هذا الكتاب، أشار جهاد المعلم رئيس اتحاد العمال والمستخدمين في البقاع إلى أن كبار ملاك الأراضي هم من يستفيدون من سياسات الحزب الزراعية في البقاع. وقال بأن هؤلاء الملاك يحصلون على معونات مالية من الوزارة ويمنحون غالبية القروض من المصارف الخاصة (**Al-Mualim 2012**). وعلى إثر ذلك، فإن عدم المساواة والتفاوتات بين المزارعين شاسعة، حيث يسيطر **5%** من المزارعين على **47%** من جملة الأراضي المزروعة، في حين لا يملك نصف المزارعين سوى **8%** من جملة الأراضي المزروعة (**Nasnas 2007:178**).

لهذا السبب، كرر الاتحاد الذي ينتمي إليه جهاد المعلم مطالبه بتأسيس مصرف إنماء زراعي، في محاولة لعلاج عدم المساواة في تمويل صغار المزارعين. فبرغم اتفاقية بين الوزارة والمصارف الخاصة لتسهيل القروض لصغار المزارعين والمزارعين المتوسطين، لم تترجم هذه على أرض الواقع لأن المخاطر العالية والعوائد المنخفضة لا تشجع المصارف على الإقراض (**Al-Mualim 2012; Nassif 2012, Mohieddine 2012**). كانت الحاجة إلى مصرف إنماء زراعي مطلبًا دائمًا عند الاتحاد العام للنقابات الزراعية منذ نهاية الحرب الأهلية، جنبًا إلى جنب مع مطلب توفير تأمين اجتماعي في القطاع الزراعي وإنشاء مجلس أعلى للزراعة يضم الاتحادات والنقابات والمهنيين والوزارة لمناقشة سياسات تنمية القطاع (**Nassif 2012, Mohieddine 2012**). الجدير بالذكر أن القروض الممنوحة من المصارف التجارية إلى القطاع الزراعي تمثل أقل من **1%** من إجمالي الائتمان.

يشير جهاد المعلم أيضًا إلى أنه لم تنفذ أي مشاريع متماسكة ومستدامة لتحسين ري الأراضي؛ خاصة في البقاع والجنوب. ولم يزل لبنان معتمدًا على الواردات الزراعية

1- جرى التوصل إلى اتفاق في صيف 2013 لتأجيل إتلاف حقول الحشيش في الوقت الحالي، بسبب الاشتباكات بين المزارعين وقوى الأمن (Nazzal 2013).

الأجنبية، بينما المنتجات الوطنية غير محمية (**Al-Mualim 2012**). في الوقت نفسه، لم ينفذ أي إجراء للحد من تأثير ونفوذ الكارتلات والاحتكارات في القطاع الزراعي، على الرغم من التعهدات الكلامية لوزير الزراعة الأسبق والتابع للحزب بمعالجة هذه المشكلة. إذ لم يزل كبار ملاك الأراضي وتجار التجزئة يهيمنان على السوق (**Al-Mualim 2012; Mohieddine 2012**).

تحظى موازنة وزارة الزراعة بميزانية سنوية لا تتجاوز **1%** من الإنفاق الحكومي، يذهب **97%** من نفقاتها إلى الإدارة وتنظيم وصيانة المباني والمعدات وشراء أثاث جديد ومعدات جديدة. أما نسبتها من إجمالي الإنفاق العام فكانت نحو **0.5%** (**World Bank 2010, 9–10; Ministry of Agriculture 2014, 7**)، وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق على الزراعة يقتطع من وزارات مختلفة. لكن ثمة شبه انعدام للتنسيق بين هذه الوزارات، ما يؤدي إلى هدورات ضخمة، ولم يجر تدبر أي خطة ترشيد أثناء تواجد الحزب في السلطة. لقد زادت موازنة وزارة الزراعة زيادة طفيفة في ظل إدارة الحزب، لكن جل هذه الزيادة ذهب لتعيين موظفين جدد لا لتشجيع برامج إنمائية. فبحسب يوسف محيي الدين رئيس الاتحاد العام للنقابات الزراعية، تتصل غالبية المشاريع الإنمائية الجديدة بالمساعدات والمشاريع المالية الدولية، ولم تأت بها الحكومة. في حين يوزع التمويل لتعزيز مصالح الحزب الزبائنية والطائفية (**Mohieddine 2012**)[1]. وزعم محيي الدين بأنه:

> «حتى تاريخه، مايو/ أيار **2012**، ما من مشروع إنمائي اقترحته الوزارة، على الرغم من واقع أننا عقدنا مؤتمرًا في وزارة الزراعة حيث اتفقنا على استراتيجية مشتركة للقطاع الزراعي وعلى هيكل للجنة ستجمع جميع النقابات والاتحادات والوزارة لمناقشة مشاريع إنمائية والعمل عليها. لكن لم تأخذ الوزارة في حسبانها أيًّا من قرارات المؤتمر ولم تنفذ، واستمرت في العمل على أرضية حزبية والعمل مع مؤسسة جهاد البناء [جناح الإعمار والبناء في

1- يضم اتحاد الزراعة مزارعين من المناطق اللبنانية كافة (البقاع والجنوب والشمال وجبل لبنان) ومن جميع والطوائف. يضم أربع عشرة نقابة واتحادين وثماني وخمسين تعاونية.

الحزب]... يحابي الوزير جماعته ومؤسساته بتقديمهم على غيرهم ومنحهم أكبر تمويلات المشاريع الإنمائية الدولية. كما يتحكم الوزير حسين الحاج حسن، بصفته وزير الزراعة، بتوزيع المساعدات، فيحابي من هم في حزبه أو المقربين منه» (**Mohieddine 2012**).

في السياق نفسه، قال ألفرد ناصيف رئيس نقابة أصحاب الكرمة في البقاع ونائب رئيس الاتحاد العام للنقابات الزراعية في لبنان: «أجل، لقد زادت موازنة الزراعة، لكننا لم نر أي تغيير، وحين يوزعون المساعدات المالية فالأولوية لجمهور [حزب الله] وأفراده» (**Nassif 2012**). تمتد هذه الزبائنية لتطال مزاعم بأن الحزب حاول تهميش نقابات الزراعة الرئيسة وشق صفها، بتأسيسه تنظيمات جديدة في البقاع:

«منح [وزير الزراعة الأسبق والتابع لحزب الله] تراخيص للعديد من الجمعيات والتعاونيات الجديدة في البلد، وخاصة في منطقة البقاع، حيث ليس لهم سوى حضور ضعيف. كما جرى تزويدهم بالمساعدة المالية. لقد أعطى كثيرًا من المساعدات للآخرين، لكن نقاباتنا لم تحصل على أي شيء... حتى إنه لم يعط للاتحاد العام أيضًا... هناك تمييز واضح... تقدم الوزارة خدمات ومساعدات أكثر للاتحادات والنقابات [التابعة للحزب] مثل اتحاد المزارعين في لبنان (المعروف بـ**INMA**)، وهو اتحاد مرتبط بالحزب، بينما تملأ الوزارة إداراتها بأعضاء من الحزب، كما تتخذ من مؤسسة جهاد البناء [مؤسسة البناء في الحزب] مؤسسة تابعة لها» (**Nassif 2012**).

كرر أنطوان الحايك، رئيس جمعية المزارعين، هذه الانتقادات قائلًا إن سلسلة من التوصيات، أقرتها جميع الأحزاب السياسية، قد اقترحت في فبراير/ شباط **2009** في المنتدى الاجتماعي والاقتصادي الذي نظمته المفوضية الأوروبية. كانت المقترحات جزءًا من استراتيجية شاملة لدعم القطاع الزراعي، ضمت مشروع قروض للقطاع

وتطوير قوانين مصرفية وطنية مناسبة وتحديث سياسات التأمين على المخاطر والكوارث الطبيعية. قدمت كل هذه المقترحات إلى مجلس الوزراء في **2009**، لكنها لم تلق أي اهتمام (**cited in Orient Le Jour 2014a**). كما اتهم الحايك حزب الله بأنه لا يروم فرض ضوابط أكثر صرامة على الواردات بغية حماية المنتج الوطني بشكل أفضل. وقال بأن وزير الزراعة السابق حسين الحاج حسن «قد فشل في الحد من مشاكل القطاع. فظلت الزراعة هشة وضعيفة أمام الكوارث الطبيعية وجميع أشكال المصاعب والعراقيل والفساد، وهذه جميعها تولد مخاطر عالية» (**Orient Le Jour 2014a**).

زيادة على كل هذا، فقد تبنت الحركة الإسلامية موقف «دعه يعمل، دعه يمر» في البقاع الشمالي الخارج على القانون، حيث لبارونات المخدرات ميليشيات صغيرة لحماية ما يملكونه من حقول الحشيش، وحيث يجري تداول السيارات المسروقة وطباعة النقود المزيفة (**Blanford 2011:476-477**). يتغاضى الحزب بصورة خاصة عن زراعة الحشيش والماريجوانا لعدم رغبته معاداة العشائر القوية المنخرطة في هذا العمل غير المشروع (**Blanford 2011:477**)، وللحفاظ على نفوذهم في المنطقة. ولنعطي مثالاً على هذه الروابط بين الحزب وهذه العشائر، ظهر نوح زعيتر[1] –أحد أشهر تجار المخدرات والمنحدر من عشيرة معروفة في البقاع وبحقه عدة مذكرات توقيف– في صور نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي تجمعه مع مقاتلي حزب الله أثناء زيارته لهم في منطقة القلمون أواسط سبتمبر/ أيلول **2015**. في الماضي، فتح زعيتر حقوله المزروعة بالماريجوانا أمام حزب الله لتحويلها إلى معسكرات لتدريب المجندين الشباب (**Orient le Jour 2015e**).

بعد مغادرته وزارة الزراعة، قال حسين الحاج حسن بصراحة «إن أولئك الذين يعتقدون بأن هناك بديلاً عن الحشيش، هم حالمون» (**Mucci 2014**).

في العموم، إن الإجماع بين المزارعين وممثلي الزراعة والنقابيين ممن أجريت معهم مقابلات لغرض هذا الكتاب يشير إلى أنهم شعروا بالتهميش والتحييد عن أي سيطرة أو تأثير على السياسة الزراعية، بينما واصل حزب الله إعطاء الأولوية لعلاقته

1- قال نوح زعيتر في إحدى المرات «شرعوا الماريجوانا والحشيش لستة أشهر وسأسدد كامل الدين الحكومي» –أي نحو 36 مليار دولار أمريكي.

مع كبار ملاك الأرضي وهدفه المتمثل بتعزيز شبكاته الزبائنية.

2-7- خلاصة

بدأت عملية الإصلاح النيوليبرالي في لبنان مطلع التسعينيات عقب انتهاء الحرب الأهلية، وتسارعت في عهد رفيق الحريري، من ثم تابعتها الحكومات المتعاقبة على قدم وساق. رمت هذه السياسات، على وجه الخصوص، إلى اجتذاب التدفقات المالية من الخارج، مع التركيز على إعادة الإعمار باعتباره محورًا قطاعيًّا رئيسًا من محاور النمو الاقتصادي. يؤكد هذا التوجه على الطريقة التي سخرت فيها نتائج الحرب والصراع لتعميق مسار الإصلاح النيوليبرالي. وهو مسار دعمته جميع الأطراف السياسية الرئيسة في لبنان والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد (بالتنسيق عبر مؤتمرات الدعم المتعاقبة في باريس)، والمستثمرين الإقليميين (لا سيما من دول الخليج). فاقمت هذه السياسات من حدة التفاوتات المكانية والاجتماعية في لبنان، وهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالطبيعة المالية الشديدة لاقتصاد البلد السياسي، وتهميش القطاعات المهمة مثل الزراعة والصناعة.

في هذا السياق، لم ينأ حزب الله بنفسه عن عملية الإصلاح النيوليبرالي. إذ سواء كان الحزب في المعارضة أو مشتركًا في الحكومة، فقد دعم على الدوام هذه السياسات، بما في ذلك دعمه لقضايا مثل: الخصخصة والإصلاح الضريبي والتطوير العمراني. وفي إدارته للبلديات، كما في المجال العمراني عامة، شجع الحزب سياسات تدعم التراكم الرأسمالي على حساب السكان الفقراء والمهمشين. وفي الزراعة، لم يقم وزير الحزب بأي تغييرات جوهرية للسياسات القديمة، بل أكثر من هذا لقد سعى إلى تعزيز علاقاته الزبائنية في مناطق كسهل البقاع. يمكننا أن نرى في وزير الحزب، وبصورة أعم في سياسات الحزب إزاء القضايا الاقتصادية والاجتماعية، عدم استعداده لتحدي بنى السلطة القائمة وتمظهراتها المؤسسية الراسخة.

كما تفسر مصادر تمويل الحزب غياب معارضته للنظام الرأسمالي، بل برنامجه الاقتصادي المحافظ أيضًا. فقد تأسست الحركة الإسلامية على الدعم المالي من الطبقة الوسطى والبرجوازية الشيعية والجمهورية الإسلامية الإيرانية والزكاة التي يجمعها

الحزب باسم الخميني. وبحسب الباحث أحمد حمزة، فالحزب يعتمد، إلى جانب التمويل الضخم من إيران، على «تبرعات الأفراد والمجموعات والمتاجر والشركات والمصارف، وكذلك نظرائهم في بلدان كالولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وأستراليا»، وعلى المصالح الاقتصادية للحزب والتي «تستفيد من اقتصاد السوق الحر في لبنان» من خلال «عشرات المتاجر الكبيرة ومحطات الوقود والمحلات والمطاعم وشركات البناء ووكالات السفر» (**Hamzeh 2004:64**). كما تأسست في العام **1985** وحدة العلاقات الخارجية وتولت مسؤولية الحفاظ على العلاقات وتطويرها مع الجاليات الشيعية اللبنانية حول العالم. كان هدف الوحدة الرئيس هو جمع التبرعات لصالح الحركة الإسلامية، وإدارة الدعاية الدينية والسياسية باسم الحزب. تتألف الوحدة بغالبيتها من رجال الدين ورجال الأعمال المعروفين في الوسط الشيعي وهم مرتبطون علنًا بالحزب. تنشط الوحدة في أوروبا وإفريقيا والولايات المتحدة وآسيا (**Terror Control 2014**).

يؤكد دور الحزب في هذه العمليات أنه لا يمثل تحديًا جوهريًّا لبنية الاقتصاد السياسي الحالي في لبنان، بل على النقيض، فقد اندمج في هذا النظام باعتباره طرفًا سياسيًا مرتبطًا بالبرجوازية الطائفية. بهذا المعنى، يمكننا تتبع تطور الحزب إزاء النظام السياسي اللبناني من رصد التقييم المبكر الذي قدمه مهدي عامل حول سلوك البرجوازية الإسلامية في الثمانينيات:

> «طموح تلك الأطراف [منها البرجوازية الإسلامية –م] إلى تعزيز مواقعها في السلطة، أي قل إلى تغيير مواقعها في النظام السياسي الطائفي –لا إلى تغيير هذا النظام– في اتجاه اقتسام الهيمنة ومواقعها في السلطة... إن الإصلاح الذي يفترضه البعض من أطراف البرجوازية ممكنًا بالمشاركة يقود، لو تحققت هذه المشاركة، أو لو كان تحققها، على سبيل الافتراض، ممكنًا، إلى تكريس النظام السياسي الطائفي وتعزيزه، بدلًا من تغييره وإلغائه. إذًا، فالحل هذا ليس بحل. إنه تعميق لأزمة النظام» (**Amel 1986:337-338**).

سوف يوسع الفصل التالي هذا التحليل برسمه خريطة لتطور موقع الشريحة الشيعية من البرجوازية في لبنان. وسوف يبين أن روابط الحزب بهذه الشريحة الطبقية –لا سيما في القطاعات الرئيسة كالتجديد العمراني والبناء والعقارات– قد قويت خلال الفترة النيوليبرالية. بينما ستكمل بقية الفصول هذا التحليل عبر دراسة كيفية تمكن الحزب من التعامل مع التناقضات الناجمة عن هذه السياسات: في شقه الطريق لتبوء موقع هيمنة داخل المجتمع الشيعي (الفصل الرابع)، وعمله على تفريق الحركات العمالية في البلد (الفصل الخامس)، وسلوكه تجاه السيرورات الثورية في المنطقة وتدخلاته فيها (الفصل السابع).

الفصل الثالث

البنية الطبقية اللبنانية في ظل النيوليبرالية

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب، مثلما أشير في الفصل السابق، تزايد نفوذ دوائر الأعمال السنية في مختلف قطاعات الاقتصاد اللبناني. في حين خسرت الشريحة المسيحية من البرجوازية الكثير من قوتها لصالح شريحة رأسمالية سنية استفادت من الروابط الخارجية والصلات المربحة مع الجاليات في الخارج، لا سيما في الخليج (**Pearlman 2013:120-121**). فاليوم، تنتمي أثرى عائلتين في لبنان إلى الطائفة السنية: عائلة الحريري (ثلاثة أشقاء وشقيقة واحدة) وعائلة ميقاتي (شقيقان)[1]. وتقدر ثروة العائلتين مجتمعة بـ**14** مليار دولار أمريكي، قرابة **15%** من إجمالي الثروة الخاصة في البلد (**Executive Magazine 2013**).

على سبيل المثال، يتألف القطاع المصرفي من أكثر من **70** مصرفًا (**Association of Banks in Lebanon 2014a**)، تديرها في الغالب العائلات المؤسسة (ولو أنهم ليسوا المساهمين الرئيسين على الدوام). تهيمن على القطاع مجموعة ألفا المصرفية (**16** مصرفًا)[2]، وهي مصارف تتخطى ودائعها حاجز المليارات دولار. بلغت الأصول المجمعة لهذه المجموعة، نهاية **2017**، قرابة **261.5** مليار دولار، أو نحو **87%** من إجمالي الأصول في لبنان (**Hage Boutros 2019**).

تهيمن الشريحة المسيحية من البرجوازية على قيادة العديد من هذه المصارف، دون أن تمتلك بالضرورة أغلبية الأسهم، إذ في الغالب تملكها أطراف أجنبية. يشمل هذا أكبر مصرف في لبنان، مصرف عودة سرادار الذي يرأسه ريمون عودة، وثالث أكبر مصرف، مصرف بيبلوس الذي أسسته عائلة باسيل.

تعمل الشرائح المسيحية والسنية من البرجوازية بقطاعات أخرى كالتجارة (سواء

1- نجيب ميقاتي شريك مؤسس لمجموعة M1، وهي شركة قابضة عائلية مسجلة في بورصتي لندن ودبي. تشمل مجالات عمل الشركة قطاعات شتى كالاتصالات والعقارات والتمويل في سوق الطائرات والأزياء والطاقة. كما تشغل أيضًا مصرف "British Bank of Lebanon" من خلال ترخيص اشترته من مصرف "British Bank of the Middle East" (Najib Miqati Official Website 2014). أما عائلة الحريري، فتمتلك مجموعة سعودي أوجيه، واحدة من أكبر شركات الإنشاءات في السعودية، ولديها مصالح مالية في مجالات كالصيرفة والاتصالات والعقارات. كما أن عائلة الحريري مساهم رئيس في شركة سوليدير المسؤولة عن إعادة إعمار وسط بيروت على شاكلة مركز لأنشطة التسوق والترفيه الراقية (Saudi Oger Website 2013).

2- هذه المصارف هي: بنك عودة وبنك لبنان والمهجر (بلوم) وسوسييتيه جنرال وبيبلوس وفرانسبنك وبنك المتوسط وبنك بيروت والبنك اللبناني الفرنسي وبنك الاعتماد اللبناني وبنك بيروت والبلاد العربية وإنتركونتنتال لبنان وفيرست ناشونال وبنك لبنان والخليج وبنك الاعتماد المصرفي وسرادار والبنك اللبناني السويسري.

الاستيراد أو التصدير)[1] وبناء العقارات وتطويرها من خلال تكتلات كبرى مملوكة عائليًّا. يعزى هذا التوزيع القطاعي للمصالح الاقتصادية إلى شكل النيوليبرالية الذي نوقش في الفصل السابق. لقد تميز هذا التوزيع أيضًا بتداخل شديد بين المجال السياسي والمجال الاقتصادي، حيث تحتل هذه العائلات الكبيرة مناصب عليا في الصيرفة والتجارة والحكومة. والمثال الأبرز على هذا التداخل هو سعد الحريري، رئيس تيار المستقبل والمساهم الأكبر في بنك ميد (**42.24%**). أما مجلس إدارة المصرف فتترأسه وزيرة المالية والداخلية سابقًا ريا الحسن المحسوبة على الحريري. في حين يمتلك أخوه، فهد الحريري، **12.25%** من بنك عودة عبر شركة **FRH Investment Holding SA** (**Maucourant Atallah and Tamo 2020**).

يضرب هشام الأشقر مثالًا من قطاع البناء ليشير إلى أنه في بيروت ما بعد الحرب، وفي خضم عملية إعادة الإعمار، ازداد على الساحة السياسية حضور نخبة اقتصادية آتية من قطاع التطوير العقاري (**Ashkar 2011:70**).

تهيمن هذه التكتلات أيضًا على الهيئات الاقتصادية الرئيسة؛ جمعية تجار بيروت وجمعية المصارف في لبنان وجمعية الصناعيين اللبنانيين وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت[2].

الأمر الهام هنا –وهذا يرتبط مرة أخرى بالشكل الخاص للنيوليبرالية في لبنان– أن تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الداخل قد ساعدت على تقوية موقع التكتلات السنية والمسيحية. وكان أكثر التدفقات أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي من دول مجلس التعاون الخليجي. دلل على هذه العلاقة بين الحكومة اللبنانية والخليج (في ظل قيادة الحريري على الأخص)، واقع أن **60%** من الاستثمار الأجنبي المباشر من **2002** إلى **2007** قد أتى من دول مجلس التعاون الخليجي. وانصب أكثر من نصف

1- تحتكر قلة قليلة قطاع الاستيراد –بحسب أحد التقديرات، تتولى 4% من شركات الاستيراد النشطة استيراد 90% من إجمالي الاستيراد اللبناني. ولا يزال هذا القطاع إلى حد كبير تحت هيمنة الشركات المسيحية الكبرى، ما يفسر الطابع الطائفي للمناقشات بشأن مقترح قانون تقدم به رفيق الحريري في العام 2001 لتحرير الاستيراد وإلغاء الوكالات الحصرية. لكن لا يزال القانون في الأدراج بسبب مقاومة المسيحيين أصحاب الشركات الكبرى (Traboulsi 2014:33).

2- تاريخيًا، كان ثمة اختلافات وخلافات بين بعض هذه المجموعات، بالتحديد بين جمعية تجار بيروت وجمعية الصناعيين اللبنانيين. تمحورت هذه الاختلافات إلى حد كبير حول الوزن النسبي للتجارة والصناعة، حيث طالبت بعض الفاعليات التجارية باقتصاد أكثر انفتاحًا، في حين نشد البعض الآخر مزيدًا من الحماية للصناعة اللبنانية. لكن بمرور الوقت باتت الخطوط الفاصلة أقل وضوحًا جراء ازدياد تداخل القطاعات المختلفة. للاطلاع على مناقشة بشأن هذه المسألة انظر (Gates 1989).

هذا الاستثمار في القطاع العقاري، أما الباقي فذهب إلى قطاع الخدمات والقطاع المصرفي (**Association of Banks in Lebanon 2012**). أضحى رأس المال الخليجي، بفعل تدفقات الاستثمار الأجنبي هذه، أحد المساهمين الكبار في المصارف اللبنانية الرئيسة؛ من بينها بنك عودة[1] وبنك لبنان والمهجر (بلوم)[2] ومصرف الاعتماد اللبناني[3]. أما في القطاع العقاري، فقد وثق بنك بلوم الاستثماري أن مساحة ما يمتلكه مستثمرون خليجيون من أراضٍ قد ارتفعت إلى «**2** مليون م**2** في عام **2005**، مقارنة مع **0.5** مليون م**2** في عام **2002**، لتزداد مذاك على نحو ثابت» (**Blom InvestBank report 2010:11**)[4].

إلى جانب تدفقات رأس المال هذه من الخليج، فقد تعززت العلاقات السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي والبرجوازية السنية. لعل المثال الأوضح هنا هو عائلة الحريري، حيث يقول آدم هنية عنها: «يمكن اعتبارها ذراعًا من أذرع رأس المال الخليجي؛ يتمركز تراكمها في شركة الإنشاءات سعودي أوجيه، ومن جهة ثانية تحمل العائلة الجنسية السعودية. بهذا المعنى، يرتبط المسار النيوليبرالي للحكومة اللبنانية –وتغلغل رأس المال الخليجي في اقتصاد البلد– ارتباطًا مباشرًا بالنفوذ السياسي الخليجي» (**Hanieh 2011:160**)[5].

1- يمتلك المستثمرون الخليجيون 23.72% من بنك عودة، من بين هؤلاء المستثمرين عائلة الحميزي الكويتية (4.42%) وعائلة الصباح الكويتية (3.21%) والشيخ الإماراتي ذياب بن زايد آل نهيان (7.96%) والسعودي عبد الله إبراهيم الحبيب (5.76%) والسعودي محمد بن ضحيان بن عبد العزيز الضحيان (2.37%) (Bank Audi 2020).

2- يمتلك السعودي–اللبناني غسان شاكر، نجل أحد مؤسسي البنك، 4.82% من أسهم بنك لبنان والمهجر عبر شركة شاكر القابضة وامتلكت زوجته ندى العويني (ابنة حسين العويني رئيس الوزراء السابق ومؤسس بنك لبنان والمهجر) 5% حتى العام 2014. كان حسين العويني أول سعودي–لبناني يتولى منصب رئيس وزراء لبنان في 1951 وبين العامين 1964 و1965، كما كان وكيل أعمال للعائلة المالكة السعودية بين 1923 و1974. واصل العويني أداء هذا الدور حتى حين تولى رئاسة الوزراء (Mehio 2002).

3- تنقسم ملكية بنك الاعتماد اللبناني بين شركة إي إف جي هرمس القابضة، شركة مصرية مساهمها الأكبر إماراتي، وشركة سي آي إتش بحرين القابضة المملوكة للمستثمر السعودي خالد بن محفوظ (Credit Libanais 2020).

4- سهل جزء كبير من هذا الاستثمار بفضل «قانون اكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية في لبنان» (قانون رقم 296 لعام 2001) الصادر عن حكومة الحريري، حيث ألغى التمييز بين العرب والأجانب في ملكية العقارات، وخفض رسوم التسجيل العقاري من 6% للبنانيين و16% للأجانب إلى 5% لكليهما. بالإضافة لجعل المكاسب الرأسمالية للأفراد من العقارات معفاة من أي نوع من أنواع الضرائب (IDAL Report 2013:20).

5- تبدت هذه الروابط المستمرة في زيارة مفاجئة قام بها وفد يضم ثلاثة عشر ممثلًا عن الهيئات الاقتصادية اللبنانية الرئيسة، في مارس/ آذار 2013، إلى الرجل الثالث في العائلة السعودية المالكة، الأمير مقرن بن عبد العزيز، إثر تهديد سعودي بسحب مليارات الدولارات من المصارف اللبنانية بسبب تصريحات وزير الخارجية اللبنانية بشأن النزاع في سورية (Al-Akhbar English 2013c).

3-1- خلطة الفقر والطائفية في لبنان

على أي حال، لم تمتد الهيمنة السياسية والاقتصادية للنخب السنية والمسيحية إلى شرائح الطائفتين كافة. في الواقع، كان تفشي الفقر في بعض المناطق السنية والمسيحية الرئيسة من السمات الصارخة للعقدين الفارطين. وفي حين ظلت بيروت وجبل لبنان مركز أغلب النمو الاقتصادي، إلا أن المناطق الشيعية في جنوب لبنان وبيروت الجنوبية وسهل البقاع المهمشة سابقًا (برغم أن السهل ما زال يعاني من مستوى عال من الفقر) لم تعد المناطق الأفقر في البلد. بل بتنا نرى الفقر في أكثر أشكاله حدة اليوم في بعض مناطق الشمال اللبناني، لا سيما مدينة طرابلس وضواحيها.

بينت أحدث دراسة سكانية قامت بها الشركة الدولية للمعلومات، شركة أبحاث مقرها بيروت، أن مواطني لبنان البالغ عددهم **4.8** ملايين نسمة في **2011** ينقسمون إلى **34.8%** مسيحيين و**65.1%** مسلمين. أما مناطق تركز الشيعة فكانت في النصف الشمالي من البقاع وفي بعلبك والهرمل، حيث يؤلف الشيعة فيها **75%** من السكان، وفي بيروت الجنوبية وقرى الجنوب كبنت جبيل والنبطية (**Corstange 2012**). في حين يقطن السنة في بيروت والمناطق الشمالية كطرابلس وعكار، كذلك في البقاع الأوسط ومدينة صيدا الجنوبية. بينما تتواجد طوائف مسيحية مختلفة في بيروت وجبل لبنان وزحلة وجزين، مع أعداد أقل تقطن البقاع والجنوب والشمال (**Lebanese Election Data 2014**).

فيما يتصل بالوضع الاجتماعي والاقتصادي لكل منطقة، فقد شهدت محافظتا جبل لبنان والجنوب، من **1997** إلى **2005**، انخفاضًا نسبيًّا في متوسط الإنفاق الفردي. كان هذا الانخفاض أبلغ تأثيرًا على غالبية مناطق الشمال ذات الأغلبية السنية، إذ شهدت تدهورًا هائلًا من حيث التصنيف الخاص بمتوسط إنفاق الفرد؛ من التصنيف الثالث على مستوى البلد إلى التصنيف الأدنى في **2004-2005** (**UNDP 2008b:16-17**). بينما شهدت بيروت، في غضون هذا، أكبر معدل نمو في نصيب الفرد من الاستهلاك، **5%** سنويًّا، بسبب الاستثمارات الكبيرة وخلق وظائف واسعة الانتشار في المدينة بعد العام **1997**. أما في المناطق الشيعية، كالنبطية والبقاع والجنوب، فقد فاقت

معدلات النمو في الإنفاق الاستهلاكي المعدل العام بنحو 4% (**UNDP 2008b:17**). على العكس من ذلك، أتت معدلات النمو في جبل لبنان والشمال دون المعدل الوطني، حيث سجل الشمال نموًّا ضئيلًا في الإنفاق بواقع **0.14%** (**UNDP 2008b:17**). في حين شهدت النبطية ذات الأغلبية الشيعية أعلى مستوى نمو في الإنفاق الاستهلاكي الخاص للفرد بين العام **1997** و**2004** بمقدار **5.82%** (**UNDP 2008b:46**). لربما يرجع ارتفاع معدلات النمو في النبطية إلى تأثير حوالات المغتربين ودعم منظم غير حكومي تابع لشبكة قوية ينصب حول إعادة الإعمار (نوقش بمزيد من التفصيل في الفصل التالي) (**UNDP 2008b:46**).

في العام **2005**، سجلت بيروت أعلى متوسط استهلاك فردي (يفوق المعدل الوطني بـ**150%**)، أما الأقل فكان من نصيب الشمال ذي الأغلبية السنية (**75%** من المعدل الوطني) (**UNDP 2008b:46**). انعكست هذه الأرقام بزيادة مستويات الفقر في الشمال (**52%** من سكانه فقراء فقرًا عامًّا، بينما **17.5%** فقراء فقرًا مدقعًا) (**UNDP 2009:151**). يشكل الشمال **20.7%** من سكان لبنان، و**46%** من السكان ذوي الفقر المدقع، و**38%** من مجمل السكان الفقراء، أي من مجموع السكان الفقراء فقرًا عامًّا ومدقعًا (**UNDP 2008b:48**). في الآن ذاته، يحضر «الفقر المدقع» عند **0.87%** من سكان بيروت و**18.94%** في جبل لبنان و**17.16%** في البقاع و**15.38%** في الجنوب و**1.62%** في النبطية (**UNDP 2008b:111**).

ترتفع احتمالية أن تكون الأسر في الشمال فقيرة مقارنة مع نظيرتها في بيروت بأربعة أضعاف. علاوة على هذا، ثمة اختلافات جوهرية في الفقر داخل الشمال: فلمدينة طرابلس وقضاء عكار –وهي مناطق يقطنها السنة في الغالب– أعلى نسب من الفقر المدقع العام، حيث معدل الفقر المدقع **20.61%** في عكار و**56.82%** في طرابلس، أما معدلات الفقر العام فبلغت على التوالي **62.98%** و**56.72%** (**UNDP 2008b:48**). لقد تضررت الظروف الاقتصادية والتوظيفية بشدة في عكار جراء الحرب الإسرائيلية على لبنان، ولاحقًا نتيجة تدمير مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في

صيف [1]**2007**. في المقابل، يتنعم نسبيًا قضاء الكورة/ زغرتا/ البترون/ بشري –وهي مناطق يقطنها المسيحيون في الغالب– بمعدل فقر متدنٍّ (**4.5%** من الفقر المدقع و**24.7%** من الفقر العام) (**UNDP 2008b:48**).

من حيث البنية التحتية والأنشطة الاقتصادية، فالاختلافات كبيرة أيضًا. إذ بحسب الإدارة المركزية للإحصاء، لا يوجد سوى **17** ألف مؤسسة [تجارية] في محافظة شمال لبنان، مقارنة مع **73** ألفًا في جبل لبنان و**72** ألف في بيروت (**Abou Zaki 2012a**). كما تمثل بيروت وجبل لبنان مراكز السياحة الرئيسة وفيها **75%** من فنادق البلد (**Ministry of Tourism 2004 cited in UNDP 2009:129**). علاوة على هذا، حظيت بيروت وأحياؤها، التي تحتضن قرابة **38%** من إجمالي سكان لبنان، بنحو **70%** من ودائع المصارف نهاية **2004**، وتلقت ما يزيد على **80%** من إجمالي تسليفات المصارف (**Nasnas 2007:46**). في المقابل، لا تتجاوز حصة مدينة طرابلس الشمالية من تسليفات المصارف للقطاع الخاص نسبة **2-3%** (**Abou Zaki 2012a**).

إضافة لذلك، لم يحتضن شمال لبنان في **2015** سوى **7%** من عدد الشركات العاملة في البلد، بما مجموعه **2000** شركة بحسب جمعية الصناعيين اللبنانيين، وهذه النسبة أقل بكثير من نظيرتها في جبل لبنان (**65%**)، في حين حوت منطقة بيروت وحدها على **12%** من الإجمالي. في نهاية سبتمبر/ أيلول **2017**، كان **53%** من جملة **630** ألف شخص في سن العمل في شمال لبنان عاطلين عن العمل، بحسب تقرير للبنك الدولي (**Hage Boutros 2017**).

تبين هذه الأرقام أن المناطق الأفقر في لبنان اليوم تتركز في مناطق الأغلبية السنية في الشمال[2]، ولم تعد في مناطق الشيعة المهمشة سابقًا من الضاحية الجنوبية

1- كان لآثار الحربين عواقب وخيمة على الإيرادات في المنطقة: سجلت الأعمال التجارية انخفاضًا قدره 91.5% في الدخل بسبب إغلاق المحال التجارية أو خرابها. كما استبعدت عكار من معظم أموال الطوارئ المحلية والدولية المتبرع بها لإعادة إعمار وتأهيل المناطق المنكوبة (Moushref 2008; Carpi 2014).

2- في هذا السياق، فقد شهدت المناطق المأهولة بالسنة في الشمال تطور الحركات الإسلامية السياسية والجماعات السلفية، التي قدمت العديد من الخدمات الصحية والاجتماعية، فضلًا عن الوجود السياسي. تعتمد الفصائل السلفية، في طرابلس، على شبكة من المساجد والمنظمات غير الحكومية والمدارس، وتتلقى التمويل من مختلف الممالك الخليجية، كالسعودية وقطر والكويت (Alami 2008). تطورت الجماعات السلفية على نحو كبير في طرابلس في أعقاب انسحاب الجيش السوري في العام 2005. فقد أعادت الكثير من المدارس والمنظمات السلفية، سواء التي أغلقت أو كان عليها إيقاف أنشطتها، فتح أبوابها في هذه الفترة، بينها جمعية الهداية والإحسان التابعة للشيخ السلفي داعي الإسلام الشهال، نجل مؤسس الحركة السلفية في لبنان (Nadine Elali 2012).

وجنوب لبنان. الحال أن مناطق الأغلبية الشيعية وعلى مدار العقدين الفارطين انتقلت فعليًّا من حال تهميش وفقر إلى حال ثقل اقتصادي وسياسي متزايد، بينما شهدت المناطق الشمالية ذات الأغلبية السنية تدهور حالها.

في الوقت ذاته، تتسم عدم المساواة بالأهمية ضمن المناطق المأهولة بالشيعة، كما هي الحال عند بقية المجتمع اللبناني. ويمكن ملاحظة هذا من معدلات الفقر المرتفعة للغاية فيما بين أقضية تلك المناطق ذات الأغلبية الشيعية: في محافظة بعلبك–الهرمل، حيث يشكل الشيعة ما يزيد على **70%** من جملة السكان، يمثل خط الفقر الأدنى والأعلى ما نسبته **13.4%** و**32.54%** في العام **2005**، أما في صور (**84%** منها شيعة) فكانا **8.96%** و**36.41%** على التوالي (**UNDP 2009:147**)، وفي النبطية (**95%** منها شيعة) كانا **1.05%** و**11.37%** على التوالي، وفي بنت جبيل (**87%** منها شيعة) كانا **3.09%** و**25.51%** (**UNDP 2008b:110; Lebanese Election Data 2014**). تدل هذه الأرقام على أن الفقر لا يزال مرتفعًا للغاية ضمن المناطق الشيعية، على الرغم من واقع أن موقع الطائفة قد تحسن مقارنة بباقي الطوائف. وبعبارة أخرى، لقد برز داخل الشيعة أنفسهم نوع من التمايز وفجوة لا تني تتسع.

لعلنا نلحظ استقطاب الثروة داخل المجتمع الشيعي بأجلى صوره في منطقة الضاحية، معقل حزب الله وذات الغالبية الشيعية (نحو **80%** من عدد سكانها البالغ **750** ألف نسمة) (**Wehbe M. 2013b**). لقد وصف الصحفي محمد وهبة التفاوتات الاجتماعية المتزايدة في الضاحية على النحو التالي:

> «إن الفوضى الحاصلة هناك [بفعل الاكتظاظ السكاني] هي جزء من الطريق إلى هذا التنافس [على الخدمات العامة] فتحصل مشاكل مثل سرقة الكهرباء والخلافات على مياه الخدمة والشرب... [يعيش الفقراء جنبًا إلى جنب مع الطبقة الوسطى والطبقة العليا في مناطق ذات لون طائفي واحد]... [لا تجري في الحي سوى القليل من التحسينات]، بينما يتزايد العنف والجريمة... [أما أبناء من أتوا الضاحية] بحثًا عن الأمان [...] وعن «لقمة العيش»، [فإنهم يغادرونها

الآن بحثًا عن وظيفة لائقة]... هذه المشاهد في الضاحية الجنوبية تعبر عن تناقض طبقي [داخل كل طائفة دينية]... السيارات الرباعية الدفع في زواريب حي السلم تسير إلى جنب الدراجات النارية والسيارات الصغيرة وسيارات الأجرة «التاكسي»... ارتفاع أسعار إيجارات المحال التجارية إلى ما بين **2000** دولار و**3000** دولار في «حارة حريك» و«حي الأميركان» ليس أمرًا غريبًا عن المنطقة، لكن إيجارات سوق الجمال في الشياح وسوق البرج تقع على طرف النقيض حيث لا تتجاوز، في غالبيتها، **600** دولار... فالتفاوت في سعر المتر المبني بين حي السلم وحارة حريك يبلغ **30%**.. والغريب في هذا التفاوت، أن الهوة كبيرة بين قدرات السكان، ففي «حي الأميركان» يمكن أن يتجاوز سعر الشقة مبلغ **500** ألف دولار، فيما حده الأقصى في «حي السلم» هو **170** ألف دولار وسطيًّا» (**Wehbe M. 2013b**).

تصنف الضاحية بأنها مسكن للطبقة «الوسطى-الدنيا» أو الطبقة «الدنيا-العليا» حسبما يؤكد رئيس المركز الاستشاري للتوثيق والدراسات عبد الحليم فضل الله (**Wehbe M. 2013c**)، في حين يتحدث الآخرون عن بروز «طبقة وسطى شيعية» بعد الطائف وانفلاشها على مساحات أوسع من الضاحية (**Mohsen 2012**). شهد بروز هذه الطبقة بحسب الصحفي أحمد محسن «صعودًا عمرانيًّا مهولًا في فوضويته، وصعودًا اقتصاديًّا اجتماعيًّا ملموسًا، ما شجع المستثمرين على بناء مرافق تلائم صورة الطبقة الناشئة حديثًا، على هامش التحولات التي وقعت أثناء الحقبة الحريرية» (**Mohsen 2012**). إضافة لهذا، مع تحرير الجنوب في العام **2000** من الاحتلال الإسرائيلي، تضاعفت في الضاحية الاستثمارات الخاصة ومشاريع التطوير العقاري التي تخدم المستهلكين من الطبقة الوسطى والعليا (**Deeb and Harb 2013:53**). بعبارة أخرى، ليست هذه المنطقة مرتع عشوائيات فقيرة كما تصور في الغالب، بل بالأحرى آية بالغة الأهمية على التحولات الطبقية والتمايزات وسط الشيعة أنفسهم.

ووفقًا لأحد التقديرات، تمتلك الضاحية أزيد من **30%** من إجمالي القوة الشرائية

المحلية في لبنان (**Wehbe M. 2013c**). وقد تزايدت الأنشطة التجارية في المنطقة عقب حرب **2006**. وتظهر دراسة أعدتها لارا ديب ومنى حرب، ونشرت في **2009-2010**، حملت عنوان «الممارسات الثقافية للشباب العربي» أن **64%** من مقاهي الضاحية ومطاعمها ظهرت بين **2006** و**2008**، كما ارتفعت أعداد فروع المصارف في المنطقة من **64** في عام **2009** إلى أزيد من مئة في عام **2013**، وفقًا لبعض المصرفيين (**cited in Mohsen 2012**).

باختصار، شهد العقدان الفارِطان بروز شريحة جديدة من الشيعة ارتقت إلى موقع هام ضمن البنية الطبقية اللبنانية. وبالمجمل، يتسم الشيعة باستقطاب متزايد في الثروة بين هذه الشريحة –المستفيدة من الإصلاح النيوليبرالي وإعادة ترتيب النظام الطائفي بعد الطائف– والشرائح الفقيرة من سكان الأحياء المأهولة بالشيعة في بيروت والبقاع والجنوب. يبحث القسم التالي بمزيد من التفصيل تركيبة هذه الشريحة الشيعية من البرجوازية وعلاقتها بحزب الله.

3-2- خريطة الشريحة الشيعية من البرجوازية

كما أوضح الفصل السابق، فقد كان التركيز على تحرير تدفقات رأس المال إلى الداخل من السمات المميزة للإصلاح النيوليبرالي في لبنان، لا سيما ما يهدف منها [أي التدفقات –م] إلى إعادة تشكيل الفضاء العمراني عبر مشاريع التنمية السياحية والمشاريع الإسكانية وغيرها من مشاريع الإعمار. استهدف الكثير من هذه المشاريع مناطق الأغلبية الشيعية الخاضعة لسيطرة حزب الله في بيروت الكبرى وجنوب لبنان. دعم تمويل حكومي موازٍ لأنشطة الإعمار هذه، ما استقطب استثمارات متزايدة من الجالية اللبنانية الشيعية في إفريقيا وأمريكا الشمالية واللاتينية (**Nasr 2003:155**). لقد تحلقت الشريحة الشيعية الصاعدة من البرجوازية حول تدفقات رأس المال هذه مستخدمة إياها وسيلة لتعزيز فرص تراكمها.

في إطار الصعود الأولي لحركة أمل كما بين الفصل السابق، كان لنبيه بري دور مؤثر خلال مرحلة ما بعد الحرب الأهلية في دعم هذه العملية. يوجز فواز طرابلسي هذا الدور قائلًا:

«لم يحتج الأمر نبيه بري لأن يكون رئيسًا لمجلس النواب لكي يتحول إلى قطب تلتف حوله المصالح الاقتصادية وبالأخص منها مغتربو إفريقيا والخليج من الشيعة ومصالحهم العقارية والمصرفية والتجارية وسواها. فقد كون منهم خلال الحرب ما سمي «الهولدنغ الشيعي». ولما أقفل مركز بيروت التجاري بسبب القتال، وانتقلت النشاطات إلى جونيه والكسليك «شرقًا» وشارعي الحمرا وفردان «غربًا»، صار الرئيس بري راعي منطقة عقارية شكلت الميدان الجديد (بعد منطقة المزرعة) للتوظيفات الإفريقية في عين التينة وفردان. وهو بعد الحرب راعي شركة استثمار إنترا، و«بنك التمويل» من خلال رئيس مجلس إدارته حسن فران، ومشاريع البنية التحتية في الجنوب» (**Traboulsi 2014:71**).

كان أحد مؤشرات وجود هذه الشريحة الشيعية النامية من البرجوازية زيادة تمثيلها في جمعيات الأعمال الرئيسة. وكما أشار سامي البارودي، فإن عدد ممثلي هذه الشريحة قبل الحرب الأهلية لم يزد عن **2** من أصل **24** في مجلس **جمعية تجار بيروت**. بينما تضاعف هذا العدد إلى **4** في العام **1998** بعد مفاوضات رفيق الحريري ونبيه بري (رئيس حركة أمل) مع أعضاء شيعة رشحهم التجار الشيعة بالتشاور مع **تجمع الاقتصاديين اللبنانيين** المهيمن عليه شيعيًّا (**Baroudi 2000:92**). ولم يزل عدد أعضاء الشريحة الشيعية من البرجوازية في **جمعية تجار بيروت** عند هذا المستوى (**Beirut Traders Association 2014**).

أما في غرفة تجارة وصناعة وزراعة بيروت وجبل لبنان، فقد ازداد تمثيل الشريحة الشيعية هذه في مجلس الإدارة من **11%** قبل الحرب الأهلية إلى **21%** عقبها (**Baroudi 2000:96**). ليغدو التمثيل الإسلامي في المجلس مقسومًا بالتساوي بين الشيعة والسنة. وفيما يتصل بجمعية الصناعيين اللبنانين، ينقسم مجلسها بين المسيحيين والمسلمين بالتساوي، في حين كان ثلثاه في **1975** من المسيحيين والثلث الباقي

من المسلمين (**Baroudi 2000:96**)[1]. بينما وصل اليوم تمثيل الشريحة الشيعية من البرجوازية إلى خمسة أعضاء، مقارنة بعضوين في العام **1988** وصفر قبل العام **1975** (**Association of Lebanese Industrialists 2014**).

كانت الجمعية الوحيدة التي لم تخبر مثل هذا التحول هي جمعية المصارف اللبنانية التي تشكلت في العام **1959** وضم مجلس إدارتها أغلبية مسيحية حتى التسعينيات، ما يعكس هيمنة المسيحيين على القطاع المصرفي في البلد. لكن بعد اتفاق الطائف، صار توزع التمثيل بين المسلمين والمسيحيين في المجلس متساويًا. يهيمن أربعة أعضاء من السنة على تمثيل المجتمع المسلم في المجلس، في حين ليس ثمة سوى شيعي واحد ودرزي واحد (**Baroudi 2000:98**). في العام **2014**، كان الممثل الشيعي الوحيد هو تنال الصباح، رئيس المصرف اللبناني السويسري (**Association of Banks in Lebanon 2014b**). يدل ضعف تمثيل الشيعة على الطابع الخاص للتشكيلة الطبقية داخل المجتمع الشيعي (انظر ما سيلي لمزيد من التفصيل)، وتحديدًا غيابهم عن الأعمال المصرفية التجارية، إذ لا يتحكم الشيعة إلا بأربعة مصارف؛ المصرف السويسري اللبناني العائدة ملكيته لتنال الصباح، وبنك الشرق الأوسط وإفريقيا العائدة ملكيته لعائلة حجيج، وفينيسيا بنك العائدة ملكيته لمجموعة الأشقر، وجمال ترست بنك العائدة ملكيته لأنور علي الجمال.

يؤكد تحليل على المستوى الميكروي/ الجزئي هذه الاتجاهات. ويعرض ملحق هذا الكتاب لمحة عامة عن بعض الشركات الرئيسة المملوكة للشيعة والأفراد الذين يؤلفون فئة مهمة من هذه البرجوازية. لقد حصرت هذه المجموعات من واقع تمثيلها في المجالس الصناعية المذكورة سابقًا، إلى جانب النقاشات مع محللي الأعمال وشخصيات في لبنان. تشير البيانات إلى ثلاث سمات بارزة:

أولًا، تتمحور مجموعات الأعمال هذه حول نشاطين اقتصاديين رئيسين: أنشطة الإعمار/ العقارات وتجارة الاستيراد والتصدير. ومن الأمثلة على ذلك شركة شارمتال "**Shar Metal**" العائدة ملكيتها لعائلة شحرور. تعتبر هذه الشركة أكبر مصدر ومعالج للحديد الخردة في الشرق الأوسط، لهذا فهي مثال جيد على الكيفية التي

1- في الواقع، كانت نسبة المسيحيين إلى المسلمين في مجلس الإدارة إبان الاستقلال خمسة إلى واحد.

ساعد بها التحرير على تطوير أنشطة الشيعة التجارية. فالمدير التنفيذي لهذه الشركة، فادي علي شحرور، دعم بقوة الإصلاح النيوليبرالي في لبنان من منصبه كنائب رئيس جمعية تجار بيروت منذ **1998** وهو أيضًا مقرب من نبيه بري[1]. لعائلة شحرور استثمارات هامة في قطاعات متعددة من الاقتصاد اللبناني، بما فيها التجارة والصناعة والعقارات (**March 14 2010; Shar Metal Company 2013; Metal Bulletin Company Database 2013**). أما في قطاع العقارات، توفر مجموعة جابر "**Jaber Group**" مثالًا مفيدًا على تكتل مهم يسيطر عليه الشيعة. فقد شيدت هذه المجموعة عدة مبان فاخرة في وسط بيروت، وتشغل ثلاث سلاسل فندقية كبرى. بجانب أنشطتها العقارية، تنتج المجموعة وتصدر أسطوانات الغاز (**Jaber Group 2013**). وقد شغل ياسين جابر، أحد أفراد العائلة، منصب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بين مايو/ أيار **1995** ونوفمبر/ تشرين الثاني **1998**، وحين كان في منصبه هذا دعم تحرير حكومة الحريري للتجارة (**Baroudi 2001:89**). في العام **2021**، وفي دراسة أعدتها مبادرة غربال، وهي منصة توفر الوصول إلى المعلومات والشفافية في لبنان، احتل ياسين جابر المرتبة الثالثة بين الساسة في لبنان من حيث الممتلكات. إذ امتلك **186** عقارًا موزعة بين الجنوب وبيروت (**Hijazi and Tamo 2021**).

أما السمة الأخرى المهمة لهذه التكتلات الشيعية الجديدة هي صلاتها الدولية. ففي حين تتمركز هذه المجموعات في مناطق نفوذ حزب الله الرئيسة –الضاحية وسهل البقاع وجنوب لبنان–، إلا أن لها صلات قوية مع الجالية الشيعية في الخارج (لا سيما في إفريقيا). ويصف بيرلمان هذه الظاهرة:

> «لقد جمع تاريخ طويل من الهجرة جنوب لبنان بإفريقيا، حيث مكنت الاقتصادات النامية وقلة المنافسة وضعف اللوائح التنظيمية المهاجرين الرواد من جني الربح الوفير دون تعليم رسمي يذكر. وفي ضوء هذه الأبعاد للبلدان الإفريقية كمقاصد، أشار المراقبون إلى أن المهاجرين قد حافظوا على روابط وثيقة، وعاد عدد منهم إلى لبنان يفوق عدد من عاد من نظرائهم في أوروبا أو

1- أعيد انتخابه إلى بلدية بيروت في العام 2010 على لائحة وحدة بيروت المدعومة من 14 آذار وحركة أمل (Now Media 2010).

> الأمريكيتين. إذًا، عاد البعض إلى لبنان ليصبحوا «محدثي نعمة» في الجنوب، حيث اشتروا الأراضي وأقاموا مؤسسات تجارية... استثمر المهاجرون رأس المال في المصارف والصناعات والعقارات والمشاريع التجارية الأخرى. وقد أمسك المهاجرون العائدون زمام قيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بعض القرى والبلدات التي أهملتها الدولة» (**Pearlman 2013:117**).

لقد قدمت هذه الروابط مع الجاليات الشيعية فرصًا مهمة لبرجوازية الطائفة الصاعدة. في الواقع، ما لحظناه من استثناءات تطال انخراط الشيعة في القطاع المالي قد أتت بمعظمها نتيجة هذه الروابط. إذ كان مقر كل من جمال ترست بنك وبنك الشرق الأوسط وإفريقيا أول الأمر في إفريقيا، حيث افتتح رجال الأعمال الشيعة الميسورون المصارف لتقديم الخدمات لأبناء المغتربات، كذلك مولوا التجارة إلى لبنان نفسه.

كان قاسم حجيج، المالك السابق لبنك الشرق الأوسط وإفريقيا، هدفًا لعقوبات وزارة الخزانة الأمريكية بموجب مزاعم بـ«دعم عمليات حزب الله المالية وأنشطته الإرهابية» في يونيو/ حزيران **2015**. وقد اتهم بالإبقاء على «علاقات مباشرة مع عناصر الحزب التنظيمية. إضافة إلى دعمه أدهم طباجة (عضو في حزب الله والمدير التنفيذي لمجموعة إنماء، انظر ما سيلي) والشركات التابعة له في العراق. كذلك ساعد حجيج في فتح حسابات مصرفية لحزب الله في لبنان وتقديم الائتمان لشركات التوريد الخاصة بالحزب. كما استثمر أيضًا في بنية تحتية يستخدمها الحزب في كل من لبنان والعراق» (**U.S. Departement of the Treasury: 2015**). فرضت العقوبات على حجيج بصفة شخصية ولم ترد أي إشارة للبنك آنذاك. بيد أنه استقال من منصبه، رغم نفيه الاتهامات، ليصبح ابنه علي حجيج مذاك الرئيس الجديد للبنك.

في حين أصابت العقوبات الأمريكية جمال ترست بنك في أغسطس/ آب **2019**، بتهمة المساعدة على تمويل الحزب في لبنان، فاضطر للإقفال بعدذاك بشهر واحد. لقد كان للمصرف **25** فرعًا في لبنان ومكاتب تمثيلية في نيجيريا وساحل العاج

وبريطانيا، في حين بلغ صافي أصوله نهاية العام **2017** مبلغ **1600** مليار ليرة لبنانية (مليار دولار).

إن هذه السمات الثلاث للشريحة الشيعية الصاعدة من البرجوازية –تركيزها على العقارات والتجارة، وضعفها النسبي في القطاع المالي، وروابطها مع الجاليات الشيعية– قد تعززت مع السياسات الاقتصادية المدعومة من حزب الله في مناطق نفوذه. على سبيل المثال، تقع مقار أغلب الشركات المدرجة ضمن الملحق في مناطق يسيطر عليها الحزب كالغبيري. وفي هذه المناطق، استفادوا من نماذج إعادة التطوير العمراني النيوليبرالية والتي نوقشت في الفصل السابق. علاوة على هذا، شجع ممثلو حزب الله الوزاريين سياسات اقتصادية، لا سيما ما يختص منها بالتجارة، تسهل أنشطة التكتلات الشيعية، كان آخرها في عام **2014** حين كان وزير حزب الله حسين الحاج حسن الفاعل الرئيس في الدفع نحو تخفيض ضريبي بمقدار **50%** على الصادرات (**NNA 2014a**). لقد سهل الحزب عبر مثل هذه السياسات من تراكم الفرص أمام التكتلات الشيعية التي نوقشت هنا. علاوة على هذا، فقد شدد الحزب باطراد على تقوية الروابط مع الجاليات الشيعية، خاصة في إفريقيا، حيث تقدم اليوم قروضًا لرواد الأعمال الشباب لتأسيس شركاتهم (**Leichtman 2010:281**).

في حين ظلت مقاليد الاقتصاد اللبناني الرئيسة بأيدي تكتلات الشرائح السنية والمسيحية من البرجوازية، إلا أن بروز شريحة اقتصادية شيعية يعد تطورًا مذهلًا يضاهي بروز وصعود حزب الله كقوة سياسية.

3-3- التنمية الاقتصادية عند حزب الله

ثمة سمة هامة أخرى لنشاط الأعمال في لبنان، إضافة إلى هذه التكتلات الشيعية الخاصة، تتمثل بالزيادة الملحوظة لعدد الشركات الواقعة تحت نفوذ الحزب المباشر. لقد نبهت منى حرب مع مطلع التسعينيات إلى أن الجمعيات والمنظمات المرتبطة بالحزب قد تعاملت في الغالب مع مكاتب هندسية خاصة وشركات كان مسؤولوها متعاطفين مع الحركة الإسلامية (**Harb 1996**). أما الباحث اللبناني فواز طرابلسي فيقول بأن أغلب قاعدة تأييد الحزب الاجتماعية قوامها رجال الأعمال الشيعة ممن

استفادوا من الحرب الأهلية أو الأنشطة التجارية في المغترب، إضافة إلى الطبقات الوسطى العليا المرتبطة بالتعليم الجديد وفرص الهجرة (**Traboulsi 2014:48**).

كما هي الحال مع التكتلات المدرجة في الملحق، فإن هذه الشركات قد نزعت إلى التركيز على البناء والعقارات والسياحة والأنشطة الترفيهية، مستهدفة شريحة شيعية متنامية من الطبقة الوسطى[1]. وفي العديد من الحالات، عملت هذه الشركات بالتطوير العقاري مستهدفة مهاجري الشيعية الأثرياء في أماكن بعيدة كميتشيغان وأستراليا (**Beydoun 1989 cited in Pearlman 2013:123**). لقد شهد جنوب لبنان على وجه الخصوص سوقًا عقارية مزدهرة، ووصف أحد التقارير الجنوب بأنه «قرية بعد قرية من الفيلات الفخمة»، رغم حقيقة أن «العديد منها خاوٍ» (**Integrated Regional Information Networks (IRIN) 2013**). فأغلب هذه الفيلات قد بناها لبنانيو المهجر كصروح تشهد على نجاحاتهم في الخارج (**Pearlman 2013:123**). من جهته، يعي الحزب جيدًا القوة الاقتصادية لهذه الشريحة النامية من الطبقة الوسطى كما يتضح من كلام أحد الأعضاء البارزين في الحزب كانت منى حرب ولارا ديب أجرتا معه مقابلة: «نحن حركة استهلاكية قوية كبيرة تجذب مستثمرين كبارًا» (**Deeb and Harb 2013:55**).

ثمة أربع شركات تقع تحت نفوذ الحزب المباشر تمدنا بصورة ممتازة عن هذه الاتجاهات. أولها شركة تاجكو، وهي شركة تطوير عقاري يملكها رجل الأعمال الشيعي علي تاج الدين. تدير عائلة تاج الدين أعمالًا في مجال العقارات وتصدير الألماس والمتاجر الكبرى وتجهيز الأغذية في أنجولا وجامبيا وسيراليون والكونجو منذ عدة سنوات[2]. كان علي تاج الدين قياديًا عسكريًا سابقًا في الحزب عمل في التجارة والعقارات في هذه البلدان قبل أن يصبح مالك تاجكو (**Traboulsi 2014:90**). من مهمات تاجكو الرئيسة القيام بدور وسيط حزب الله في شراء الأراضي، كذا

1- يرتبط توسع الحزب في هذه المناطق جزئيًا بنمو السياحة الدينية التي تستجيب لاحتياجات اللبنانيين والعرب والمسلمين، بما في ذلك المجموعات الطلابية والأكاديمية والوفود السياسية والمصطافين العابرين ممن يعرجون لزيارة هذه المواقع أثناء رحلاتهم إلى بيروت والساحل. تطور توصيف السياحة وسط مسؤولي الحزب من «سياحة جهادية» إلى «سياحة محافظة» وآخرها «السياحة الهادفة»، وتنطوي جميعها على مقتضيات عقائدية وسوقية تحركها (Deeb and Harb 2011:40).

2- اتهم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية علي تاج الدين وشقيقيه بتقديم الدعم لحزب الله. اعتقل قاسم تاج الدين بين عامي 2017 و2020 من قبل الولايات المتحدة. وجرى إطلاق سراحه رسميًا لأسباب صحية وعاد الى لبنان.

المشاركة في أعمال البناء والهندسة المدنية[1]. في العام **2007**، اشترت تاجكو مزرعة بمساحة **2.2** مليون م**2** قرب قريتي الريحان والقطراني، القريبتين من مدينة جزين (**Farrel 2012**)، ستحتضن مجمعًا جديدًا يدعى الأحمدية يشتمل على منازل ومحال تحيط بمقلع حجارة يملكه تاج الدين (**Blanford 2007a**). وأعلن آنذاك حسين الحاج حسن، وزير الصناعة وعضو حزب الله، بأن هذا سيغطي احتياجات «النمو الطبيعي» للشيعة ويعزز من «مقاومة» إسرائيل (**Williams 2007**). كذلك اشترى تاج الدين أراضي في دلهمية في سهل البقاع بهدف إطلاق مزيد من المشاريع السكنية (**Farrel 2012**).

أما ثاني شركات البناء الكبيرة المرتبطة بالحزب فهي مجموعة الإنماء، التي شاركت في بناء عدة مشاريع للحزب، وأحد شركاء الشركة هو أمين شري النائب عن حزب الله في مجلس النواب بين **2005** و**2009** (**Deeb and Harb 2013:71**). تعرف المجموعة نفسها بأنها «شركة هندسة وبناء ومجموعة استثمارية رائدة في لبنان» (**Al-Inmaa Engineering and Contracting 2013a**)، توظف أزيد من **1200** موظف في مختلف الفروع. تتركز مشاريعها في المناطق المأهولة بالشيعة، خاصة في الضاحية (لا سيما بير حسن وحارة حريك والشياح) وجنوب لبنان. تشمل الشركات التابعة للمجموعة شركة الإنماء للهندسة والمقاولات وهي تنشط في لبنان والعراق، إلى جانب شركة الإنماء لمشاريع الترفيه والتسلية ومقرها لبنان. وتوضح لارا ديب ومنى حرب بأن الشركة قد استهلت أنشطتها مع مطلع التسعينيات ببناء مجمعات سكنية بأسعار معقولة نسبيًّا، ثم شرعت تدريجيًّا بتوجيه عنايتها لتلبية المستهلكين الأكثر ثراءً، حيث توفر لهم مباني فاخرة وشبه فاخرة في أحياء الضاحية (**Deeb and Harb 2013:88**).

تبدت هذه العلاقات الوثيقة بين مجموعة الإنماء ومؤسسات الحزب السياسية من خلال مدير المجموعة التنفيذي، أدهم طباجة (**Janoubia 2012**)، الذي يشغل منصب رئيس بلدية كفر تبنيت أيضًا وينتسب إلى الحزب (**Bint Jbeil 2010**; **Nejm**

1- تعمل تاجكو في مجال بناء المجمعات السكنية والمولات والاستراحات (استراحة النسيم) والمؤسسات التعليمية والآبار الارتوازية، وسواها... تتركز معظم هذه المشاريع في الضاحية والجنوب، أو في مناطق يتوسع فيها الشيعة كالشويفات (Tajco Construction and Development 2013).

2010). وقد كان طباجة هدفًا لعقوبات وزارة الخزانة الأمريكية لعلاقاته بالحزب (**US Department of Treasury 2015**). علاوة على هذا، يشغل طباجة منصب نائب رئيس نادي العهد الرياضي (**Al-Akhbar 2011**)، الذي يرعاه الحزب (**Daher 2014:170**)، ومساهم في المجموعة اللبنانية للإعلام، وهي شركة الحزب الأم لقناة المنار وراديو النور (انظر الفصل التالي لمزيد من التفاصيل حول هذه المجموعات الإعلامية) (**Wikileaks 2009**). أما مدير مجموعة الإنماء في جنوب لبنان فهو علي طباجة، الذي يشغل أيضًا منصب رئيس نقابة أصحاب المطاعم والمنتزهات والمؤسسات السياحية في الجنوب (**Al-Ainin 2008**)، ونائب رئيس الاتحاد اللبناني للنقابات السياحية (اتحاد الوفاء **2014**). وتورد منى حرب ولارا ديب أن علاقات القرابة مع أعضاء الحزب قد سهلت أعمال الشركة التعاقدية ونموها عبر السنوات.

يتيح لنا الاطلاع على محفظة مشاريع المجموعة إدراك حجم أنشطتها الإنشائية وعلاقاتها بإعادة صياغة الفضاء العمراني في مناطق سيطرة الحزب. ففي الضاحية، بنت المجموعة منتزهًا ترفيهيًّا (**Fantasy-World**) يشتمل على مطاعم ومقاه تستهدف الزبائن المتزمتين دينيًّا. وقد اشترك رئيس بلدية الغبيري في التخطيط وتسهيل الإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ المشروع (**Deeb and Harb 2009:199**). كما بنت المجموعة مطاعم ومراكز ترفيه في حي بئر العبد (**Family house**) وفي صيدا (**World of Joy**) وفي صور (**City of Joy**) وفي الحدث (**New Land**) وفي بعلبك (مطعم الروابي) وفي بنت جبيل (**Family Park**) وفي النبطية (**Al-Ainin 2008**) (**Joy**). تتضمن هذه المشاريع صالات رياضية ومسابح وحمامات ساونا وغرف تدليك (**Deeb and Harb 2008**). أما في مدينة الطيبة في بعلبك، فقد بنت المجموعة منتجعًا سياحيًا صيفيًا يستهدف اجتذاب العائلات المتدينة في الإجازة (**Le Thomas 2012b:290**). كما بنت مدرسة المهدي الخاضعة لسيطرة الحزب في الحدث (**Al-Inmaa Engineering and Contracting 2013b**)، ومبنى راديو الحزب (راديو النور) في حارة حريك (**Al-Inmaa Engineering and Contracting 2013c**) وعددًا من الأبنية السكنية. وفي السنوات الأخيرة، انخرطت المجموعة في تشغيل مشاريع دولية، منها مطعم مكسيم في دبي (**Al-Inmaa Engineering and Contracting 2013d**) ومشاريع البترول والتنمية العمرانية في العراق من خلال فروعها العراقية (**US Department of**

Treasury 2015). استهدفت العقوبات الأمريكية شركة الإنماء وبعض كبار موظفيها ابتداءً من يونيو/ حزيران **2015**.

أما الشركة الأخرى المهمة والمرتبطة بالحزب فهي شركة معمار للهندسة والإنماء التي تأسست في العام **1988** (**Meamar 2014**). مذاك، أنجزت معمار ما يزيد على **150** مشروعًا كان من ضمنها: المنشآت الرياضية والمعاهد الدينية الشيعية والمدارس والمشافي. في أغلب هذه المشاريع، كان عملاء معمار منظمات ترتبط حصريًّا بالحزب، كجمعية الصحة الإسلامية واللجنة الإيرانية لإعادة إعمار لبنان وكشافة المهدي ومؤسسة الشهيد وجمعية التعليم الديني الإسلامي والبلديات الخاضعة لسيطرة الحزب (مثل الغبيري وبنت جبيل). وفي احتفال الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الشركة، حضر العديد من أعضاء الحزب فكان محمد رعد رئيس كتلة الحزب النيابية ومحمد فنيش وزير التنمية الإدارية والنائبان عن الحزب علي فياض وعلي مقداد (**Meamar 2014**)[1]. في حين حظي الحدث بتغطية بارزة على قناة المنار ومجلة الحزب (**Al-Amal al-Baladi 2013:42**).

أما آخر الشركات المرتبطة بالحزب فهي شركة آرش للاستشارات التي كانت في السابق جزءًا من مؤسسة جهاد البناء، لكنها أضحت شركة مستقلة في العام **2005** (**Nasr 2011**). إن الشركة مسجلة باسم وليد علي جابر (**Arch company 2014**)، الذي كان المرشح المدعوم من الحزب في انتخابات بلدية برج البراجنة في العام **2004** (**Al-Ahed News 2004**). لقد بنت آرش، شأنها شأن شركة معمار، المشافي والمدارس والمعاهد الدينية في مناطق سيطرة الحزب في بيروت وجنوب لبنان والبقاع (**Arch 2014**). كما اشتركت في مشاريع سياحية وبنية تحتية ومائية. أما على الصعيد الدولي، فالشركة قد بنت مركز أبيدجان الثقافي في ساحل العاجل والذي تديره جمعية الغدير (**Arch 2014**)[2]، وهي جمعية شيعية أسسها أحد مؤيدي حزب الله (**Mieu 2009; Pompey 2009**).

تقدم هذه الشركات تبصرات مهمة حول طبيعة الأنشطة الاقتصادية لحزب الله.

1- في صور الاحتفال، يمكننا أن نرى بكل وضوح تصدر نواب الحزب ووزرائه للمشهد.

2- تشمل هذه مستشفى الأمراض النفسية في خلدة، ومركز بيروت للقلب، ومستشفى راغب حرب في الجنوب قرب النبطية (التابع لمؤسسة الشهيد)، ومستشفى البتول ومستشفى سحمر في البقاع (التابع للهيئة الصحية الإسلامية)، والعديد من الأبنية لمدارس المهدي.

فكل واحدة منها يملكها ويديرها القطاع الخاص، بذا تساعد على إثراء شريحة ضيقة من المجتمع الشيعي قوامها المسيطرون على هذه الشركات. في الوقت نفسه، فإنها على صلة وثيقة بالحزب نفسه، إذ يرأس هذه الشركات الأربع أعضاء من الحزب ومؤيدوه، بينهم مرشحون انتخابيون للحزب. كما يتركز القسم الأكبر من مشاريعها في مناطق سيطرة الحزب وزبائنها في الغالب هم مؤسسات الحزب التربوية والإعلامية والتدريسية. علاوة على هذا، كثيرًا ما يشيد مسؤولو الحزب بهذه المؤسسات في الاحتفالات الجماهيرية[1]. في الواقع، أدت الروابط الوثيقة بين هذه الشركات والحزب إلى الإعراب عن مخاوف عامة بشأن المحسوبية والزبائنية المنبثقة عن موقع الحزب في جهاز الدولة[2]. تمثل طبيعة العلاقات الواضحة والمفتوحة لهذه الشركات مع الحزب دليلًا إضافيًّا على شبكة مؤسسات القطاع الخاص التي نشأت حول أنشطة البناء والعقارات في المناطق المأهولة بالشيعة، وتشير إلى بروز أو ظهور برجوازية مرتبطة بالحزب.

إن الاستثمارات في قطاعي البناء والعقارات لشركات تابعة للحزب أو تقع تحت نفوذه في لبنان تقابل وتعكس طبيعة الرأسمالية المضاربة والتجارية المهيمنة على المنطقة، والتي تتسم بالسعي نحو الكسب السريع قصير الأجل حسبما أوضح جلبير الأشقر (**Achcar 2013a:102**). يقف قطاع الإعمار والعقارات، وهو قطاع اقتصادي ناجح في المنطقة، وجهًا لوجه أمام المضاربة على الأراضي، يدفعه في ذلك **1**) البحث عن ملاذ للاستثمارات في العقارات. و**2**) اقتصاد خدمات تجارية وسياحية يمول معظمها من عائدات النفط الإقليمية، سواء من قبل رأس المال أو المستهلكين من الدول الريعية على حد سواء.

انعكست أهمية استثمار النخبة اللبنانية في العقارات في دراسة منشورة في العام **2021** أعدتها منصة غربال، أصدرت فيها قائمة غير شاملة لممتلكات يحوزها **66** سياسيًّا لبنانيًّا (زعماء أحزاب ووزراء ونواب) بلغت جملتها **1792** عقار بمعدل **27** عقارًا لكل سياسي. أظهرت البيانات التي جمعت خلال هذه الفترة تربع زعيم الحزب

1- على سبيل المثال، في حفل افتتاح قاعة الشهيد السيد محمد باقر الصدر، توجه هشام صفي الدين رئيس المجلس التنفيذي لحزب الله بالشكر والثناء لشركة الإنماء ومعمار للهندسة والتطوير وشركة آرش للاستشارات (Al-Mahdi 2012).

2- على سبيل المثال، استخدمت البلديات الخاضعة لسيطرة حزب الله أو حلفائه على نحو متزايد هذه الشركات في أنشطة البناء. من جهته، اعتمد مشروع الوعد لإعادة الإعمار –سنناقشه في الفصل القادم– بشكل كبير على هذه الشركات.

التقدمي الاشتراكي، وليد جنبلاط، على رأس القائمة بحيازته **505** عقارات أغلبها في منطقة الشوف، تلاه في القائمة النائب عن طرابلس، محمد كبارة، المحسوب على تيار المستقبل بحيازته **221** عقارًا معظمها في شمال لبنان (**Hijazi and Tamo 2021**).

3-4- الطابع المتغير لقاعدة حزب الله الاجتماعية

يقدم النقاش السابق برهانًا على توسع قاعدة الحزب الاجتماعية. لقد تحول حزب الله من حزب يمد جذوره بين فقراء الشيعة إلى حزب تعكس عضويته وكوادره باطراد الشريحة الشيعية المتنامية من الطبقة الوسطى والبرجوازية؛ لا سيما في بيروت[1]. إذ في الضاحية الجنوبية لبيروت اندمج العديد من أبناء العائلات الثرية ومعظم التجار في الحزب (**Abisaab M. and Abisaab R. 2014:133**)، في حين أولت أنشطة الحزب ومؤسساته (لا سيما المتعلقة منها بالسياحة والترفيه) عنايتها لتلبية مصالح الطبقة الوسطى الشيعية.

يتجلى هذا التحول في سمات كوادر الحزب، فلم تعد تتكون حصرًا من رجال الدين من أبناء الطبقة الوسطى الدنيا كما كانت الحال أيام تأسيسه في **1985**، بل يأتي جل هذه الكوادر اليوم من طبقة مهنية تحوز درجات علمية عليا. أحد الأمثلة على هذا هو ثقل الحزب المتزايد في الجمعيات المهنية (**Qassir 2011**). على سبيل المثال، هيمن الحزب على نقابة المهندسين منذ العام **2008** حين فاز بأغلبية الأصوات في الانتخابات (**Bou Dagher 2008**). وقد قدر الحزب في العام **2006** بأن لديه بين أعضائه **1300** مهندس على الأقل (**Al-Akhbar 2006**). ويعزى وجود هذه الأعداد الكبيرة من المهندسين في الحزب إلى إعادة الإعمار في الضاحية والجنوب عقب الحروب المختلفة، وخاصة بعد انتهاء الحرب الأهلية وحرب **2006** وتوسع المشاريع العقارية في هاتين المنطقتين.

في نقابة الأطباء، حضر الحزب على القائمة الفائزة بانتخابات العام **2013** (**Shibani**

1- بالإضافة لذلك، يقول جلبير الأشقر بصدد العدد الكبير لموظفي الحزب (انظر الفصل الخامس): «وإن كان البعض منهم من خلفية بروليتارية، فواقع تحولهم إلى كوادر تتقاضى مرتباتها من تنظيم كهذا يعني ترقيًا اجتماعيًّا يولد لديها عقلية برجوازية صغيرة» (cited in Macdonald 2012:31).

2013). وبالمثل في جمعية أطباء الأسنان، فإن نائب النقيب محمد قطايا مدعوم من الحزب (**Now Media 2011**; **Lebanese Dentist Association 2014**). وفي نقابة الصيادلة، التي تضم 7 آلاف عضو مسجل (**El-Shark Online 2012**)، حال بين ممثل الحزب والظفر بقيادة النقابة في انتخابات العام **2012** مجرد **131** صوت، ليظفر بها المرشح المدعوم من تيار المستقبل (**Hamdan 2012**). أما الاستثناء الوحيد في هذا الاتجاه فكان نقابة المحامين، إذ برغم أعداد محامي الحزب الآخذة بالتزايد والتحدي المطرد لمحامي حركة أمل، لم يفلح في الهيمنة على النقابة (**Mortada 2010**)[1].

على المنوال ذاته، عادة ما يجري انتقاء قادة الحزب السياسيين من شرائح شيعية مثقفة وثرية. على سبيل المثال، في الانتخابات الوطنية لعام **2009** كان خمسة من أصل عشرة نواب منتخبين من الحزب يحملون درجة الدكتوراة وكان أربعة على الأقل قد شارك في أعمال تجارية مرموقة[2]. ينحدر علي عمار، نائب الحزب الأطول خدمة، من عائلة من أثرى عائلات برج البراجنة (**Karim 1998:211**)[3]. تتكرر هذه الأنماط على مستوى البلديات، حيث اختار الحزب مرشحيه من العائلات الشيعية القوية كالخنسا وكاظمة وكنج وقماطي وفرحات ورحال وسليم (**Harb 2010**).

يمكننا ملاحظة هذه الاتجاهات حتى على مستويات أنصار الحزب والمتعاطفين معه. فاليوم، تنظر شرائح المجتمع المتباينة إلى الحزب بطرائق مختلفة. بحثت جوديث بالمر حاريك، الأستاذة في الجامعة الأمريكية في بيروت، هذا التنوع الاجتماعي في دعم حزب الله (**Harik 1996:55**). وقد توصلت إلى أنه في أواسط التسعينيات كان من الممكن العثور على أنصار للحزب في جميع الطبقات الاجتماعية، ولم يعد يقتصر في قسمه الأكبر على الشرائح الفقيرة والمتزمتة من الشيعة. استمر هذا المسار طوال العقدين الأولين من الألفية الثالثة، كما يتضح من نتائج الحزب العالية جدًا في الانتخابات النيابية لعام **2018** في مناطق لم تكن تقليديًا مناطق يقطنها فقراء الشيعة

1- يرجع تفوق حركة أمل على الحزب في نقابات المحامين إلى «سيطرتها» التاريخية على كلية الحقوق –الفرع الأول– في بيروت (Mortada 2010).

2- هؤلاء الخمسة هم علي مقداد وحسن فضل الله ونواف الموسوي وعلي فياض وحسين الحاج حسن. من زاوية المصالح التجارية، فيشغل نوار الساحلي عضوية مجلس إدارة البنك التجاري السوري اللبناني، بينما محمد رعد ومحمد فنيش مساهمان في مجموعة الإعلام اللبنانية، في حين يدير الحاج حسن مدرستين خاصتين في بيروت.

3- انتخب عمار سنويًا ابتداءً من العام 1992، باستثناء العام 1996. وكان عمه محمود عمار نائبًا سابقًا من العام 1957 ولغاية العام 1992 ومقربًا من الرئيس اللبناني الأسبق كميل شمعون (Karim 1998:211).

كالنبطية وجبيل[1]. في مقابلة لإنجاز هذا الكتاب، أكد عبد الحليم فضل الله على أن عددًا كبيرًا من شباب الشيعة من الطبقتين الوسطى والعليا يدعمون اليوم (أو انضموا إلى) الحزب (**Fadlallah 2012b**)، بما في ذلك النخب العشائرية في سهل البقاع الذين كانوا تقليديًّا مناوئين للحزب.

أما في شبكته التربوية، فيدل على السمات المتغيرة لقاعدة الحزب الاجتماعية بالإشارة إلى الرسوم الدراسية الباهظة واللازمة لارتياد مدارسه (مدارس المصطفى) والخاضعة لإشراف نعيم قاسم، الزعيم في حزب الله. بحسب كاثرين لو توماس، فقد استهدفت هذه المدارس أبناء قيادة الحزب والشريحة العليا والوسطى من الشيعة. أما مدرسة البتول، مدرسة البنات التي تشكل جزءًا من شبكة المصطفى، فتبلغ رسومها السنوية نحو **1600** دولارًا، وهو مبلغ لا تقدر عليه أغلبية اللبنانيين (**Le Thomas 2012a:179**). تخلص لو توماس إلى أن «شبكة مدارس المصطفى، التي يمكن اعتبارها الجزء الموجه لأبناء الطبقة الوسطى العليا من مدارس الحزب، تقدم خدماتها للطبقة الشيعية الثرية وتنشر عقيدة الحزب السياسية تحت إشراف نعيم قاسم» (**Le Thomas 2012a:142-143**).

إضافة لهذا، تميل مؤسسات الحزب الأخرى نحو الطبقات الأثرى من الشيعة. أحد الأمثلة على هذا هو مستشفى الرسول الأعظم الذي يقدم غرفًا للشخصيات الهامة و«أجنحة فخمة» لإقامة المرضى (**Al-Rasul Al-Azam 2014**).

إن العنصر الآخر الذي يشير إلى الاندماج المتعاظم بين الحزب والرأسماليين الشيعة والرابطة بينهما هو عدد رجال الأعمال الذين تستهدفهم عقوبات وزارة الخزانة الأمريكية لارتباطاتهم مع الحزب: المدير التنفيذي السابق لبنك الشرق الأوسط وإفريقيا قاسم حجيج، والمدير التنفيذي لشركة تاجكو علي تاج الدين، والمدير التنفيذي لمجموعة الإنماء أدهم طباجة، وحسين علي فاعور أحد مالكي مركز كار كير الواقع في الضاحية، ورئيس مجموعة سبكتروم إنفستنمت هولدينج ومديرها

1- كانت مستويات الفقر الدنيا والعليا في العام 2005، 1.05% و11.37% على التوالي في النبطية (تتجاوز نسبة الشيعة فيها 95%)، و0.9% و2.93% على التوالي في كسروان/ جبيل (يؤلف الشيعة 20% من سكانها) (UNDP 2008b).

العام علي يوسف شرارة (**U.S. Departement of the Treasury 2016**)[1]، ومصطفى وفوزي فواز المقيمان في نيجيريا[2] المساهمان الرئيسان (**70%**) في محلات آميجو المحدودة ومالكا منتزه ومنتجع الوندرلاند ومؤسسات كفاك القابضة المحدودة[3] (**U.S. Departement of the Treasury 2015a**)، ورجل الأعمال اللبناني عبد النور شعلان[4] (**U.S. Departement of the Treasury 2015b**)، وكامل محمد أمهز وعصام محمد أمهز مالكا مجموعة ستارز القابضة (**U.S. Departement of the Treasury 2014**)[5]، إلخ[6].

كذلك اتهمت الحركة الإسلامية اللبنانية بجني الأموال من تجارة المخدرات والسلاح وغسيل الأموال وغيرها من الأنشطة الإجرامية، لا سيما في أمريكا اللاتينية (**Beauchamp 2016**). أوجد الحزب، بالتعاون الوثيق مع المخابرات الإيرانية والحرس الثوري واشتراك العديد من أنصاره بين الأوساط اللبنانية عبر العالم، شبكة شركات كانت منذ فترة طويلة موضع اشتباه في ممارسة شتى أنواع الإتجار (**Meyer 2017**).

تدل سمات التمثيل السياسي للحزب وقاعدته الاجتماعية هذه على أنه في حين يواصل التنظيم استقاء الدعم والتأييد من مستويات المجتمع كافة، إلا أن أولوياته توجهت شيئًا فشيئًا نحو الشرائح العليا. وقد أقر النائب عن الحزب علي فياض بهذا الاتجاه في عام **2010**، حين أشار إلى أن «حزب الله لم يعد حزبًا صغيرًا، بل مجتمع برمته. إنه حزب الفقراء، أي نعم، لكن في الوقت نفسه يضم الحزب العديد من رجال

1- لقد اتهم شرارة بتسهيل الاستثمارات التجارية لصالح الحزب والعمل في المشاريع النفطية في العراق مع أدهم طباجة عضو الحزب وقاسم حجيج الداعم المالي للحزب، وكلاهما قد اتهمتهما وزارة الخزانة. أما مجموعة سبكتروم إنفستمنت هولدينغ فهي شركة اتصالات مقرها لبنان تقدم خدمات اتصالات متكاملة في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا.

2- لقد اتهم كلاهما بالانتماء إلى الحزب ونقل الأموال إليع من نيجيريا. في مايو/ أيار 2013، اعتقلتهما السلطات النيجيرية لحيازتهما أسلحة ثقيلة ولأنشطة إرهابية أخرى، لكنه أطلق سراحهما لاحقًا.

3- إن ووندرلاند أكبر منتزهات أبوجا (نيجيريا) وأكثرها شعبية، بينما آميجو أحد أكبر المحلات في العاصمة النيجيرية.

4- عوقب لشرائه الأسلحة لحزب الله وشحنها إلى سورية.

5- اتهمت مجموعة ستارز القابضة بشراء إلكترونيات متطورة وتقنيات أخرى من موردين عبر العالم لصالح الحزب سرًا. استخدم الحزب هذه المشتريات لدعم مقدراته العسكرية، بما في ذلك تطوير المسيرات، والتي قد استخدمت مؤخرًا لدعم عمليات الحزب العسكرية في سورية والقيام بعمليات استخباراتية في إسرائيل.

6- زادت الولايات المتحدة العقوبات في ديسمبر/ كانون الأول 2015 بتنفيذها قانون 2015 القاضي يمنع التمويل الدولي لحزب الله. في ظل هذا القانون، فإن المؤسسات الأجنبية التي تنفذ عمليات للحزب أو الكيانات المرتبطة به تواجه خطر منعها من دخول السوق المالي الأمريكي. في مايو/ أيار 2016، أغلقت مصارف لبنانية حسابات لنحو اثني عشر شخصًا على صلة بالحزب، بما فيها حسابات لنائبين عن الحزب.

الأعمال، لدينا العديد من الأثرياء، وبعضهم من طبقة النخبة» (**Hersh 2010**). كما قدم زعيم الحزب حسن نصر الله تأكيدًا غير مباشر على هذه الاتجاهات في خطاب ألقاه في سبتمبر/ أيلول **2009**، حث فيه الأعضاء على التخلي عن «حب البذخ»، ودعاهم إلى الإيمان بالله ببساطة «خوفًا من الآخرة» (**Al-Insaniyyah 2009**).

بيد أن هذا الوضع لم يزل حاضرًا، أو أقله مُحَسًّا، عند شرائح من سكان الضاحية، كما يتبين من مقابلة أجرتها الصحفية اللبنانية حنين غدار مطلع العام **2016** مع مقاتل سابق في صفوف الحزب يبلغ الثامنة عشر من عمره خاض معارك في سورية وأصيب ثم ترك الحزب بعد بضعة أسابيع من إصابته. إذ قال بوجود تفاوتات صارخة في مستويات المعيشة في الضاحية، تثير بدورها استياءً شديدًا بين المواطنين «فمعظم شباب الضاحية لا يملكون سيارات أو خدمة نقل عام جيدة، بينما يقود أغلب أبناء مسؤولي الحزب سيارات جديدة باهظة. نرى هذا يوميًّا. فمنازلهم وسياراتهم وملابسهم... إلخ... تناظرنا في كل مرة نخرج فيها إلى الشارع» (**Ghaddar 2016**).

3-5- خلاصة

شهدت فترة ما بعد الحرب تنامي الأهمية السياسية والاقتصادية للشيعة في لبنان. وقد بين هذا الفصل أن مناطق سيطرة الشيعة لم تعد أفقر مناطق البلد (ولوان الفقر ما زال موجودًا في هذه المناطق)، بل إن الضرر الأكبر من تعمق النيوليبرالية كان من نصيب المناطق الشمالية المأهولة بالسنة. أما في الضاحية والجنوب وسهل البقاع، فقد برزت شريحة شيعية صاعدة من البرجوازية نمت في إطار ما قدمه الإصلاح النيوليبرالي وأموال إعادة الإعمار من فرص في أعقاب العام **2006**. وقد دل على ذلك تزايد حضور هذه الشريحة في شتى جمعيات الأعمال.

تأثر الحزب، بصفته الممثل الأهم للشيعة في لبنان، بهذه التحولات من ثلاث نواح. أولها، ظهور كوادر آتية من خلفيات مرموقة ومتعلمة في جامعات علمانية، خلافًا لما كان عليه الوضع حين تأسس الحزب على يد رجال الدين وأفراد من خلفية اجتماعية واقتصادية متدنية. ثانيها، أقام الحزب صلات وثيقة مع الشرائح الثرية من الشيعة وعائلات النخبة، كما يتضح من تحالفاته السياسية في الانتخابات في أماكن

كالضاحية. ثالثها، أضحى الحزب نفسه طرفًا اقتصاديًّا مهمًّا في لبنان، وله مصالح اقتصادية متعددة أمنت العمل لآلاف الأشخاص، كما أن له أيضًا شبكة من المنظمات.

يعد تحليل السياق والتغيرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية عناصر رئيسة لفهم سلوك الحزب وسياساته. إذ تشير إلى أن الحزب نفسه قد خبر تحولًا عميقًا من تنظيم يضرب جذوره بقوة في مناطق فقراء الشيعة إلى تنظيم يمثل شيئًا فشيئًا مصالح شريحة ثرية من الشيعة، وينافس حركة أمل على من يخدم مصالح الشريحة الشيعية من البرجوازية على أفضل وجه. إذ ثمة في واقع الأمر تنافس متزايد بين الحركة والحزب على اجتذاب القطاعات الأثرى من شريحة البرجوازية الشيعية وتمثيل مصالحها على أفضل وجه في لبنان.

الفصل الرابع

حزب الله والمجتمع المدني الشيعي

لقد تمكن الحزب من تبوء موقع هيمنة وسط الشيعة في لبنان من خلال مزيج موزون من الإكراه والقبول، يقوم على تقديم الخدمات الضرورية لقطاعات عريضة من الشيعة من جهة أولى، وممارسة الإكراه ضد من يشذ عما وضعه الحزب من أعراف من جهة أخرى.

تتيسر جدلية الإكراه والقبول هذه عبر شبكة المنظمات الواسعة التابعة للحزب، والتي ساعدته على نشر أفكاره وتعميق قاعدة دعمه في صفوف الشيعة. وقد زعم الدكتور علي فياض، النائب عن الحزب في مجلس النواب، أن «منظمات الحزب قد أسست لبناء علاقة متينة بين الحزب وجمهوره، فهي أحد عناصره الأساس في استراتيجيته التعبوية» (**cited in 1998 Harb 2010:97**).

*يمكن النظر إلى منظمات الحزب على أنها جزء مما وصفه غرامشي بـ«الجمعيات متعددة المستويات والمجموعات التطوعية»، التي تشكل المجتمع المدني: الجمعيات والمعاهد التربوية والشرعية، والإعلام وخلافه (***Fontana 2008:93***). تشكل هذه المؤسسات «جهاز هيمنة... مجموعة متشابكة من المؤسسات والعقائد والممارسات والفاعلين (بمن فيهم «المثقفون»)» (***Thomas 2009:225***)، واجه الحزب عبرها خصومه في الصراع على السلطة السياسية عن طريق التدخل في المجتمع المدني. وكما لاحظ بيتر توماس، فإن الصراع على السلطة السياسية لا يعتمد على «إمكانية المبادرة الطبقية في المجتمع السياسي فحسب»، بل أيضًا على ما إذا كان بإمكانه «الارتباط مع «قاعدته الاجتماعية» في المجتمع المدني على نحو كافٍ... إن السلطة السياسية جوهرية لمشاريع الهيمنة، وبموجبها تصوغ الطبقات نفسها كطبقات (العلاقات داخل الطبقات) قادرة على ممارسة السلطة السياسية (على الضد من حشد مشوش من المصالح التعاونية المحصورة في نطاق المجتمع المدني)» (***Thomas 2009: 226-227***).*

تستحق شبكة الحزب المؤسسية وصف غرامشي بأنها «جهاز هيمنة»، لكونها تعمل بدرجة جد واضحة ككل مترابط متناسق. ثمة تناوب ملحوظ على القيادة بين

المؤسسات، ما يوفر فرص عمل لكوادر الحزب وقاعدته الشعبية[1]. تفيد هذه الشبكة بأن المؤسسات الفردية تعزز أنشطة وحداتها الأخرى، يبني جناح الإعمار والإنشاء في الحزب «مؤسسة جهاد البناء» (انظر ما سيلي) مدراس التنظيم، بينما تمدها مراكز الحزب الدينية ومعاهده بالكتب والمدرسين. ليذيع جناح الإعلام أنشطة إعادة الإعمار ورسالة الحزب الدينية. في حين تساعد وحدته البحثية على تخطيط التدخلات الاجتماعية وتوفر فرص العمل لخريجي معاهد الحزب التعليمية. بهذه الطريقة، تمثل مؤسسات الحزب تدخلًا موحدًا ومتناسقًا في المجتمع المدني اللبناني.

لكن أحد الجوانب اللافتة للنظر في هذا التناسق يتمثل بالإطار العقائدي المروج له عبر شبكة مؤسسات المجتمع المدني التابعة للتنظيم. فالعنصر الرئيس في هذا الإطار هو الأسلمة المستمرة والمتعمقة للمجتمع الشيعي، وهو عنصر حيوي لتعزيز هيمنة الحزب. فقد هدفت مؤسسات التنشئة الاجتماعية التابعة للحزب في المقام الأول إلى تعزيز تدين بيئة الحزب الاجتماعية، وبالتالي تعزيز التزام الطائفة بالتنظيم بصفته مجسد القيم الإسلامية (المفهومة من منظور صيغة معينة ومتميزة من الإسلام، كما نوقش فيما سيلي). لقد عزز الحزب من الأسلمة وسخرها، في الآن ذاته، لتأديب عناصر من الشيعة قاومت هذه العملية. هكذا، تمكن الحزب عبر توأم الإكراه والقبول هذا، بتوسط الأسلمة، من إرساء موقعه المهيمن وسط شيعة لبنان.

4-1- بنية حزب الله وعلاقته بالمجتمع المدني

يشكل فهم بنية التنظيم الداخلية أحد الجوانب المهمة لفهم تدخل الحزب في المجتمع المدني، والمجتمع الشيعي بالعموم. تتسم هذه البنية بمركزية شديدة والحرص على التسلسل الهرمي والانضباط (**ICG 2003:2**)، ما يمكن الحزب من إيصال توجهه السياسي والعقائدي بشكل واع ومنهجي إلى بيئته الاجتماعية الأوسع. كما تتسم بهيمنة رجال الدين على قيادته العليا، ما يوفر دليلًا إضافيًا على أهمية

1- على سبيل المثال، تولى أحد الكوادر البارزة في الحزب على التوالي منصب مدير جناح الإعمار والبناء في الحزب، جهاد البناء، ثم الوحدة البحثية في الحزب ثم قناته التلفزيونية. بينما كان رئيس مؤسسة الشهيد مديرًا لجهاد البناء في السابق. أما محمد الخنسا، الرئيس الحالي لبلدية الغبيري، فكان مدير الخدمات الاجتماعية في الحزب. من جانبه، شغل الدكتور حسن فضل الله، النائب الحالي، مهام متعددة في الجناح الإعلامي في الحزب، واشتغل على التوالي في جريدة العهد الأسبوعية ثم راديو النور وأخيرًا قناة المنار.

التصورات الدينية-العقائدية في الممارسة السياسية للتنظيم (**Hazmeh 1993:325**).

يعد «مجلس شورى القرار» صانع القرار الأعلى في الحزب، ويتألف من سبعة أعضاء: الأمين العام حسن نصر الله، ونائبه الشيخ نعيم قاسم، وخمسة كوادر آخرين. يجري التوصل إلى القرارات في المجلس عبر الإجماع عادة، ومن حين لآخر عبر التصويت الشكلي. وتتمع التوجيهات المقررة بصفة الإلزام في الهيئات المكونة للحركة (**ICG 2003:2**). يجري انتخاب المجلس كل ثلاث سنوات لا من قبل أعضاء الحزب العاديين، إنما من قبل المؤتمر العام الذي يجمع بحسب مصادر مختلفة بين **200** و**250** كادر من الكوادر العليا، ويضم رؤساء مختلف الأقسام والمناطق الجغرافية ووحدات العمل (**Daher 2014:195**). انعقد آخر مؤتمر عام في **2008-2009**، إذ جرى إرجاء مؤتمر **2012** بسبب النزاع في سورية (**Al-Monitor 2013**). إضافة لانتخاب المجلس، يناقش المؤتمر العام سياسات الحزب العامة فيما يتعلق بعملياته اليومية في لبنان، وعلاقاته مع الأوساط الشيعية والقوى السياسية اللبنانية الأخرى.

يشكل المجلس النواة الرئيسة لتدخل الحزب الاستراتيجي في المجتمع المدني وتوجهه السياسي بمعناه الواسع. يضطلع بتنفيذ هذا الدور خمسة مجالس، يرأس كلًّا منها أحد أعضاء مجلس شورى القرار بمؤازرة كوادر رئيسة أخرى. وقد وصفت أوريلي ضاهر هذه المجالس على النحو التالي (**Daher 2014: 193-195**):

- المجلس التنفيذي: يتألف من اثني عشر عضوًا، ويحدد العمل الجماهيري للحزب وسياسته الخارجية. عادة ما يكون أعضاء هذا المجلس من قادة الحزب المناطقيين و/ أو أعضاء مسؤولين عن سياسات قطاعية معينة (الإعلام أو الصحة أو الشؤون الاجتماعية أو التربية أو غيرها من القطاعات).

- المجلس السياسي: يتولى هذا المجلس مسؤولية الاتصال والتنسيق مع الأطراف السياسية والاجتماعية اللبنانية الأخرى. يحلل هذا المجلس الوضع السياسي العام ويقدم التحليل والتوصيات إلى مجلس شورى القرار. بالإضافة إلى المناقشات السياسية الظرفية، يدير هذا المجلس «ملفات» دائمة حول موضوعات من قبيل العلاقات مع الأحزاب المسيحية والإسلامية والفصائل الفلسطينية والبلدان العربية.

- المجلس الجهادي: يدير هذا المجلس المقاومة العسكرية وجهاز الحزب الأمني، ويضطلع بمسؤولية أمن أعضاء المقاومة وأسلحتها، لا سيما عبر مراقبة العملاء المزعومين.

- المجلس القضائي: يضم هذا المجلس رجال دين من شتى مناطق لبنان ويصدر الأحكام حول مسائل الشريعة.

- مجلس العمل النيابي: يضم هذا المجلس أعضاء الحزب النيابيين لتنسيق مداخلاتهم السياسية وإيصال القرارات. وأضيف إليه مجلس فرعي في العام **2005** هو مجلس العمل الحكومي، يضم مستشارين متخصصين في قطاعات معينة.

تشرف هذه المجالس بدورها على مستوًى آخر من اللجان تضم كوادر حزبية أخرى مكلفة بتنفيذ السياسات المختارة. بالإضافة إلى هذه المجالس واللجان، تأسس في العام **2004** منظمتان جديدتان: (**1**) المركز الاستشاري، وهو مركز فكري تابع للحزب ومقره بيروت، يضطلع بمسؤولية إعداد الأبحاث والبرامج الاجتماعية والتنموية والاقتصادية، و(**2**) اتحاد بلديات حزب الله، وهو منظمة تربط بين بلديات الحزب لتعزيز التنسيق فيما بينها (**Harb 2010:88**)[1].

هذه المؤسسات على مستوى الأمة يكملها مجالس محلية على المستوى المناطقي، تدعى مجالس الشورى المناطقية، يشرف عليها أعضاء من شورى القرار. تتمثل مسؤوليتهم الرئيسة في متابعة الأنشطة اليومية واحتياجات المنطقة (**Hazmeh 1993:327**). ففي كل منطقة، ينظم أعضاء الحزب في مجموعات تضم **30-35** فردًا تتخذ في كل حي مقرًّا لها. تنسق هذه المجموعات من خلال الفصائل، وهي شبكة من أربع إلى خمس مجموعات تمثل مدينة صغيرة أو مجموعة قرى وترفع تقاريرها إلى مجلس الشورى المناطقي (**Daher 2014:191**).

في الآن ذاته، تؤدي ولاية الفقيه دورًا هامًّا في التماسك الداخلي للحزب وانضباطه. فالانتماء للحركة الإسلامية يتوقف على الولاء لولاية الفقيه واحترام تنفيذ قراراته وسط

1- جرت مقابلة مسؤولي كلتا المؤسستين لغرض هذا الكتاب.

القيادة وكوادرها (**Daher 2014:216**).

إن الصورة المتولدة عن هذه البنية هي صورة حزب منظم بإحكام وشديد التراتبية وينقل القرارات وتنفيذها، بطبيعة الحال، من الأعلى إلى العضو الفرد. وفي مقابلة مع عبد الحليم فضل الله لإنجاز هذا الكتاب، أكد على هذه الخلاصة (**Fadlallah 2012a**). فقد وصف الحزب بأنه تنظيم تراتبي ينحصر النقاش فيه بالمستويات العليا للحزب. ويجري توصيل القرارت إلى الأعضاء عبر المؤسسات الرسمية الموصوفة أعلاه، وعلى الكوادر أيضًا مسؤولية الاجتماع مع المؤيدين ليشرحوا لهم مواقف الحزب الرسمية (**Fadlallah 2012b**).

على هذا النحو، تشكل هذه البنية التراتبية –المنظمة في جوهرها من شورى القرار– المنبع الوحيد لسياسة الحزب وتوجهه الاستراتيجي إزاء الشيعة. لكن هذا التوجه موسط عبر مجموعة من أنشطة المجتمع المدني تمكن الحزب من التفاعل مع الأنصار وغير الأعضاء. وأهم هذه الأنشطة هي: الدعم الاجتماعي والمؤسسات الدينية وأنشطة الإعلام/ الثقافة والعمل التربوي/ الشبابي. وسوف نناقش هذه الأنشطة في الأقسام التالية.

2-4- أنشطة الدعم الاجتماعي عند حزب الله

كان أحد العناصر الحيوية في دعم حزب الله وسط الشيعة محاولاته دعم المدنيين بعد القتال والحرب، ظهر هذا جليًّا بعيد حرب **2006** (**Alagha and Catusse 2008**). يقدر عدد المستفيدين المباشرين من موارد الحزب وخدماته، بمن فيهم الموظفون والأعضاء في بيروت وحدها، قرابة أربعين ألف شخص بحسب بعض المصادر (**Harb 2010:91**)[1]. بينما قدره آخرون بين ستين ألفًا وثمانين ألفًا عند احتساب الجهاز الأمني والعسكري (**Nakhoul 2013**)[2]. بالإضافة لهذا، يقدم الحزب مجموعة من التقديمات المجتمعية إلى شريحة واسعة من غير الأعضاء والأنصار من الشيعة.

1- يقدر فواز طرابلسي عدد الموظفين والمتفرغين لدى الحزب بأكثر من 35 ألف موظف ومتفرغ يعملون في مؤسسات متنوعة، مع استثثار جهاد البناء بنحو 1500 عامل(Traboulsi 2014;80) .

2- في تقرير دراسي لرويترز أعدته سامية نخول بصدد حزب الله، ورد أن الحزب يدفع مرتبات لـ80-60 ألفًا من العاملين في جمعياته الخيرية ومدارسه وعياداته ومؤسساته الأخرى، إضافة إلى العاملين في جهازه العسكري والأمني (Nakhoul 2013).

على سبيل المثال، تقدم جمعية الإمداد، التي تأسست في العام **1987**، خدمات الرعاية الصحية والخدمات التعليمية والترفيهية ودعم الأيتام والإغاثة وبرامج تأمين الدخل والدعم المالي للأسر الفقيرة (**Al-Imdad 2020**).

يتضمن هذا الدعم مساعدة مالية مباشرة عبر «مؤسسة القرض الحسن»، التي تأسست في العام **1982**، وتمنح القروض بدون فوائد وفقًا للشريعة الإسلامية (**Alagha and Catusse 2008**). لقد أقرضت المؤسسة، حسبما ورد في موقعها الإلكتروني، ما يزيد على ثلاث مليارات دولار بين عامي **1983** و**2019**، بإجمالي يزيد على مليون و**725** ألف قرض. تمول هذه القروض من التبرعات والزكاة والصدقات والرسوم الإدارية والاشتراكات المدفوعة للمؤسسة.

أصبحت مؤسسة القرض الحسن أكبر مؤسسة للتمويل متناهي الصغر في لبنان ووسعت أنشطتها عقب الأزمة المالية في أكتوبر/ تشرين الأول **2019**. توظف هذه المؤسسة حاليًا قرابة خمسمئة شخص، ولديها نحو ثلاثين فرعًا في أرجاء لبنان يقع أغلبها في مناطق ذات أغلبية شيعية. يبلغ عدد مساهمي المؤسسة أزيد من **400** ألف مساهم (**Al-Qard al-Hassan Association 2021**)[1]. وبحسب مجلة «**Le Commerce du Levant**»، فقد خصصت ما يزيد على **200** ألف قرض متناهي الصغر في عام **2019** وحده، بإجمالي خمسمئة مليون دولار (**Salah Hijazi 2020**).

يهدف جل دعم الحزب المالي إلى تقديم الرعاية لمعظم الشيعة الفقراء والأكثر ضعفًا. وقد بينت الباحثة ميلاني كامت أن غالبية جمعيات الحزب الخيرية تقع في مناطق ذات دخل منخفض (**Cammett 2014:16**). كذا يقع أكثر من نصف مؤسسات الحزب في أوساط يشكل الشيعة فيها ما يزيد على **98%**، في حين لا يبدو الحزب متحمسًا لإقامة مؤسسات في المناطق المختلطة (**Cammett 2014:105**).

تتمثل إحدى الوسائل اللافتة التي يقدم بها الحزب دعمه الاجتماعي في «بطاقات الخصم»، ويمكن شراؤها لقاء رسم رمزي لتمنح حاملها تخفيضات سعرية كبيرة في المتاجر التابعة للحزب وخدماته المجتمعية. على سبيل المثال، تمنح جمعية «**La**

1- في العام 2007، استهدفت وزارة الخزانة الأمريكية شبكة دعم الحزب بفرض العقوبات على مؤسسة القرض الحسن بموجب الأمر التنفيذي 13224. قالت الوزارة بأن الحزب قد استخدم المؤسسة لإدارة الأنشطة المالية، وأضافت بأن الحزب قد نقل حسابات أفراد وهيئات، كانت قد أدرجتها الوزارة في القائمة السوداء، إلى المؤسسة وموظفيها.

Fammille»[1] بطاقة الأمير، ويدير هذه الجمعية عماد وهبة خريج مدرسة المهدي التابعة للحزب[2]. تكلف هذه البطاقة دولارًا واحدًا وتقدم خصمًا يصل إلى **50%** في مجموعة واسعة من المؤسسات كـ«التعاونيات ومحلات الألبسة والمكتبات والمراكز الطبية والرياضية ومتاجر الأثاث والإلكترونيات والكهربائيات ومراكز الترفيه (بما فيها المطاعم والمقاهي)» (**Anonym 2012a; Hassan 2014; La Famille 2014**). بهذه الطريقة، لا يقلل الحزب تكلفة الحياة اليومية على العائلات الشيعية، بل يدعم الأعمال التجارية المحلية (غالبًا ما تكون تابعة للحزب)[3]. أطلقت البطاقة بداية في الضاحية في **2004-2005**، وتوسعت اليوم إلى الجنوب والبقاع، حيث استخدمها **75** ألف شخص في العام **2014** (**Hassan 2014**). علاوة على ذلك، يوزع الحزب هذه البطاقات كهدايا للعائلات الشيعية التي تحضر بانتظام أنشطة التنظيم الثقافية والتدريب العسكري (**Saqr 2008**). أقيم حفل إطلاق البطاقة في العام **2014** تحت رعاية وزير الحزب حسين الحاج حسن (**Al-Ahed News 2014a**).

ثمة أنواع أخرى من البطاقات لكنها حكر على أعضاء الحزب. أحد الأمثلة عليها هو بطاقة النور، ويمكن للأعضاء الحصول عليها لقاء اشتراك شهري يساوي **20** ألف ليرة لبنانية (**13** دولارًا). وبحسب زوجة أحد أعضاء الحزب قابلتها لإنجاز هذا الكتاب، فبطاقة النور تتيح لحاملها الاستفادة من تخفيضات سعرية في مختلف ما يتبع للحزب من المتاجر والمخازن ومحال الأثاث وأماكن الترفيه والحضانات والمطاعم في جميع أنحاء لبنان، وفي رحلات الحج المنظمة (**Anonym 2012a; Shams El-Din 2012; El-Cheikh and Saghyieh 2013a**).

إلى جانب أنشطة الرعاية الاجتماعية هذه والدعم المالي لفقراء الشيعة، لعل أبرز مثال على الدعم الاجتماعي المقدم من الحزب هو جهوده في مجال البناء ضمن مناطق الشيعة، لا سيما عقب دمار **2006**. كانت الجهة المنفذة لمشاريع البناء هذه مؤسسة جهاد البناء المذكورة سابقًا، والتي تأسست في العام **1985** لتولي مسؤولية

1- تأسست جمعية «La Famille» على يد بضعة أشخاص عرضوا الفكرة على أحد مسؤولي الحزب، والذي بدوره أعطى ردود فعل إيجابية (Saqr 2008).

2- جرى الحصول على المعلومات حول عماد وهبة من حسابه على موقع الفيسبوك (آخر زيارة 20 أغسطس/ آب 2014).

3- تقول الجمعية بأن الغرض من البطاقة «المساهمة في تخفيف الأعباء الحياتية والاقتصادية والاجتماعية عن كاهل الناس، من واقع الحالة الاجتماعية والمعيشية التي ترهق المواطن اللبناني» (La Famille 2020).

إعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية (**Hamzeh 2004:50-51**). تولت جهاد البناء، بين **1988**و**2002**، إنشاء **78** مبنى وإعادة تأهيل **10528** مبنى آخر (بما فيها منازل ومدارس ومحال ومشافٍ ومستوصفات ومساجد ومراكز ثقافية وتعاونيات زراعية)، كان أغلبها في جنوب لبنان (**Hamzeh 2004:50-51**). تعتمد المؤسسة على دعم مالي من شقيقتها الإيرانية، يضاف إليه دعم من مصادر خيرية إسلامية. بالإضافة إلى إعادة الإعمار، تساعد المؤسسة أيضًا على توفير الماء والكهرباء للشيعة حيث يكون حضور الدولة ضعيفًا أو منعدمًا. فقد وزعت المؤسسة، بين **1988** و**2012**، **8095055** برميلًا من المياه على **113** خزانًا في جميع مناطق الضاحية، يجري استجلابها من خزان في برج أبي حيدر (**Jihad al-Bina Development Association 2013**).

بعيد أيام من حرب **2006**، وزع الحزب ملايين الدولارات نقدًا لأغراض البناء على العائلات، ووصفت جهاد البناء هذه العملية على النحو التالي:

> «تم دفع تعويضات الإيواء وذلك استنادًا إلى إحصاءات أولية للمباني المهدمة، أنجزتها جهاد البناء بفترة قياسية، وقد حددت التعويضات بمبلغ **12.000** دولار في بيروت (هي عبارة عن **4.000** دولار بدل إيجار عن عام و**8000** دولار بدل أثاث) وبمبلغ **10.000** دولار في الجنوب (**2.000** دولار بدل إيجار و **8.000** دولار بدل أثاث) دون أية تعقيدات عبر الاكتفاء بالحد الأدنى من المستندات اللازمة لتحديد هوية الشخص والبناء المهدم الذي يعود إليه، وتم خلال شهر الانتهاء من دفع التعويضات لأكثر من **12000** مستفيد» (جهاد البناء معًا نبني ونقاوم **2014**).

تولى المجلس التنفيذي في الحزب مسؤولية هذا التوزيع، الذي جرى في مكاتب تقع في مدارس ومبانٍ أخرى في أحياء الضاحية الجنوبية وجنوب لبنان والبقاع التي تعرضت للقصف. وقد ساعد مئات المتطوعين على تسريع هذه العملية، ما غطى **75%** من الطلبات خلال **48** ساعة (**Harb 2007:229**).

ركزت هذه العملية بمعظمها على إعادة بناء أحياء الضاحية، القاعدة المدنية

الرئيسة للتنظيم. لبلوغ هذه الغاية، أسست جهاد البناء مشروع «الوعد»، الموجه خصيصًا للضاحية. بحسب المركز الاستشاري (**CCSD 2008b:67**)، أتى مشروع الوعد عقب عدة لقاءات بين سكان الضاحية ممن تدمرت منازلهم خلال الحرب وبين كوادر من الحزب، حيث قرر **80%** من سكان المنازل المدمرة تكليف الحزب وفريقه من المهندسين بإعادة بناء المنطقة. بينما شرح قائد الحزب حسن نصر الله كيف جرت العملية في خطاب ألقاه في الحادي عشر من مايو/ أيار **2012** احتفالًا باختتام أعمال المشروع:

«بعدها اجتمعت مع الناس، مع أصحاب الوحدات السكنية... بعد الحرب... وأنا عرضت على الناس أن القرار هكذا، ليس هناك إمكانية أن تعيد الدولة بناء منازلكم. ستدفع تعويضات للوحدات السكنية وأنتم عندكم خياران:

خيار أن يشكل كل أهل كل بناية لجنة، ويتفقوا بين بعضهم ويشيدونها، ونحن بخدمتكم، وأيضًا نحن نساعد بالتمويل ودفع الفروقات، وأيضًا بتحسين المبنى؛ لأن المال الذي ستدفعه الدولة غير كاف حتى لإعادة البناء كما كان، فضلًا من أن يعود أجمل مما كان، وطبعًا نحن بخدمتكم ولن ننسحب.

الخيار الثاني: لدينا مشروع ومؤسسة تكلف وتفوض المؤسسة من جهتكم، وهي، بالتشاور معكم وبالتعاون معكم، تعيد بناء هذه الأبنية.

إذًا، نحن كنا أمام –كما يقال– مشروع ديمقراطي حواري. لا أحد ألزم أحدًا بشيء، لم يفرض شخص على آخر شيئًا» (**Al-Manar 2012b**).

لكن رواية نصر الله تعترض عليها منى حرب، عضو وحدة إعادة الإعمار في الجامعة الأمريكية في بيروت آنذاك (**Harb 2007:229; Fawaz and Harb 2010:22**). حاول أعضاء هذه الوحدة بدء نقاش عام حول خيارات إعادة الإعمار في حارة حريك (في الضاحية)، لكن فريق مشروع وعد رفض مقترحاتهم (**Fawaz and Harb**

2010:2). لقد قالت حرب وباحثة أخرى مقيمة في بيروت -منى فواز- بأن الحزب يتحكم بعملية إعادة الإعمار برمتها، وقصر المشاركة على أعضاء مختارين من جهازه. وتزعمان بأن الحزب قد اشتغل خارج إطار المؤسسات العامة، بل أقصى حتى الإدارة المحلية المنتخبة في حارة حريك عن صنع القرار (**Fawaz and Harb 2010:30-31**). بهذه الطريقة، تولى الحزب مسؤولية إعادة بناء الضاحية وأكد في الآن ذاته سيطرته على هذا الجزء من المدينة. لقد امتاز مشروع الوعد بالحفاظ على الوحدة الجغرافية لقاعدة الحزب وشرعنتها، مع تعزيز هيبة الحزب لكون من نفذ المشروع هو جناح الإنشاء والعمران في الحزب. لكن تلاحظ فواز وحرب:

> «إن الضاحية عاصمة الحزب، معقله ومعقل مجالسه الحاكمة. يحبوها موقعها في بيروت بوزن تكتيكي ومكانة مهمة يسخرها الحزب في استراتيجياته التعبوية وصنع القرار السياسي. من هنا، تكون إعادة بنائها فرصة لإعادة تأكيد سيطرة الحزب، بالأخص وسط التحديات الخطيرة من قبيل ما ظهر في صيف **2006**. وبالتالي كان فعل إعادة الإعمار في الضاحية، أكثر من أي مكان آخر، بمثابة حياة أو موت بالنسبة للحزب. ويفسر هذا إلى حد كبير تحركه السريع في هذه العملية» (**Fawaz and Harb 2010:21**).

يفصح مشروع الوعد عن الطريقة التي استفاد بها الحزب من إعادة الإعمار كعنصر رئيس في بناء قاعدة دعم شعبية في مناطق الشيعة الرئيسة. لم يقتصر الأمر على تزويد سكان الضاحية بالمساكن، وهم بأمس الحاجة إليها، بل وفرت أنشطة إعادة الإعمار آلاف الوظائف لطائفة تعدادها نصف مليون. بحسب المتحدث الرسمي للمشروع ماهر الحاج ومدير المشروع حسن جشي، فقد وظف المشروع أزيد من **400** مهندس ونحو **15** إلى **20** ألف عامل بالمجمل (**cited in Leroy 2015:38**)، بينما اشترك فيه **23** مقاولاً و**50** شركة هندسية، إضافة إلى سبع شركات مشرفة على التنفيذ (**Yaghi 2012**). علاوة على ذلك، فقد وفرت الأنشطة البارزة في المنطقة للتنظيم نصرًا دعائيًّا مهولاً في أعقاب الحرب. بهذه الطريقة، مثلت إعادة الإعمار دلالة قوية على مزاعم الحزب بأنه المدافع الأول عن حقوق الطائفة في لبنان.

مع ذلك، وبالرغم من الدور الاجتماعي الهام لمشروع الوعد (وإعادة الإعمار بالعموم) في مناطق الشيعة، فمن الأهمية ملاحظة أن النموذج الذي تصوره الحزب قد استمر في التركيز على التصورات القائمة على السوق والملكية الخاصة للفضاء العمراني (**Fawaz 2014:922-924**). لقد سلطت منى فواز الضوء على هذه السمة في مشروع الوعد في حارة حريك، مشيرة إلى واقع أن المشروع قد تمحور حول افتراض أن المستفيدين سيكونون «أصحاب الممتلكات في المنطقة، ممن يستطيعون تقديم دليل كافٍ على الملكية» (**Fawaz 2011:60**). كما تقول بأنه حتى مع النظر إلى حارة حريك «على أنها **200** شقة لا غير فالأمر إشكالية ليست بالقليلة... كان الحي على سبيل المثال مركزًا لأنشطة اقتصادية وتربوية... ينبغي أن يحق للمقيمين في الحي وزائريه إحضار دلائلهم والمشاركة في بلورة رؤية مجتمعية لما كان عليه الحي وإمكانياته» (**Fawaz 2011:60**). لكن جرى تجاهل رغبة السكان بالاستخدام الأفضل للمساحات العامة وزيادتها في خطط إعادة الإعمار –بما في ذلك «مماشٍ أفضل والمزيد من المساحات المفتوحة والملاعب والتقليل من الاختناق [المروري]» (**Fawaz 2011:60**)[1]–، لتركز هذه الخطط على مصالح تجار التجزئة وملاك الشركات والمؤسسات (**CCSD 2008b:131-135**). علاوة على ذلك، وبما يتفق مع المحاججة في الفصلين السابقين، لم تساهم أنشطة إعادة الإعمار هذه في ترسيخ قاعدة الحزب الاجتماعية في الضاحية وحسب (**Fawaz 2009:332-334**)، بل عملت أيضًا على إثراء تكتلات البناء الكبرى المقربة من الحزب نفسه؛ فقد استبعدت الشركات غير المرتبطة بالحزب من العقود المجزية (**Irving 2009**)[2].

4-3- المساجد والحوزات والمؤسسات الدينية

كما أشير سابقًا، فقد أوهنت نخب الشيعة السياسية، **الزعماء**، بشكل كبير خلال الحرب الأهلية نتيجة لقوة حركة أمل والحزب السياسية والعسكرية. في هذا السياق، كانت المؤسسات الدينية الجديدة موقعًا مهمًا لتحدي النخب الموجودة والتي احتكرت

1- تشير فواز أيضًا إلى عدم أخذ رأي السكان في تركيبة مجلس الوعد أو المهندسين المشاركين في إعمار منازلهم.

2- انتقد الحزب (بالتحالف مع أمل) لسياساته القائمة على المحسوبية والزبائنية بهذا الصدد. في الحقيقة، يدعي رياض الأسعد، وهو شخصية معروفة هامة في الجنوب، أن حزب الله قد رفض وبانتظام منح شركته فرصة العمل نتيجة فيتو زعيم حركة أمل، نبيه بري (cited in ICG 2007:7).

عادة التعليم الديني والفقهي. ضمت هذه المؤسسات الجديدة مساجد وحوزات تابعة للحزب، ووفرت مساحة للشباب المهمش سابقًا ليدخل إلى الوظائف الدينية، وفي الآن ذاته بث رؤية الحزب وعقيدته. وبحسب رولا أبي صعب، فالحوزة الجديدة:

> «شكلت تحديًا لتقاليد التفقه النخبوية والوراثية في جبل عامل وأحدثت انقلابًا في مكانة شباب الشيعة النازحين ذوي الخلفيات الطبقية العمالية ممن افتقرت حياتهم إلى الاستقرار التعليمي أو النمو الاجتماعي والاقتصادي اللازم لتحقيق الذات. ينحدر طلاب الحوزة المرتبطين بحزب الله من طبقات اجتماعية دنيا ومن عائلات تفتقر إلى تقاليد تفقه شيعي. ينبغي النظر إلى هذا التحدي لتقاليد التعليم القديمة في ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. إذ أشاعت عملية تدريجية من دهورة الريف في المناطق الشيعية، تجمع إليها تغييرًا سكانيًا وتهميشًا على يد الدولة اللبنانية، أنماطًا جديدة من التفكير، كان أحدها الثقافة الإسلامية والثورة السياسية ممثلة بحزب الله. أدى إنتاج الأفكار الإسلامية، بدوره، إلى ظهور أشكال جديدة من النشاط الاقتصادي والعمل المأجور والمهن المرتبطة مباشرة بالمعاهد والحوزات والمدارس والمنظمات وأنشطة التعبئة العامة لحزب الله» (**Abisaab 2006:231**).

كانت المواقع الرئيسة للنشاط الديني العام في السنوات الأولى للحزب في مساجد بئر العبد (الإمام الرضا) والغبيري (الإمام المهدي) وطريق المطار (الرسول الأعظم)، وجميعها تقع في الضاحية الجنوبية لبيروت، وحوزة بعلبك التي أسسها عباس الموسوي في العام **1978** (الموسوي هو الأمين العام الثاني للحزب، **1991-1992**). كانت الخطب والمواعظ الدينية في هذه المؤسسات شديدة التسييس. وقد ساعد على شيوعها وجود أشرطة التسجيل، التي أثبتت أنها وسيلة ناجعة للدعاية خلال سنوات الثورة الإيرانية (**Lamloum 2009a**). أما اليوم فتقع حوزات الحزب المهمة في بلدة صديقين في جنوب لبنان، حوزة الإمام المهدي، وحوز الإمام المنتظر في

بعلبك، والحوزة العلمية الدينية في صور والرسول الأكرم في الضاحية الجنوبية. ومن المؤسسات الدينية الأخرى المرتبطة بالحزب، والتي تبث رسالة الحركة الإسلامية الدينية والسياسية، المركز التربوي الشبابي في جبشيت (جنوب لبنان) والحوزة العلمية في بريتال (البقاع) والمركز الديني الإيراني في صور ومركز الفنون القتالية الإسلامية في قبريخا (جنوب لبنان) (**Hamzeh 1993:327**).

كذلك أسس الحزب علاقات قوية مع ثلاث جمعيات دينية، ألا وهي «هيئة علماء جبل عامل» يديرها عفيف النابلسي[1] (ليس عضوًا في الحزب ولكنه مقرب منه وداعم لسياساته)، و«تجمع العلماء المسلمين في لبنان» يرأسه الشيخ حسن عبد الله، و«تجمع العلماء المسلمين في البقاع» (**Charara 2007:4**).

في الحوزات، يدرب الشيوخ شيوخًا آخرين يتمثل دورهم بالحض على نمط حياة إسلامي (انظر ما سيلي) ودعم سياسات الحزب. تفصل النساء عن الرجال في التدريب، ليمضوا بعدها إلى إيصال معارفهم الدينية إلى العائلة والأقارب (**Harb 2007:225**). يبث الحزب عبر هذه المؤسسات تصورًا شعبيًّا معينًا عن الدين يزاوج بين دعم الحزب والوفاء بالالتزامات الدينية. يمكن رؤية الشيوخ المحسوبين على الحزب في الحوزات والمساجد كمثقفين عضويين يتمثل دورهم، بالمعنى الجرامشي، في بلورة مشروع معين للشيعة عبر تنظيمه أيديولوجيًا وعمليًا. إن دور العلماء، أو بالأعم رجال الدين، كطليعيين يرمز إليه شعار الخميني: «العلماء زعماء» (**cited in Charara 2007:65**). تمثل مأسسة الاحتفالات والشعائر الدينية أحد المناحي الهامة لهذا العمل الديني، والتي يستخدمها الحزب لجمع أعضائه وأنصاره حول عقيدة وتصور مشترك عن العمل الجماعي (**Harb 2010:173-175**). بالمعنى ذاته، تأخذ أنشطة الحزب الدينية شكلًا سياسيًا مفرطًا، يظهر ذلك جليًا خلال فترات الانتخابات. في هذه الأيام، تستخدم الاحتفالات الدينية لحشد الدعم الشعبي للحزب. وفي الآن ذاته، يضطلع الشيوخ بدور رئيس في توصيل فتاوى الحزب أو الزعماء الدينيين المقربين من الحركة الإسلامية، على سبيل المثال فرض التزام أخلاقي بالتصويت

1- كان الشيخ عاطف النابلسي من أصدر فتوى، إبان أزمة الحكومة اللبنانية العام 2005 إثر تعليق مشاركة الوزراء الشيعة في حكومة السنيورة، بتحريم الموافقة على ترشيح وزراء شيعة جدد ما لم يصدر هذا الترشيح عن حركة أمل وحزب الله (cited in Daher 2014:282).

للقائمة المدعومة من الحزب خلال الانتخابات المختلفة حسبما يوجزه شعار الحزب: «صوتك أمانة تسأل عنه يوم القيامة» (**Al-Hajj 2002:176**).

تأتي المناسبات الدينية بأنشطة واحتفالات يعدها الحزب عبر «جمعية التعليم الديني الإسلامي»، وهي جمعية ترتبط بالحزب (**Le Thomas 2012a:157-158**).

هكذا، يستخدم الحزب هذه المؤسسات والمناسبات الدينية ليرفع من التدين في أوساط الشيعة ويزرع فيهم إحساسًا منفصلًا بالهوية ينأى بهم عن المجتمع اللبناني. بهذه الطريقة، كما نبهت منى حرب، فالمذهب الشيعي -عززه الحزب ومأسسه في المناسبات الدينية والاحتفالات والمواكب- يتيح للحزب مراكمة «رأس مال رمزي»، ما يضمن إعادة إنتاج الحزب نفسه وشرعنته (**Harb 2010:173**). تردف حرب قائلة بأن استثمار الحركة في هذه الأنواع من الأنشطة، تدعى برهانيات، «يؤلف شكلًا من التأكيد الذاتي المشروع به تعرف السلطة ويعترف بها»، على حد تعبير بيير بورديو (**cited Harb 2010:173 1980**).

4-4- الإعلام وإنتاج الثقافة

لقد أولى الحزب منذ تأسيسه أهمية خاصة لتطوير شبكته الإعلامية. يرجع هذا زمانيًّا إلى **1982**، حين استحدثت المؤسسات الإعلامية الرسمية لأول مرة على يد مجموعة من الأفراد ستضطلع بتأسيس الحزب رسميًّا في **1985**. فقد أصدروا أولًا نشرة تسمى المجاهد، وكان لها طابع وأسلوب خاص مستوحًى من إيران من خلال نقل تقارير حولها والتطورات المحلية فيها، كذا أنشطة اللجان الإسلامية وخطب الزعماء الدينيين الإيرانيين واللبنانيين (**Khatib, Matar and Alshaer 2014:9**).

توقف إصدار هذه النشرة عقب الاجتياح الإسرائيلي في **1982**، وحل مكانها نشرة من أربع صفحات تسمى أهل الثغور، وواصلت هذه تركيزها على الشؤون الإيرانية والمعركة بين الأمة الإسلامية والعدو الإسرائيلي (**Khatib, Matar and Alshaer 2014:9**).

بحسب عباس الموسوي، الأمين العام الثاني للحزب والذي اغتالته القوات الإسرائيلية

في **1992**، «حين ترتبط منابر المساجد بمنابر التلفاز والفيديو، فعند هذه اللحظة سنتمكن من خلق الأمة» (**Lamloum 2008a:22**). كذلك أشار نعيم قاسم إلى أن «إعلام الحزب المرئي سلاح فعال لكونه ينقل الحدث دون الحاجة إلى تعليقات» (**cited in Lamloum 2008a:26**).

تضم شبكة الحزب الإعلامية ثلاثة مكونات رئيسة: أولها: «قناة المنار التلفزيونية»، تأسست مطلع التسعينيات بمبادرة رجال أعمال مقربين من الحزب، أما اليوم فتقع القناة تحت السيطرة الكاملة للحزب (**Qassir 2011**). ثانيها: المواقع الإلكترونية والمجلات والجرائد كـ«جريدة الانتقاد» الأسبوعية لسان حال الحزب الرئيس، المعروفة سابقًا بـ«جريدة العهد»، وقد تأسست في يونيو/ حزيران **1984**، ومجلة «بقية الله» الثقافية الشهرية والمختصة بقضايا الشريعة الإسلامية، وتوزع لنحو **17** ألفًا من كوادر الحزب وأعضائه (**Lamloum 2008a:33**)، ومجلة «الأمانة» الصادرة عن جمعية «العمل البلدي» وتختص بقضايا البلديات. ثالثها: «راديو النور» (**Harb 2010:99**)، وقد تأسس في العام **1987**، وهو اليوم أحد أكبر الراديوهات وأكثرها استماعًا في لبنان، إضافة لكونه يبث في الخارج (**Qassir 2011**). لكل من هذه المؤسسات دور رئيس في بث مفاهيم الحزب وتصوره عن العالم عبر مسلسلات ووثائقيات وألعاب تتناول موضوعات المقاومة والإسلام وفلسطين والصهيونية (**Harb 2010:110**). كذلك لدى الحزب مصادر أخرى لنشر رسالته كالفرق الموسيقية (منها فرقة الولاية وفرقة الوعد) ودور النشر (المركز الثقافي اللبناني ودار الهادي) ودور السينما والإنتاج (رسالات ودار المنار) (**Lamloum 2009a**).

تولت وحدة الإعلام المركزي، حتى منتصف العقد الأول من هذا القرن، الإشراف على جميع أنشطة التواصل في الحزب، وكان يدير الوحدة عضو من أعضاء مجلس الشورى ويخضع مباشرة لسلطة رئيس المجلس التنفيذي (**Lamloum 2008a:24**). تجمع هذه الوحدة الوحدات المناطقية (البقاع وبيروت والجنوب)، ووحدة العلاقات الخارجية المكلفة بالعلاقات مع الإعلام المحلي والدولي، ولجنة أنشطة المعلومات المكلفة بالرسومات والرايات والهتافات واللافتات، إضافة إلى مديري جريدة العهد وتلفزيون المنار وراديو النور (**Lamloum 2008a:24**). كانت الوحدة مسؤولة أيضًا عن التعاون مع البلديات التي يديرها الحزب لإعادة تسمية الساحات وتزيينها بصور

ورايات معينة. وقد منحت أسماء جديدة لبعض الساحات مثل: شارع القدس وشارع الخميني وشارع هادي نصر الله وشارع المقاومة (**Harb 2010:163**). وكما شرح مدير الوحدة في مقابلة معه العام **2004**: «نريد خلق ديكور عمراني معين ومماش ونصبًا في الساحات تبين هوية الأحياء لتدل على أننا هنا الآن، في هذا المكان» (**cited in Harb 2010:163**).

قرر الحزب في مؤتمره السابع (**2004**) إعطاء أولوية أكبر لقضايا الثقافة وعلاقتها بالتعبئة الشعبية (**Harb 2010:87**). تمخض عن هذا تأسيس الوحدة الفنية والإعلامية، ألحقت بالمجلس التنفيذي، وكلفت بوسائل التواصل الجرافيكية (البوسترات والرسومات والشعارات)، التي ستنشر في المناطق الشيعية (**Daher 2014:200**). بهذه الطريقة، رمى الحزب إلى إعادة إنتاج هوية معينة في مناطق سيطرته، حيث ستتجسد مراجعه ورموزه عبر الرايات والصور المعلقة في الشوارع والمواد أو القطع المعروضة في الساحات العامة والاحتفالات المنتظمة (**Harb 2010:163**). تمثل هذه الترسانة الضخمة من الصور مصداقًا لملاحظة جرامشي بأن حركة تسعى للهيمنة لا ينبغي لها أن تمل من تكرار أفكارها: «إن التكرار أفضل وسيلة جدلية للاشتغال على العقلية الشعبية» (**cited in Thomas 2009:340**).

في هذا الإطار، تحتل قناة المنار مكانة خاصة بسبب جمهورها العريض بصفتها ثاني أكثر قناة متابعة في العالم العربي خلال العقد الأول من هذا القرن (بعد قناة الجزيرة بتعداد مشاهدين يقدر بعشرة ملايين في **2001**) (**Harb 2010:153**). لكن، لعل المنار قد خسرت بعض القطاعات من جمهورها عقب مشاركتها العسكرية إلى جانب نظام الأسد في سيرورة الثورة السورية، بعدما تبين أن هذه المشاركة مستنكرة بشدة وسط أبناء المنطقة. فبحسب استطلاع أجراه مركز بيو للأبحاث في مارس/ آذار **2013**، لم يحظ الحزب بشعبية كبيرة في المنطقة (**Drake 2013**). إذ يحمل **75%** من المصريين نظرة سلبية عن الحزب، وفي تركيا كانت النسبة **73%**، وفي الأردن **72%**، أما لبنان فـ**59%**. في حين تباينت الآراء في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث حمل **49%** نظرة سلبية، مقابل **43%** كانت نظرتهم إيجابية. غير أن النظرة إلى الحزب في الأراضي الفلسطينية قد أمست سلبية أكثر على نحو ملحوظ منذ العام **2011** حين نظر **61%** من الفلسطينيين إلى الجماعة المسلحة نظرة إيجابية، بينما نظر **37%**

نظرة سلبية. ولوحظ اتجاه مماثل عند الفلسطينيين في المخيمات اللبنانية. فهناك، كانت الرؤى السلبية المتزايدة قد ظهرت في مايو/ أيار **2013** حين أحرق فلسطينيو مخيم عين الحلوة المساعدات الإنسانية المقدمة من الحزب، مشيرين لدوره إلى جانب الحكومة في الحرب الأهلية السورية حيث كتب على أحد اللافتات: «لا نريد مساعدات مجبولة بدماء الشعب السوري الأعزل» (**Zaatari 2013**). أما في تونس، فحمل **38%** نظرة سلبية عن الحزب، مقابل **35%** حملوا نظرة إيجابية، بينما لم يكن لدى **27%** أي رأي. أما في الداخل اللبناني، فيحمل كل **9** شيعة من أصل **10** (**89%**) نظرة إيجابية عن الحزب، في حين يحمل **94%** من السنة و**60%** من المسيحيين نظرة سلبية عنه (**Drake 2013**).

بحسب مسؤولي المحطة، بلغت ميزانية المنار أواسط العقد المنصرم قرابة **15** مليون دولار (**Krayem cited in Jorish 2004**)، وتوظف **350** موظفًا، بينهم عشرون مراسلًا أجنبيًّا (**Lamloun 2009b**)، أما أقسامها فستة[1]، أحدها مسؤول عن الموقع الإلكتروني يضم وحده عشرة موظفين. كانت المهمة الأولى للمنار، حسبما تزعم ألفة لملوم، بناء مساحة شرعية للمقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي مرجعيتها النهائية الرمزية الإسلامية والشيعية. كذلك أدت القناة وظفتين رئيستين:

> «بقيامها أولًا بصياغة قاعدة الحزب الشعبية الشيعية وإعادة إنتاجها في مجتمع سياسي عبر «إعداد المسرح» أو استعراض قوة الحزب، لا سيما إبان الأزمات والصراعات المجتمعية الحادة. ههنا تشتغل المنار كوسيط يحمل هوية الحزب وسماته الشرعية إلى قاعدته الشعبية، فضلًا عن اضطلاعها في إعادة إنتاج نظامه التمثيلي المستوحى من الذاكرة الجمعية لسيرة شهداء الشيعة. كما تفخر بتصوراتها وتتيح للجمهور تحديد وإدراك وتعيين وتصنيف أحداث بيئتهـ/ ـا وخبراتهم والعالم. كذلك تبث بانتظام مختلف الاحتفالات والشعائر الدينية والسياسية

1- قسم البرامج الاجتماعية والترفيهية، وقسم البرامج الرياضية، وقسم برامج الأطفال والشباب، وقسم البرامج الثقافية والدينية، وقسم البرامج اللبنانية والأجنبية، وأخيرًا رئيس الإدارة.

التي ينظمها الحزب... ما يطبع زمن الطائفة بطابعه ويحافظ على مساحة من الألفة بين أعضائه. بينما تروج البرامج الاجتماعية لمزايا أعمال الحزب الاجتماعية وتعلي منها وتثمنها كمصدر من مصادر الشرعية. في حين تقدم برامج الرياضة والأطفال والمسلسلات ترفيهًا، لكنه ترفيه فاضل». (**Lamloum 2009b**)

كان مسلسل «**الغالبون**» من الأمثلة على ما تبثه المنار، يقص المسلسل تاريخ الحزب من **1985** وحتى **1992**. وقد بثته القناة في صيف **2012**، خلال شهر رمضان، وكلف إنتاجه مليوني دولار (**Calabrese 2013**). صيغ المسلسل، بكل وضوح، لتصوير الحزب على أنه حركة المقاومة الرئيسة ضد إسرائيل خلال الثمانينيات والتسعينيات، حيث يتناول قصة بطل المسلسل، ناصر، الذي بدأ مقاتلًا علمانيًا، لكنه يقرر أخيرًا الانضمام إلى الحزب لكونه «أقوى وأجدى [من باقي الأحزاب] بسبب إيمان أعضائه» (**Calabrese 2013**). في مسلسلات كهذه، تقدم برامج المنار سردية تاريخية تتمسك بمزاعم الحزب بأنه الممثل الوحيد والأجدى للشيعة، وتربط هذا في الآن ذاته بمبادئه الدينية[1].

في هذا السياق نفسه، تقول دينا مطر وفرح دخل الله:

«تواصل المنار الترويج لثقافة حزب الله في المقاومة، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من حالة الحزب الإسلامية المستوحاة من إيران، والتي تعد إلى جانب هويته المقاومة وثقافة المقاومة منتجات أساسية لمؤسسات الحزب العاملة اليوم كشبكة شاملة ومتكاملة تنتج مجموعة من القيم والمعاني المضمنة في إطار ديني وسياسي مترابط ، أي إطار ولاية الفقيه» (**Matar and Dakhlallah 2006:31**).

تردف الباحثتان بأن المنار تركز بوجه خاص على دورها كصوت للطائفة الشيعية

1- تعرض المسلسل لانتقادات حادة من قوى أخرى في لبنان –بينها الحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي وحركة أمل– بسبب رؤيته المحرفة لدور الحزب. في حين هاجمته النسويات أيضًا لتقليله من دور المقاومة غير العسكرية، لا سيما ما قدمته النساء من دعم مباشر وغير مباشر للمقاتلين على مدار العقود الماضية (Deeb and Harb 2010: 26).

في لبنان خلال تغطيتها وبرامجها الدينية في الأشهر المقدسة عند الشيعة (**Matar and Dakhlallah 2006:31**).

تفرض مبادئ الحزب الدينية على الموظفين في القناة بما يتعلق بمظهرهم الشخصي على الهواء أيضًا. إذ تضع الإدارة قيودًا على نوع مناديل الرأس الواجب على المذيعات ارتداؤه، مشددة على أن المنديل يجب أن يكون بلون واحد قاتم (**Zaraket 2012**). كذلك طلب من الموظفين تجنب ظهور السافرات في برامج المحطة، مقيدة ظهورهن في نشرات الاخبار والتقارير، كما في التقارير التي تعد في الشارع ويسأل فيها مواطنون عن آرائهم (**Zaraket 2012**). وكما أشارت هدى رزق: «من منظور إعلامي، أي بالنسبة للخارج، فالحزب منفتح على السافرات ويقبل بهن لحاجته إليهن لإظهار صورة منفتحة في العالم العربي والغربي ويحتاج إلى دعمهم السياسي» (**cited in Merhi Z. 2012**). بيد أن «الحزب يريد التأكد من أن المختلفين عنه اجتماعيًّا ليسوا معادين له. لكن إن كنت شيعية سافرة، فهذه قصة أخرى. فامرأة كهذه لا يمكن إبرازها في الحزب لأن من غير الممكن أن تكون نموذجًا يحتذى» (**cited in Merhi Z. 2012**). بناءً على ذلك، تلتزم المنار كليًّا بما أسنده الإمام الخميني من دور إلى التلفاز: جامعة عامة يتمثل دورها التربوي في توجيه السكان نحو مجتمع نقي لا يفسده الغرب (**Chelkowski and Dabashi 2000:262-264**). في واقع الأمر، ركزت الجمهورية الإسلامية منذ انتصار ثورتها على دور الإعلام في نشر الثقافة الإسلامية. يدلل على ذلك قانون **1982**، الذي وافق على تشكيل الراديو والتلفزيون الإيراني، إذ ينص بأن «على وسائل الإعلام والراديو والتلفزيون أن تكون في خدمة... نشر الثقافة الإسلامية» (**Rajaee 1993:121**).

إضافة إلى شبكته الإعلامية، طور الحزب موقفًا خاصًّا من إنتاج الفنون والسيطرة عليها. في العام **2004**، مركز الحزب مشاركته المباشرة في هذه العمليات عبر جمعية مهنية تابعة له تدعى «الجمعية اللبنانية للفنون» (**Deeb and Harb 2011:17**). كانت الجمعية الجديدة مسؤولة عن تصميم وتنفيذ برامج ثقافية تحيي ذكرى المقاومة وموضوعات أخرى، وتمركز الجهود المشتتة سابقًا في هذا المجال (**Deeb and Harb 2013:67-70**). لقد أنتجت الجمعية معارض ومقاطع مصورة ولوحات إعلانية وغيرها من المرئيات تروي المثل العليا الرئيسة لـ«مجتمع المقاومة»، وتحتفل بالمناسبات

الدينية والسياسية وتحيي ذكرى انتصارات الحزب وإنجازاته. في العام **2006**، وعقب الحرب، تولت الجمعية حملة بثلاث لغات (الفرنسية والإنجليزية والعربية) لتمجيد الانتصار الإلهي للحزب (**Fawaz and Harb 2010:25**). كما أطلقت حملة «قيم» مع شعارات من قبيل «النظام من الإيمان» و«عائلتي سعادتي»، أرادت بها التوعية حول «النظام» و«القيم العائلية»، إذ رأى الحزب تراجعًا عامًّا فيها أفضى إلى تزايد «المشاكل الاجتماعية» (الطلاق والأنانية وإدمان المخدرات).

لقد بينت الجمعية ما يعطيه الحزب من أهمية متزايدة لمفهوم «الثقافة»، الثقافة كمفهوم شامل، بالنظر إلى ما جمعته تحت سقفها من فنانين مدربين بشكل احترافي ومصممي جرافيك ومهندسين[1].

انقسمت الجمعية في العام **2010** إلى جمعيتين، تولت كل منهما ميادين مختلفة من الإنتاج الثقافي. فصارت جمعية رسالات المسؤولة عن الحملات الإعلامية، بينما تدير جمعية إحياء التراث المقاوم أعمال بناء المنشآت الكبرى، ومنها موقعي الخيام ومليتا والحديقة التذكارية في مارون الراس بالجنوب اللبناني والمتحف التذكاري للشهيد السيد عباس الموسوي في سهل البقاع ومتحف المقاومة في الضاحية الجنوبية (**Deeb and Harb 2013:239**). لقد أشار أحد مصممي الجمعية إلى هذه المحاولة الواعية لبناء هيمنة شعبية عبر استخدام هذه المواقع: «يمكنك السيطرة على الناس بسردك تراثًا وذاكرة معينتين. هذا ما يفعله الإسرائيليون. نحن نواجه ثقافتهم بثقافة مضادة. نريد تثبيت ذاكرتنا عبر اللغة المعمارية والتصميمية. فقلة من يقرؤون الكتب، لكن العديد يأتون لزيارة مبنًى أو متحف أو موقع تراثي» (**cited in Deeb and Harb 2009:203-204**).

وسط هذا التركيز الثقافي، تحظى السيطرة على ذكرى جنود الحزب ممن قتلوا في أرض المعركة ضد الجيش الإسرائيلي بأهمية كبرى. تشمل مؤسسات الحزب المضطلعة بهذا الدور «مؤسسة الشهيد» في لبنان، التي تكرم عائلة الشهيد وتساعدها عبر العناية بالقبر مثلًا (**Daher 2014:149**). أما المركز الآخر فهو «مركز آثار الشهداء»، تأسس في العام **2004** بهدف النهوض بإرث المقاومة الإسلامية، لا

1- تشرح لارا ديب ومنى حرب فهم حزب الله للثقافة على النحو التالي: «الثقافة هنا ثقافة شاملة تتضمن أفكارًا حول السياسة والأخلاق والطبيعة والتراث والمكان والعمارة والتصميم والنظام المدني والتعليم والذوق» (Deeb and Harb 2013:67-70).

سيما الشهداء، وحفظه (مركز آثار الشهداء **2014**).

في جميع هذه الأنشطة، من الواضح أن الحزب يبذل جهدًا واعيًا وكبيرًا في تشكيل الطريقة التي يدرك بها الشيعة السردية التاريخية للمقاومة ودور الحزب فيها. هذه السردية على صلة وثيقة مع -وتعززها- الرمزية الدينية في المعتقد الشيعي. إذ تكشف مثلًا كيف أن الموضوعات المعاصرة عن المقاومة والاضطهاد والاستشهاد تقدم على الدوام مقرونة بلحظات محورية في التاريخ الشيعي (لا سيما عاشوراء، وهي مناسبة تحيا فيها ذكرى استشهاد الإمام الحسين في عام **680** في موقعة كربلاء). هكذا، يساعد بناء هذه السردية، من خلال تدخل الحزب في حقل الإعلام والثقافة، على شرعنته بصفته التعبير الأصيل عن الهوية الشيعية اليوم. كذا تعمل على ترسيخ الأعراف والمعايير المرتبطة برسالة الحزب الدينية، وهذا أحد الجوانب المهمة لسمات الإكراه والقبول في هيمنة الحزب والذي سنبحثه لاحقًا.

4-5- التربية والشباب

تتمثل الأولوية الرابعة، من أولويات تدخل الحزب في المجتمع المدني، بقطاع التربية والشباب. تشرف المؤسسة التربوية (المؤسسة سنة **1991**) التابعة للحزب على القطاع التربوي، وتهدف إلى إعادة صياغة تركيبة المجتمع بخلق «عقلية جديدة» لمجتمع يشارك بفعالية في إعادة بناء ذاته والمقاومة و«النهوض» بالاقتصاد (**Harb and Leenders 2005:187**). إحدى السمات الهامة لهذا «النهوض» تكمن في غرس قيم الالتزام -مفهوم نوقش بتفصيل أكبر في الصفحات القادمة (**Interview of the Vice President of the Islamic Institute, 1998 cited in Harb and Leenders 2005:187**).

لبلوغ هذه الغاية، أسس الحزب شبكة من المدارس الخاصة يديرها مباشرة، تشمل على مدارس المهدي (**13.5** ألف طالب) ومدارس المصطفى (**8.3** آلاف طالب) ومدارس الإمداد (**3.5** ألف طالب). لقد تمددت مدارس المهدي بسرعة لتبلغ **14** مدرسة في لبنان (سبع منها في الجنوب وأربع في البقاع وثلاث في الضاحية) ومعهد واحد في مدينة قم الإيرانية (**Le Thomas 2012a:92**). بلغ تعداد طلبة مدارس الحزب قرابة **30** ألفًا في أواسط العقد الأول من هذا القرن (**Le Thomas 2012a:85**). وبحسب أحد الباحثين،

فإن **70-80%** من طلبة مدارس المهدي انتمى أحد أفراد عائلته إلى الحزب (**Osseyran 1997:142**). كذلك يدير الحزب معاهد فنية أسستها مؤسسات مستقلة ترتبط به، مثل معهد الشهيد الفني المرتبط بمستشفى الشهيد. في أواسط العقد الأول من هذا القرن، استفاد قرابة **23** ألف طفل من منظومة الدعم المالي للتعليم، التي أسستها الحركة الإسلامية، حسبما أفاد الباحث اللبناني نزار حمزة (**Hamzeh 2004:57**).

ثمة رابطتان مؤسسيتان رئيستان بين الحزب وهذه الشبكة من المدارس. أولاها، امتلاك التنظيم وحدة تعبئة طلابية مسؤولة عن القضايا الطلابية. تشير كاثرين لو توماس إلى أن هذه الوحدة «تمثل صلة الوصل بين الحزب وبيئته المؤسسية (بما فيها مدارسه الخاصة والمدارس الرسمية الخاضعة له)»، ومن خلال هذه الوحدة «يسعى الحزب إلى تعزيز مصالحه في القطاع، عبر مواصلة أقصى ما يمكنه من العمل الثقافي والاجتماعي والسياسي على المؤسسات التربوية الخاصة والعامة الواقعة في مناطق الأغلبية الشيعية» (**Le Thomas 2012a:97**). ولهذه الغاية، تنظم الوحدة الطلابية الطلاب المنتسبين للحركة عبر اللجنة الطلابية. كذلك تقدم الحركة منحًا دراسية للطلبة لاستكمال دراستهم الجامعية.

أما ثانيها، فتتمثل بجمعية التعليم الديني الإسلامي المذكورة سابقًا. تقدم هذه الجمعية التعليم الديني، وهو الهدف الرئيس لها ومن المعروف ارتباطها بالحزب. كان نعيم قاسم عضوًا مؤسسًا فيها ورئيسها منذ العام **1974**، سنة التأسيس، وحتى العام **1988** (**Le Thomas 2012a:85**) (جمعية التعليم الديني الإسلامي **2012**).

توظف الجمعية **1300** موظف وتدير مدارس المصطفى. خلال العقد الأول من القرن الحالي، كان نحو **60%** من المدارس الرسمية في مناطق الشيعة تستخدم خدمات الجمعية، لا سيما في بيروت والبقاع (**Le Thomas 2012a:85**). ففي **2002-2003**، قدمت الجمعية خدماتها لنحو **135** ألف طالب في **507** مدارس خاصة ورسمية (**Le Thomas 2012a:85**). أما في **2012**، فكان العدد قرابة **141260** طالبًا (جمعية التعليم الديني الإسلامي **2012**). وبالتالي، لا يقتصر تأثير الحزب ونفوذه على مدارسه، بل يطال المدارس الرسمية أيضًا.

تعزز الرموز الأيقونية المنتشرة في المدارس المحتوى الديني والسياسي للصور

المرئية في شوارع الضاحية، حيث تنتشر الصور الدينية الشيعية وصور الخميني وخامنئي (**Le Thomas 2008:156**). تهدف وحدة الإعلام في الحزب، وهي المسؤولة عن عرض هذه الرموز الأيقونية، إلى بث رسالة تنقل تدين البيئة المدرسية المتوائم مع تدين بيئة الشارع (**Harb and Leenders 2005:190**). يجري اختيار المدرسين على أساس التزامهم الديني، ويتوقع منهم حضور دروس دينية إلزامية مدتها **30** ساعة في السنة، والامتحان فيها نهاية السنة (**Le Thomas 2008:155**). وتقول كاثرين لو توماس: «إن المدارس أداة رئيسة في منظور الحزب المجتمعي، لكونها تمثل إحدى ركائز توطيد قاعدته الشعبية وتوسيعها وتنشئة جيل جديد من الشباب –كله من الشيعة– يحمل مشروعه المجتمعي» (**Le Thomas 2008:149**).

إضافة إلى التعليم الرسمي، يسعى الحزب إلى تجميع الناشئة عبر أنشطة لا صفية أيضًا. والمثال الأهم في هذا المضمار نجده في جمعية كشافة الإمام المهدي، التي تعمل على دمج الشباب من عمر **6** سنوات وحتى **18** سنة في منظومة معتقدات الحزب. في العام **2015**، تجاوز عدد أعضاء الجمعية **76** ألف عضو، بينهم أكثر من **4** آلاف قائد كشفي، حسبما أفاد نزيه فياض المفوض العام للجمعية ورئيسها منذ تأسيسها في **1998** (**Ayub 2015**). لا تقتصر كشافة الإمام المهدي على شبكة مدارس الحزب، بل تشمل المؤسسات والقرى الإسلامية في المناطق ذات الغالبية الشيعية. ومن ناحية العدد، فهذه الجمعية أهم جماعة كشفية في لبنان (**Le Thomas 2012b:288**). تنظم الجمعية عددًا من الأنشطة، لكنها تركز بالأخص على الدين، وبخاصة عبر تعليم اتباع ولاية الفقيه (**Le Thomas 2012b:299**) وثقافة الالتزام الديني (**Harb 2010:111**). ويوضح المفوض العام نزيه فياض أن الكشافة تجري تربيتهم على النهج الإسلامي وأن هدف الجمعية تعويد الأفراد الاعتماد على الذات أولًا وخدمة الأهل والمجتمع ثانيًا والدفاع عن الوطن ثالثًا والحث على التعلم والاجتهاد رابعًا (**Ayub 2015**). تمتد الأنشطة الكشفية طوال العام وترتبط بأنشطة منظمات الحزب الأخرى. تحتل الأحداث الرياضية أهمية محورية في المشاركة الكشفية، ويمتلك الحزب سبعة ملاعب في الضاحية وناد رياضي يضم **120** فريقًا (**Harb 2010:110**). وقد أفصح رئيس قسم الشباب والرياضة في الحزب بكل وضوح عن المبدأ الموجه لهذه الأنشطة:

«أراد الحزب منذ العام **1982** نشر ثقافة رياضية والعمل بين الشباب لتجنيدهم... يوحد العمل الرياضي الآراء ويحد من الفساد الأخلاقي. هذا الأخير قد تزايد، فلا بد لنا من أن نعلم الناس الدين وأن نحاول تقويم المرء دينيًا. فالرياضة تربي العقل وتهذبه» (**cited in Harb 2010:110**).

4-6- الحالة الإسلامية: الإكراه والقبول

تؤكد هذه الجردة لشبكة مؤسسات الحزب الاجتماعية والثقافية والدينية والتربوية على ما يوليه التنظيم من أهمية لبناء قاعدة دعم في مناطق الشيعة في لبنان وطرائق إرساء الهيمنة عبر تدخله في مختلف مجالات المجتمع المدني. يحضر التركيز الواضح على تصور ديني معين للعالم كموضوع مشترك في مختلف هذه المجالات. وكما سبق الإشارة، فقد تبلور هذا التصور قصديًّا وعن وعي من أعلى تراتبية داخل التنظيم (مجلس شورى القرار) ويسري عبر جميع المستويات المؤسسية الأدنى. يتوقع من أعضاء الحزب اتباع تعليم ديني صارم، بما في ذلك قبول عقيدة ولاية الفقيه (**Fadlallah 2012b**). بينما يركز عمل الحزب في مجالات الثقافة والإعلام والتعليم والشباب بقوة على الرمزية الدينية ويوجهه بالعموم شخصيات دينية (**Daher 2014:200**)، بل حتى تقديماته الاجتماعية تصور بمصطلحات دينية[1].

لكن الإطار الأيديولوجي الموجه لهذا الإطار الديني متميز وفريد إلى حد ما[2]. ويتجسد في مفهومين هامين: الحالة الإسلامية والالتزام، اللذين يهدفان إلى زيادة مستوى التدين وأجوائه وسط المجتمع والأفراد.

تعبر الحالة الإسلامية عن هوية كلانية جمعية تتضمن رؤية عن «الإسلام كعقيدة ونظام، كفكرة وحكم» (**Qassem 2008:34-35**). يخلق الاعتصام بالحالة الإسلامية هوية جمعية تولد إحساسًا قويًا بالإنتماء، ما يعطي معنًى للفرد. على سبيل المثال،

1- صرح محمد الخنسا في مناسبات عدة بأن «الجهاد الأعظم وصولك إلى الناس من بوابة العمل الاجتماعي» (Al-Khansa 2012; Harb 2002:152).

2- عملت حماس أيضًا على فرض «حالة إسلامية» في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتحديد في قطاع غزة.

توضح لارا ديب بأنه لكي تتحقق الحالة الإسلامية بالكامل، ينبغي على الفرد اتخاذ خيارات واعية بناءً على معرفة دينية (**Deeb 2006:36**). بالتالي، فالحالة الإسلامية منتج جمعي، حيث التضامن وروح التطوع مفاتيح رئيسة لتطورها. في حين يشدد الباحثان منى حرب ورينود ليندرز على أن «مؤسسات الحزب تحرص على تعزيز أهمية التضامن والعمل المجتمعي عبر طائفة من السرديات الدينية والإحالات الرمزية» (**Harb and Leenders 2005:192**).

في إطار هذه الهوية الجمعية، يحيل الالتزام إلى الأعراف والمعايير والممارسات الفردية (**Harb 2010:190**). تترجم لارا ديب مصطلح الالتزام إلى «**obligations**»، وتقول بأن الحجاب مثلًا جزء من التزام المرأة، وأن شرب المشروبات الروحية محرم على الملتزمين. يتراوح الالتزام من التزامات عقدية إلى تلك المرتبطة بالإحساس الفردي بالواجب (**Deeb 2006:102-103**). وتوجد أساليب كثيرة للتعبير عن الالتزام، حسبما توضح ديب، «فقد يوزع الشخص ذو الميول الاجتماعية الطعام على الفقراء، أما ذو الميول السياسية فقد يجمع التبرعات لمقاتلي المقاومة، أما ذو الميول الدينية فقد يصلي ويصوم بانتظام» (**Deeb 2006:36**).

تتمثل إحدى الخصائص الرئيسة لهذين المفهومين في دور الشخصيات المرجعية في الحزب في تحديد معايير السلوك الاجتماعي وأعرافه. وكما لاحظ أحد المتابعين فيما يتعلق بمدارس الحزب في الضاحية، «تبذر المدرسة الإسلامية أساليب حياة معينة تتفق والمثل الإسلامية، التي تحددها الشخصيات الدينية والمرجعيات في المجتمع أو الشبكة التي تنتمي إليها. تسعى (المدرسة الإسلامية) إلى أن ترسم لروادها المسارات القويمة والمسارات الأخلاقية والاجتماعية والدينية والسياسية وتقدم شخصيات تجسد قمة المثل والأفكار العليا التي تروج لها» (**Le Thomas 2012a:151**).

من جهة أخرى، تتمثل إحدى السمات الهامة والبارزة لهذا الإطار الديني في الطريقة التي يجري بها وصم التقاعس أو السلبية الاجتماعية والاختلاف الاجتماعي. فكل الممارسات الاجتماعية غير المتوافقة مع إطار الحزب توصف بأنها حرام ومفسدة وعيب (**Harb 2010:185**). بهذه الطريقة، يروج الحزب لمنظور يشجع على دعم أنشطته والمشاركة فيها (باعتبارها متطلبًا ضروريًا للتقوى الدينية)، وينبذ في الآن

ذاته أولئك الذين يحيدون عن هذه الأعراف والمعايير. بذا، يتكيف السلوك الاجتماعي نفسه مع منظور الحزب، ويفضي إلى مستويات عليا من الالتزام والانسجام بين الشيعة.

لقد قامت رؤية الحزب لهذه الأعراف والتقاليد بتنصيب نفسها إسلامًا «أصيلًا»، تعرفه لارا ديب بأنه إسلام بتفسيرات عصرية تقوم على المعرفة والفهم، خلافًا للإسلام التقليدي، ذاك الإسلام القطعي الذي تتبعه الأجيال الأكبر بشكل أعمى (**Deeb 2003:2**). وهذا انعكاس آخر للتحولات داخل المجتمع الشيعي نفسه، بين النخب القديمة والجديدة (**Deeb 2003:2-3**).

إحدى السمات المميزة لهذا «الإسلام الحقيقي» هي الهوية الشيعية المعزولة عن السنة والمسيحيين. ويعطينا أحد كتب التاريخ المستخدمة في مدارس الحزب مثالًا على هذه السمة. ففي كتاب التاريخ الموسوم بـ«نحن والتاريخ»، يجري تدريس تاريخ الإسلام بطريقة جد طائفية وشيعية التوجه (**Le Thomas 2012a:229**). إذ توصف الدولة الأموية بالفساد والجور، بينما يوصف تغلغل التشيع في لبنان، في منطقة جبل عامل، بأنه أرض العقيدة الحقيقية أو الأصلية. تقتصر هذه المكانة الخاصة لجبل عامل على كتب الحزب المدرسية ولا تظهر في كتب تاريخ لبنان الأخرى. كذلك يصور الخلفاء العباسيون بصورة سلبية للغاية من خلال تبيان وحشيتهم وجورهم وعرضهم كقتلة ذرية الإمام الحسين وجعفر الصادق (سادس الأئمة عند الشيعة الاثنا عشرية). ويفسر أفول الخلافة العباسية بأنه النتيجة المنطقية لجورهم وإغراقهم في الملذات. تقول كاثرين لو توماس «بالرغم من أن القصة تدين دومًا الأشخاص والسلالات، لا دينًا أو طائفة بعينها، إلا أن هذا يسهم في التأكيد على الحدود والحواجز بين الشيعة والسنة، كذا يسهم في اقتفاء اللحظات التأسيسية لهذه الحدود» (**Le Thomas 2012a:229**)[1].

1- بالرغم من واقع أن الحزب يواصل على المستوى السياسي الحفاظ على علاقاته، وتعزيزها، مع الأحزاب ذات القواعد الدينية والهويات المختلفة، مثل حماس، وهي حركة إسلام سياسي سنية وفرع من الإخوان المسلمين، أو التيار الوطني الحر، الذي يرأسه الجنرال ميشال عون، ذو القاعدة المسيحية وأقرب حلفائه في لبنان. في السنوات القليلة الماضية، لا سيما بعد توقيع ورقة التفاهم، وهو اتفاق سياسي بين الحزب والتيار أبرماه في فبراير/ شباط 2006، أظهر الحزب بوادر انفتاح متعددة تجاه المسيحيين في لبنان. فقد رأيت عناصر من الحزب يعلقون لافتات احتفالًا بعيد الفصح في الضاحية، في حين أرسل الحزب وفودًا عديدة للقاء مختلف الهيئات الدينية المسيحية، وبثت قناة المنار الاحتفالات الدينية المسيحية والقداديس، بما في ذلك عيد الميلاد العام 2013 حيث شملت تغطيتها المكثفة كنائس شتى في لبنان.

يروج الحزب لهذه الصيغة من الإسلام الشيعي -المتبلورة في مفهومي الحالة الإسلامية والالتزام- من خلال الشبكات المؤسسية الموصوفة في هذا الفصل. ومن الناحية العقائدية، فهذه الصيغة عنصر مفتاحي لصوغ حزب الله الإكراه والقبول ضمن المناطق الشيعية اللبنانية. لقد ناقشت جوانب القبول لهذا هنا، وهي تشمل مختلف الخدمات الاجتماعية التي يقدمها الحزب وإدماج الشباب والناشئة في الحالة الإسلامية عبر شبكة التنظيم من الحضانات والمدارس والكشافة والمتنزهات والمخيمات الصيفية والرحلات المنظمة وبرامج التلفزيون وما إلى ذلك. تسهم جميع هذه المؤسسات والتجارب منذ سن الصغر في تعلم واكتساب القيم الدينية والاجتماعية والسياسية المرتبطة بالحالة الإسلامية. كما تعزز شبكات الإعلام والثقافة التابعة للحزب اكتساب هذه القيم وتشربها (**Harb 2010:182**).

لكن من الأهمية بمكان عدم تجاهل جوانب الإكراه لهذا الإطار العقائدي الخاص. وعلى وجه الدقة، بالنظر إلى المستويات العليا من الالتزام الاجتماعي والرقابة الصارمة على أي انحراف عن المعايير والأعراف السائدة، يكون من المرجح أن أي سلوك يحيد عن هذه المعايير والأعراف سيكلف صاحبه غاليًا على المستوى الاجتماعي والمادي. يستخدم هذا التهديد المحتمل كشكل من أشكال الإكراه.

أحد الأمثلة على هذا هو شبكة لجان الأحياء التابعة للحزب لـ«الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، والتي تنشط في مناطق سيطرته، لا سيما في الضاحية. تشمل أنشطة هذه اللجان تزيين أحياء المدينة خلال شهر رمضان وإبلاغ الحزب عن الأنشطة «غير اللائقة» في أحيائهم (**Deeb and Harb 2010:16**). يتمتع الحزب بالمقدرة على ممارسة الضغط الاجتماعي والاقتصادي لمنع أنشطة تحيد عن فهمه للسلوك الأخلاقي المقبول. فإذا لم يبادر عمل تجاري ما إلى طريق الصلاح (على سبيل المثال، كأن يتوقف عن تقديم المشروبات الروحية أو ممارسة رقابة أكبر على الاختلاط بين الجنسين ضمن نطاقه)، فإن الحزب سيقاطع المقهى أو المطعم ويخرجه من دائرة العمل عبر تدمير سمعته (**Deeb and Harb 2010:16-17**). في أحد الأمثلة، حاول أعضاء من الحزب في

بلدة الحولة عام **2012** إغلاق حانة تقدم المشروبات الروحية وتسببوا في إصابة عضوين من الحزب الشيوعي اللبناني قدِما لمساعدة صاحب الحانة (**Orient Le Jour 2011d; Noujaim 2012**). وفي أكتوبر/ تشرين الأول من العام **2009**، ألغي عرض فني راقص لفرقة «سامبا» البرازيلية في مدينة صور الجنوبية إثر اجتماع نحو مئة رجل دين، برئاسة الشيخ علي ياسين المقرب من الحزب، وإصدارهم فتوى تحرمه واعتباره إثمًا (**Bejjani 2009**). كذلك عطل الحزب أحداثًا من قبيل حفلات الزجل في بعض مناطق الجنوب (**ICG 2007:20**). كما نشر الحزب في عدد من أعداد مجلته «بقية الله»، في أغسطس/ آب **2002**، نص فتوى الإمام خامنئي حول الموسيقى، وصف فيها أي موسيقى تنقل الإنسان إلى حالة النشوة بأنها حرام، وأن على المرء ألا يستمع سوى إلى ما أجازه المجلس الإسلامي من أشرطة تسجيل. بحسب ديب وحرب (**Deeb and Harb 2013:137**)، يتبع الحزب هذا الفهم باعتبار أي موسيقى تبعث على الرقص أو تثير الغرائز الجنسية حرامًا.

تورد منى حرب حالة أخرى عن عضو سابق في الحزب تحول عنه إلى الشيوعية، فوصمه جيرانه في حي السلم بالعار. لقد تبلور نبذه الاجتماعي عبر مفهومي الحالة الإسلامية والالتزام وتركيزهما على الالتزام أو الامتثال، فكونه شيوعيًا وصف بالهرطقة، ما أسفر عن نبذه اجتماعيًا ومغادرته الحي آخر الأمر (**Harb 2010:183**). لكن حتى الأعضاء المقربين من القيادة قد تطالهم هذه الإجراءات التأديبية، ففي العام **2003**، فصل مدير قناة المنار من عمله بعد نشره آراء غير تقليدية حول عاشوراء وتشكيكه ضمنيًّا بولاية الفقيه (**ICG 2003:14**).

كما يستخدم الحزب أشكال الإكراه والقبول حين يحاول الأفراد استخدام مفاهيم عقائدية خارج وصاية الحزب أو بمعزل عنه. ومن الأمثلة على ذلك، حالة رائد أعمال شيعي أطلق مجلة للأطفال بمعزل عن الحزب، أبرز فيها مفاهيم المقاومة وولاية الفقيه (**Harb and Leenders 2005:197**). سرعان ما تواصل معه أعضاء من الحزب وأبلغوه بأن عليه الاختيار بين الشراكة مع الحزب ووضع المجلة تحت إشرافه، أو إيقاف النشر

(وقد اختار الخيار الثاني) (**Harb and Leenders 2005:197**).

كذلك استخدم الحزب نفوذه المالي للضغط على المؤسسات لتلتزم بمبادئ الحالة الإسلامية. فنادي الشقيف مثلًا، والذي كان له في السابق دوره الثقافي والاجتماعي البارز على نطاق الجنوب كله، كان يقدم المشروبات الروحية وتحيا فيه أماسٍ راقصة، إلى أن وقع النادي في عجز مادي، مما حمل «حزب الله»، من خلال أحد أفراده المتمولين، على أن يضمن الكافتيريا، وعلى هذا النحو منع المشروب والرقص (**El-Cheikh and Saghyieh 2013b**). وقد حصل شيء مشابه مع «قصر الملوك» الذي «أنقذته» أيضًا أموال «حزب الله» فكف عن تقديم المشروبات الروحية (**El-Cheikh and Saghyieh 2013b**).

على المستوى السياسي، فأي صوت شيعي مخالف أو ناقد للحزب سيواجه تهديدات بالعنف من الحزب وأنصاره وحتى من حلفائه. على سبيل المثال، طال الشيخ محمد حسين فضل الله إدانات عنيفة وجهها إليه أتباع ولاية الفقيه والحزب بعد إعلان نفسه «مرجعية» في العام **1994**، عقب وفاة الإمام الخوئي في العراق وكان فضل الله ممثله في لبنان. فألصقت في الليلة التالية المنشورات على الجدران المحيطة بمنزله ومسجده في حارة حريك ورسمت عليها لوحات جدارية. لقد عد بعض أعضاء الحزب وأتباع ولاية الفقيه إعلان فضل الله نفسه «مرجعية» تحديًا لخامنئي والجمهورية الإسلامية الإيرانية. في حين جادل فضل الله لصالح تعدد «المرجعيات»، بل وولايات الفقيه (**Mervin 2008c:283**). بيد أن الحزب تدخل بسرعة لمنع مزيد من العنف، مخافة انتشار حالة من الشقاق وسط الشيعة لكون فضل الله رجل دين واسع الشعبية ومرجعية

للعديد من الأشخاص (**Harb 2010:239**)[1].

أسفرت حرب **2006** عن ترسيخ رفض الحزب للتسامح مع أي نقد من التنظيمات الأخرى والأطراف الفاعلة في المجال العام. فكان أن انخرط أعضاء الحزب وأنصاره شيئًا فشيئًا في خطاب تخوين ضد من ينتقد من الشيعة أو يبدي تحفظات إزاء ممارسات الحزب. فمنعت بعض الخدمات الاجتماعية والاقتصادية عن هؤلاء، وموِرس على الطائفة ككل «مزيد من الضغوط لتلتزم بمنظور رجال الدين عن الالتزام الديني والزي الشرعي والسلوك الاجتماعي» (**Abi Saab M. and Abi Saab R. 2014:143**).

ثمة اليوم العديد من الأمثلة على تزايد استخدام الترهيب ضد منتقدي الحزب. على سبيل المثال، كان أعضاء حزب الانتماء اللبناني وأنصاره (عرف سابقًا باسم تجمع الانتماء اللبناني) هدفًا لعدة هجمات. تأسس هذا الحزب في العام **2007** ورأسه أحمد الأسعد، ابن عائلة الأسعد الإقطاعية المعروفة في الجنوب، وهو حزب سياسي شيعي مستقل يعارض حركة **8** آذار، وبالأخص حزب الله[2] وحركة أمل. أحرقت سيارة أحمد الأسعد في العام **2009** (**Khatib, Matar and Alshaer 2014:32**). علاوة على هذا، هاجم عناصر من حزب الله متظاهري حزب الانتماء اللبناني وقتلوا رئيس الجناح الطلابي هاشم سلمان (**19** سنة)، بعد إطلاق النار عليه خلال مظاهرة ضد تدخل حزب الله في سورية (**Naharnet 2013b; Orient Le Jour 2013c**).

في مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات حول أوضاع مناهضي الحزب في الضاحية،

1- استمرت الاختلافات في الظهور بين رجل الدين وحزب الله وأتباع الولي الفقيه بشأن المواضيع السياسية والعقائدية طوال التسعينيات وبداية الألفية الحالية. في العام 2003، شن فضل الله هجومًا لفظيًّا شرسًا على الجمهورية الإسلامية في إيران، وأنكر عليها سعيها المحموم لاحتكار التعليم الديني الشيعي في مدينة قم (ICG 2003:13-14). فما عاد مرحبًا به في أوساط الحزب أو الأوساط الإيرانية. كانت المنافسة بين الطرفين مالية واجتماعية. ففضل الله، بصفته «مرجعية»، كان يتلقى «الخمس» من أتباعه ويوجه هذه الموارد إلى الأنشطة الاجتماعية لجمعيته «المبرات». هيأت له هذه الأنشطة زيادة رصيده الشعبي من خلال إدارة العديد من المدارس والمؤسسات التعليمية ومحطة راديو (البشائر) والمساجد والمراكز الثقافية والتعاونيات والمستشفيات وبرامج إعانة الطلبة والأيتام. بحلول العام 2002، أفيد بأن أنشطة فضل الله قد بلغت 12.6 مليون دولار (ICG 2003:13-14). لكن شهدت الحرب اللبنانية في 2006 تقاربًا بين الشيخ فضل الله والحزب لضرورات وحدة الصف ضد العدوان الخارجي (Mervin 2008c:283). في العام 2014، ضمت «المبرات» عشرين مدرسة يرتادها 22 ألفًا من الطلاب (The Daily Star 2014c).

2- اتهم الأسعد حزب الله بأن الحزب ينظر إلى «روابطه العسكرية والعقائدية والسياسية مع إيران باعتبارها تفوق في أهميتها التزامه بلبنان» (Bathish 2007).

اشتكى بعض منهم من الترهيب السياسي بحقهم وتحدثوا عن جو العداء ضد منتقدي الحزب كافة. فقال أحد الصحفيين «عندما تعيش في الضاحية وتكون معارضًا لحزب الله، عليك أن تقبل بحياة صعبة. قد تشعر بالعزلة. إذا عارضت، أو إذا لم تتبع حزب الله ببساطة، لا تستطيع أن تدير عملًا. أعضاء الحزب وأنصاره وداعموه سيقاطعون محلك» (**cited in ICG 2014:20**). أما الصحفية حنين غدار فقد واجهت في مايو/ أيار حملة شعواء من إعلام الحزب وحلفائه بعد انتقادها تدخله في سورية لمساندة نظام الأسد (**Ghaddar 2014**). في يوليو/ تموز **2014**، هاجم أحد عناصر سرايا المقاومة اللبنانية –التابعة للحزب– في مدينة صيدا الصحفي عبد الباسط ترجمان (مدير موقع بوابة صيدا الناقد للحزب) وهدده بالقتل (**Orient Le Jour 2014c**). في حين كان علي الأمين، رئيس تحرير موقع جنوبية الإلكتروني الناقد للحزب، هدفًا لعدة حملات على وسائل التواصل الاجتماعي شنها أنصار الحزب ضده، حيث اتهموه بالتواصل المباشر عبر البريد الإلكتروني مع المتحدث باسم قوات الاحتلال الإسرائيلي أفيخاي أدرعي (**Now Media 2016**).

هاجم حسن نصر الله مناهضي الحزب من الشيعة في خطاب له في مايو/ أيار **2015** متهمًا إياهم بكونهم «شيعة السفارة الأمريكية» و«عملاء وخونة ومغفلين» (**Abdallah 2016**).

استخدم خطاب «التخوين» مرة أخرى خلال الانتخابات البلدية عام **2016**، فضلًا عن ممارسات ترهيبية أخرى. وقد شجع الحزب الحملات التي تلصق ببعض المرشحين المعارضين لقائمة الحزب تهمة عدم احترام دماء «شهداء المقاومة» ومناهضة «المقاومة» والوقوف إلى جانب «التكفيريين» في منطقة بعلبك والهرمل والضاحية (**Khalifa:2016**)، أو كما في حالة الانتخابات البلدية في بعلبك، حيث قال عضو حزب الله إبراهيم أمين السيد بأن الحزب لن يسلم بلدية بعلبك لداعش، لإخافة الناس من فوز محتمل للقائمة المنافسة –التي لا تتبع لداعش– ولتشويه سمعة معارضيه في الانتخابات. أما في قريتي اللبوة والقصر في قضاء بعلبك-الهرمل، فقد أرهب مسلحو

الحزب مرشحي القوائم المنافسة والمصوتين لهم (**Amhaz 2016; Noujeim 2016**). كذلك مورست ضغوط مماثلة على القوائم المنافسة في برج البراجنة والغبيري. بينما ظهرت حملة على وسائل التواصل الاجتماعي أطلقها أعضاء من الحزب ربطت مقتل القائد العسكري في الحزب مصطفى بدر الدين في مايو/ أيار **2016** في سورية (انظر الفصل السادس) بالانتخابات البلدية، واتهمت معارضي قوائم الحزب وحركة أمل بالوقوف في صف القتلة، أي في صف الجهاديين السنة، وتوعدت من يصوت للقوائم المنافسة بالطرد والملاحقة (**Khalifa 2016**).

أما في الانتخابات النيابية لعام **2018**، فقد وقع المزيد من الترهيب والاعتداءات، بما فيها اعتداءات جسدية، على مناهضي الحزب من الشيعة. فقد انسحب الشيخ عباس الجوهري، المرشح النيابي في دائرة بعلبك-الهرمل ضد تحالف أمل-حزب الله، من السباق الانتخابي بعد سلب سيارته وضرب سائقه. والشيخ الجوهري أحد أعيان الشيعة وداعم سابق للحزب، كان يحاول توحيد مستقلي الشيعة في قائمة معارضة. وخلال الانتخابات، وفي أعقابها، كان الشيخ عرضة لمزيد من الترهيب وتعرض منزله أيضًا لرشقات الرصاص والقنابل (**Khoder, 2018b**). أما الصحفي علي الأمين، مرشح عن الجنوب خلال الانتخابات، فقد اعتدى عليه أنصار الحزب بالضرب أمام منزله في قرية شقرا (**Orient le Jour 2018d**).

في الفترة نفسها، نشرت جريدة الأخبار اللبنانية، المؤيدة للحزب، في محاولة لتشويه صورتهم، لائحة من ثمانية وعشرين «معارضًا شيعيًّا» تفيد بأنهم يتلقون الدعم والرعاية من الإمارات. ترد هذه الشخصيات[1] في بضعة أسطر ضمن تقرير لسفارة الإمارات في بيروت، يسلط الضوء على التزامهم ضد تحالف الحزب وحركة أمل. خلال الحملة، لم يتردد الأمين العام، حسن نصر الله، في شيطنة الخصوم على القوائم المنافسة،

1- هذه الشخصيات هي: غالب ياغي وهاريس سليمان ومنى فياض وهدى الحسيني ومصطفى فحص والصحفيون على الأمين ومحمد بركات وعماد قميحة وهادي الأمين وحسن الزين وسائر الغندور ووضاح شرارة وعمر حرقوص وأحمد اسماعيل ةنيف فرج ولقمان سليم ومالك مروة ونديم قطيش وزياد ماجد وسعود المولى وفاروق يعقوب وعباس الجوهري وصبحي الطفيلي والوزراء السابقون محمد عبد الحميد بيضون وإبراهيم شمس الدين والنواب السابقون صلاح الحركة وأحمد الأسعد وعقاب صقر.

لا سيما في الجنوب والبقاع، متهمًا إياهم بأنهم حلفاء الجهاديين السنة من «داعش والقاعدة، أو تابعين للمملكة السعودية». بدوره، ندد الصحفي عماد قميحة، المرشح إلى جانب علي الأمين، بـ«الخطاب الديني» الذي تبناه الحزب خلال الانتخابات حيث يصم من لا يدعمه بأنه «يقلل من شهداء المقاومة» (**Orient le Jour, 2018d**).

مارس الحزب أيضًا ضغوطًا في **90** صندوق اقتراع (منتشرة على قرابة **40** مركز اقتراع) على مندوبي لائحة المعارضة التي يقودها رياض الأسعد، ابن النائب السابق الإقطاعي أسعد الأسعد، والحزب الشيوعي والمستقلين في دائرة صور والزهراني في الجنوب. إذ أفادت الأنباء بأن هؤلاء إما جرى إبعادهم بحلول منتصف اليوم أو طلب منهم صراحة عدم التوجه إلى الصندوق باستخدام الترهيب أو الرشوة. كان التحدي هو تحييد أصوات الناخبين «المعروف بأنها ستكون لصالح اليسار»، ولكن أيضًا لتحسين نتائج الحزب مقابل حركة أمل في هذه الدائرة (**Noujeim, 2018c**).

4-7- هيمنة جندرية: دور المرأة في منظور الحزب

تتمتع السمات المتداخلة للإكراه والقبول، والمعبر عنها بأسلمة المجتمع الشيعي، بمكون جندري خاص أيضًا. من نواح عديدة، يمثل تعزيز الحزب لدور معين للمرأة في المجتمع جانبًا مركزيًّا في طريقة عرضه لهيمنته. وأسوة بموقف الخميني، ينظر إلى النساء على أنهن السبيل الرئيس لغرس القواعد الدينية المنصوص عليها في الحالة الإسلامية والالتزام. فبحسب الخميني، للمرأة بصفتها أمًّا «دور حساس... في تنشئة أطفالها، وبالتالي في تقويم المجتمع أو انحلاله» (**Khomeini 2001:38+81**)[1]. وبالمثل، حدد الشيخ نعيم قاسم الدور الأساسي للمرأة كأم وأخت وزوجة وابنة (**Qassem 2008:291-293**).

يمكن ملاحظة هذا المنظور في أحد الكتب المدرسية للحزب، «الإسلام رسالتنا» من

1- انظر «خطبة الإمام حول دور الأمهات الحساس في تنشئة أبنائهن وبالتالي في تقويم المجتمع أو انحلاله» (Khomeini 2001:81).

منشورات جمعية التعليم الديني الإسلامي، إذ يتضمن فصلًا بعنوان «مكانة المرأة في الإسلام». يدرس هذا الكتاب للأطفال قبل بلوغهم المرحلة الثانوية، ويوضح دور المرأة وفقًا لتفسير الحزب للإسلام. ففي حين يحافظ على حق المرأة في العمل والتعلم، إلا أنه يؤكد على ما يصفه «أعمالًا نسائية»: التدريس والخياطة والتمريض وسواها. الأهم من ذلك، يشير الكتاب إلى أن: «الإسلام ينص على أن عمل المرأة لا ينبغي أن يكون على حساب الأسرة؛ لأن تربية الأجيال القادمة هو الأهم عند الإسلام» (**Le Thomas 2012a: 206**).

وتماشيًا مع هذا التأكيد على نقل القيم إلى الأجيال القادمة، تشكل النساء حلقة وصل استراتيجية رئيسة بين الحزب والبيئة الاجتماعية المحيطة به. وعادة ما ينظمن في مجالس نسائية خاصة، تتوزع عبر المساجد والأحياء، بما يساعد على التعبئة لما يدعو إليه الحزب من مناسبات اجتماعية وثقافية (**Qassem 2008:86**). كما ترشحت بعض النساء المنتميات إلى الحزب لشغل مناصب في مجالس المدن اللبنانية، لكن لم تترشح أي منهن في الانتخابات النيابية. فقد شددت ممثلة الحزب ريما فخري –خلال اجتماع في منتصف يناير/ كانون الثاني **2018** حول ترشيح المرأة للانتخابات النيابية والصعوبات التي عليهن مواجهتها–، على أن حزبها «لن يقدم أي ترشيح نسائي، رغم أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية أمر واجب، لكن في ظل الوضع الحالي للبلد، من الأفضل لها البقاء في المنزل والعناية بأسرتها» (**Khoder 2018a**).

يقود مؤسسات الحزب في معظم الحالات عدد صغير من الكوادر الذكور، إلى جانب عدد كبير من المتطوعات اللواتي يتعاملن مع دائرته الأوسع. على سبيل المثال، فجناح الشؤون الاجتماعية للحزب تنظمه منظمة الأخوات المتطوعات التي تستهدف المستفيدين من العمل الاجتماعي للحزب[1]. تتكون شبكة الأخصائيين الاجتماعيين من خمسة إلى ستة رجال يعملون بدوام كامل (متفرغون) وأكثر من مئة متطوعة. من جهة أولى، يحظى الرجال بوظائف ثابتة وجداول عمل، ويتمثل دورهم في معالجة القروض والبدلات للمستفيدين. أما المتطوعات، من

1- تقدم مؤسسة الإمداد ومؤسسة الشهيد ومؤسسة الجرحى هذه الخدمات الاجتماعية، كما تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية للعوائل الفقيرة، فضلًا عن مساعدتها عوائل الشهداء والجرحى.

جهة أخرى، فليس لديهن جدول زمني محدد أو عقد أو مكاتب. يعتمد تعيينهن على معيارين: العيش في الحي الذي تعمل فيه المتطوعة والإيمان بعقيدة الحزب، بما في ذلك القيم الإسلامية ودعم المقاومة (**Fawaz 2004:358-359**).

كمتطوعات، يقمن بزيارة أسبوعية لعائلات في أحياء إقامتهن لتفقد متلقي التقديمات ومن لديه احتياجات أخرى (**Fawaz 2004:358-359**). تتمثل إحدى المهام الرئيسة الخاصة بهن خلال هذه الزيارات في تعزيز روابط الحزب مع الأسر ومراقبة التزامها بالمنظور السياسي للحزب، فضلًا عن الامتثال للحالة الإسلامية والالتزام (**Harb 2010:176**). إذا اكتشفت المتطوعات أي سلوك يعتبر خارج معايير الحزب، فقد يؤدي ذلك إلى وقف التقديمات (**Le Thomas 2012a: 142**). وبهذه الطريقة، تقوم المتطوعات بدور مركزي في نقل قيم الحزب إلى محيطه الاجتماعي الأوسع، والتوسط في الآن ذاته في جوانب الإكراه لهيمنة الحزب.

من خلال ترسيخ هذا الموقع الخاص للمرأة في التنظيم، يركز الحزب بشكل كبير على الاستمساك بالأدوار الجندرية الثابتة. مرة أخرى، يرتبط هذا ارتباطًا وثيقًا بالرمزية الدينية والإحالة إلى اللحظات التاريخية ضمن العقيدة الشيعية. على سبيل المثال، يشدد رجال الدين عند إحياء ذكرى عاشوراء على الأدوار الجندرية المختلفة لأهل البيت –يقال إن الرجال قد شاركوا في القتال بينما اعتنت النساء بالأطفال وقدمن الدعم المعنوي (**Boumet Beirut 2013**). يُقدِم الذَّكر كمقدام قوي، أما المرأة فعفيفة صبور وداعمة. عادة ما يفسر رجل الدين هذه الأدوار على أنها تكمل بعضها بعضًا، وبالتالي يجب على الرجال والنساء القيام بهذه الأدوار في النضالات المعاصرة، على الرجال أن يكونوا «**حسينيين**»[1]، وعلى النساء أن يكن «**زينبيات**»[2]. بحسب خطاب الحزب، فهذا هو

1- إشارة إلى الإمام الحسين، رب العائلة وقائد المعركة (Boumet Beirut 2013).

2- إشارة إلى السيدة زينب، شقيقة الإمام الحسين صاحبة الدور البارز في إدارة مهام الرعاية، والحفاظ على تماسك العائلة، وضمان نشر رسالة الحسين بعد استشهاده (Boumet Beirut 2013).

السبيل لتقوية الأمة وتحقيق النصر وضمان مقعد في الجنة (**Boumet Beirut 2013**).

تتحول الأدوار الجندرية المختلفة للحسين وزينب لتغدو الأشكال المناسبة للنشاط الاجتماعي المعاصر الذي يروج له الحزب. تشير لارا ديب إلى أن الرجال يشجعون على العمل والتطوع مع منظمات مثل جهاد البناء في أدوار مثل الهندسة والإدارة والبناء، بينما ينتظر من النساء القيام بالرعاية الاجتماعية التطوعية (**Deeb 2009:249**). وبهذه الطريقة، تقدم زينب نموذجًا للمرأة الشيعية المثالية؛ فرد تقي يشكل تطوعها في الصحة أو التعليم أو الرعاية مساهمتها في نماء الطائفة.

ضمن هذا التقسيم الجندري للعمل، يحوز منديل الرأس وغيره من الزي الشرعي مكانًا مهمًّا في تحديد مظهر المرأة وسلوكها. فيرقى المنديل إلى مصاف الأسلحة التي يستخدمها الرجال في القتال، حيث يقاوم الرجال بقوتهم، بينما تحمي المرأة نفسها والمجتمع بارتدائها منديل الرأس والحجاب. مرة أخرى، يرتبط هذا ارتباطًا وثيقًا بالمعايير الفردية للالتزام. تعرف الواحدة من هؤلاء النساء بالملتزمة، ويتوقع منها ارتداء الحجاب وثوب طويل يغطي جسدها. ويجب أن تكون ألوان ما ترتديه قاتمة لئلا تلفت الأنظار[1]. يعبر الحجاب عن التزام ديني وسياسي، على عكس منديل الرأس التقليدي الذي ترتديه النساء عادة في القرى اللبنانية (**Chaib 2008:297**). ترسم الحدود بين الرجال والنساء بشكل صارم –يتوقع من الملتزمات عدم مصافحة الرجال أو الاختلاط بهم، في حين تفصل المدارس بين الفتيات والفتيان بدءًا من سن التاسعة (تتلقى الفتيات أيضًا تعليمًا حول مواضيع مختلفة) (**Deeb 2006:107; Le Thomas 2012a:256**). لكن لا ينبغي النظر إلى هذه الممارسات على أنها مجرد محاولة للعودة إلى التقاليد، بل محاولة لإعادة تدوير المعايير الدينية المفترضة كجزء لا يتجزأ فيما يعتبر «حداثة» (**Deeb 2006:32-33**). ههنا تحظى الأدوار الجندرية بأهمية خاصة؛ لأن قواعد الملبس والسلوك المنوطة بالمرأة تغدو علامات محورية من علامات الحداثة.

1- تشير منى حرب إلى أن النساء لا يلتزمن على الدوام بهذه الأكواد –فبعض «الملتزمات»، لا سيما الشابات منهن، يفضلن على نحو متزايد الألبسة ذات الألوان الزاهية (Harb 2010:175).

لقد تبنى الحزب العديد من هذه العادات الرامية إلى تثبيت أدوار الجنسين من ممارسات مماثلة في إيران. ومن الأمثلة الهامة على ذلك الاحتفال بالتكليف، والمنتشر في جميع المدارس في إيران والمعروف باسم يوم الصلاة (**Paivandi 2006:132**). يستهدف هذا الحفل الفتيات في التاسعة من العمر اللواتي يقال إنهن بلغن سن المسؤولية (المساءلة)، ويشجعهن على القيام ببعض الواجبات الدينية، مثل الصلاة والصوم، والبدء في ارتداء منديل الرأس والحجاب (**Le Thomas 2012a:377**). ظهر التكليف مع نهاية الحرب الأهلية، بداية في شبكة مدارس الحزب ومن ثم مع كشافة المهدي (**Le Thomas 2012a:300+377**).

نجد مثالاً آخر على تحديد أدوار الجنسين في القيود المفروضة على التفاعل بين الجنسين على وسائل التواصل الاجتماعي. في بداية عام **2014**، دافع النائب عن الحزب حسين الموسوي عن فتوى الإمام الخامنئي بتحريم «الشات» بين الرجال والنساء على الفيس بوك وتحذير المشاركين في مواقع التواصل الاجتماعي، ورد على «من علق على فتوى إحدى مرجعياتنا بتحريم نمط معين من أنماط التواصل الاجتماعي المؤدي إلى الفساد الأخلاقي وسقوط الضوابط المحصنة للمجتمع، قائلًا «رحم الله امرأ عرف حده فوقف عنده»» (**Orient le Jour 2014b**). بينما أورد نائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم نقطة مماثلة في خطاب ألقاه في سبتمبر/ أيلول **2017**، خلال اليوم الثاني لعاشوراء، تطرق فيه إلى استخدام الشباب للشبكات الاجتماعية وخاصة الفيسبوك حيث انتقد المحادثات بين الشباب والشابات، داعيًا إياهما إلى التواصل مع الأشخاص والأصدقاء من الجنس نفسه «لتجنب عصيان الأوامر والنواهي الإلهية» (**Orient Le Jour 2017b**).

في صيف **2016**، حظرت ثلاث بلديات في جنوب لبنان يديرها الحزب التعليم المختلط بين الرجال والنساء في حالات مختلفة. في عيترون، على سبيل المثال، أقفل مؤخرًا مسبح تديره البلدية أمام النساء أثناء استحمام الرجال، مع العلم أن النساء لا يسبحن فيه على أي حال، وقانعات بالجلوس على حافة المسبح. كان من الأسباب المذكورة عري

النصف العلوي من جسد المستحمين وظهور الذكور بملابس السباحة، ما يمكن أن يكشف عن تفاصيل الجسد. ونتيجة لهذا القرار، صارت النساء والأطفال يستخدمون المسبح من الصباح حتى الساعة الرابعة مساءً، بينما يستحم الرجال في المساء. في جبشيت، تلقى مقهى للإنترنت إخطارًا من البلدية يطالبه، من بين أمور أخرى، بعدم السماح بالاختلاط في قاعاته، والإقفال في أوقات الصلاة. وأخيرًا، في مدينة الخيام، منعت النساء من المشاركة في الماراثون، لتجنب الاختلاط أثناء السباق (**Antonios 2016**).

تماشيًا مع هذه المواقف من دور المرأة في المجتمع، لم يدعم الحزب التشريعات الهادفة إلى ضمان مساواة المرأة في الأسرة. ففي عام **2010**، مثلًا، تقدم نشطاء حقوق المرأة بمشروع قانون بشأن حماية المرأة، بما في ذلك تجريم الاغتصاب الزوجي. لكن اللجنة النيابية الفرعية عدلت بالكامل هذا المشروع، بناءً على طلب وزير الحزب محمد فنيش (**Merhi N. 2012**). وعلى وجه الدقة، فقد عدل النص لإزالة المادة الأساسية المجرمة للاغتصاب الزوجي (**Merhi N. 2012**). بينما أبقت اللجنة الفرعية على المادة **26**، التي تنص على أنه لا يمكن للمرأة رفع قضايا العنف المنزلي والعائلي إلى المحاكم المدنية إلا إذا سمحت بذلك المحاكم الشرعية –وهي مؤسسات معروفة بأبويتها حيث الرجل هو رب الأسرة ونواتها المقدسة- (**Khoury 2013b**). وعليه، قاوم نواب الحزب، أثناء نشاطهم في حكومة ميقاتي (**2011-2013**)، محاولات نقل حقوق الزواج والطلاق إلى المحاكم المدنية بدلًا من القضاء الشرعي (**Khoury 2013b**). في مارس/ آذار **2014**، رفضت الكتلة النيابية لنواب الحزب الرد على التماس من الائتلاف الوطني حول قانون يحمي المرأة من العنف الأسري، كان من شأنه تجريم الاغتصاب الزوجي (**Majed 2014**).

تبقى ملاحظة أخرى، وما زلنا في موضوعة فرض المعايير الأخلاقية والسلوكية في المجتمع، مؤداها أن الحزب في خطابه يصم المرأة المطلقة بالعار. ففي خطاب ألقاه الرجل الثاني في الحزب، الشيخ نعيم قاسم، أدلى فيه بأنه لا يمكنه مثلًا تصور قيام معلمة مطلقة، بالنظر إلى وضعها، بتعليم الطلبة وإعطائهم النصائح الحياتية (**Orient le Jour 2017b**).

باختصار، يتميز تدخل الحزب في المجتمع المدني الشيعي بسمات جندرية واضحة تنعكس في بنية التنظيم وتوجهه السياسي. وما تضعه الحالة الإسلامية والالتزام من معايير وأعراف يتفتق عنها أدوار جندرية ثابتة ويتوقع من المرأة، كجزء من هذا، أداء دور محوري في نقل مبادئ الحزب العقائدية إلى القاعدة الاجتماعية الأوسع عبر دورها كأم ومربية. وتتعزز هذه «الهيمنة الجندرية» عبر الأمثولة التاريخية والإحالة إلى التقاليد الدينية الشيعية (**Deeb 2009:350-353**). ويجري ترسيم الحدود بين الجنسين من خلال الزي الشرعي وأنماط السلوك التفصيلية، وتساعد هذه بدورها على تعزيز الأعراف الاجتماعية عبر آليات الإكراه والقبول.

4-8- خلاصة

نشأت هيمنة الحزب المتزايدة بين الشيعة في سياق مجتمع تحكمه الميليشيات ودولة لبنانية ضعيفة إبان الحرب الأهلية. وفي غياب دولة فاعلة، بنى الحزب قاعدة اجتماعية بارزة في هذه المناطق خلال الثمانينيات والتسعينيات. بينما كان تغلغل الحزب العميق في المجتمع المدني، والمعبر عنه في شبكته الواسعة من المؤسسات الاجتماعية وجهازه الثقافي الضخم، من الأسباب الرئيسة لنجاحه. لقد مكن ضعف الدولة اللبنانية في فترة ما بعد الحرب الأهلية –سواء من حيث دورها كمقدم خدمة أو حتى كضامن للسلم الأهلي– الحزب من بسط سيطرته على الشيعة بالتزامن مع مقاومته العسكرية ضد إسرائيل. من جهة أخرى، استخدم الحزب مشاريع إعادة الإعمار فيما بعد الحرب الأهلية والغزو الإسرائيلي ليوفر للشيعة الخدمات الاجتماعية الضرورية. وقد انصب جزء كبير من هذا النشاط في معاقل القوة الرئيسة في حكم الحزب، أبرزها الضاحية.

تظهر جميع هذه الأنشطة جوانب كل من الإكراه والقبول، مفهومة بالمعنى الجرامشي. تحت هذا الإكراه والقبول يقوم مفهوم محدد عن العالم مستوحى من الدين، نجد تجسيده في مفهومي «الحالة الإسلامية» و«الالتزام». على هذا النحو، منحت مكانة مهمة للمؤسسات الدينية والإعلامية والثقافية والتربوية، والتي تشكل «جهاز

هيمنة» شامل يشتغل كمورد رئيس لاكتساب الثقافة عند الشيعة. في هذا الصدد، يمكن النظر إلى كوادر الحزب والناشطين في مؤسسات هذا الجهاز بوصفهم مثقفي الحزب العضويين.

تعمل منظمات المجتمع المدني التابعة لـ«الحزب»، عبر هذه الآليات، على تعزيز رؤية عالمية متماسكة قادرة على دمج مجموعة متنوعة من المصالح الفردية والجماعية بين الشيعة[1]. بيد أن بناء الهوية الشيعية ليس عملية ساكنة وثابتة، بل عملية مستمرة تتوسط فيها الشبكات المؤسسية للحزب. ومن خلال التطبيق الواعي لمفهومي «الحالة الإسلامية» و«الالتزام»، ترسم عملية تشكيل الهوية هذه حدود الانتماء الشيعي، من جوانب الإكراه والقبول على السواء. كما أنها أيضًا تميز بين الجنسين، فتعزز دورًا معينًا للمرأة في منظمات الحزب باعتبارها حلقة الوساطة الرئيسة في نقل عقيدة الحزب. هكذا، يسهل بث عقيدة الحزب عبر شبكته من المنظمات استمرار سلطته على قطاعات الشيعة كافة وإعادة إنتاجها.

غير أن الحزب وإن استخدم هذه المؤسسات كوسيلة لبناء قبول ودعم شعبيين (محصور دائمًا بحدود الإكراه)، لا ينبغي فهم رؤيته على أنها رؤية كاملة ومناهضة للنظام إزاء المجتمع برمته[2]. فلم تتحد عملية انخراط الحزب في المجتمع المدني التراتبيات المعاصرة داخل المجتمع الشيعي ولم تشجع أي شكل من أشكال التعبئة الذاتية المستقلة من أسفل. بدلًا من ذلك، استخدمت الأنشطة الشعبية لغرس القيم الدينية المرتبطة بالحالة الإسلامية، وعادة تجري بطريقة من أعلى إلى أسفل، أي من المستويات التنفيذية إلى القاعدة الاجتماعية. في الفصل التالي، أستكشف عبر عدسة الحركة العمالية هذا التوتر في ممارسة الحزب الانخراط الاجتماعي.

1- لقد أدرجت منى حرب هذه المصالح: المصالح المادية (التوظيف أو النفاذ إلى الخدمة الجماعية)، والمصالح الفكرية (قضية المقاومة ومبدأ ولاية الفقيه)، والمصالح الأخلاقية (القائمة على الحالة الإسلامية والإلتزام)، والمصالح الترفيهية (النفاذ إلى «الترفيه» المرتبط بقطاع التطوع والتشارك)، والمصالح العاطفية (الشعور بالاكتفاء والرضا).

2- أختلف هنا مع رولا أبي صعب التي تقول بأن الحزب يروج لنسخة من «الإسلام الثوري» (Abisaab 2006:255).

الفصل الخامس

حزب الله والحركة العمالية اللبنانية

قامت النقابات العمالية خلال الحرب الأهلية بدور مهم في تنظيم المظاهرات المختلفة والمقاومة الشعبية ضد استمرار النزاع والانقسام الطائفي وسلطة الميليشيات والاحتلال الإسرائيلي خلال الثمانينيات (**Al-Amir Najde 2012; Dirani 2012**). وفي مقابلات أجريتها لإنجاز هذا الكتاب، تحدث القادة والنشطاء العماليون بفخر عن هذا السجل.

يروي أديب أبو حبيب، رئيس اتحاد عمال الطباعة والإعلام ومؤسس المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين (**LORWE**) والعضو السابق في الحزب الشيوعي اللبناني، ما يلي: «واصلت الاتحادات والنقابات العمالية خلال الحرب الأهلية أداء دور لصالح العمال عبر النضال لزيادة الأجور وتصحيحها، فضلًا عن الحصول على التأمين الاجتماعي. لقد كانت الحركة النقابية ضمير الشعب" (**Bou Habib 2012**). ومن السمات المميزة لهذا الدور محاولة الاتحادات والنقابات التنظيم بما يتجاوز التقسيمة الطائفية التي أصبحت مترسخة أكثر فأكثر. من جهته، سلط أحمد الديراني، عضو المرصد اللبناني (**LORWE**) والعضو السابق في منظمة العمل الشيوعي، الضوء على هذه السمة للعمل العمالي، مشيرًا إلى أن «النقابات قد نظمت خلال الحرب الأهلية، في عامي **1987** و**1988**، مظاهرات جمعت العمال من شطري بيروت نادت بوحدة البلد. كان هذا مهمًا لكونه جرى بعيدًا عن ديناميات الحرب الأهلية وضد نظام الميليشيات» (**Dirani 2012**).

بين عامي **1985** و**1989**، خرج أكثر من **114** احتجاجًا جماعيًّا لمعارضة الحرب الأهلية[1]. أفصح العدد المتزايد من المظاهرات وتنوعها في هذه السنوات عن إحباط السكان بسبب الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، مثل معدل التضخم الملحوظ **400%** في عام **1987** (**Sleibe 1999:156-157**)، فضلًا عن الغضب من أنشطة الميليشيات[2]. جرت هذه الاحتجاجات أيضًا خلال فترة من الصراعات الداخلية المحتدمة بين التنظيمات السياسية ضمن الجبهة الواحدة، مثل المعركة بين الكتائب والقوات

1- ضمت هذه الاحتجاجات إضرابات عن الطعام ومسيرات النساء المسلمات والمسيحيات واعتصامات أمام المجلس النيابي وإضرابات عمالية ضد اختطاف العمال ومعارض ثقافية ومسيرات المعاقين من أجل السلام وحقوق الإنسان من حلبا إلى صور وإضراب الاتحاد العمالي العام لخمسة أيام انتهى إلى المظاهرات (Sleibe 1999:143-144).

2- أديب أبو حبيب: «عارض الناس على نحو متزايد تدمير المجتمع على أيدي الميليشيات» (Bou Habib 2012).

اللبنانية، أو الخلافات بين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي (**Sleibe 1999:160-161**). في هذا السياق، اكتسى دور الاتحاد العمالي العام والنقابات العمالية الأخرى أهمية متزايدة.

حشد الاتحاد العمالي العام قواعده خلال الحرب الأهلية حول القضايا الطائفية وقضايا محددة تهم العمال، لا سيما انخفاض القيمة الحقيقية للأجور (نتيجة التضخم) وتوفير التأمين الاجتماعي لجميع العمال (**Bou Habib 2012**). كان الاتحاد العمالي القوة المنظمة الوحيدة الهامة على المستوى الوطني التي تمتعت بتمثيل عابر للطوائف وركزت على وحدة البلاد ومعارضة الحرب الأهلية. وبين عامي **1983** و**1991**، سيطر على قيادته أعضاء الحركة الوطنية اللبنانية –ضمت أغلب القوى اليسارية والوطنية– أو المتعاطفون معها (**Sleibe 1999:64**).

في سني ما بعد الحرب، واصل هذا الثقل الاجتماعي ظهوره في المظاهرات والإضرابات في طول البلاد وعرضها. ففي عام **1992**، مثلًا، نظم الاتحاد العمالي إضرابات ومظاهرات احتجاجًا على التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة وإدارة الأزمة الاقتصادية. وبالرغم مما وجهه نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام من تهديدات لقادة الاتحاد العمالي العام –الذين استدعاهم النظام السوري إلى دمشق– بقوله «هم (أي النظام السوري) لا يريدون إضرابات في البلاد؛ لأنها تهدد الأمن القومي» (**Al-Haf 2015**)، إلا أن الإضرابات استمرت لمدة ثلاثة أيام (**Bou Habib 2012; Dirani 2012** ، المنتدى الاشتراكي **2012: 4-8**)[1]. استطاعت الحركة شل البلاد بقطعها الطرق بين شمالها وجنوبها، مع **18** حالة حرق للإطارات على الطريق السريع الواصل بين بيروت وطرابلس وحده (**Al-Haf 2015**). في نهاية المطاف أوقف الاتحاد العمالي العام الإضرابات، لكن مع هذا، استقالت حكومة كرامي أمام التحركات الاجتماعية وجرت انتخابات جديدة (المنتدى الاشتراكي **2012: 4-8**).

1- آنذاك، كان الجيش السوري –بالتحالف مع بعض الساسة اللبنانيين– يتحكم بالنظام السياسي للبلد.

بعد انتخاب الحريري في العام **1992**، قدم الاتحاد للحكومة الجديدة قائمة مطالب تضمنت رفع الأجور وزيادة المزايا الإضافية للعمال وأنظمة أسعار المستهلك وضبط الإيجارات واحترام استقلالية الحركة العمالية والأخذ بآراء الاتحادات والنقابات في خطط إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي (**Baroudi 1998: 536**). وبالرغم من قدرة الحركة النقابية الواضحة على التعبئة والحشد، إلا أن الحريري لم يلتفت إلى مطالبها، ما أسفر عن مزيد من الإضرابات والمظاهرات الوطنية في العام **1994** بمطالب إضرابات العام **1992** ذاتها (يضاف إليها مخاوف من غياب الخدمات الاجتماعية المملوكة ملكية عامة) (**Baroudi 1998-537**).

في التاسع عشر من يوليو/ تموز **1995**، نودي إلى إضراب عام آخر لم يتوقف إلا بعد نشر الجيش وأجهزة الأمن في وجه العمال المضربين (**Sleibe 1999**). طبقت الحكومة حظرًا على التظاهر كانت قد فرضته في العام **1993**. وبحسب الأنباء الواردة، فقد اعتدت قوات الأمن على بعض المتظاهرين واعتقلت نحو **200** مشارك بينهم قادة وأعضاء من الاتحاد العمالي وصحفيون في بيروت وصيدا والنبطية. واحتجز العديد منهم لأيام قبل الإفراج عنهم دون توجيه أي تهم، في حين حوكم **70** شخصًا في بيروت وصيدا بتهمة انتهاك المادة **346** من قانون العقوبات، والتي تحظر التجمع لأغراض التحريض على الشغب والفوضى. جرى تبرئة نحو نصف من حوكموا بينما حكم على البقية بالسجن لمدة شهر واحد، وخفف الحكم على الفور إلى غرامة (**Amnesty International 1997**).

مع ذلك، فقد تواصلت النضالات الاجتماعية خلال عامي **1995** و**1996**، لا سيما بعد رفض الحكومة زيادة أجور القطاع العام. خلال هذين العامين، استنكف معلمو المدارس الرسمية عن تصحيح امتحانات الثانوية العامة للضغط على الحكومة لزيادة الأجور. أتت أفعالهم أكلها، إذ كان مصير نحو **60** ألف طالب على المحك. وبالمثل، بدأ أساتذة الجامعات إضرابًا في فبراير/ شباط **1996**، ودعا الاتحاد إلى إضرابات أخرى (**Baroudi 1998:537**). ردًّا على ذلك، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ وأرسلت قوات الأمن لكسر الإضرابات (**Baroudi 1998:538**). لكن رغم هذا القمع، فقد تحققت بعض

المكاسب خلال موجة الإضراب منتصف التسعينيات، بما في ذلك زيادة الأجور بمقدار ثلاثة أضعاف بين عامي **1993** و**1996**. غير أن الأجور الحقيقية واصلت الانخفاض، حيث رفضت الحكومة أي ربط بين الأجور والتضخم (**Baroudi 1998:544**).

5-1- التفكيك والاحتواء

مع تكشف هذه الموجة من إضرابات التسعينيات، بات جليًّا وجود استراتيجية واضحة لتقويض سلطة الاتحاد العمالي العام وما يرتبط به من اتحادات ونقابات. وفقًا لأديب أبو حبيب، صاغت النخب السياسية الرئيسة في لبنان هذه الاستراتيجية بصورة مشتركة (رغم مصالحها المختلفة وتنافساتها): حكومة الحريري وحزب الله وحركة أمل والقوى الأخرى الموالية للنظام السوري مثل حزب البعث والحزب السوري القومي الاجتماعي (**Bou Habib 2012; Dirani 2012**). أدى الحزبان الأخيران دورًا حاسمًا في هذه العملية، إذ كانا يسيطران على وزارة العمل اللبنانية بين عامي **1993** و**2005**. وبالعموم، قامت هذه الاستراتيجية على ركيزتين أساسيتين: (**1**) تأسيس اتحادات ونقابات منافسة منظمة على أسس طائفية و/ أو خاضعة للقوى السياسية التي تستقي قوتها من النظام السوري، و(**2**) التدخل في الشؤون الداخلية للاتحاد العمالي العام نفسه. حاولت النخبة السياسية اللبنانية، عبر هذه الوسائل، إضعاف قدرة الاتحاد على التعبئة العابرة للطوائف، وإخضاع الحركة العمالية لأولويات الإصلاح الاقتصادي الحكومي. كان الغرض المنشود من ذلك إزالة العقبة الرئيسة أمام تنفيذ السياسات النيوليبرالية وتصفية منافس سياسي محتمل للنخبة السياسية الطائفية والبرجوازية.

في الوقت نفسه، يمكننا إضافة تدخلات النظام السوري الذي كان حاضرًا عسكريًّا في لبنان وتعاونه، حتى انسحابه العسكري عام **2005**، مع مختلف الحكومات اللبنانية لقمع وإضعاف الاتحاد وأنشطته. فعلى سبيل المثال، في الإضراب العام الذي دعا إليه الاتحاد في يوليو/ تموز **1995**، دعمت السلطات السورية قرار رئيس الوزراء الحريري

حظر جميع المظاهرات، والإيعاز إلى الجيش وقوى الأمن الداخلي لتنفيذ الحظر. فسمح لهم الانتشار في بيروت ومدن أخرى لقمع الاحتجاجات. هكذا، ضرب النظام السوري هدفين بحجر واحد، أولهما استقرار لبنان بعد الحرب الأهلية، وثانيهما احتواء الانتقادات حول تواجده هناك (**Osoegawa 2013:134**).

بدأ تدخل الدولة في الاتحاد في وقت مبكر من العام **1993** حين حاول وزير العمل عبد الله الأمين، عضو حزب البعث، إحياء هيئة نقابية أقدم، الاتحاد الفيدرالي للنقابات القطاعية. خطط الوزير لإصدار تشريع جديد من شأنه السماح بتدخل الدولة في شؤون الاتحاد العمالي العام (**Bou Habib 2012; Dirani 2012; Abdallah 2012; Gharib 2012**). لكن هذه المبادرة فشلت، وبدلًا من ذلك، بدأ وزير العمل بإصدار تراخيص لإنشاء اتحادات ونقابات جديدة، معظمها منقسم على أسس طائفية مع حضور ضئيل على الأرض. في العام **1993**، جرى ترخيص **41** نقابة عمالية جديدة وخمسة اتحادات، وهذه قفزة كبيرة للغاية بالنسبة للنقابات الـ**62** والاتحادات الـ**22** التي كانت موجودة في العام السابق (**Bou Habib 2012; Dirani 2012; Abdallah 2012; Gharib 2012**). هذه الهيئات العمالية الجديدة، حسبما أشار غسان صليبي في مقابلة لإنجاز هذا الكتاب، «رمت إلى منافسة النقابات العمالية القائمة والحد من استقلالية الحركة النقابية» (**Sleibe 2012**). والأهم من ذلك، أثرها على طبيعة صنع القرار في الاتحاد لأن التمثيل في مجلسه التنفيذي لم يكن قائمًا على حجم عضوية النقابة؛ بل تمنح كل نقابة مقعدين تلقائيًّا. علاوة على ذلك، ينتخب المجلس التنفيذي المكتب السياسي لـلاتحاد، المكون من **12** عضوًا (**Bou Habib 2012; Dirani 2012**). وعلى هذا النحو، اكتسبت النقابات المرخصة حديثًا والمرتبطة بأحزاب سياسية مقربة من النظام السوري (حزب الله والبعث والحزب السوري القومي الاجتماعي) المزيد من الثقل داخل الاتحاد العمالي العام.

على الرغم من هذه المحاولات لتقويض الاتحاد، فقد قابلت قيادته وأعضاؤه استراتيجية النخبة السياسية اللبنانية بمقاومة كبيرة. فمن العام **1993** إلى **1998**، برزت سلسلة من

الصراعات السياسية الحادة داخل الاتحاد بين القوى غير الطائفية واليسارية من جهة، والقوى المرتبطة بالحكومة وسورية من جهة أخرى[1]. وفي سياق هذه الصراعات، أصدرت حكومة الحريري قانون **1993** ضد المظاهرات العامة «غير المرخصة» (انظر ما سبق)، وفي العام **1997**، تعرض رئيس الاتحاد ونائبه للاعتقال لرفضهما السماح بانضمام سبعة نقابات جديدة أسستها حركة أمل والبعث إلى الاتحاد والمشاركة في انتخاباته (**Bou Habib 2012; Sleibe 2012**). وقبل انتخابات العام **1997**، جرى التقرير عن حوادث اعتقال أخرى طالت قادة نقابيين. إذ ذكر تقرير منظمة العفو الدولية أنه «في الثالث عشر من أبريل/ نيسان **1997**، ورد أن الشرطة قد طوقت مقر الاتحاد العمالي العام في صيدا أثناء تنظيم انتخابات جديدة، واعتقلت **26** نقابيًّا. وقد أفرج عمن اعتقل، من بينهم صحفيون، في الليلة نفسها دون توجيه أي اتهامات. وبحسب ما ورد، فقد حاصرت الشرطة مقر الاتحاد في يوم الانتخابات (الرابع والعشرون من أبريل/ نيسان **1997**) واعتقلت ثلاثة مسؤولين نقابيين، لمنعهم من التصويت على ما يبدو» (**Amnesty International 1997**). لقد أثبتت انتخابات **1997** أنها انعطافة مهمة، إذ شهدت منافسة بين إلياس أبو رزق (ممن اعتقلتهم الحكومة) تدعمه النقابات اليسارية والديمقراطية، وغنيم الزغبي، تدعمه وزارة العمل والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب الله والبعث وحركة أمل. فاز الزغبي في الانتخابات لكنه لم يشغل المنصب سوى لعام واحد، إذ لم يتمكن من هزيمة القاعدة الداعمة لأبو رزق (**Abdallah 2012**، المنتدى الاشتراكي **2012 :4-8**). حين عاد أبو رزق إلى منصبه بين عامي **1998** و**2001**، بذلت جهود لتوحيد الاتحاد بما يتجاوز الخطوط الحزبية والطائفية والتحرك ضد سياسات حكومة الحص الجديدة. بيد أته ومع زيادة ثقل الاتحادات والنقابات الموالية لسورية في قيادة الاتحاد العمالي العام (الداعمة للحص)، باءت محاولة أبو رزق لتجديد الحراك العمالي بالفشل (**Habib 2012; Sleibe 2012**). لقد سارت الأمور على هذا النحو بالرغم

1- في العام 1993، فاز بانتخابات الاتحاد العمالي العام المرشح إلياس أبو رزق المدعوم من اليسار على حساب المرشح أنطون بشارة المتحالف مع السلطات ووزراة العمل (Baroudi 1998). يوضح كاسترو عبد الله، عضو الحزب الشيوعي ورئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، بأن ذهاب أنطون بشارة للتحالف مع الدولة دفع باليسار للتصويت لصالح إلياس أبو رزق (Abdallah 2012).

من اشتداد السياسات النيوليبرالية خلال هذه الفترة (انظر الفصل الثالث)، فضلًا عن تسريح آلاف العمال في العام **2000** من المؤسسات الاقتصادية المتعثرة (**Baroudi 2000: 88**).

بحلول العام **2001**، كانت الدولة اللبنانية قد حققت سيطرة شبه كاملة على قيادة الاتحاد بعد انتخاب غسان غصن رئيسًا له، وغصن يتبع الحزب السوري القومي الاجتماعي ومقرب من نبيه بري. حظي ترشيح غصن بدعم الحكومة والقوى السياسية المقربة من النظام السوري، منها حزب الله وحركة أمل والحزب السوري القومي وحزب البعث. كما شهد انتخابه دخول أسامة الخنسا من اتحاد الوفاء (انظر ما سيلي)، وحدة حزب الله العمالية، إلى المجلس التنفيذي للاتحاد (**Salloukh 2015:76**).

انتقد العمال والنقابيون غصن والقيادة الجديدة في مناسبات عديدة في السنوات التالية، لارتباطهما بالقوى السياسية الطائفية، وخاصة زعيم حركة أمل ورئيس مجلس النواب نبيه بري (**Abdul-Hussain 2003a**)[1]. انطلقت مظاهرة الاتحاد في عيد العمال عام **2002** على سبيل المثال تحت رعاية بري وبحضور عدد من النواب (**Salloukh 2015:77**). بينما اتهم العديد من النقاد قيادة الاتحاد بأنها تزعم حماية مصالح العمال، في حين أنها تساوم على حقوقهم، وخاصة فيما يتعلق بمسألة تصحيح الأجور. كما ألقوا اللوم على الاتحاد لعجزه عن مواجهة ما تفرزه سياسات الدولة من تحديات وقمع للعمال وممثلي النقابات العمالية (**Abdul-Hussain 2002b; Abdul-Hussain 2002e**).

في العقد التالي على انتخاب غصن، أعيد هيكلة الاتحاد تدريجيًّا على أسس طائفية وظل غصن على رأسه إلى أن انتخب في آذار/ مارس **2017** رئيس جديد هو بشارة الأسمر، رئيس نقابة موظفي مرفأ بيروت. لكن ميزان القوى داخل الاتحاد لم يتغير،

1- على سبيل المثال، قال مارون الخولي، الذي كان عضوًا تنفيذيًّا في الاتحاد العام لنقابات عمال لبنان في 2002، إن غسان غصن وأعضاء آخرين في القيادة تصرفوا دون الرجوع إلى أحد في العديد من المسائل «ووفروا الغطاء لحلول اقترحها نبيه بري لبعض مشاكل العمال» (Abdul-Hussain 2002c)، أو أن القيادة كانت «تتلقى التعليمات من السياسيين» (Abdul-Hussain 2003c).

فقد حافظ أعضاء **8** آذار على الأغلبية العظمى من مقاعد المجلس التنفيذي (**Anonym 2012b**). بعيد انتخابه، خص الأسمر بالشكر أعضاء الاتحاد المنتمين إلى حركة أمل، الذين عملوا على تبني اللائحة التوافقية (**Orient le Jour 2017 a**). أما في المجلس التنفيذي، فقد احتفظ أعضاء **8** آذار بالأغلبية العظمى من المقاعد أيضًا (**Anonym 2012b**). لقد هجر عدد من الاتحادات المستقلة واليسارية الاتحاد العمالي العام (سواء عبر الخروج منه كليّا أو عدم الحضور إلى اجتماعاته) بسبب طابعه الطائفي وخضوعه للنخبة السياسية والاقتصادية الطائفية والبرجوازية[1].

5-2- تدخل حزب الله في الحركة العمالية

تعكس مكانة الحزب البارزة في قيادة الاتحاد العمالي العام استعداده لتشكيل اتحادات ونقابات طائفية جديدة منافسة كوسيلة لبناء قاعدة في مؤسسات الاتحاد. ولتحقيق هذه الغاية، أسس الحزب العديد من الاتحادات والنقابات العمالية في مختلف القطاعات ذات القيادة الشيعية والخاضعة له سياسيًّا. وأهم مثال على ذلك هو اتحاد الوفاء (تأسس بداية تحت مسمى اتحاد الوفاء في البقاع في العام **1988**، ثم اتخذت صفة الاتحاد رسميًّا تحت مسمى اتحاد الوفاء في العام **1998**)، حيث كان يتألف فقط من نقابات عمالية من هذه المنطقة –تضم في الغالب عمال الزراعة والبناء والمستشفيات- (**Yassin 2012**)[2]. وفي العام **2000**، لم ينتسب إلى اتحاد الوفاء سوى خمس نقابات بإجمالي عدد أعضاء قرابة الأربعمائة (**Bedran and Zbeeb 2000:223**). لكن على مدى العقد الماضي، امتد إلى بيروت وجنوب لبنان، وطال مجموعة واسعة من القطاعات

1- من هذه الاتحادات اتحاد نقابات موظفي المصارف واتحاد عمال الطباعة والإعلام والاتحاد الوطني لعمال الكيماويات واتحاد عمال البناء والأخشاب واتحاد النقابات المستقلة.

2- 1) نقابة عمال ومستخدمي المستشفيات في البقاع (187 عضوًا مسجلًا)، 2) نقابة عمال أسواق الخضار في البقاع (32 عضوًا مسجلًا)، 3) نقابة عمال ومستخدمي قطاع البناء ومشتقاته في بعلبك (45 عضوًا مسجلًا)، 4) نقابة عمال مربي الأسماك في البقاع (54 عضوًا مسجلًا)، 5) نقابة عمال ومستخدمي التعاونيات في البقاع (92 عضوًا مسجلًا) (Bedran and Zbeeb 2000:222-224).

الاقتصادية (اتحاد الوفاء **2020**أ). أما اليوم، قثمة ثماني نقابات تنتسب إليه[1]، تمثل قرابة **2500** عامل بحسب رئيسها الحالي علي طاهر ياسين (**Yassin 2012**).

يشغل علي طاهر ياسين اليوم مقعدًا في الهيئة التنفيذية للاتحاد العمالي العام ممثلًا عن حزب الله. وقد أوضح أن دور اتحاد الوفاء حماية حقوق العمال، لكنه أردف بأن الاتحاد "مرتبط بالحزب ويتبع خطه. نحن ننتمي إلى حزب الله». ويرجع السبب الرئيس وراء تأسيس الحزب نقابات جديدة في البقاع، بحسب ياسين، إلى أن نقابات المنطقة لم تكن مرتبطة به، مع أن المنطقة تحت سيطرته وذات أغلبية شيعية. إن معظم رؤساء الاتحادات والنقابات المرتبطة بالحزب هم أعضاء بالحزب، وعليهم اتباعه عقائديًّا ودينيًّا وسياسيًّا (**Yassin 2014**). تقتصر عضوية المجلس التنفيذي لاتحاد الوفاء على الأعضاء الشيعة فقط (اتحاد الوفاء **2020**ب).

لقد أسس الحزب إلى جانب اتحاد الوفاء اتحادات منافسة في القطاع الزراعي[2] والصحي[3] وقطاع النقل[4].

في هذا القطاع الأخير، تشكل أول اتحاد لسائقي سيارات الأجرة في العام **1969** على يد مجموعة من السائقين اليساريين بدعم من وزير الداخلية وقائد الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط. وفي العام **1982**، نجحت في التفاوض على ضم سائقي سيارات الأجرة إلى صندوق الضمان الاجتماعي (**Abi Yaghi 2012**). لكن الاتحاد أضعف في عهد حكومة الحريري حين منح الوزير عبد الله الأمين (**1992-1995**) حركة أمل ترخيصًا لتشكيل اتحاد جديد في هذا القطاع. لاحقًا، أدى تعيين حليف حزب الله طراد

1- نقابة عمال ومستخدمي التعاونيات في بيروت وجبل لبنان. نقابة عمال ومستخدمي المستشفيات في البقاع. نقابة عمال أسواق الخضار في البقاع. نقابة عمال قطاع البناء ومشتقاته في البقاع. نقابة عمال المطابع في الجنوب. نقابة تقنيي وفنيي الأعمال الكهربائية في بيروت. نقابة العاملين في زراعة الخضار في الجنوب. نقابة عمال ومربي الأسماك في البقاع (اتحاد الوفاء 2020أ(

2- يرأس عمر صبحي عبد الله اتحاد نقابة عمال التعاونيات والمؤسسات وأسواق الخضار، ويرأس جهاد عباس بلوق اتحاد نقابات المزارعين في لبنان (إنماء) (انظر الفصل الثالث لمزيد من النقاش حول الدور الطائفي لهذه النقابة). في كلا هذين الاتحادين، جميع أعضاء المجلس التنفيذي من الشيعة.

3- يرأس بربر عثمان حسن اتحاد النقابات العمالية والصحية في البقاع.

4- يرأس عبد الله حمادة اتحاد الولاء للنقل في لبنان.

حمادة وزيرًا للعمل العام **2005** إلى منح رخصة أخرى لاتحاد ثالث لقطاع النقل (**Abi Yaghi 2012**)[1]، هو «اتحاد الولاء» التابع لحزب الله بحسب رئيسه عبد الله حمادة (**Hamadeh 2012**). يضم هذا الاتحاد أربع نقابات: النقابة العامة لسائقي الميني باص العمومي في لبنان ونقابة سائقي وعمال النقل في لبنان ونقابة سائقي فانات المدارس والجامعات في منطقة البقاع ونقابة سائقي سيارات نقل الطلاب في الجنوب (اتحاد الوفاء **2020**أ). تقتصر عضوية المجلس التنفيذي لاتحاد الولاء على الأعضاء الشيعة فقط (اتحاد الوفاء **2020**ب).

ينظم الحزب عمله في هذه الاتحادات والنقابات التابعة له عبر وحدته النقابية والعمالية برئاسة هاشم سلهب (اتحاد الوفاء **2013**). يعكس توجه هذه الوحدة نهج «اقتصاد السوق الاجتماعي» المبين في الفصل الثالث. إذ تدعي أولوية الدفاع عن العمال، بينما تميل بياناتها العامة وتقاريرها السنوية للدعوة إلى التنمية الاقتصادية المتناغمة وإلى حوار يوحد أصحاب الأعمال والموظفين لما فيه المصلحة الوطنية الكبرى للبنان (وحدة النقابات والعمال المركزية في حزب الله **2008**). هكذا، لا تبد الوحدة أي معارضة مبدأية إزاء الإجراءات النيوليبرالية كالخصخصة مثلًا؛ تجلى ذلك بوضوح في حالة تسريح عمال طيران الشرق الأوسط (انظر الفصل الثالث). وبدلًا من ذلك، تدعو الوحدة إلى موازنة المصالح والحكم على كل حالة خصخصة على حدة[2]. في الوقت نفسه، فيما تستخدم الوحدة هذا الخطاب العابر للطبقات، تركز أيضًا وبشكل خاص على النقاط المرجعية الشيعية؛ بما في ذلك إحياء ذكرى شهداء الشيعة التاريخيين (مثل الإمام المهدي) وذكرى شخصيات الحزب السياسية والعسكرية (وحدة النقابات والعمال المركزية في حزب الله **2008**، **2009**). كذلك تقام الاحتفالات العمالية التي تنظمها الوحدة، مثل عيد العمال، في المؤسسات الدينية الواقعة تحت سيطرة الحزب.

1- منح طراد حمادة، إبان شغله لمنصب وزير العمل، تراخيص لـ22 نقابة جديدة (Khaddaj 2010a).

2- قالت الوحدة في وثيقة أصدرتها في العام 2009 «إن مناقشة كل ملف من الملفات المطروحة للخصخصة على حدة وبحسب مقتضيات المصلحة الوطنية هو الطريق الأمثل لتشخيص المصلحة الوطنية في خصخصة هذا القطاع أو ذاك. الحسابات الوطنية السليمة هي التي تحسم الجدل حول فوائد الخصخصة لأي قطاع ومضارها على لبنان» (وحدة النقابات والعمال المركزية في حزب الله 2009).

3-5- تجدد النضالات العمالية: 2004-2011

مثلما أوضح في الفصل الثالث، كان مطلع هذه الألفية لحظة فارقة في توطيد النيوليبرالية اللبنانية عقب مفاوضات قادها البنك الدولي حول اتفاقي باريس**1**- وباريس**2**- من **2001** وحتى **2003**. وبالرغم من التغيرات الاقتصادية الكبيرة إثر هاتين الاتفاقيتين، إلا أن الاتحاد العمالي العام بالكاد أبدى أي معارضة للإصلاح الاقتصادي الحكومي. بيد أن موجة حراك عمالي جديدة ستظهر، وستكون إلى حد كبير بعيدة عن بنى الاتحاد العمالي العام ومبادرته. كما ستتبين التداعيات الكلية لإضعاف الاتحاد العمالي –وخضوعه لوزارة العمل والقوى السياسية القريبة من النظام السوري– خلال هذه النضالات العمالية المتجددة. علاوة على هذا، اتسم توجه الحزب إزاء هذه الحراكات الجديدة بالمراوغة وعدم الرغبة في تشجيع النضالات الجماهيرية المستقلة. فعند كل منعطف حاسم، أعطى الحزب الأولوية لمصالحه الطائفية التي كانت في الغالب على الضد من مصالح الحركة العمالية العابرة للطوائف.

في مايو/ أيار **2004**، دعا الاتحاد العمالي العام، تحت ضغط الحراك النقابي والشعبي والاحتجاجات، إلى إضراب عام ليوم واحد احتجاجًا على ارتفاع أسعار الوقود، وبالعموم على ارتفاع الأسعار وغياب الخدمات الاجتماعية والوضع الاجتماعي المتردي في بلد بلغت نسبة البطالة فيه **30%** تقريبًا (**Indymedia Beirut**: **2004**). وصف عبد الأمير نجدة وبسام طليس، رئيس اتحاد سائقي السيارات العمومية ومصالح النقل في لبنان، السابع والعشرين من مايو/ أيار بأنه «خطوة أولى في تصعيد تحركات الحركة [التي كان من المقرر أنها] ستتواصل حتى الأول من يوليو/ تموز القادم» . بحسب رئيس الاتحاد، عبد الأمير نجدة، فقد قصرت قيادة الاتحاد العمالي العام البيروقراطية، تحت ضغط النخبة السياسية، الإضراب على يوم واحد، مع أن المحتجين والنقابيين، لا سيما في قطاع النقل، عارضوا هذا القرار ودعوا إلى المواصلة (**Chiit**: **2009b**; **Al-Amir Nadje**: **2012**).

كما أعلنت معظم النقابات والجمعيات العمالية دعمها الإضراب. كان في عِداد الداعمين معلمو المدارس الخاصة والرسمية، وموظفو المصارف وعمال النقل وعمال شركة كهرباء لبنان، وموظفو الجامعة اللبنانية والمزارعون والعمال الزراعيون وعمال هيئة المياه في بيروت والشمال، وعمال البناء، وعمال طيران عبر المتوسط، وموظفو الحكومة الذين قاموا بإضراب تضامني مدته خمس دقائق (الشرق الأوسط: **2004**، المستقبل: **2004**).

شهد يوم الإضراب مظاهرات ضد الحكومة واحتجاجات في جميع أرجاء البلاد (**Al-Manshour: 2004**). بدأ سائقو الفان وسيارات الأجرة إضرابهم مع ساعات الصباح الأولى، حيث قطع سائقو الأجرة الطريق إلى الضاحية الجنوبية. بينما تواترت أنباء مماثلة من النبطية وطرابلس وصيدا والمدن الأخرى. أصيبت المدارس والنقل العمومي بالشلل في كامل البلاد. في حين توقف مطار بيروت بالكامل لثلاث ساعات على الأقل (الشرق الأوسط: **2004**، المستقبل: **2004**). في غضون ذلك، كان ثمة اعتصام في محيط مقر رئاسة الحكومة يرفع لافتات ضد غلاء سعر المحروقات، إلى جانب لافتات ضد الفساد وسياسات الحكومة المالية والبطالة المرتفعة.

أصابت هذه التحركات البلد بالشلل. لكن الأحداث سوف تنقلب مع منتصف النهار تقريبًا، حيث سيقمع الجيش المحتجين في حي السلم، أحد الأحياء الشيعية الفقيرة في الضاحية الجنوبية.

فتح الجيش النيران على المتظاهرين والمضربين الذين تجمعوا في حي السلم، ما تسبب بمقتل خمسة منهم وجرح العشرات، فضلًا عن اعتقال ما يزيد على **130** آخرين (**Indymedia Beirut: 2004; Adada: 2015**). هاجم الجيش المحتجين –معظمهم من سائقي سيارات الأجرة والفانات ممن تجمعوا في الحي عند الخامسة صباحًا–، حين توجهوا نحو المظاهرات الرئيسة في محيط مقر رئاسة الحكومة. مع بداية الاشتباكات، طلب الاتحاد العمالي العام، الداعي إلى الإضراب، من المحتجين «وقف التظاهر والحفاظ على السلمية والمدنية والامتناع عن خرق القانون» (**Libcom: 2004**).

حول الجيش حي السلم إلى منطقة أمنية مغلقة، مانعًا الأفراد من الدخول إليه والخروج منه وبدأ حملة اعتقالات واسعة (**Indymedia Beirut: 2004**). وإثر مقتل محتجين في حي السلم، امتدت الاحتجاجات إلى بعض أحياء الضاحية، إلى حي برج البراجنة والمريجة والأوزاعي والكفاءات وأوتوستراد هادي نصر الله والشياح وشاتيلا. في غضون ذلك، أحرق محتجون مبنى وزارة العمل. على إثر هذا انتشر الجيش في مناطق الاشتباكات من الأوزاعي وحتى جاليري سمعان، كما أقفل الطرقات من جهة، بينما أقفلت الإطارات المشتعلة الجهة الأخرى. أطلقت القوات النار على المحتجين، فأصابت البعض، في حين تعرض آخرون للاعتقال (**Indymedia Beirut: 2004**).

دعمت الأحزاب السياسية الطائفية الرئيسة الجيش، قائلة: «الجيش خط أحمر»، بينما صورت معظم وسائل الإعلام الإضراب على أنه «محاولة بربرية لمهاجمة الجيش» (**Chiit 2009b**). بعد عدة أيام وفي مؤتمر صحفي، اتهم حسن نصر الله أفرادًا مرتبطين بالسفارة الأمريكية «بالتحريض على العنف بين المحتجين والجيش»، وأنه «في أعقاب إطلاق النار في حي السلم، عملت المجموعات المرتبطة بالسفارة على نشر الفوضى والعنف في المناطق الأخرى في الضاحية» (**El-Ghoul: 2004**). وأضاف بأن المحرضين قد استهدفوا تقويض العلاقة الوثيقة بين الحكومة والحزب، ونفى مزاعم أن للحزب مصلحة في مغادرة رئيس الوزراء رفيق الحريري من منصبه، في حين شدد على أن حزبه «لم يكن طرفًا في أعمال شغب يوم الخميس حول أسعار البنزين في حي السلم» (**El-Ghoul: 2004**).

في مقابلة مع علي طاهر ياسين، النقابي التابع لحزب الله، وعبد الله حمادة، رئيس اتحاد الولاء المرتبط بالحزب، وصفا أحداث حي السلم في العام **2004** بأنها محاولة لخلق حالة من عدم الاستقرار والفوضى في البلد من قبل بعض الأطراف والمحرضين الذين لا علاقة لهم بالمظاهرات والإضرابات النقابية. رغم أن ياسين قد أبدى أسفه إزاء القمع وأقر بأن للبعض مطالب مشروعة، إلا أنه أضاف بأن ما وقع في حي السلم مرده إلى وضع محلي خاص، وديناميات عائلية وعشائرية محددة، بخلاف ما أفرزته

الإضرابات ومطالب الناس من الديناميات الاجتماعية الأوسع (**Yassin 2012**). في العام **2004**، لم يواجه خط الحزب الرسمي رفضًا أو اعتراضًا.

بعد انسحاب القوات السورية من لبنان، تشكلت حكومة جديدة برئاسة فؤاد السنيورة في التاسع عشر من يوليو/ تموز **2005**. ضمت هذه الحكومة بين صفوفها ممثلين عن الحزب للمرة الأولى في التاريخ اللبناني، حصل فيها طراد حمادة على حقيبة وزارة العمل. كان على الحكومة اللبنانية مواجهة حراك كبير تقوده نقابة المعلمين في مايو/ أيار **2006** للدفاع عن الخدمات العامة. فقد حشدت النقابة قرابة ربع مليون شخص وأجبرت الحكومة على إلغاء بعض قراراتها: «تخفيض معاشات التقاعد وزيادة ضريبة القيمة المضافة من **10%** إلى **12%** ورفع أسعار المحروقات بمقدار **30%** وفرض عقود قصيرة الأجل على موظفي الحكومة والمعلمين» (**Chiit 2006; Gharib 2012**).

اشترك الحزب في هذه الاحتجاجات إلى جانب التيار الوطني الحر والحزب الشيوعي اللبناني (**Qualander 2006**). على الجهة المقابلة، هاجمت الأحزاب الحاكمة في **14** آذار الحركة، قائلة إنها بغالبيتها من تدبير شيعي ومخترقة من العمال السوريين. أما حكومة السنيورة فزعمت أن المظاهرات ليست مظاهرات عمالية، بل محاولة انقلابية خطط لها الشيعة للاستيلاء على السلطة؛ مع أن المظاهرات قد ضمت عمالاً من مختلف الطوائف حسبما أفاد أحد المشاركين فيها كنا قد أجرينا معه مقابلة في سياق إنجاز هذا الكتاب (**Chiit 2009a; Gharib 2012**). ومرة أخرى، لم يكن الاتحاد العمالي القوة المحركة في هذا الحراك.

في يناير/ كانون الثاني **2007**، لم يشارك سوى ألفي شخص في مظاهرة ضد أجندة مؤتمر باريس**3**- كان قد دعا إليها الاتحاد العمالي العام. أحد أسباب هذا الحضور القليل أن قوى **8** آذار، منها حزب الله الذي كان في صفوف المعارضة آنذاك، لم تشترك فيه. بالرغم من انتقاد الحزب لبعض جوانب مؤتمر باريس، إلا أنه أوضح عدم رغبته في المساس بمخرجاته (**Achcar 2007**). في الواقع، دعم نواب الحزب، رغم استقالتهم من الحكومة في ديسمبر/ كانون الأول **2006**، برنامج الإصلاح الذي قدمه السنيورة إلى

المؤتمر نفسه (**Catusse and Abi Yaghi 2011:73**). لكن عقب مظاهرة يناير/ كانون الثاني الصغيرة وتزايد التوترات بين المعارضة والحكومة، دعا تحالف **8** آذار، الذي يضم حركة أمل والحزب والتيار الوطني الحر، إلى إضراب عام يوم الثالث والعشرين من يناير/ كانون الثاني **2007**[1]. لئن بدأت هذه كمبادرة بيروقراطية إلى حد كبير، لكنها سرعان ما انقلبت إلى انتفاضة شعبية أغلقت الطرق الرئيسة في البلد. لقد أربك هذا الوضع الداعين إلى الإضراب وقرروا إنهاءه خوفًا من أنه قد «يخلق توترات طائفية» (**Chiit 2009a**). وافق الحزب على إنهاء الإضراب، لكنه رفض اقتراحات الجنرال ميشيل عون للقيام بمسيرة أمام مقرات الحكومة (**ICG 2007:2**). بحسب الناشط اليساري الراديكالي باسم شيت، خشي تحالف **8** آذار من أن هذه الحركة الشعبية في طريقها لتناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية بما يتجاوز التقسيمة الطائفية، بينما يفضل الحزب التركيز على مصالح الشيعة.

تمثلت إحدى سمات توجه الحزب إزاء هذه النضالات الاجتماعية والعمالية، لا سيما تلك التي ستظهر خلال العام **2008**، في عدم رغبته في دعم حراك عمالي جماهيري واسع النطاق ومستقل، مفضلًا الاعتماد بدلًا من ذلك على أعمال مسلحة محدودة ضد خصومه السياسيين. بهذا المعنى، عزز الحزب دينامية طائفية داخل هذه النضالات، ما أدى إلى تقويض أي زخم عابر للطوائف قد تأتي به. وخير مثال على هذا نجده في إضراب مايو/ أيار **2008** المجهض، والذي دعت إليه الاتحادات والنقابات من سائقي سيارات الأجرة والمعلمين والمزارعين، مطالبين بزيادة الحد الأدنى للأجور، ورفع الأجور العامة (المجمدة منذ العام **1996**)، واتخاذ إجراءات ضد التضخم الجامح في البلاد (**Catusse 2009**)[2]. لم يقع الإضراب المزمع في **7** مايو/ أيار، إثر اندلاع قتال شوارع بين القوى السياسية المعارضة. إذ هددت قوى **14** آذار، التي كانت تسيطر آنذاك على الحكومة، بإغلاق شبكة اتصالات الحزب. وردًا على ذلك، رفض الحزب التعبئة للإضراب العام

1- تمثلت نقطة الخلاف الرئيسة في المحكمة الخاصة بلبنان، إذ اعتبرها الحزب وحلفاؤه في 8 آذار مخالفة للدستور والقوانين.

2- دعي إلى إضراب سابق يحمل المطالب ذاتها في يناير/ كانون الثاني 2008. تصاعدت هذه الاحتجاجات لتصبح معارك دامية في الضاحية، مع قطع الطرقات ورفض سائقي التاكسي نقل الركاب.

وشن عوضًا عن ذلك هجمات مسلحة على أحياء في بيروت معروفة بكونها قواعد دعم لـ**14** آذار. لتسفر هذه المعارك عن قطع الطريق أمام الحراك الشعبي في الشارع، وإجهاض أي احتمال لنضالات عمالية مشتركة عابرة للخطوط الطائفية (**Catusse 2009**)[1]. وبحسب ما أوضح النقابي أحمد الديراني، كان التدخل العسكري للحزب «موجهًا ضد إمكانية قيام نقابة عمالية كبيرة وحراك عمالي يأخذ زمام المبادرة ضد الحكومة بطريقة ديمقراطية. لكن هذا الخيار لم يكن الخيار المفضل عند الحزب" (**Dirani 2012**). وزعم الديراني بأن مثل هذا الحراك كان ليحقق لا مكاسب اجتماعية حول القضايا الاقتصادية فحسب، بل أن يتصدى للتهديد الموجه إلى منظومة اتصالات الحزب أيضًا.

في يونيو/ حزيران **2011**، تشكلت حكومة جديدة بقيادة قوى **8** آذار رأسها نجيب ميقاتي، شغل فيها الحزب وزارتين: وزارة الزراعة (حسين الحاج حسن) ووزير دولة (محمد فنيش). إن تجربة حزب الله في هذه الحكومة مفيدة، لكونها تبين عدم استعداده لدعم إجراءات إصلاحية مهمة تهدف إلى معالجة أوضاع العمال في لبنان. تركزت النقاشات حول هذه الإجراءات بشكل خاص على مبادرة طرحها وزير العمل شربل نحاس عقب تشكيل الحكومة بوقت قصير. تضمنت المبادرة عددًا من الإصلاحات الاجتماعية المهمة –لا سيما هدف إطلاق مشروع «أجر اجتماعي»– من شأنها تصحيح رواتب العمال وموظفي القطاع الخاص بما يتماشى مع معدل التضخم، وتوسيع مروحة التقديمات الاجتماعية (**Traboulsi 2014:51+55**). على أن تمول هذه الإجراءات من الضرائب على الأنشطة المالية والريعية، وفي هذا الصدد، كان يمكن أن تمثل تراجعًا عن نهج إضعاف العمل مقابل رأس المال الذي كان من سمات السنوات السابقة (**Lebanese Observatory of the Rights of Workers and Employees (LORWE) 2013b:6-7**)). اقترحت المبادرة أيضًا إدراج بدلات النقل في الرواتب، وتوفير تغطية

1- بعيد أسابيع على وقف الأعمال القتالية وتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة، زيد الحد الأدنى للأجور من 300 ألف ليرة لبنانية (200 دولار) إلى 500 ألف ليرة لبنانية (300 دولار)، لكنه لا يزال بعيدًا عن مطالب العمال، وكما قلنا سابقًا لم يستفد منها سوى موظفي القطاع الخاص لا العام (Zaraket 2014).

صحية شاملة (**LORWE 2013b: 6-7**).

قوبلت مبادرة نحاس بمعارضة مجموعة من القوى السياسية المختلفة. في البداية، رفض وزير الصحة في حركة أمل، علي حسن خليل، إدراج التغطية الصحية الشاملة ضمن الأجر الاجتماعي، مبينًا أن رفضه يأتي من اعتقاده بأنها تتعدى على صلاحياته (**Nahas 2012**)، مع أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يتبع لوزارة العمل، ما يعني أن هذا الملف يقع ضمن صلاحيات نحاس وليس خليل (**Traboulsi 2014:55**). بينما زعم الصحفي اللبناني محمد زبيب والنقابي أديب أبو حبيب بأن مرد معارضة خليل واقع «أن وزارة الصحة والضمان الاجتماعي من حصة حركة أمل وبري، وأنهما يريدان استخدام التغطية الصحية الشاملة لخدمة مصالحهما السياسية والزبائنية» (**Zbeeb 2012a**; **Bou Habib 2012**). لكن بعد ضغوط من حركة أمل والحزب في أكتوبر/ تشرين الأول **2011**، وافق نحاس على فصل التغطية الصحية الشاملة عن مشروع إصلاح الأجور (**Traboulsi 2014:55-56**). سيصبح هذا الأخير محور المعركة الجديد داخل الحكومة.

تضمنت مبادرة نحاس الأولى زيادة في الحد الأدنى للأجور إلى **890** ألف ليرة لبنانية (**593** دولارًا أمريكيًّا)، يضاف إليها بدلات النقل. لكن هذا المقترح رفضه بالمطلق أرباب العمل في القطاع الخاص، وتوصلوا بدلًا من ذلك إلى اتفاق سمي بـ«الاتفاق الرضائي لإصلاح الأجور» مع قيادة الاتحاد العمالي العام ورئيس الوزراء نجيب ميقاتي (**LORWE 2013b:6-7**). لم يأت هذا الاتفاق بفائدة كبيرة للعمال لأنه لم يدرج بدلات النقل، ولم يرفع الحد الأدنى سوى إلى **670** ألف ليرة لبنانية (**450** دولارًا أمريكيًا) (**Orient Le Jour 2012a**). زعم القطاع الخاص بأن إضافة بدلات النقل إلى الأجر الأساسي سيزيد التكاليف إلى مستويات لا تحتمل ويدمر القطاع الخاص على وجه التحديد (**The Daily Star 2012a**).

اعتمدت الحكومة الاتفاق الرضائي في ديسمبر/ كانون الأول **2011**، وقد صوت وزيرا الحزب، محمد فنيش وحسين الحاج حسن، لدعمه بدلًا من دعم مبادرة نحاس. وفيما

يتعلق بدور الاتحاد العمالي العام، قال فنيش: «لقد رفض العمال والموظفون خطة تصحيح الأجور التي اقترحها وزير العمل شربل نحاس» (**Orient Le Jour 2011e**). لكن تميز موقف الحزب بالتناقضات الملازمة لمنظوره «السوق-اجتماعي» والمطالب المختلفة لقاعدته الاجتماعية. ليغير الحزب موقفه في اليوم التالي على التصويت، بعد انتقادات شعبية واسعة لموقف وزيريه، إلى دعم إضراب ومظاهرة نُظِّما ضد الاتفاق الرضائي. في حين فسر الوزيران تصويتهما السابق لصالح الاتفاق الرضائي بأنه جاء نتيجة غياب التنسيق مع نحاس، لا نتيجة معارضة الخطة نفسها (**Al-Akhbar 2012**).

بيد أن الحزب امتنع عن تأييد مظاهرة تدعم خطة نحاس في الخامس عشر من ديسمبر/ كانون الأول، واشترك فيها **6000** شخص في بيروت (**Al-Akhbar English 2011**)[1]. في هذه المظاهرة، أعرب العديد من المتظاهرين عن معارضتهم عبر اللافتات والهتافات والنقاشات حول دور الاتحاد العمالي العام[2]. فاتهمت فرح قبيسي (**Al-Akhbar English 2011**)، إحدى الناشطات، في مقابلة مع جريدة الأخبار، الاتحاد العمالي العام بالتواطؤ مع الحكومة، وأردفت بأن قرار الاتحاد لم يتخذ ديمقراطيًّا من العمال، بل اتخذته مجموعة بيروقراطية مقربة من أرباب العمل والحكومة وقوى السلطة، بالتالي أعاقت قدرته على أن يكون ممثلًا حقيقيًّا للعمال (**Al-Akhbar English 2011**). في الواقع، لم يكتف الاتحاد بمعارضة خطة نحاس، بل قدم شكوى ضده إلى منظمة العمل الدولية، تتهمه بتفتيت الحركة النقابية في لبنان (**LORWE 2013b:15**).

جرى في أواسط يناير/ كانون الثاني **2012** تصويت نيابي أخير على الاتفاق الرضائي ومبادرة نحاس. وفي المناقشة قبيل التصويت، اقترح نحاس حدًّا أدنى للأجور يبلغ **868** ألف ليرة لبنانية (**578.6** دولارًا أمريكيًّا) يضاف إليها بدلات النقل (**Traboulsi**

1- هذه المظاهرة أيضًا لم يدعمها الاتحاد العمالي العام، فقد دعا إلى حراك مختلف يوم السابع والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول ثم عاد ليلغيه آخر الأمر. وصرح ممثل حزب الله في الاتحاد، علي ياسين، بأن الحزب قرر ألا يدعم أو يحشد لمظاهرة الخامس عشر من ديسمبر/ كانون الأول بسبب معارضته للسلطة التنفيذية للاتحاد (مقابلة مع علي طاهر ياسين، مارس/ آذار 2012، بيروت).

2- مشاهدات شخصية في الخامس عشر من ديسمبر/ كانون الأول 2011.

2014:55). وبرغم اللقاءات المتعددة بين نحاس والحزب وحركة أمل ورئيس الوزراء، فلم يصلوا إلى اتفاق. وفي نهاية المطاف رفضت خطته، بينما قبل الاتفاق الرضائي، ليستقيل نحاس من منصبه في فبراير/ شباط **2012** (**Traboulsi 2014:56**). لقد برر النقابي التابع لحزب الله علي طاهر ياسين التصويت ورفض الاتحاد العمالي العام لخطة نحاس قائلًا:

> «لم يرد الاتحاد العمالي العام تحمل مسؤولية وضع استقرار البلد موضع الخطر. فالمشهد السياسي الوطني والإقليمي لا يسمح بهذه التغيرات، خاصة أن الطرف الآخر يحاول بأقصى ما لديه خلق البلبلة» (**Yassin 2012**).

عاد ياسين لترديد هذه الآراء في مؤتمر المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، «إصلاح السياسات الاجتماعية في لبنان: من الدعم الانتقائي نحو دولة الرفاهية» في مارس/ آذار **2012** (الذي حضره كاتب هذه السطور)، زاعمًا أنه سيكون من الصعب على العمال رفع مطالب أخرى حول الأجور بسبب عدم الاستقرار في البلاد، والضرر المحتمل الذي قد يلحق بالاقتصاد اللبناني. في حين أقر ياسين بضرورة أن تكون الرواتب «إنسانية»، لكنه أردف بأن الوصول إليها يجب أن يتم من خلال التفاوض مع أرباب العمل. في السياق ذاته، دافع ياسين في المؤتمر عن قيادة الاتحاد العمالي العام أمام شكاوى الحضور من أن الاتحاد لم يعد يمثل مصالح العمال (**Yassin's intervention in the Conference Reform of Social Policies in Lebanon: From Selective Subsidy Towards Welfare State 2012**). وليس من الغريب أن جاءت مداخلة ياسين بعد مداخلة نقولا إيلي شماس، رئيس جمعية تجار بيروت، الذي شاركه الجلسة. لقد قام شماس بمهاجمة شربل نحاس بدعوى ترويجه «الخطاب الماركسي» و«جو من الصراع الطبقي» في البلاد، مضيفًا دعمه للاتفاق الرضائي. لم يرد ياسين بشكل مباشر أو غير مباشر على شماس. بينما قال نقابيون آخرون مرتبطون بالحزب، أكرم زيد وعبد الله حمادة (رئيس اتحاد الولاء للنقل)، بأن الحزب لا يستطيع دعم مبادرة نحاس لأسباب

اقتصادية واحتمالية عدم الاستقرار في البلاد (**Zeid 2012; Hamadeh 2012**).

أتت نهاية عام **2020**، والزيادة الموعودة في الاتفاق الرضائي لم تطبق بعد، وما زالت آليات تمويلها قيد النقاش في لجان المجلس النيابي. بينما انخرط الحزب، رغم أنه يدعم بأقواله الاتفاق الرضائي، في خطاب «المحاسب» الذي تتشاركه **14** و**8** آذار، حسبما يقول الباحث رائد شرف (**Sharaf 2014**)، لشرح الصعوبات في تطبيق زيادة الأجور كما أوردها الاتفاق الأصل. توضح الأحزاب السياسية، بما فيها حزب الله، بأن عليها الحفاظ على السياسة المالية الحالية، والتحذير من خطر الانهيار الاقتصادي في حال طبقت زيادة الأجور وفقًا للخطة الحالية ودون بعض التضحية من جانب العمال.

باختصار، تقدم الفترة **2004-2011** مثالًا جيدًا على توجه الحزب إزاء الحركات العمالية في لبنان. شهدت هذه الفترة تصاعدًا كبيرًا في النشاط العمالي، تميز على الأخص بالدعوة إلى إضرابات عامة في عامي **2004** و**2008**، والجدل الحاد حول مبادرة نحاس في عام **2011**. كشفت هذه النضالات التوترات الكامنة في ادعاء الحزب تمثيل الطبقات الفقيرة والمهمشة من الشيعة، كذا اندماجه في النخبة السياسية وزيادة الروابط مع البرجوازية الشيعية الصاعدة. فعند المراحل الرئيسة كافة، أعرب الحزب عن قلقه حول قضايا مثل الخصخصة والآثار المترتبة على اتفاقيات مثل اتفاقية باريس**3**- وانخفاض قيمة الأجور الحقيقية بما لا يتجاوز حدود الأقوال. لكنه في الآن ذاته، قاوم بشدة محاولات تعبئة قاعدته الجماهيرية بطريقة تدعم المبادرات المستقلة العابرة للطوائف. وبالعموم، فقد حسمت هذه التوترات لصالح الإصلاح النيوليبرالي، لا سيما في تلك الفترات التي شغل فيها الحزب مناصب حكومية.

5-4- حركات عمالية بديلة في لبنان؟

شكل حراك **2011** حول خطة نحاس لحظة فارقة في الحركة العمالية اللبنانية، لأسباب ليس أقلها أنها دلت على بزوغ بنى تنظيمية جديدة حاولت تجديد التوجه

السابق العابر للطوائف عند الاتحاد العمالي العام. أحد الأمثلة الهامة على هذا كان إنشاء «هيئة التنسيق النقابية»[1]. ضمت الهيئة أربعين نقابة مستقلة وما بين **140** ألفًا إلى **176** ألف عضو، معظمهم موظفو حكومة أو معلمون في المدارس الرسمية والخاصة (**Gharib 2012, LORWE 2013b:8**). شكلت رابطة معلمي التعليم الأساسي[2] ورابطة أساتذة التعليم الثانوي[3]، **65** ألف عضو و**40** ألف عضو على التوالي (**Catusse and Abi Yaghi 2011:81**)، القوة المحركة للتنظيم. تتألف الهيئة بأغلبيتها من موظفي الحكومة، رغم هذا فهي غير معترف بها قانونيًّا اتحادًا أو نقابة[4]، لكنها مسجلة في وزارة الثقافة حيث تقع مكاتبها (**Gharib 2012**). هذه الوضعية لا تسمح للنقابة بتنظيم الإضرابات، لكن هذا لم يمنعها من الإضراب وقيادة الحراك الاجتماعي. بينما أعرب قادة الهيئة، مثل حنا غريب (حتى **2015**)، وهو عضو في الحزب الشيوعي أيضًا، ومحمود حيدر عن أن أحد أهدافهما يتمثل في تحويل روابط المعلمين إلى نقابات عمالية والهيئة إلى اتحاد نقابات في القطاع العام (**LORWE 2013a; Al-Hajj 2014a**). وبحسب نشطاء قابلتهم لإعداد هذا الكتاب، فقد ساعدت البنية التنظيمية الديمقراطية للهيئة على حمايتها من محاولات الدولة والقوى السياسية تقويضها أو التدخل في شؤونها السياسية كما حدث مع الاتحاد العمالي العام (**Bou Habib 2012; Gharib 2012; Sleibe 2012; George Al-Hajj 2012**). في الواقع، كانت معارضة الاتفاق الرضائي بقيادة الهيئة، بما في ذلك مظاهرة يوم الخامس عشر من ديسمبر/ كانون الأول **2011** المذكورة آنفًا. وسوف نرى أن البنى الديمقراطية للهيئة لم تكن كافية لمقاومة جهود الأحزاب البرجوازية

1- ما من تاريخ رسمي لتأسيس هيئة التنسيق لأنها ليست مؤسسة رسمية من الناحية القانونية. ولدت الهيئة بعد نهاية الحرب الأهلية اللبنانية عبر نضالات رابطتيها الرئيستين رابطة معلمي التعليم الأساسي في لبنان ورابطة أساتذة التعليم الثانوي في لبنان خلال التسعينيات. لكن الصراع على سلسلة الرتب والرواتب هو ما جعل الهيئة التنظيم العمالي الرئيس في البلاد نهاية عام 2011 وبداية عام 2012.

2- تأسست في العام 1938.

3- تأسست في العام 1980.

4- تحظر المادة الخامسة عشرة من قانون العمل على المستخدمين «تصريح أو نشر أي خطاب أو بيان عام أو مؤلف في أي موضوع أو الانضمام إلى التنظيمات المهنية أو النقابات أو الإضراب أو الحض على الإضراب، دون موافقة خطية من رئيس المديرية» (Zbeeb 2012b). علاوة على ذلك، لقد رفضت الدولة اللبنانية على الدوام التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 الخاصة بالحريات النقابية، وتحظر فعليًا جميع أعضاء الإدارات العامة من الانضمام إلى، أو إنشاء، أي نقابة. ولا يحظى بالاعتراف كاتحاد داخل الهيئة سوى اتحاد المعلمين في القطاع الخاص.

الطائفية، بالرغم من تناحراتها، للهيمنة والسيطرة عليها بغية وأد قدراتها التعبوية العابرة للطوائف وتحديها النظام السياسي الطائفي والبرجوازي.

أتى نمو الهيئة في سياق النضالات العمالية الجارية طوال العامين **2012** و**2013**[1]. على سبيل المثال، اندلعت في صيف العام **2012** وربيعه احتجاجات أشعلها **2500** مياوم ضد شركة كهرباء لبنان، احتجاجًا على خطط الخصخصة الحكومية[2]. زعم العمال أن وزارة الطاقة والمياه قد فشلت في تأمين التثبيت الوظيفي والضمان الاجتماعي والراتب الشهري اللائق والاستقرار الوظيفي (**Abou Zaki 2012c**). تتألف معظم عمالة شركة كهرباء لبنان من عمال مياومين، تزايدت أعدادهم من نحو **500** إلى **2400** خلال الفترة من **1995** إلى **2011** (**Civil Society Knowledge Center, Lebanon Support, 2016**)[3]. لا يتمتع هؤلاء بأي ضمان اجتماعي أو معاشات تقاعدية أو تأمين أو مزايا، ويحظر عليهم تشكيل النقابات أو الإضراب عن العمل (**al-Saadi 2015**). وفي أثناء الاحتجاجات، رفض الوزير المكلف جبران باسيل، عضو التيار الوطني الحر وصهر الجنرال عون، مقابلة العمال ووصفهم بالمشاغبين والخارجين عن القانون (**Abou Zaki 2012c**). كما أنه أرسل القوى الأمنية لمنع وصول المضربين إلى مكان الاعتصام. في خطة باسيل لإعادة الهيكلة كان **1800** من هؤلاء العمال فائضين عن الحاجة. أما حزب الله، الذي كان مسؤولًا عن الوزارة من يوليو/ تموز **2005** وحتى نوفمبر/ تشرين الثاني **2006** في عهد وزيره محمد فنيش، فقد دعم عملية الخصخصة[4]، إذ أيد في البداية خطة باسيل في مجلس الوزراء (**Al-Akhbar English 2012a**)، لكنه صوت لاحقًا لصالح مسودة قانون يسمح بتحويل مياومي شركة كهرباء لبنان إلى عمال بدوام كامل. خلال هذه

---

1 - خلال العام 2012، نظمت هيئة التنسيق أربعة عشر إضرابًا وستين اعتصامًا وأربع مظاهرات وقاطعت الامتحانات لسنتين متتاليتين وعقدت مؤتمرين نقابيين في بيروت (LORWE 2013b:8).

2- عرض على ثلاث شركات خاصة عقد لإدارة توزيع الطاقة الكهربائية (ترقية المنظومة، ولحظ العدادات، وتحصيل الفواتير).

3- بدءًا من العام 1974 وحتى هذا اليوم، كان إدخال موظفين جدد وإحلالهم مكان المتقاعدين يتم في غالب الأحيان عبر استخدام عاملين غير مثبتين بصفة مياومين. وبما أن الإدارة العامة لم تستطع استخدام قوة العمل (مباشرة)، فقد أوكل أمر تشغيل المياومين إلى شركات خاصة متعاقدة من الباطن. بالتالي، أصبحت نسبة معتبرة من قوة العمل المستخدمة في الإدارات العامة والمصالح الوطنية تدريجيًا «خارجية المصدر» وسلمت إلى شركات متعاقدة من الباطن. أما بالنسبة إلى المياومين، فيرتبطون قانونيًا بالشركات المتعاقدة من الباطن (Civil Society Knowledge Center, Lebanon Support).

4- انظر الفصل الثالث.

الفترة، لم ينتقد الحزب تصريحات باسيل وتهجماته الطائفية على الحراك العمالي، مع أن غالبية العمال المتضررين كانوا من الشيعة[1]. غاب الاتحاد العمالي العام هنا أيضًا عن دعم العمال، ليتدخل في اليوم الثالث والتسعين من الإضراب آخذًا صف إدارة شركة الكهرباء وممارسًا الضغط على العمال لإنهاء الإضراب (**LORWE 2013b:12**)[2]. في نهاية المطاف، تمكن العمال من الحصول على عقود عمل مؤقتة لجميع المياومين في الشركات المتعاقدة الثلاث الجديدة، ووعد من وزارة الطاقة والمياه بجدولة التثبيت بعد انتهاء عقودهم الحالية في العام **2016** (**Civil Society Knowledge Center, Lebanon Support, 2016**).

في فبراير/ شباط ومارس/ آذار **2013**، دعا المعلمون من قيادة هيئة التنسيق النقابية إلى مظاهرات كبرى وإضرابات مفتوحة للمطالبة بتطبيق قرار زيادة الرواتب الذي أقره وزير التربية والتعليم في العام **2012**. فتظاهر عشرات آلاف المعلمين في طول البلاد وعرضها، وتواصلت الإضرابات لأكثر من ثلاثة أسابيع. وقد شاركت في الإضرابات المدارس الرسمية وبعض المدارس الخاصة، ما عدا المدارس الكاثوليكية وتلك التابعة لحزب الله وحركة أمل في الضاحية الجنوبية (**Salloukh 2015:203**). كانت الهيئة أحد القوى الكبرى وراء هذا الحراك، الذي استمر طوال العام **2014** بسبب الفشل المستمر في تطبيق زيادة الأجور. من جهتها، رفضت الهيئة دعوات الحكومة لتمويل الزيادة عبر نقل أعبائها إلى الطبقات الفقيرة في المجتمع، بينها إجراءات مقترحة من قبيل فرض ضرائب غير مباشرة جديدة وتخفيض مزايا المعلمين واقتطاعات من معاشات

1- بحسب الوزير جبران باسيل، ينتمي 80% من العمال إلى طوائف غير مسيحية، وغالبيتهم من الشيعة ومعظم هؤلاء يدعمون بري (Naharnet 2012). عارض عدد كبير من النواب المسيحيين القانون خشية من أن توظيف عمال غير متفرغين، غالبيتهم من الشيعة، سوف يطيح بما يسمى بالتوازن الطائفي في الشركة (Abizeid 2014).

2- كان الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، عبر رئيسه كاسترو عبد الله، النقابة العمالية الوحيدة التي دعمت الإضراب. لقد زرت عمال شركة كهرباء لبنان المضربين وشهدت حضور كاسترو عبد الله. في أغسطس/ آب 2014، بدأ المياومون إضرابًا مفتوحًا مرة أخرى احتجاجًا على قرار مجلس إدارة الشركة تقليص عدد من سوف توظفهم بدوام كامل إلى 897 من أصل 2000 (The Daily Star 2014b).

المتقاعدين وزيادة التوظيف التعاقدي (**Orient Le Jour 2013b; Andraos 2013**)[1]. وقد تواصل ضغط الهيئة على الحكومة لتطبيق السياسة التي مضى على الموافقة عليها أكثر من سنتين[2].

بعد صيف العام **2015**، شهدت الهيئة انخفاضًا في مستوى الاحتجاجات ومعارضة الحكومة اللبنانية عقب فوز اللائحة التي يرأسها عبدو خاطر في يناير/ كانون الثاني **2015** في انتخابات اللجنة الإدارية لرابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، والتي كان لها دور قيادي في الهيئة. لقد دعم جميع الأحزاب الطائفية من **8** و**14** آذار على السواء المرشح خاطر، عضو التيار الوطني الحر، وفاز على اللائحة التي يرأسها حنا غريب المدعوم من المستقلين والحزب الشيوعي[3]. ظفرت اللائحة المدعومة من قوى **8** و**14** آذار بـ**16** مقعدًا من أصل **18** (**Salloukh 2015:86**)، رغم وعود الرئيس الجديد للرابطة، خاطر، بألا يتخلى عن المعركة التي بدأها حنا غريب لتطبيق زيادة الأجور (**Orient Le Jour 2015b**). كذلك فإن ائتلاف قوى **8** و**14** آذار عبر لائحته المسماة «التوافق النقابي» فاز على لائحة حنا غريب المسماة «الحراك النقابي المستقل» في انتخابات فبراير/ شباط **2015** لفروع النقابة في بيروت وجبل لبنان والجنوب وبمقاعد الشمال كافة ما عدا مقعدين اثنين في البقاع (**Salloukh 2015:87**). كانت هذه الانتخابات تذكيرًا بأحداث سابقة حين عملت القوى السياسية الطائفية على تقويض دور الاتحاد العمالي العام. لكن لا يزال حنا غريب شخصية جماهيرية وسط قطاع واسع من الحركة العمالية، وصار الأمين العام الجديد للحزب الشيوعي اللبناني في انتخابات الجمعية الوطنية الحادية عشرة في أبريل/ نيسان **2016** (**The Daily Star 2016a**). وعند انتخابه، وعد غريب بـ«إحياء» الحزب، موجهًا الدعوة إلى جميع الشيوعيين خارج الحزب للعودة إلى صفوفه (**The Daily Star 2016b**).

1- ينبغي وضع مطلب هيئة التنسيق النقابية في سياق تضخم زاد بنسبة 120% من 1993 إلى 2012، في حين لم تزدد أجور القطاع العام سوى بنسبة 55% (Wehbe M. 2013a). تجدر الإشارة إلى أنه في العام 2012، حصل القطاع الخاص على زيادة في المرتبات وأن المجلس النيابي صادق على تشريع لمضاعفة مداخيل القضاة وأساتذة الجامعات (Rifai 2014).

2- كانت مصالح المصارف اللبنانية والأعمال التجارية القوية الأخرى، ممثلة بالهيئات الاقتصادية، تعارض هذا المطلب قائلة بأنه سيتسبب بإفلاس الاقتصاد اللبناني، واستنزاف الخزانة العامة المفتقرة إلى النقد، وزيادة معدل التضخم وتقليل القوة الشرائية. في الحادي عشر من أبريل/ نيسان 2014، نظم الصيارفة إضرابًا ليوم واحد ضد الإجراء المقترح (Abizeid 2014).

3- حاول حنا غريب بداية تشكيل قائمة ائتلافية نصفها من المرشحين المستقلين والنصف الآخر من محازبي قوى 8 و14 آذار، لكن هذه القوى الأخيرة رفضت. لكنه تعرض لنقد النشطاء بسبب هذه المناورات.

وفي منتصف يونيو/ حزيران، شن حنا غريب هجومًا عنيفًا على الطبقة السياسية الحاكمة في البلد، قائلًا بأن «زعماء لبنان المستبدين ينهشون مقدراته وموارده الطبيعية، مستخدمين الطائفية لفرض سلطتهم وديكتاتوريتهم وممارسات الأمر الواقع. يوحدهم استغلال العمال والمعلمين والمزارعين والفقراء» (**The Daily Star 2016d**).

في يوليو/ تموز **2017**، جاء دور نعمة محفوض، الرئيس السابق لنقابة معلمي المدارس الخاصة والذي حارب إلى جانب هيئة التنسيق النقابية لإقرار سلسلة الرواتب، ولائحته «نقابتي» ليخسرا أمام اللائحة المنافسة التي ضمت ائتلاف الأحزاب الرئيسة في البلد (التيار الوطني الحر وحركة المستقبل والقوات اللبنانية وحركة أمل وحزب الله والجماعة الإسلامية، إلخ). بيد أن محفوض استطاع جمع **43%** من الأصوات رغم عزله (**Zoghby 2017**). بينما اتهم حنا غريب الأحزاب السياسية الطائفية في هذه الانتخابات بتكرار السيناريو الذي دبروه له في هيئة التنسيق النقابية، ورغبة هذه الأحزاب بإنهاء النقابات المستقلة والمدافعة عن حقوق المعلمين (**El-Hage 2017**).

تجدر الإشارة أيضًا إلى ما ظهر في العام **2013** من نضالات أخرى، منها محاولات اتحاد نقابات موظفي المصارف الدفاع عن آخر اتفاقية جماعية متبقية في لبنان، واحتجاجات موظفي سلسلة سوبر ماركت سبينيس للدفاع عن حقهم بالتنظيم، وحراك المياومين في قطاع التعليم ممن يسعون إلى الحماية واستمرارية العمل. مجددًا، كان تضامن الهيئة مع هذه النضالات بارزًا، على سبيل المثال عبر جمع مليون توقيع من حملة شملت جميع أنحاء البلد والاتصالات مع المنظمات الشعبية المحلية. في حين تواصل إضراب شركة كهرباء لبنان في صيف **2014**، بما في ذلك إضراب الخامس عشر من أبريل/ نيسان. وقد أعرب العمال في الشركة عن تأييدهم لمحاولات هيئة التنسيق زيادة سلسلة الرواتب (**Wehbe M. 2012**). مع نهاية صيف **2014**، بدأ إضراب جديد واسع في مقرات شركة كهرباء لبنان، حيث طالب العمال بالتثبيت. كانت الشركة قد أعلنت أنها مع انتهاء

عقود الموزعين الثلاثة في العام **2016**، سوف لن توظف سوى **897** من نحو ألفي مياوم. فانضم مياومو لبنان كافة إلى الإضراب وأغلقوا الشوارع. ليعلن في ديسمبر/ كانون الأول **2014** عن انتهاء إضراب الأشهر الأربعة في مقرات الشركة، بعد توصل مجلس الشركة والعمال وممثلي الأحزاب السياسية إلى اتفاق حول إجراء مباريات حكومية محصورة لاستحداث وظائف ثابتة في الشركة (**Civil Society Knowledge Center, Lebanon Support, 2016**). لكن الإضرابات والاعتصامات تواصلت طوال العام **2015** وبداية **2016** بعد إعلان عمال الشركة إنهاء الاحتجاج. واصل عمال الشركة الضغط في السنوات التالية بالمظاهرات والاعتصامات والإضرابات لحمل السلطات وأرباب العمل على الاستجابة لمطالبهم التي طال أمدها (**The Daily Star 2016e**).

في خريف العام **2016**، قام الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، تدعمه «حركة مواطنون ومواطنات في دولة» التي أسسها وزير العمل السابق شربل نحاس، ومنظمة المفكرة القانونية، بالطعن في قانونية قرار الحكومة تخفيض الحد الأدنى للأجر اليومي من **30** ألف ليرة لبنانية (**20** دولارًا أمريكيًّا) إلى **26** ألف ليرة لبنانية (**17** دولارًا أمريكيًّا). مرة أخرى، غاب الاتحاد العمالي العام عن مبادرة الطعن بهذا القرار (**Hage Boutros 2016**). في عامي **2018** و**2019**، تواصلت الحراكات الاجتماعية عبر سلسلة من الإضرابات و/ أو التهديد بالإضراب في مختلف القطاعات، لا سيما لصالح مطالب الأجور والمطالبة بدفع الأجور المتأخرة.

دلت نضالات المعلمين خلال **2013** و**2014** على عدة سمات بارزة ومترابطة عند الحركة العمالية اللبنانية. أولاها، عدم استعداد حزب الله لدعم أي حراك عمالي مستقل، لا سيما في ضوء مشاركته في الحكومة. فخلال هذه الإضرابات، رفض الحزب اتخاذ موقف داخل أروقة الحكومة يدعم زيادة الرواتب، ولم يحشد أعضاءه في الأنشطة التي قادتها هيئة التنسيق النقابية. وفي عدد من الحالات، وقف ممثلو الحزب من هذه الإضرابات موقف المعارض. في نوفمبر/ تشرين الأول **2013**، إبان اجتماع لفرع الجنوب من رابطة أساتذة التعليم الثانوي، جادل ممثلو الحزب (وحركة أمل) ضد إضراب الهيئة المزمع في

السادس والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني، في حين صوت بقية المشاركين لصالحه (**Sharaf 2014**). علاوة على هذا، لم يشترك معلمو الحزب في الإضرابات المفتوحة التي دعت إليها الهيئة، ورفضوا دعوات حنا غريب لتصعيد الاحتجاجات (**Sharaf 2014**). الأمر نفسه تكرر خلال مقاطعة التصحيح التي دعت إليها الهيئة في صيف **2014**، إذ دعا ممثلو الحزب إلى إنهاء المقاطعة ودعموا قرارًا نيابيًا يقضي بنجاح جميع الطلاب تلقائيًا في محاولة لكسر الإضراب (**Al-Hajj 2014b**)، وتقويض صورة الهيئة أمام الرأي العام، فضلًا عن تفريق صفوفها. بيد أن الهيئة قررت مواصلة المقاطعة ومؤازرة إضرابات أخرى تدعو إليها قطاعات مختلفة من الإدارات العامة لتطبيق سلسلة الرواتب (**Orient Le Jour 2014d**; **Al-Hajj 2014b**). لكن التوصل إلى هذا القرار أتى بعد مناقشة مطولة صوت فيها معلمو المدارس الثانوية الرسمية –ما عدا أولئك المنتمين إلى الحزب وحركة أمل–، وزملاؤهم من المدارس التقنية، لصالح مواصلة المقاطعة، بينما صوت معلمو المدارس الخاصة والتعليم الأساسي لصالح إلغاء المقاطعة بحجة إنقاذ الصورة العامة للهيئة (**Salloukh 2015:85**). هكذا، ظهرت أولى الاختراقات في الهيئة وقيادة غريب، وكان لها عواقبها كما رأينا.

بالرغم من قاعدته الكبيرة من المعلمين وشبكة المدارس (كما أوضح الفصل السابق)، لم يشترك في الهيئة سوى القليل من معلمي الحزب، بينما لم يجدد العديد منهم عضويته في الهيئة[1]. فقد زعم الحزب بأن مرد ذلك اتباع الهيئة استراتيجية قتالية، بدلًا من مسار الحوار والتوافق (**Zoghbi 2013**).

وبالمثل، في أواسط يونيو/ حزيران **2019**، كانت استجابة الحزب وباقي الأحزاب الطائفية لإضراب أساتذة الجامعة اللبنانية سلبية، وضغطوا لإنهائه. بدأ هذا الإضراب أوائل مايو/ أيار وكان له أن يقوض برنامج سيدر النيوليبرالي برفضه إجراءات التقشف المفروضة على الجامعات الرسمية وأجور الأساتذة وظروف العمل. هذه المرة أيضًا، لم تتردد الأحزاب الطائفية في إرسال أعضائها لاختراق صفوف رابطة الأساتذة

1- يفيد أحد التقديرات بأن عدد من لم يجدد عضويته في الهيئة من الحزب قد بلغ 1600 من إجمالي 2200 عضو (Zoghbi 2013).

بغية تغيير سياستها وإنهاء الإضراب (**al-Hajj 2019; el-Hage 2019**).

بالإضافة إلى تغيب الحزب عن هذه الإضرابات، فقد أضاف إضراب الأساتذة دليلًا آخر على هامشية الاتحاد العمالي العام، بعد أن قوضته المحاولات السابقة لوضعه تحت سيطرة الدولة. بالمقابل، أشار الدور البارز للهيئة إلى ولادة تكوين مؤسسي جديد ضمن الحركة النقابية.

كان الاتحاد العمالي العام يواجه مشاكل كبيرة منذ فترة طويلة. فتمويله يرتبط كليًا بتقديرات وزارة العمل، ما يفرض تقييدات كبيرة على نشاطه لكون الاتحاد لا يحصل على اشتراكات من أعضائه (**Wehbe M. 2012 and Anonym 2012b**). كما وقفت قيادته ضد أي إصلاح في بنيته، التي لا تزال تقوم على بنية اتحادية تعطي تمثيلًا متساويًا لمنظمات يتجاوز أعضاؤها الثمانية آلاف عضو (مثل اتحاد نقابات موظفي المصارف) وأخرى تتألف من **42** عضوًا (مثل اتحاد نقابات جبل لبنان) (**Bedran and Zbeeb 2000**). يدل على هذا النمو الكبير في عدد الاتحادات الصغيرة هذه واقع أن الاتحاد العمالي العام يتألف من أزيد من **50** اتحادًا وبين **580** و**640** نقابة عند بدايات العقد الثاني من هذا القرن، مقارنة مع **22** اتحادًا و**62** نقابة في **1992** -بالتزامن مع انخفاض كبير في نسبة ما يغطيه الاتحاد من العمال (إذ يغطي اليوم بين **4**-**7%** من إجمالي القوة العاملة) (**Bou Habib 2012; Abdallah 2012; Sleibe 2012; Salloukh 2015:77**)[1]. لقد رسخت هذه البنية سيطرة قوى **8** آذار على الاتحاد العمالي، حيث تمثل هذه القوى اليوم أكثر من نصف اتحاداته الأعضاء (**Dirani 2012**). علاوة على هذا، فقد اتهمت قيادته، لا سيما رئيسه غسان غصن، بالفساد (**Wehbe M. 2012**). وبحسب علي طاهر ياسين، لم يلتئم مجلس المندوبين منذ العام **2001**، وهو المجلس المسؤول عن التحقق

1- يورد موقع الاتحاد الإلكتروني رقم 48 اتحاد في العام 2016، نتيجة خروج بعض الاتحادات منه احتجاجًا على سياساته.

من حسابات الاتحاد (**Yassin 2012**)[1].

يتضح تراجع الاتحاد العمالي العام بصورة أكبر في ما يبديه النشطاء العماليون من معارضة متزايدة تجاهه. ففي مايو/ أيار **2012**، انعقد لقاء بعنوان «اللقاء النقابي التشاوري لأجل حركة نقابية ديمقراطية مستقلة» بمبادرة من المركز اللبناني للتدريب النقابي، بمشاركة عدة اتحادات معارضة للاتحاد العمالي العام، منها اتحاد عمال الطباعة والإعلام والاتحاد الوطني لنقابات العمال واتحاد عمال الكيماويات واتحاد عمال البناء والأخشاب (**LORWE 2013b:15**). أعرب المجتمعون عن دعمهم لهيئة التنسيق وانتقدوا التوجهات الاقتصادية للحكومة. بينما كان المخرج الأهم هو هدف بناء حركة نقابية ديمقراطية مستقلة تتمتع باستقلالية قرارها عن الأحزاب السياسية وقيادة الاتحاد العمالي العام. وردًّا على تهديد سلطتها، أصدرت قيادة الاتحاد العمالي العام بيانًا، في ديسمبر/ كانون الأول **2012**، اتهمت فيه من يعمل على إقامة نقابة مستقلة خارج الاتحاد العمالي كائنًا من كان بأنه يسعى إلى «تذرير وتفكيك وتقسيم النقابات والتخلي عن العمال خدمة للمشروع الصهيوني الداعي إلى الفوضى الخلاقة» (**Zbeeb 2012d**).

في مؤتمر عقد في أكتوبر/ تشرين الأول **2013** لمناقشة سجل الاتحاد العمالي، دعا العديد من النشطاء العماليين لإقامة حركة نقابية مستقلة مناضلة ديمقراطية، كبديل عن الاتحاد الحالي (**Al-Hajj 2013**). وقال شربل نحاس في المؤتمر «إن قيادة الاتحاد العمالي العام ليست أكثر من وكيل لأصحاب الأعمال، ودورها ليس سوى كبح جماح الحركة العمالية والتوقيع على تنازل إثر الآخر» (**Al-Hajj 2013**). بينما أشار غسان صليبي إلى أن الغالبية العظمى من نقابيي الاتحاد العمالي العام مرتبطون بالأحزاب

1- تجدر الإشارة أيضًا إلى أن الحركة النقابية ككل لم تنجح إلى حد كبير في محاولات تنظيم العاملات، اللائي يعانين أكثر من غيرهن من البطالة والعمل متدني الأجر والميل إلى الاقتصاد غير الرسمي. تمثل النساء نصف عدد السكان في البلاد، لكن 21% فحسب منهن ناشطات اقتصاديًّا (مقارنة بـ73% عند الرجال). لا تضم اللجان التنفيذية لـ 184 نقابة عمالية أي نساء في صفوفها، بالرغم من الزيادة الطفيفة في مشاركة المرأة في النقابات، والفضل في ذلك يرجع جزئيًّا إلى إنشاء مركز التدريب النقابي في العام 2001، والذي يقدم برامج تعليمية ويدعم مشاركة المرأة في مختلف الأنشطة (ILO 2008 Country Brief: Advancing women's employment in Lebanon).

الطائفية التي تدفع لهم أجورهم، مضيفًا أن «هؤلاء المسؤولين، في أغلب الحالات، لا ينتمون إلى القطاع الذي يمثلونه، ما يحد بدرجة كبيرة من القدرة على تمثيل الأعضاء» (**Al-Hajj 2013**). لقد تبدت هذه المعارضة المتزايدة في مظاهرات عيد العمال في **2012** و**2013** أمام مقرات الاتحاد العمالي، وفي الاحتجاجات ضد سياساته. إذ كتب شعار «الشعب يريد إسقاط الاتحاد» عدة مرات على جدران مقراته، بينما نظم النشطاء الشباب في شوارع بيروت حملات جرافيتي في عيد العمال عام **2012** للتعبير عن رفضهم للمؤسسة التي يرونها «خائنة، لا تمثل مصالح العمال، بل مصالح الحكومة» (**Al-Kantar 2013**).

وظهرت عدة مبادرات أخرى لتشجيع إنشاء حركة عمالية ديمقراطية مستقلة، منها:

- دعوات لتحويل هيئة التنسيق النقابية إلى اتحاد مستقل تمهيدًا لإنشاء حركة عمالية ديمقراطية مستقلة.

- إنشاء نقابة عمالية مستقلة من أكبر سلاسل السوبر ماركت في لبنان (سبينيس). عدت هذه المبادرة خطوة أولى يجب مدها إلى جميع القطاعات الاقتصادية رغمًا عما يمارسه أرباب العمل والدولة من اضطهاد وقمع.

- استقالة الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين رسميًّا من الاتحاد العمالي العام ودعوته إلى إنشاء نقابة مستقلة ديمقراطية. لكن هذه الدعوة ظلت دعوة رمزية، نظرًا إلى أن الاتحاد الوطني لم يحضر أي اجتماع في الاتحاد العمالي العام منذ سنوات عدة.

- في ديسمبر/كانون الأول **2014**، تقدم ستة عمال لبنانيين إلى وزارة العمل بطلب لتشكيل نقابة للعمال المنزليين. وبتشجيع ودعم من منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال والاتحاد الوطني

لنقابات العمال والمستخدمين، تجمع نحو **350** عامل منزلي من مختلف الجنسيات لحضور المؤتمر الافتتاحي في الخامس والعشرين يناير/ كانون الثاني **2015**. ثمة في لبنان نحو **250** ألف عامل منزلي.

لقد استقال الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين من الاتحاد العمالي العام رسميًّا، وحصلت نقابة عمال سبينيس المستقلة في نهاية المطاف على التصريح الرسمي من وزارة العمل في **2019**، وإن كانت إلى حد كبير غير نشطة نظرًا لتسريح معظم أعضائها ونجاح سبينيس في إقناع المؤيدين بمغادرة النقابة وثني الحالات المستقبلية عبر وسائل غير تقليدية متنوعة، وحتى وسائل عدائية. لذا، لم تجد هذه الدعوات والمبادرات المختلفة في معظمها تجسيدها بعد، بسبب رفض وقمع الدولة اللبنانية ونخبها.

علاوة على هذا، غاب الاتحاد العمالي العام وهيئة التنسيق النقابية كليًّا عن انتفاضة تشرين اللبنانية كما سنرى في الفصل الثامن.

5-5- خلاصة

لقد اضطلعت الحركة العمالية اللبنانية تاريخيًّا بدور بارز في تشجيع الحراكات العابرة للطوائف دعمًا للعمال والنضالات الاجتماعية الأخرى. يرجع هذا السجل إلى فترة الحرب الأهلية –حين نظم الاتحاد العمالي العام المظاهرات والإضرابات في أرجاء بيروت–، وتواصل مع الحراكات المناهضة لسياسات الحريري النيوليبرالية والحكومات المتعاقبة، سواء تحت قيادة قوى **8** أو **14** آذار. لكن قطاعات النخبة اللبنانية كافة رأت في هذه النضالات تحديًا خطيرًا محتملًا للوضع القائم، بما في ذلك التقسيمة الطائفية للنظام السياسي. وردًا على تحدي الحركة العمالية هذا، حاولت الحكومة اللبنانية تقويض الاتحاد العمالي العام عبر إقامة اتحادات ونقابات طائفية منافسة، إلى جانب التدخل المباشر في شؤون الاتحاد نفسه. بحلول أوائل الألفية الحالية، أتت هذه العملية

أكلها نسبيًّا.

لقد شارك حزب الله، إلى جانب القوى السياسية الأخرى المدعومة من النظام السوري، في هذا الإضعاف للحركة العمالية. فقد شكل الحزب اتحادات ونقابات شيعية منفصلة في قطاع الزراعة والنقل والبناء والطباعة والإعلام والصحة والتعاونيات والكهرباء. مكنه تفقيس الاتحادات والنقابات هذا من الظفر بسلطة كبيرة داخل الاتحاد العمالي العام، حيث سيطرت حركة أمل والحزب على غالبية مقاعد القيادة. لكن الاتحاد العمالي اليوم ليس قادرًا على، أو مستعدًّا لحشد العمال رغم اشتداد السياسات النيوليبرالية خلال الفترة الأخيرة. فكما أشار العديد ممن قابلتهم لإنجاز هذا الكتاب، صار الاتحاد العمالي أداة لأجندة الحزب السياسية، وحركة أمل والأحزاب الصغيرة الأخرى الحليفة لسورية (**Bou Habib 2012; Dirani 2012; Gharib 2012; Sleibe 2012**).

لقد أسفر هذا التحول في تركيبة قيادة الاتحاد العمالي عن تحول في خطاب الحركة العمالية اللبنانية، بعيدًا عن توجه قائم على الحراك العابر للطوائف، نحو توجه يعلي من الأهداف الطائفية ويبرز توافقًا بين مصالح مختلف الأقسام الطبقية ضمن الجماعات الطائفية. بهذا المعنى، تغير تأثير الحزب ونفوذه (كذا حركة أمل) في المؤسسات الرسمية للحركة العمالية بالتوافق مع التركيبة الطبقية المتغيرة للشيعة ككل، وارتباطًا مع نخب الشيعة.

يبدو أن هذا السجل، فيما يتعلق بالنضالات الاجتماعية والعمالية، يؤكد أن مصالح الحزب تتفق ومصالح نخب الشيعة أكثر من اتفاقها مع مصالح العمال أو السكان الأكثر فقرًا. ومن الواضح أيضًا أنه يسعى عمليًّا، شأنه شأن الأحزاب الأخرى في لبنان، لمنع ظهور حركة شعبية عابرة للطوائف تكون قادرة على مواجهة قضايا اجتماعية واقتصادية أعمق. فقد يتحدى ظهور مثل هذه الدينامية الطبقية النظام الطائفي ومكانة الأحزاب المهيمنة، بما في ذلك حزب الله.

الفصل السادس

جهاز حزب الله العسكري

يدير المجلس الجهادي الجهاز العسكري للحزب، ويرأس المجلس حسن نصر الله حسبما تفيد مصادر مختلفة (**Daher 2014:195; Blanford 2011:101**). يخضع المجلس لسلطة مجلس شورى القرار، الذي يتمتع بسلطة اتخاذ جميع القرارات وتوجيه عدة مجالس وظيفية فرعية، حسبما أشار الفصل الخامس. ينظر شورى القرار إلى كل عناصر عمليات الجماعة، بما فيها جناحاها السياسي والعسكري، على أنها جزء من كيان واحد شامل (**Qassem 2008:91**). وبحسب كبار مسؤولي الحزب، فوحدة المقصد هذه بين عمليات الجماعة المختلفة أساس لنجاحه. في العام **2000**، أخبر نعيم قاسم إحدى الجرائد اللبنانية بأن «إذا ما انفصل الجناح العسكري عن السياسي، فسيكون لهذا إرهاصات وستنعكس على المشهد السياسي»، مضيفًا أن «الأمين العام للحزب يرأس مجلس شورى القرار والمجلس الجهادي، بما معناه أن لدينا قيادة واحدة بإدارة واحدة» (**cited in Levitt 2013**).

مع ذلك، يتمتع المجلس الجهادي بنوع من الغموض الاستراتيجي بحسب الباحث الأمريكي ماثيو ليڤيت. فهو يزعم بأن غالبية مسؤولي الحزب ونوابه المنتخبين ليسوا على دراية بتفاصيل العمليات العسكرية السرية لحزبهم، والتي تقررها قيادة الحزب العليا والمجلس الجهادي (**Levitt 2013**).

يدير المجلس الجهادي ثلاث وحدات مختلفة هي المقاومة الإسلامية والجهاز الأمني وجهاز الأمن الخارجي.

6-1- المقاومة الإسلامية

تمثل الدور التاريخي للمقاومة الإسلامية منذ تأسيسها في المواجهة العسكرية مع إسرائيل. وكما ورد في الفصل الثاني، فقد أسس **1500** جندي من الباسداران المقاومة الإسلامية في صيف العام **1982**، وأقاموا معسكرات تدريبية في مدينة الزبداني السورية ومنطقة البقاع الغربي (بتفويض سوري) (**Norton 1987:19**). آنذاك، حض عباس

الموسوي طلابه وأتباعه على تلقي التدريب العسكري في معسكرات البقاع الغربي. وبحسب صبحي الطفيلي، فقد تدرب أزيد من ألف شاب خلال صيف العام **1982**، وجرى تشكيل مجموعات سرية وإرسالها إلى الجنوب حيث انطلقت أولى عمليات الحزب ضد الاحتلال الإسرائيلي (**cited in Daher 2014:80**).

أما اليوم، فمن الصعب تقدير العدد الدقيق لجنود الحزب، لكن قبل الحرب في سورية ساد الاعتقاد بأنه يتراوح بين **5000** (**Daher 2014:295**) و**7500** جندي متفرغ و**20** ألف احتياط (**Nakhoul 2013**). بعد العام **2011**، قدر البعض إجمالي عدد قوات الحزب في العام **2016** بنحو **45** إلى **50** ألفًا، بينهم **20** ألف جندي متفرغ على الأقل، وهذه الزيادة ترتبط بتدخله العسكري في سورية (انظر ما سيلي).

عادة يتبع مجندو الحزب برنامج تدريب عسكري محدد، ويجري بالعموم في إيران داخل معسكرات تدريبية يديرها فيلق القدس التابع للحرس الثوري وفي بعض الأحيان في سورية أو في البقاع اللبناني. بينما يخضع مجندو القوات الخاصة، نخبة النخبة في التنظيم، لدورة مكثفة مدتها ثلاثة شهور مقسمة إلى برنامجين مدة الواحد منهما خمسة وأربعون يومًا بينهما استراحة لخمسة أيام. وهؤلاء جنود متفرغون يتدربون باستمرار، في حين معظم مقاتلي الحزب جنود غير متفرغين يعملون بوظائف نهارية أو طلاب جامعيون (**Blanford 2011:120-121**).

الحال أن الجهاز العسكري يتلقى أوامره الرسمية من القيادة، لكنه يتمتع باستقلالية كبيرة في تنفيذها. ولهذا الغرض، فقد حد الحزب من الحلقات الوسيطة بين القيادة العسكرية العليا والقادة الميدانيين (**Berti and Gleis 2012:64-65**). في هذا الصدد، يقول نعيم قاسم، حالما يعطى الضوء الأخضر لأي عملية عسكرية، تمسك القيادة المصغرة، الضالعة بتخطيط العملية وتنفيذها وتكتيكاتها، بزمام القرار[1]. بهذه الطريقة، تكون بنية القيادة في الحزب أقل هرمية وأكثر أفقية في طبيعتها (**Berti and Gleis 2012:65**).

1- على سبيل المثال، صرح نصر الله في مقابلة مع جريدة الأخبار اللبنانية بأن قرار أسر الجنود الإسرائيليين قد اتخذه مجلس شورى الحزب قبل شهور من العملية في يوليو/ تموز 2006 (Al-Amin, Ileik, Qanso, Zarakat 2014).

وقد أكد على هذا تيمور جوكسيل المتحدث السابق باسم قوات اليونيفيل؛ فقد أشار إلى أن مقاتلي الحزب «لا يعملون وفق تراتبية عسكرية أو هياكل قيادية ضخمة. ثمة قائد واحد في بيروت، بينما تتمتع باقي الوحدات الميدانية بالاستقلال ويعلمون [بأنفسهم] ما عليهم فعله» (**cited in Asia Times 2006**).

2-6- وحدة الجهاز الأمني

تضطلع وحدة الجهاز الأمني بمسؤولية أمن أعضاء الحزب وأسلحته في لبنان، لا سيما عبر مراقبة العملاء المزعومين (**Daher 2014:195, Blanford 2011:428-432**). وهي مسؤولة عن أربع مناطق قيادية تابعة للحزب تغطي الجنوب والضاحية وسهل البقاع وساحل المتوسط (**Blanford 2011:346**). يراقب الجهاز في هذه المناطق دخول الزوار وأنشطتهم، بمن فيهم الصحفيون والمصورون (**Blanford 2011:428-432**).

أبدى الجهاز كفاءة عالية في حماية أعضاء الحزب منذ تأسيس الحركة الإسلامية. تجلى هذا بشكل خاص خلال حرب **2006**: لم يقتل أي من كوادر الحزب العليا خلال **33** يومًا من الحرب رغم المحاولات العديدة من الجيش الإسرائيلي، بينها إلقاء **22** طنًّا من القنابل على ملجأ في بيروت زعم أن كبار قادة الحزب يستخدمونه (**Democracy Now 2006**) أو إفشال محاولتي اختطاف الشيخ محمد يزبك في مدينة بعلبك ومحيطها (**Daher 2007:45**).

كان الجهاز، بالتعاون مع الحرس الثوري، مسؤولًا عن اكتشاف أهم خرق أمني في تاريخ الحزب؛ عميل للموساد في صفوف قيادة الوحدة **910** التابعة للحزب (وحدة تنسق العمليات الخارجية للجماعة، انظر ما سيلي). هذا العميل المزدوج، ويدعى محمد شوربة، عمل مع أربعة آخرين ضمن خلية للموساد. اعتقل الجهاز الأمني شوربة واستجوبه مع زملائه الأربعة في نوفمبر/ تشرين الثاني **2014**، بعد أن أبقاهم تحت المراقبة لستة أو سبعة أشهر. حوكم شوربة بتهمة الخيانة بعد تسريبه معلومات

لإسرائيل عن خمس عمليات للثأر لمقتل القائد العسكري عماد مغنية، ما تسبب بفشلها (**The Daily Star 2014d**). كما زعم أنه سرب للأجهزة الأمنية الإسرائيلية معلومات أفضت إلى اغتيال عماد مغنية المسؤول الكبير في الحزب العام **2008**، ومقتل حسن اللقيس العام **2013** (**Middle East Eye 2014**). لم تكن هذه المرة الأولى التي يخترق فيها جواسيس صفوف الحزب. ففي العام **2011**، أقر زعيم الحزب السيد حسن نصر الله بأن اثنين على الأقل من أعضاء الحزب قد اعترفوا بالعمل لصالح وكالة الاستخبارات الأمريكية (**The Daily Star 2014d**).

بيد أن وحدة الجهاز الأمني، بالرغم من كفاءتها، لم تمنع اغتيال القوات الإسرائيلية لسبعة من قادة الحزب. كان أول السبعة الشيخ راغب حرب، أحد مؤسسي الحزب، إذ قتل بإطلاق الرصاص عليه في قرية جبشيت قضاء النبطية في جنوب لبنان العام **1984** (**The Daily Star 2013**). أما آخر السبعة فقتل في ديسمبر/ كانون الأول العام **2013**: الحاج حسن اللقيس، وهو بحسب الصحفي اللبناني رضوان مرتضى «رئيس فرقة الدفاع الجوي في الحزب، وأحد أهم «العقول الإلكترونية» في المقاومة»، وقد قتل أمام منزله في الضاحية الجنوبية.

بالإضافة إلى هذه المهام الموجهة ضد التهديدات الخارجية، تشكل هذه الوحدة جزءًا مهمًا من جهاز الحزب القمعي داخل لبنان نفسه، وكثيراً ما قورنت بـ«جهاز شبيه بأجهزة الدولة» في مناطق هيمنة الحزب. تجلى هذا في عدة مناسبات حيث فاقت سلطة الوحدة سلطة مؤسسات الحكومة اللبنانية. على سبيل المثال، دخلت سيارات بنوافذ معتمة تتبع للحزب وبدون لوحات إلى مطار بيروت في سبتمبر/ أيلول **2010** لتأمين الحماية لمدير الأمن العام في لبنان، اللواء المتقاعد جميل السيد (**Khaddaj 2010b**)[1]. وكان في استقباله نواب الحزب وحلفاؤه في صالة كبار الشخصيات في المطار، في محاولة لمنع اعتقاله من قوات الأمن. فقد أصدر القضاء اللبناني في وقت سابق مذكرة إلى قسم

1- كان السيد مديرًا للأمن العام اللبناني بين 1998 و2005. وسجن بعد ذلك للاشتباه في ضلوعه في اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري عام 2005، ثم أطلق سراحه لاحقًا لعدم كفاية الأدلة. في العام 2018 ترشح للانتخابات النيابية على لائحة الحزب وحركة أمل في دائرة بعلبك-الهرمل.

المباحث الجنائية لإحضار السيد بغية استجوابه حول تهديدات وجهها لرئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري. لكن الحزب طالب القضاء بإلغاء القرار (**Lynch 2010 and Khaddaj 2010b**). وردًا على الاتهامات بـ«انتهاك منشأة عامة» والنيل من «سلطة الدولة» عقب حادثة المطار، قال نائب الحزب نواف الموسوي بأن «سلطة الدولة منتهكة أصلًا»، وأضاف بأن «ما حدث، سيحدث في كل مرة نريد له أن يحدث» (**cited in Khaddaj 2010b**).

وقد أظهر الحزب مقدراته شبه الدولتية من خلال استعراض قواته الأمنية في الضاحية وبعض مناطق الأغلبية الشيعية في ربيع العام **2013**، بعد أن كانت هذه المناطق هدفًا لعدة تفجيرات وهجمات الجماعات الجهادية. من جهتها، بررت هذه الجماعات هجماتها بدعوى أنها رد على تدخل الحزب في سورية[1]. ردًّا على هذا، طبق جنود الحزب إجراءات أمنية مشددة ووضعوا نقاط تفتيش في المناطق المأهولة بالشيعة. ومع أن هذه النقاط قد عهدت لاحقًا إلى الجنود اللبنانيين، إلا أن الحزب واصل نشر وحداته الأمنية وعمق أيضًا تنسيقه مع الجيش[2]. وخلال العام **2014**، ولا سيما في أحداث عاشوراء الدينية، سخر الحزب وحداته الأمنية مرة أخرى في تسيير دوريات في المناطق الشيعية لحمايتها وحراستها؛ ليؤكد قدرته على الحلول محل الدولة في مناطق سيطرته[3]. في الواقع، تركت مناطق نفوذ الحزب خارج الخطة الأمنية لوزير الداخلية عام **2015**، حيث قال الوزير بأن مناطق الضاحية والجنوب والبقاع جزء من إطار الحزب الدفاعي وبالتالي لن ننشر قواتنا الأمنية هناك (**Orient le Jour 2015a**). كذا يمتلك الحزب عدة سجون في بيروت وبعلبك والهرمل، تديرها وحدتا الحماية والأمن

1- على سبيل المثال، أعلنت كتائب عبد الله عزام، وهي جماعة جهادية مرتبطة بالقاعدة، مسؤوليتها عن الهجوم على المركز الثقافي الإيراني في فبراير/ شباط 2014 عبر تغريدة على تويتر وقالت إنها «ستستمر في استهداف إيران وحزبها في لبنان» حتى انسحاب قوات حزب الله من سوريا (Abu Nasr and Shahine 2014).

2- عقد رئيس مخابرات الجيش في جنوب لبنان، اللواء علي شحرور، لقاءً مع مسؤولين أمنيين في الحزب وحركة أمل في المنطقة لتنسيق التدابير الأمنية المتعلقة بإحياء ذكرى عاشوراء في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 (Khalil 2013).

3- أغلقت الضاحية بشكل شبه كامل من الأول إلى الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، بحسب سكان محليين، في حين نشرت بلديات الهرمل وبعلبك الخاضعة لسيطرة حزب الله بيانات تطالب «إخوانهم السوريين التزام منازلهم وعدم الخروج من الإثنين 3 نوفمبر/ تشرين الثاني حتى مساء اليوم التالي» (Orient le Jour 2014e).

الوقائي، وتستخدم لإقامة بعض أنصار الحزب ممن ارتكبوا انتهاكات معينة، أو بعض اللبنانيين (غير الحزبيين) والأجانب، وبخاصة اللاجئين السوريين في السنوات الأخيرة.

اعتمدت الإجراءات الأمنية المشددة في الجنوب أيضًا إزاء عمليات المجموعات الفلسطينية المسلحة العاملة ضد إسرائيل خارج إطار الحزب. لوحظ هذا الوضع في عدة مناسبات منذ التسعينيات. على سبيل المثال، قامت بعض الفصائل الفلسطينية الصغيرة من مخيمات اللجوء اللبنانية، خلال مارس/ آذار وأبريل/ نيسان **2002** إبان الانتفاضة الفلسطينية «الثانية»، بإطلاق عدة صواريخ كاتيوشا من الجنوب اللبناني. ليقوم الحزب، الذي نفى أي تورط له في هذه الهجمات، بملاحقة منفذيها والمساهمة على الأرجح في اعتقالهم من السلطات اللبنانية بعد بضعة أسابيع (**Harik 2004:189**). يسيطر الحزب حتى اليوم على الجنوب، وبالخصوص على المناطق القريبة من الحدود، ويحاول منع أي عمل خارج إطاره. ففي ذكرى النكسة في يونيو/ حزيران **2011**[1]، أراد الجيش اللبناني منع أي خروقات جديدة على الحدود مع إسرائيل، لئلا يتكرر ما حدث من احتجاجات على الحدود مع إسرائيل في ذكرى النكبة قبل بضعة أسابيع وأسفرت عن مقتل أحد عشر متظاهرًا (**Zaatari 2011**). فعزز الجيش اللبناني من تواجده حول المخيمات، وبالخصوص في الجنوب حيث وضعت حواجز على الطريق إلى الحدود، بينما عقد مسؤولون لبنانيون، بينهم أعضاء من الحزب، اجتماعات مع القادة الفلسطينيين لحضهم على التراجع. فألغى اللاجئون الفلسطينيون مسيرة النكسة، وأقاموا اعتصامات ومسيرات في المخيمات (**Pfeffer, Khoury and Issacharoff 2011 and Orient Le Jour 2011**). بينما وجهت اتهامات مماثلة إلى الدولة اللبنانية والحزب في العام **2018** حول منع مظاهرات «يوم الأرض»[2]، التي يحييها الفلسطينيون سنويًّا في **30** مارس/ آذار.

1- يوم النكسة: اليوم السنوي لإحياء ذكرى هزيمة الجيوش العربية في حرب الأيام الستة عام 1967، والتي نتج عنها احتلال القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية وسيناء المصرية.

2- في مارس/ آذار 1976، نشرت خطة واسعة لمصادرة أراضي الفلسطينيين في منطقة الجليل. لم تكن هذه المرة الأولى منذ العام 1948 التي تصادر فيها الأراضي الفلسطينية لإنشاء أو توسيع المستوطنات الإسرائيلية، لكن هذه المرة قررت قرى شمال الجليل الرد بشكل مكثف. فأعلنوا إضرابًا عامًّا يوم الثلاثين من مارس/ آذار. وتصاعد الإضراب إلى احتجاجات اصطدمت مع جيش الاحتلال الإسرائيلي المنتشر في المنطقة. قتلت قوات الاحتلال ستة فلسطينيين وأصابت المئات. مذاك، يجري إحياء هذه الذكرى سنويًّا في الثلاثين من مارس/ آذار، فيما يعرف بـ«يوم الأرض».

3-6- جهاز الأمن الخارجي

يتبقى أخيراً جهاز الأمن الخارجي، وهو الوحدة المسؤولة عن عمليات الحزب خارج لبنان[1]. يقال إن هذا الجهاز قد قاده عماد مغنية إلى حين اغتياله في فبراير/ شباط **2008** في دمشق، ليخلفه بعدها صهره مصطفى بدر الدين، الذي شغل سلسلة من المناصب العسكرية والأمنية في التنظيم (**Terror Control 2014**). وبحسب لائحة الاتهام الصادرة عن المحكمة الخاصة بلبنان، فقد اتهم بدر الدين بكونه العقل المدبر للهجوم على رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في الرابع عشر من فبراير/ شباط **2005**. في مايو/ أيار **2016**، قتل بدر الدين قرب مطار دمشق في سورية، حيث كان يقاتل إلى جانب قوات الأسد، «في انفجار كبير نفذته جماعات تكفيرية (بعبارة أخرى مجموعات المعارضة السورية المسلحة) في المنطقة»، حسبما ورد في بيان للحزب (**cited in Barrington 2016**).

تعتبر الوحدة **1800** الوحدة الأشهر في الجهاز، والمسؤولة عن العمليات في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. أقامت هذه الوحدة الصلات مع الجماعات الفلسطينية ونسقت معها، بينها الجهاد الإسلامي وحماس وغيرهما، في العمليات العسكرية ضد أهداف إسرائيلية (**Berti and Gleis 2012:65**). وتقدم الوحدة التدريب العسكري والخبرة والتمويل للجماعات الفلسطينية، كذا جندت فلسطينيين للقيام بعمليات مباشرة تحت إشرافها (**Berti and Gleis 2012:65**). كما تشرف الوحدة على إنشاء الخلايا والشبكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وداخل إسرائيل، وتقوم بتدريب الفلسطينيين في مخيمات سهل البقاع أو إرسالهم إلى إيران لتلقي تدريبات متقدمة (**Blanford 2011:357**).

ويقال بأن الحزب قد قدم الدعم إلى بعض الفصائل الفلسطينية خلال الانتفاضة الثانية (**2000-2005**) عبر هذه الوحدة، رغم أنه منع أي جهة، بخلافه وحلفائه، من شن

1- يعرف أيضًا بمنظمة الجهاد الإسلامي (Levitt 2013).

عمليات عسكرية من لبنان باتجاه إسرائيل[1]. كما عمل الحزب على تهريب الأسلحة والذخائر إلى قطاع غزة عبر البحر مباشرة، أو عبر الأنفاق المحفورة تحت الحدود بين مصر والقطاع. ويزعم أن البيانات التقنية بصدد تقنيات صناعة القنابل أو تصميم الصواريخ قد نقلت إلى بعض الفصائل الفلسطينية المسلحة (**Blanford 2011:351**).

كذلك شاركت الوحدة **1800** في البلدان المحيطة بإسرائيل: الأردن ومصر. ففي مصر، كشفت الأجهزة الأمنية المصرية خلية للحزب، حيث اعتقل محمد يوسف أحمد منصور، قائد الخلية في مصر، وعدد من أتباعه العملاء لتخطيطهم تنفيذ عمليات إرهابية ضد سواح إسرائيليين وغيرهم من السواح في مصر. وقد اعترف الأمين العام للحزب حسن نصر الله علنًا، في نوفمبر/ تشرين الثاني **2009**، بأن منصور كان عضوًا في الحزب واشترك في نقل الأسلحة والمعدات إلى المسلحين الفلسطينيين. في أبريل/ نيسان **2010**، حكمت محكمة مصرية على منصور بالسجن خمس عشرة سنة لاشتراكه في الخلية التابعة للوحدة **1800**. بينما كان محمد قبلان قائد الوحدة **1800** في لبنان، ورئيس منصور، ينسق أنشطة الخلية من لبنان. فحكمت عليه المحكمة بالمؤبد غيابيًّا لاشتراكه فيها (**U.S. Department of the Treasury 2013**). في أواخر يناير/ كانون الثاني **2011**، إبان بداية سيرورة الثورة المصرية، هرب أعضاء الخلية من السجن وعاد منصور إلى لبنان. ليظهر، في فبراير/ شباط **2011**، على شاشة تلفزيون لبناني مع مسؤولي الحزب في تجمع للحزب في بيروت (**U.S. Department of the Treasury 2013**).

عقب الغزو الأمريكي والبريطاني للعراق في العام **2003**، أسس الحزب الوحدة **3800**، والمعروفة سابقًا بالوحدة **2800**، لدعم تدريب وعمليات جيش المهدي والجماعات السياسية الشيعية الأخرى تحت توجيه الحرس الثوري (**Orléans 2014**). شاركت معظم هذه الجماعات في القتال ضد قوات الاحتلال الغربي والجماعات السنية

1- كان الاستثناء الوحيد عملية قادها اثنان من أعضاء منظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في مارس/ آذار 2002 وساعدهما حزب الله، بحسب الصحفي نيكولاس بلانفورد (Blanford 2011:310)، على عبور الحدود من لبنان إلى إسرائيل وقتل خمسة إسرائيليين (Blanford 2009). بخلاف ذلك، لم يتردد حزب الله في مطاردة والمشاركة في اعتقالات السلطة اللبنانية لأعضاء فصائل فلسطينية صغيرة، من مخيمات اللاجئين اللبنانية، أطلقوا عدة صواريخ كاتيوشا من جنوب لبنان في مارس/ آذار وأبريل/ نيسان 2002 (Harik 2004:189; Blanford 2011:313). يسيطر حزب الله لغاية اليوم على الجنوب وبالأخص المناطق القريبة من الحدود ويحاول منع أي عمل لا يقع تحت مظلة سيطرته.

الطائفية، لكنها هاجمت السنة المدنيين أيضًا (**Blanford 2011:357; Deghanpisheh 2014**). استقت الوحدة **3800** خبرتها من الوحدة **1800**. وبحسب تقرير للبنتاجون في العام **2010**، فالوحدة **3800** هذه تزود الميليشيات الشيعية الطائفية بـ»التدريب والتكتيكات والتكنولوجيا للقيام بالخطف [و] عمليات الوحدات الصغيرة التكتيكية واستخدام أجهزة التفجير اليدوية» (**cited on Orléans 2014**). أما المسؤول عن أنشطة الحزب في العراق والعلاقات مع الحركات السياسية العراقية فهو رجل الدين اللبناني محمد كوثراني، عضو المجلس السياسي في الحزب والتلميذ السابق لمحمد باقر الصدر (**Rayburn 2014:18**)[1]. وبحسب بعض المصادر، فقد رصد قائد الوحدة **3800**، خليل حرب، في اليمن العام **2012** يدرب متمردي الحوثي، كذا اتهم بتسهيل نقل كمية كبيرة من الأموال إليهم (**Orléans 2014**).

6-4- حزب الله والمقاومة المسلحة

كما يتضح من الرواية أعلاه، فقد اقترن تشكل هذه الأقسام من الجهاز العسكري للحزب وتطورها بعمليات التنظيم المقاومة، لا سيما ضد إسرائيل. وأسبغ اتفاق الطائف **1989** الشرعية على الجناح العسكري للحزب بصفته فاعلًا مقاومًا ضد إسرائيل، فلم يكن على التنظيم التخلي عن سلاحه، خلافًا لباقي الفصائل. بعد اتفاق الطائف، شهدت هجمات الحزب ضد إسرائيل تزايدًا مطردًا لتبلغ **644** عملية ضد القوات المسلحة الإسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي في العام **1994**، و**908** عملية في العام **1995** (**Blanford 2011:145**).

في سبتمبر/ أيلول **1997**، وبعد أسبوع على مقتل هادي نصر الله (النجل الأكبر لحسن نصر الله والبالغ ثمانية عشر عامًا إلى جانب جنديين آخرين من الحزب في اشتباك مع الجيش الإسرائيلي)، أعلنت الحركة الإسلامية أن حزب الله بصدد تشكيل وحدة مقاومة

1- كان كوثراني أيضًا الشخص الذي ساعد في تأمين الإفراج عن عميل حزب الله علي موسى دقدوق، وهو قائد بارز في الحزب عمل عن قرب مع إحدى الجماعات المسلحة الشيعية العراقية المدعوة «عصائب أهل الحق» وكان مسؤولًا عن العديد من الهجمات ضد قوات التحالف في العراق (Blanford 2014a; Orléans 2014).

جديدة، تدعى سرايا المقاومة اللبنانية، وستكون مفتوحة أمام المتطوعين كافة دون اعتبار لطائفتهم الدينية (**Blanford 2011:197**)، وستقوم كوادر الحزب بتدريب هذه الوحدة الجديدة وتوجيهها. وبعد ستة أشهر من تأسيسها، شنت السرايا أولى هجماتها ضد مواقع جيش لبنان الجنوبي (**Blanford 2011:212**)[1].

وقبيل تحرير الجنوب ببضعة شهور، شن الحزب ما يصل إلى **300** هجوم ضد القوات الإسرائيلية شهريًا (**Daher 2014:138-141**). كذلك انخفضت نسبة خسائر الحزب إلى الخسائر الإسرائيلية بشكل كبير من (**10** مقابل **1**) بداية عقد التسعينيات، إلى (**1** مقابل **1** تقريبًا) مع نهايته (**Daher 2014:132**).

تحرر جنوب لبنان من الاحتلال الإسرائيلي أخيراً في مايو/ أيار **2000**، إثر انسحاب الجيش الإسرائيلي. بلغ تعداد القتلى المدنيين من اللبنانيين في الهجمات المتعددة للقوات الإسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي خلال **1982-2000** قرابة **23500**، إضافة إلى **46880** مصاباً. من جهته، خسر الحزب **1276** مقاتلًا (**Blanford 2011:281**). خلال الفترة نفسها، تكبد الجيش الإسرائيلي خسارة **1580** من جنوده، وإصابة **6485** آخرين، أما جيش لبنان الجنوبي فذهب منه **824** قتيلًا وأصيب **1439** (**Daher 2014:144**).

عقب تحرير الجنوب وانسحاب القوات الإسرائيلية في مايو/ أيار **2000** (خلا إطلاق الحزب للنيران المضادة للطيران على طول الحدود)، صارت مزارع شبعا، وهي أرض متنازع عليها تفصل بين لبنان ومرتفعات الجولان المحتلة، المركز الحصري لنشاط الحزب الرسمي. بيد أن الأعمال العسكرية للحزب قد اكتست في الغالب بطابع دفاعي عقب الانسحاب الإسرائيلي. إذ أوعزت قيادة الحزب إلى كوادرها في الجنوب بالرد

1- أعيد تأسيس سرايا المقاومة في العام 2006، بعد حلها في أعقاب تحرير الجنوب في العام 2000، لخدمة أغراض مختلفة مثل إشراك مقاتلين غير شيعة في «احتياطي المقاومة» لحزب الله للظهور بمظهر مقاومة وطنية بدلًا من قوة مقصورة على الشيعة، وتدريب حلفاء حزب الله السياسيين (Blanford 2011:436). ومع ذلك، لم يكن من المتوقع أن يكون لها دور في أي مواجهة عسكرية جديدة ضد إسرائيل وأنها ستقوم بـ«الاعتناء باللاجئين من الجنوب» بحسب أحد جنود حزب الله (cited in Blanford 2011:439).

التلقائي على الخروقات في الخط الأزرق[1]، سواء عن طريق البر أو الجو أو البحر، بما فيها الاغتيالات (**Blanford 2011:281-283**).

لكن هذا الدور المنفعل إلى حد كبير قد تغير مع العدوان الإسرائيلي على البلد في يونيو/ تموز **2006**. فخلال العدوان، أفاد الحزب بأن قرابة **250** من مقاتليه قد قتلوا (زعمت إسرائيل أنهم **530**). من جانبه، خسر الجيش الإسرائيلي **120** من جنوده وقتل ما يزيد على **40** مدنيًّا، مع إجلاء **300-400** ألف شخص من شمال إسرائيل إلى جنوبها إبان الحرب بسبب صواريخ الحزب (**Internal Displacement Monitoring Centre 2006**). عززت الحرب من شعبية الحزب بوصفه فاعلًا مقاومًا، لا سيما في المناطق الجنوبية ذات الغالبية الشيعية. لقد عانت هذه المناطق أشد المعاناة من الهجمات والعدوان والاحتلال الإسرائيلي، ومقاومة الحزب مكنته من توسيع قاعدته الاجتماعية بين الشيعة، حتى بين أولئك الذين لم يلتزموا منظوره الديني.

بعد شهر من انتهاء الحرب، احتفل الحزب في الثاني والعشرين من سبتمبر/ أيلول بـ«النصر الإلهي» وسط الضاحية بمشاركة مئات الآلاف. وأعلن نصر الله بأن هذا نصر استراتيجي وتاريخي وإلهي وجه ضربة موجعة لمشروع الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في الشرق الأوسط الجديد. لاحقًا، أعيدت صياغة شعار «النصر الإلهي» في الدعاية الحزبية ليصبح «نصر من الله»، بغية استخدامه مع اسم عائلة حسن نصر الله، كجزء من التركيز على صورة الزعيم في حملات الحزب الإعلامية.

عقب حرب **2006**، لم تشهد الحدود الإسرائيلية–اللبنانية سوى بضعة حوادث أمنية، وقع معظمها بين **2013** و**2014**، بعد اندلاع الانتفاضة السورية. كما قام الحزب بالرد عسكريًّا على عدة توغلات إسرائيلية. كانت الحركة الإسلامية تحاول إيصال رسالة إلى إسرائيل: على الرغم من تدخلها في سورية وأماكن أخرى، إلا أنها جاهزة للرد على أي

1- حددت الأمم المتحدة بالتعاون مع المسؤولين اللبنانيين والإسرائيليين خط الانسحاب –المسمى أيضًا «الخط الأزرق»– في العام 2000 لغرض التحقق من انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 425. لا يمثل الخط الازرق الحدود بين لبنان وإسرائيل.

اعتداء من الجيش الإسرائيلي.

أعلن حسن نصر الله خلال عاشوراء في نوفمبر/ تشرين الثاني **2014** بأن على إسرائيل الخوف من صواريخ الحزب في المستقبل لأنها «قادرة على الوصول إلى كل شبر من الأراضي الفلسطينية المحتلة» (**As-Safir 2014**). وأضاف بأن الحزب لم يغفل لحظة عن حراسة حدود لبنان الجنوبية، على العكس من ادعاءات وسائل الإعلام اللبنانية والعربية من أن النزاع السوري قد استنزف قدرات الحزب (**As-Safir 2014**; **Khraiche 2014**).

عقب هجوم يناير/ كانون الثاني **2015** من مروحية إسرائيلية في محافظة القنيطرة السورية، قرب مرتفعات الجولان المحتلة، على موكب للحزب كان يقل جهاد مغنية والقائد العسكري محمد عيسى، المعروف بأبي عيسى، ما أسفر عن مقتل سبعة عناصر من الحزب، أعلن حسن نصر الله «نحن في المقاومة الإسلامية لم يعد يعنينا أي شيء اسمه قواعد اشتباك. نحن لا نعترف بقواعد اشتباك... انتهت». وأضاف بأن من حق الحزب أن يرد «أينما كان، وكيفما كان، وفي أي مكان. انتهينا من هذا الموضوع» (**Al-Ahed News 2015a**).

بيد أن الحزب أبقى جبهة الجنوب هادئة، متجنبًا أي اشتباك مع الجيش الإسرائيلي، إلى أن أعلن مسؤوليته عن تفجير عبوة ناسفة في منطقة مزارع شبعا في الرابع من يناير/ كانون الثاني **2016**. إذ قامت مجموعة تحمل اسم سمير القنطار، أحد القادة العسكريين في الحزب وقتل في دمشق بغارة جوية إسرائيلية، بتنفيذ العملية. قبل أسبوع من العملية، أعلن زعيم الحزب حسن نصر الله بألا مفر من الرد. ردت إسرائيل بقصف بلدة الوزاني ومناطق أخرى، واقتصرت الأضرار على الماديات (**Al-Khalidi and Davison 2016**). مع ذلك، لم يحدث أي تصعيد بعد هذه الأحداث، بينما واصل نصر الله تهديد إسرائيل بالعواقب في حال شنت حربًا أخرى على لبنان. وأعلن بأن ما من خط أحمر سيقيد حزب الله، وأن الحزب اللبناني قد أعد بنك أهداف قوامه مواقع حساسة في إسرائيل، بينها منشآت نووية ومراكز أبحاث بيولوجية ومصانع

بيتروكيماوية. وشدد على أن للبنان والحزب الحق بامتلاك أي سلاح رادع من شأنه حماية وجود لبنان وسيادته (**Al-Ahed 2016b**).

لقد صعدت الغارات الإسرائيلية على سورية منذ العام **2017** –تجاوزت المئة غارة– ضد القوات الإيرانية وما يتبع لها، والتي تزايد نفوذها باطراد في البلد، من التوترات في المنطقة، بما فيها التوترات بين الحزب وإسرائيل. وصلت هذه التوترات أوجها في مايو/ أيار **2018** عقب خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني. استغل جيش الاحتلال الإسرائيلي هذه الحركة الأمريكية لمواصلة هجماته على الأهداف الإيرانية في سورية[1]. فبعد أقل من ساعة على إعلان الرئيس الأمريكي، شنت إسرائيل هجومًا صاروخيًّا على قاعدة سورية تستخدمها القوات الإيرانية. ردت إيران من سورية بإطلاق صواريخ على مواقع للجيش الإسرائيلي في مرتفعات الجولان المحتلة. لتنفذ إسرائيل عندئذ غارات جوية غير مسبوقة على خمسين منشأة عسكرية وأمنية إيرانية في سورية. عقب الهجوم، أعلن الأمين العام لحزب الله أن مرحلة جديدة بدأت في المواجهة ضد إسرائيل في سورية، دون مزيد من التفاصيل. غير أن القصف الإسرائيلي لأهداف إيرانية وحزب الله في سورية قد تواصل حتى يومنا هذا دون أي رد فعل ملحوظ من إيران أو الحزب.

5-6- سلاح المقاومة ضد الأطراف اللبنانية المنافسة

لا ينبغي لنجاحات الحزب في الميدان العسكري ضد إسرائيل أن تعني ضمنًا أن سلاحه كان موجهًا ضد «العدو الصهيوني» لا غير. مع أن السردية التاريخية الرسمية للحزب تدعي أن الحزب تبنى موقفًا دفاعيًّا من الحركات السياسية إبان الحرب الأهلية، وأن عملياته المسلحة تركزت على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن السجل التاريخي

1- أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في الثامن من مايو/ أيار 2018 خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، المبرم في العام 2015 بين إيران ومجموعة الخمسة زائد واحد (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا والصين). رفع الاتفاق النووي بعضًا من العقوبات الدولية على الجمهورية الإسلامية في مقابل تجميد البرنامج النووي الإيراني والسماح بوضعه تحت الإشراف الدولي لمدة عشر سنوات على الأقل.

يشير إلى أن الحزب كان على استعداد لاستخدام سلاحه ضد الخصوم السياسيين، بما فيهم أولئك اليساريين وباقي القوى العلمانية[1].

في سبتمبر/ أيلول **1982**، تعرضت جبهة المقاومة اللبنانية (انظر الفصل الثاني) لموجة من الاغتيالات، لا سيما في صفوف قادتها الشيوعيين في بيروت الغربية. وعلى الرغم من أن تشكيل الجبهة كان لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، لكن الحزب سينتقدها لعلمانيتها -زاعمًا أنها صنو «التعددية المارونية»-، بحجة أنها لا تدعو إلى خيار الإسلام القادر وحده على إخراج لبنان من دائرة التبعية للغرب والشرق (**Charara 2007:347**). كان من بين من اغتيلوا خليل نعوس (صحفي، قتل في **20** فبراير/ شباط **1986**) وسهيل طويلة (**24** فبراير/ شباط **1986**) وحسين مروة (**17** فبراير/ شباط **1987**) ومهدي عامل (**18** مايو/ أيار **1987**) وسليم يموت والبروفيسور حكمت الأمين وآخرون في تفجير سيارة أمام مقر الحزب الشيوعي اللبناني في الرميلة (**Nassif Debs 2006; Nash 2008; Hajj Georgiou 2012**). ساعدت هذه الاغتيالات على إشاعة أجواء من الخوف بين عناصر الحزب الشيوعي اللبناني في المناطق المأهولة بأغلبية شيعية، وإلى درجة أقل بين عناصر الحزب السوري القومي الاجتماعي (**Charara 2007:350-356**).

علاوة على ذلك، في نوفمبر/ تشرين الثاني **1983**، هاجم حزب الله -بدعم نشط من الحرس الثوري الإيراني- في عدة مناسبات ما تبقى من حضور الدولة في سهل البقاع، وسيطر على ثكنات الشيخ عبد الله، أكبر الثكنات وأفضلها تسليحًا. وتحولت في الواقع إلى مقرات للباسداران (**Chehabi 2006:221**). أعيدت هذه الثكنات إلى الجيش في أغسطس/ آب **1992** (**Daher 2014:128**). كما كان للحزب عدة اشتباكات عسكرية دامية مع حركة أمل طوال أواسط الثمانينيات وأواخرها. وقعت المعركة الأخطر بين

1- يقول محمد رعد، الرئيس الحالي لكتلة الحزب في المجلس النيابي: «نلاحظ أن المقاومة (حزب الله) حاولت منذ البداية التأكيد على طابعها الوطني، فكان هدفها الاحتلال الإسرائيلي وليس اللبنانيين الآخرين» (cited in Charara and Dromont 2004:120). قال الكاتب اللبناني وليد شرارة، المقرب من الحزب، بأن «مواقف حزب الله تجاه مختلف أبطال الحرب الأهلية تعتمد بصورة أساسية على موقفهم من إسرائيل» (cited in Charara and Dromont 2004:120).

الفريقين في العام **1988** حين سعى كل منهما لإرساء هيمنته على الضاحية الجنوبية وجنوب لبنان. لينتهي القتال بتسويتين تفاوضيتين تحت الرعاية الإيرانية والسورية في فبراير/ شباط **1989**، استبعدت فيها أمل من البقاع وضواحي بيروت واقتسام الجنوب (**Daher 2014:108-109**). أسفرت المواجهات العسكرية بين الحركة والحزب في **1988** و**1989** بمقتل **3000** بين مدني ومقاتل (**International Center for Transitional Justice 2013**). أتاحت المصالحة في **1990** التركيز مجددًا على مقاومة الحزب العسكرية في الجنوب، والتي أوهنتها إلى حد كبير المواجهة العسكرية مع حركة أمل.

أ) معركة مايو/ أيار 2008

في مايو/ أيار **2008**، استخدم الحزب لأول مرة، منذ نهاية الحرب الأهلية، سلاحه ضد الأطراف الوطنية اللبنانية إثر تهديد تحالف **14** آذار بمهاجمة مصالح الحزب العسكرية الرئيسة سياسيًّا. آنذاك، أصدرت الحكومة اللبنانية، بقيادة السنيورة، قرارين لإضعاف الجهاز العسكري للحزب: أولهما: في السادس من مايو/ أيار **2008**، نقلت بموجبه الحكومة رئيس أمن مطار بيروت، وفيق شقير، وهو مسؤول عسكري كبير اتهم بكونه مقربًا من الحزب ولديه معلومات استخبارية مشتركة وإياه[1]. أما ثانيهما: فشكك فيه مجلس الوزراء بقانونية ودستورية شبكة اتصالات الحزب المستقلة، التي زعم التنظيم أنها ضرورية لتأمين سرية الاتصالات الداخلية وكفاءة قيادته وتحكمه (**ICG 2008:3**). ساد الاعتقاد بأن منظومة الاتصالات كانت حجر زاوية في أداء الحزب العسكري خلال حرب تموز مع إسرائيل[2]. لم تُثَر حول شبكة الاتصالات، القائمة منذ العام **1995**، أي قضية قبل هذا الحدث. جرى اتخاذ هذا القرار الأخير مع أن نائب الأمين العام الشيخ نعيم قاسم قد حذر في الخامس مايو/ أيار

1- تحديدًا، يعتقد منتقدو شقير أنه سمح لحزب الله بتركيب كاميرات مراقبة موجهة باتجاه المدرج رقم 17، والمخصص للمسؤولين اللبنانيين. ويمس هذا القرار قدرة حزب الله على التحكم في موقع استراتيجي له أهميته الحيوية بالنسبة لانتقال الأفراد وربما نقل أنواع معينة من المعدات إلى البلاد (ICG 2008:3).

2- سلط تقرير فينوجراد في إسرائيل الضوء على ضرورة القضاء على نظام الحزب في القيادة والتحكم، الذي تؤدي فيه شبكة الاتصالات دورًا حاسمًا (ICG 2008: 3).

بأن الحزب سيتعامل مع من سيتدخل بالشبكة كما لو كان جاسوسًا إسرائيليًّا (**cited in Blanford 2008**). جاء رد حسن نصر الله في الحال على هذه القرارات، ووصفها بـ»إعلان حرب على المقاومة وسلاحها لصالح أمريكا وإسرائيل»، وأضاف «سنقطع اليد التي تمتد إلى سلاح المقاومة» و«سندافع عن أسلحتنا بأسلحتنا» (**Ladki 2008**).

لقد اتخذ القراران في جو من التوترات الاجتماعية المحتدمة، كما نوقش سابقًا. وعلى الرغم من سريان إضراب عام آنذاك، دعمه الحزب رسميًّا، لكنه لم يبذل جهده إلى جانب الحركة العمالية، إنما شن هجومًا عسكريًّا لإلغاء القرارين. في 7 مايو/ أيار، سيطر الحزب وحلفاؤه على بيروت الغربية في عملية مخططة بدقة. لقد فاق الحزب بتسليحه وتدريبه وانضباطه خصومه من ميليشيات تيار المستقبل[1]، وسيطر على بيروت الغربية في أقل من **12** ساعة. اضطر تيار المستقبل لإغلاق مكاتبه الصحفية الرئيسة، التي نهبت أو أحرقت لاحقًا. اتهمت الجماعات المسلحة المختلفة، بينها حزب الله، بالاعتداء على المدنيين وتدمير السيارات والمحال وتوجيه الشتائم إلى السنة (**ICG 2008:2**).

كان الحزب عند سيطرته على أي موقع لتيار المستقبل يسلمه مباشرة إلى الجيش، ما يدلل مرة أخرى على ما قام بين الطرفين من التعاون والتنسيق في السنوات السابقة. علاوة على ذلك، لم تقتصر المعركة على بيروت، بل وقعت مواجهات عنيفة في مناطق الدروز في جبل لبنان بين مناصري جنبلاط من جهة وجماعات الحزب أو القوى الحليفة من جهة أخرى (**ICG 2008:7**). وفي طرابلس، دارت معارك طاحنة بين سكان باب التبانة، حي بأغلبية سنية يدين بالولاء لتيار المستقبل، وسكان جبل محسن، تقطنه أغلبية علوية قريبة من تحالف أحزاب سياسية بقيادة حزب الله المنضوي في قوى **8** آذار (**ICG 2008:7**).

انتهى العنف بعد أسبوع بحصيلة يزيد فيها القتلى عن الثمانين والجرحى عن المئتين

1- تيار المستقبل: تيار سياسي لبناني ذو أغلبية سنية يقوده النائب سعد الحريري، النجل الأصغر لرئيس الوزراء المغتال رفيق الحريري. يعد التيار العضو الأكبر في تحالف 14 آذار. تأسس الحزب في العام 2007.

والخمسين (**Baliani 2008**). حقق الحزب غاياته: ألغت الحكومة قراري السادس والسابع من مايو/ أيار. من الناحية السياسية، أدت الأحداث إلى نهاية سنتين من الشلل في المشهد السياسي اللبناني مع اتفاق الدوحة. أسفر هذا الاتفاق بين مختلف القوى السياسية اللبنانية عن انتخاب رئيس جديد العماد ميشيل سليمان، وإقامة حكومة وطنية، واعتماد القضاء (دوائر انتخابية صغيرة معروفة بالوحدات الإدارية) دائرة انتخابية وفقًا لقانون **1960**، حيث ظلت أقضية كل من مرجعيون-حاصبيا وبعلبك-الهرمل والبقاع الغربي-راشيا دائرة اتنخابية فردية (**Now Media 2008**). في الواقع، لقد ضمن اعتماد القانون الانتخابي على أساس الأقضية تمثيلًا أفضل للمسيحيين، وكان هذا أحد المطالب الرئيسة لحليف حزب الله المسيحي، التيار الوطني الحر.

استمر ممثلو الحزب في تبرير تدخله العسكري في بيروت ضد حركة **14** آذار. فقد صرح حسين الخليل، المستشار السياسي لحسن نصر الله، في مؤتمر صحفي بأن تدخل الحزب كان بداعي الدفاع عن نفسه من قرار الحكومة، الذي كان خطة أمريكية لنزع سلاح المقاومة وإخضاعها للإرادة الإسرائيلية (**Press TV 2008**). زد على هذا، ما أضافه عضو الحزب غالب أبو زينب من أن التدخل العسكري للحزب وأد الفتنة السنية-الشيعية بتجنب أي انفجار. كرر الأمين العام نصر الله خطابًا مماثلًا بعد بضعة شهور في إفطار في النبطية (**Al-Ahed News 2008**) وفي مايو/ أيار **2012** (**Al-Manar 2012b**). لكن على النقيض من ادعاءات الحزب، فقد زادت هذه الأحداث من حدة التوترات السنية–الشيعية. إذ ذهب مفتي الجمهورية، أعلى سلطة دينية سنية في البلاد، إلى حد وصف الحزب بقوة احتلال، بإحالة واضحة إلى الاحتلال الإسرائيلي في السابق (**ICG 2008:2**). في الآن ذاته، تقدم **120** ضابطًا سنيًّا ببيان استقالة جماعي احتجاجًا على «الشعور بالمهانة من تصرف الجيش خلال غزو الميليشيات لبيروت». غير أن جميع الضباط تراجعوا ولم يستقيلوا، باستثناء العقيد عميد حمود الذي أصبح لاحقًا قائد الجناح العسكري في تيار المستقبل (**Nerguizian 2015:128**).

لقد استمر الحزب بعد مايو/ أيار **2008** بالإعلان علانية بأن أي طرف يهدد سلاحه

وجنوده سيلقى قصاصه. وفي **2010**، أعلن نصر الله وأعضاء آخرون من الحزب بأن المقاومة الإسلامية سوف «تقطع يد» من يحاول اعتقال أي من عناصرها ممن كانت المحكمة الخاصة بلبنان قد اتهمتهم باغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري (**Al-Ahed News 2010**).

في الثامن عشر من يناير/ كانون الأول **2011**، في استعراض آخر للقوة قامت به الحركة الإسلامية، نشر الحزب عناصر غير مسلحة في شوارع بيروت في محاولة لتحذير قوى **14** آذار من إعادة ترشيح سعد الحريري كرئيس للوزراء، بعد أن أطاح به الحزب وحلفاؤه في قوى **8** آذار في الثاني عشر من يناير/ كانون الثاني (**Choufi 2013; ICG 2014:17**). دفع استعراض القوة هذا –المعروف في لبنان باسم «القمصان السود»، لأن عناصر الحزب ارتدوا الملابس السوداء؛ بوليد جنبلاط ليترك مؤقتًا التحالف مع تيار المستقبل التابع للحريري والانضمام إلى قوى **8** آذار في انتخاب نجيب ميقاتي، مرشح الحزب، رئيسًا جديدًا للوزراء (**Choufi 2013; Mouqaled 2013**).

هذه الأمثلة وغيرها تؤكد على استخدام الحزب المتواصل لسلاحه في السياسة اللبنانية الداخلية. في الآن ذاته، قام الحزب، الذي تأسس كحزب مناهض للنظام يعارض الدولة اللبنانية ويعد بتحرير فلسطين من «العدو الصهيوني»، بإنتاج دعاية أكثر اعتدالاً مؤداها أن سلاح الحزب لحماية لبنان فقط لا لأغراض خارجية. في العام **2008**، قال الدكتور علي فياض، رئيس المركز الاستشاري آنذاك، فيما يتصل بفلسطين بأننا «نحن (حزب الله) ندعم تحرير فلسطين، لكننا لا نريد أخذ مكانهم في تحرير أرضهم. إن حزب الله في المقام الأول حركة تحرر وطني ضد التهديدات وأعمال العنف الإسرائيلية ولتحرير الأراضي اللبنانيين والأسرى» (**Fayyad 2008**). وردد غالب أبو زينب القول نفسه، مؤكدًا على أن «سلاحنا لتحرير الأراضي اللبنانية والدفاع عن الدولة لا فلسطين» (**Abou Zeinab 2008**).

كذلك لوحظ هذا في بيان العام **2009** في القسم الخاص بـ«المقاومة». إن دور «المقاومة» هو تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة والدفاع عن سيادة البلد ضد التهديد

الإسرائيلي. ما من كلمة واحدة عن تحرير فلسطين.

> «لقد تغير الحزب وتغيرت أولوياته بناءً على تغير التكليف... في فترة من الفترات كنا نرى أن لبنان هو صنيعة الاستعمار، وأنه جزء من الأمة. كان ذلك في مرحلة بداياتنا، وكانت البلاد تعيش حربًا أهلية، وكان كل طرف ينادي بوطن على قياسه... الآن الظروف تغيرت. نحن نؤمن بأن هذا الوطن هو وطننا، وهذا العلم الذي فيه الأرزة هو علمنا الذي علينا أن نحافظ عليه أيضًا. وفي هذه المرحلة، أولويتنا هي المحافظة على الدولة في لبنان وبناؤها»[1] (**Al-Akhbar English 2013a**).

في السياق نفسه، أوضح نائب الحزب حسن فضل الله بأن حماية لبنان من التهديدات الخارجية يشكل القضية الرئيسة للمقاومة (**Fadlallah 2015:216-218**). إضافة إلى التهديد الإسرائيلي للبنان، فقد أشار أيضًا إلى الجماعات التكفيرية التي تريد إقامة إماراتها. الجدير بالذكر قوله إن تدخل الحزب في سورية ضد هذه الجماعات بعد العام **2011** غايته منع دخولهم إلى لبنان.

الحال أن الأمين العام حسن نصر الله قد تحدث عن «التحرير الثاني» للبنان –بعد انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي في مايو/ أيار **2000**–، أثناء إجلاء آخر جهاديي الدولة الإسلامية وفتح الشام (جبهة النصرة سابقًا) المتواجدين على الأراضي اللبنانية، في جرود عرسال (البقاع)، نهاية أغسطس/ آب **2017**. جرى هذا الإجلاء، بعد حملة عسكرية بقيادة الحركة الإسلامية الشيعية اللبنانية، مع تعاون الجيش اللبناني في مناطق مختلفة من البقاع. تفاخر قادة الحزب بتأمين الحدود لبنان مع سورية، خاصة في البقاع. إذ صار بوسع الجيش، من الآن فصاعدًا، الانتشار في كامل هذه المنطقة (**Orient le Jour, 2017c**). بعد هذا النصر العسكري

1- النص العربي نقلًا عن موقع صيدا أونلاين. «نصر الله لكوادر حزب الله: أولويتنا الحفاظ على الدولة في لبنان وبناؤها». (م)

للحزب، تجمع الآلاف من أنصار الحزب في الحادي والثلاثين من أغسطس/ آب في بعلبك للاحتفال بهذا «التحرير الثاني».

6-6- الخلاصة

كان جهاز الحزب العسكري والأمني سمة مركزية وأساسية عند الحركة الإسلامية منذ تأسيسها. وقد اشتغل هذا الجهاز ضد الاحتلال الإسرائيلي للجنوب حتى العام **2000**، ثم على خلق وضع من الردع ضد الهجمات الإسرائيلية، لا سيما خلال حرب **2006**. ما زال سلاح حزب الله مبررًا اليوم لأهداف تتعلق بتحرير مزارع شبعا المحتلة من إسرائيل، والدفاع عن لبنان وحمايته أيضًا، لا من إسرائيل فحسب، بل ومن «تهديد التكفيريين» حسبما تقول بروباجندا الحزب لشرعنة «حربه الوقائية» في سورية (**Al-Manar 2013b and ICG 2014:4**)، كما سنرى في الفصل القادم. زيادة على هذه الوظيفة العسكرية، يتمتع الحزب بجهاز أمني كبير هدفه ضمان وإدارة أمن المناطق الشيعية. كذلك يضطلع الجهاز، حسبما نوقش في هذا الفصل والفصل الخامس، بمسؤولية السيطرة على الأصوات المناهضة أو الناقدة للحركة الإسلامية وأحيانًا قمعها.

تجسد استخدام الحزب لسلاحه من خلال ملمحين رئيسين. أولهما: فرض الجهاز الأمني سيطرة محكمة على المناطق الشيعية، وعدم تردده في استخدام إجراءات أمنية وقمعية لمنع ظهور أي معارضة تشكل تهديدًا خطيرًا أو بديلًا للحركة الإسلامية اللبنانية. أما ثانيهما: فتدخل الجهاز العسكري خارج لبنان وبالتحديد في سورية لدعم نظام الأسد، أحد أهم داعميه سياسيًّا وعسكريًّا، إذ تنتج الأسلحة في إيران وتنقل إلى لبنان من سورية، ما يمكنه بالتالي من الحفاظ على سطوته السياسية والعسكرية في لبنان.

من جهة أخرى، ترى قطاعات واسعة من الشيعة، والطبقات الوسطى الشيعية، في سلاح الحزب نوعًا من التعويض عن الحرمان التاريخي والسياسي والاقتصادي وأداة

بالغة الأهمية لإعلاء شأن الطائفة في النظام السياسي الطائفي (**Gambill 2007:42**). ووفقًا لهذا، حسبما تزعم أمل سعد غريب (**Saad-Ghorayeb 2005**)، «ستفسر أي خطة تسعى لنزع سلاح المقاومة على أنها شكل من أشكال الإضعاف الطائفي» للشيعة وسوف تعارض بقوة. لكن هذا الشعور لم يتعزز إلا مع صعود القوى الجهادية في المنطقة في السنوات الأخيرة. لقد كان الجهاز الأمني والعسكري عنصرًا أساسيًا ومركزيًا في تطور الحزب. أما غرضه اليوم فهو بكل وضوح ضمان مكانة الحزب السياسية والتصدي لأي تهديدات من شأنها التعرض لمصالحه السياسية، مع الحفاظ على الوضع الراهن للنظام السياسي والاقتصادي الطائفي في لبنان.

الفصل السابع

حزب الله والسيرورات الثورية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يروج حزب الله لفهم عن السياسة العالمية باعتبارها «صدام حضارات»، يقوم فيها النضال ضد الغرب لا على رفض علاقاته الاستغلالية العالمية، بل على رفض قيمه ونسقه الديني (**Saad Ghorayeb 2002:88**). فالولايات المتحدة توصف بـ«الشيطان الأكبر» وإسرائيل بـ«الشيطان الأصغر» وبريطانيا وفرنسا بـ«الشريرتين». تقود القوى الإمبريالية الكبرى الولايات المتحدة، جذر الرذيلة الأول ومصدر الشر كله بسبب مسؤوليتها المطلقة عن كوراث المسلمين كافة (**Saad Ghorayeb 2002:90**). الجدير بالذكر أن الحزب يؤمن بأن هذا «الصدام» يعود إلى منابع الإسلام الأولى في القرن السابع (**Saad Ghorayeb 2002:89**). وبالرغم من هذه العدائية المعلنة للحضارة الغربية، إلا أن خطاب الحزب يبدي مرونة وبراجماتية حين يتعلق الأمر بعلاقته مع إيران[1].

لموقف الحزب من الأطراف الأجنبية جذور أيديولوجية في معارضة الجمهورية الإسلامية لما تدعوه «التسمم بالغرب» و«التسمم بالشرق». أما «التسمم بالغرب» فهو الانبهار المرضي بكل ما هو غربي على حساب إرث الثقافة المحلية الأصلية، بينما «التسمم بالشرق» فهو هوس مماثل بالماركسية والأيديولوجيات الشيوعية وسط المثقفين. اتهم المتسممون بالشرق بأنهم فصلوا أنفسهم عن الجماهير عبر نفي الدين باعتباره «أفيون الشعب، وخدمة مصالح القوى الاستعمارية في المعسكر السوفيتي. تمثل حل كل من المشكلتين في العودة إلى الذات القومية، بعبارة أخرى إلى هوية إسلامية إيرانية» (**Tehranian 1993:363**).

بالمقابل، نظر الحزب إلى صراعه مع إسرائيل، في جانب منه، لا من زاوية نضال سياسي مناهض للاستعمار، إنما من زاوية دينية. يتبدى هذا في كيفية مواصلة الحزب طمس الخط الفاصل بين الصهيونية واليهودية، وتقديمهما متبادلات ومترادفات. عادة ما يستخدم فادة الحزب استعارات معادية للسامية تضفي طابعًا جوهريًا على اليهود وتصفهم بالشر. كتب الشيخ نعيم قاسم: «لقد أثبت تاريخ اليهود أنهم، بصرف النظر عن المشروع الصهيوني، أشخاص ذوو أفكار شريرة» (**cited in Saad Ghorayeb 2002:174**). بينما صرح الأمين العام السابق عباس الموسوي، الذي قتل في عملية

1- بحسب نورتون (Norton 2000:25)، بحث كبار المسؤولين في حزب الله، بينهم أعضاء مجلس الشورى والمكتب السياسي، بصورة سرية في العام 1999 إمكانية إجراء حوار مع الولايات المتحدة، بينما زادت الاتصالات بين حزب الله والسفارات الأوروبية في العقدين الماضيين (Qassem 2008:341).

إسرائيلية، بأن «وفقًا للتفسير القرآني للتاريخ اليهودي، فمشكلة الشعب اليهودي تكمن في عقيدته الدينية» (**cited in Saad Ghorayeb 2002:174**). أما حسن نصر الله فقد استخدم خطابًا كهذا في بعض الأحيان قائلًا: «في حال بحثنا في العالم بأسره عن شخص أجبن وأحقر وأضعف وأوهن في النفس والعقل والعقيدة والدين، فلن نجد أحدًا كاليهودي. انتبهوا لا أقول الإسرائيلي» (**cited in Saad Ghorayeb 2002:170**). وليس من الغريب أن ترى، في مناسبات ينظمها الحزب، كتب المفكر الفرنسي روجيه جارودي، الذي أنكر مشروع الإبادة اليهودية الهتلري وأنكر وجود غرف الغاز[1]. في فبراير/ شباط **2006**، وصف زعيم الحزب حسن نصر الله جارودي بأنه «فيلسوف فرنسي عظيم... [فضح] ما يسمى بالهولوكست اليهودي في ألمانيا... وأثبت أن هذا الهولوكست أسطورة» (**MEMRI TV 2006**).

بيد أن تطورًا حصل في بروباجندا الحزب وأخذ يظهر التمييز بين الصهيونية واليهود في العقد الماضي. تجسد هذا في دعوة شخصيات يهودية معادية للصهيونية، وفي خطاب للأمين العام حسن نصر الله في أكتوبر/ تشرين الأول **2017** أدلى فيه بأن حزبه لا يعادي اليهود بصفتهم أتباع دين، بل يعادي «الحركة الصهيونية التي تستغل اليهودية واليهود لترويج مشروع استعماري في فلسطين»، داعيًا «اليهود غير الصهاينة» لمغادرة المنطقة (**Orient le Jour 2017d**). في الآن ذاته، لم يكن من الغريب أن تسمع ضيفًا على قناة المنار، التابعة للحزب، يتحدث عن نفوذ اليهود وسط نخب دول معينة أو عن المؤامرة اليهودية ليفسر بعض المواقف السياسية في محاولة واضحة لترويج المؤامرات المعادية لليهود، دون أن يستدعي ذلك أي رد من مقدمي البرامج (**Al-Manar, 2018b**)[2].

1- مشاهدات شخصية خلال حدث للحزب في الضاحية العام 2012.

2- انظر، على سبيل المثال، برنامج بانوراما على قناة المنار مع فياتشيسلاف ماتوزو، محلل ودبلوماسي روسي سابق، في يونيو/ حزيران 2018 حول النفوذ اليهودي في موسكو.

أما تجاه باقي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (باستثناء إسرائيل)، فقد كان الحزب معتدلًا قبيل حركات **2010-2011** الاحتجاجية. إذ اتخذ الكفاح ضد إسرائيل الأولوية على أي شواغل أخرى على الساحة الدولية، لدرجة أن الشيخ نعيم قاسم قد قال إن من الخطأ النضال ضد الأنظمة الأوتوقراطية والاستبدادية في العالم العربي، فبدلًا من ذلك، على الحركات الشعبية السعي وراء تحرير فلسطين لتحرير الأنظمة العربية وشعوبها (**Qassem 2008:332**).

بعد بضع شهور على شن إسرائيل حربًا على قطاع غزة نهاية العام **2008** ومطلع العام **2009**، صرح حسن نصر الله بأن الحزب «لا يريد نزاعًا مع النظام المصري، بصرف النظر عن أي اتهامات وجهها إلينا. فمعركتنا ليست معه»[1]. وأردف بأن الحزب «ليس لديه أي نزاع أو مشكلة مع أي نظام سياسي عربي في هذا البلد أو ذاك، سواء ديمقراطي أو ديكتاتوري، ملكي أو وراثي، ديني أو علماني، شرعي أو غير شرعي... بغض النظر عن التوصيف، نحن لا نتدخل في هذه الأمور» (**Al-Ahed News 2009**). علاوة على ذلك، لا يريد الحزب «أي نزاعات مع أي نظام... نحن لا نريد أي عداء أو خصومة أو صراع مع أي نظام عربي لا على الصعيد الأمني ولا السياسي ولا العسكري ولا الإعلامي» (**Al-Ahed News 2009**).

1-7- حزب الله والانتفاضات الشعبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في البدء، رحب الحزب بالسيرورات الثورية في **2010-2011**، لا سيما في مصر وتونس وليبيا واليمن والبحرين.

في أواخر فبراير/ شباط **2011**، كان مسؤولو الحزب يدعون بكون الانتفاضات في المنطقة جزءًا من مشروع المقاومة. وأعلن النائب عن الحزب، حسن فضل الله، في أحد التجمعات: «نرى في نهضة الشعوب العربية فرصة حقيقية لاستعادة هذه الشعوب سيادتها على قرارها وعودة الروح إلى الموقف العربي الرافض للهيمنة والتسلط الأجنبي... ما تعانيه شعوبنا كان دائمًا بسبب الدعم الأمريكي لهذه الأنظمة المتسلطة

1- خلال حرب غزة، دعا نصر الله الشعب المصري للنزول إلى الشوارع بالملايين وحث ضباط القوات المسلحة المصرية على التوجه إلى القيادة السياسية وإعلان معارضتهم للسياسات التي ساعدت على قتل الفلسطينيين. لم يطالب نصر الله بإسقاط نظام مبارك، بل تغيير موقفه السياسي فحسب، وبالتحديد فتح معبر رفح بين غزة ومصر.

على إرادة شعوبها ومقدراتها... وحين تتحرر من أنظمة القمع والهيمنة الأجنبية ستنضم جميعها لنصرة شعب فلسطين» (**Orient le Jour 2011a**).

بينما قال وزير الصناعة الحالي وعضو الحزب حسين الحاج حسن، آنذاك كان وزيرًا للزراعة، في لقاء آخر بأن «الثورات العربية جزء من مشروع المقاومة وقد دفعت حلفاء الولايات المتحدة إلى إعادة حساباتهم لأن الاعتماد على الإدارة الأمريكية لا يفضي إلا إلى مزيد من الخيبة» (**Orient le Jour 2011a**). وشدد على أن جميع الأنظمة الفاشلة في المنطقة حليفة للولايات المتحدة، ما شكل ضربة للنظام الأمريكي القائم في المنطقة والذي وأد طموحات الشعوب وتطلعاتها (**Orient le Jour 2011a**).

في التاسع عشر من مارس/ آذار **2011**، نظم الحزب في الضاحية تجمعًا غفيرًا لدعم الانتفاضات العربية. وألقى حسن نصر الله خطابًا أعرب فيه عن دعمه للشعوب العربية وثوراتها وتضحياتها، لا سيما في تونس ومصر والبحرين وليبيا واليمن. وأكد وقوف الحزب إلى جانب هؤلاء المنتفضين، واستعداده لمساعدتهم. (الجدير بالذكر أنه لم ينبس بأي كلمة خلال الخطاب حول المظاهرات الأولى في الانتفاضة السورية، والتي وقعت قبل بضعة أيام في الخامس عشر من مارس/ آذار، وواجهت لاحقًا قمعًا شديدًا).

شجب نصر الله نظريات المؤامرة التي كانت متداولة كتفسير للأحداث في المنطقة، وشدد على أصالة هذه الحركات الشعبية:

> «يجب التأكيد على أن هذه الثورات هي إرادة ذاتية للشعوب. أي اتهام يحاول أن يقول إن أمريكا هي التي تصنع هذه الثورات، هي التي تديرها وهي التي حركتها وأطلقتها هذا اتهام ظالم لهذه الشعوب وكلام غير صحيح... هذه أنظمة منسجمة مع أمريكا، أنظمة قدمت وتقدم خدمات للمشروع الأمريكي، أنظمة لا تشكل أي تهديد للسياسة الأمريكية -التي هي «إسرائيل» في منطقة الشرق الأوسط-... هذه ثورات شعبية حقيقية...» (**Al-Ahed News 2011a**).

كما شجب نصر الله الطريقة التي استجابت بها أنظمة المنطقة للمطالب الشعبية المشروعة عبر الركون إلى القمع والقتل والإذلال، بدلًا من الدخول في حوار مع ممثلي

الثورات والقيام بالإصلاحات. وندد بطائفية النظام البحريني، وأعرب عن شكره لرئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوجان، لموقفه الإيجابي من الحراك الشعبي في ذلك البلد. في الآن ذاته، اتهم البعض في العالم العربي والإسلامي بالصمت حيال ما يتعرض له الشعب البحريني من المظالم والقمع، وعزى هذا الصمت لكون غالبية الشعب البحريني من الشيعة. وشجب جامعة الدول العربية والحكومات التي أرسلت الجيوش إلى البحرين للدفاع عن النظام وقمع الحراك الشعبي (**Al-Ahed News 2011a**). وحذر في خطابه من «فتح الباب أمام تدخل أجنبي في كل بلد عربي، وهذا قد يعيدنا إلى مرحلة الاحتلالات والاستعمارات أو التقسيم أو ما شاكل» (**Al-Ahed News 2011a**).

غير أن خطاب الحزب الرسمي بدأ بالتغير مع بداية الانتفاضة السورية وتوسعها، على وجه التحديد، وبدرجة أقل مع صعود الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر وتونس وتنامي التوترات السنية والشيعية في المنطقة. تبدى هذا أول الأمر في تحذير مسؤولي الحزب من مؤامرات خارجية لحرف مسار ثورات المنطقة (**Al-Ahed News 2011b**).

في سبتمبر/ أيلول **2012**، أوضح نصر الله مواقف الحزب المختلفة من الأحداث الجارية في المنطقة، لا سيما في سورية. فأعلن بأن موقف الحزب يتأسس على معيارين حاسمين: أولهما: موقف النظام من الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وثانيهما: مدى استعداد النظام لإجراء الإصلاح (**Al-Ahed News 2012**).

في الحالة السورية، شدد نصر الله على أن النظام السوري ضد الدولة الإسرائيلية وأنه دعم على الدوام المقاومة الفلسطينية، إضافة لدعمه المقاومة العراقية. وقال بأن موقف سورية من «العدو الصهيوني» كان السبب وراء انخراط الدول الغربية والعربية في محاولة الإطاحة بحكومتها. وأشار إلى أن «النظام السوري حين كان يشدد على الحوار، كان ما يسمى المعارضة ترفضه»، وسلط الضوء على أن «المعارضة طالبت بإسقاط النظام السوري، لكن ما من نظام في العالم يقبل بهذا، لا سيما إن كان يمتلك رؤية معينة» (**Al-Ahed News 2012**).

وأضاف قائلًا: «حين بدأت الأزمة السورية، تدفق السلاح إلى البلد، وبدأت تساورنا الشكوك في أمر هذه الانتفاضة». لكن هذا القول يتجاهل حقيقة أن ما من مقاومة

مسلحة منظمة قد وقعت في الشهور الأولى من سيرورة الثورة السورية[1]، وأن المقاومة الشعبية كانت آنذاك سلمية إلى حد كبير. وأردف بأن «[الدول الغربية والعربية] أرادت من العالمين العربي والإسلامي نسيان القضية الفلسطينية». وأوضح بأن قبل الأزمة السورية، «كانت التحولات في صالح الحركات المقاومة، كالثورات في تونس وليبيا ومصر والبحرين، وعلمنا عن الحراك الجديد [في سورية] وعن موقفه من المقاومة وفلسطين وإسرائيل» (**Al-Ahed News 2012**)، ما يعني ضمنيًّا أنه يدعم تسوية ما مع إسرائيل. سيبحث دور الحزب في سورية بعد العام **2011** بمزيد من التفصيل لاحقًا.

مع نهاية العام **2013** ومطلع العام **2014**، اختفى عند الحزب ذاك الحماس السابق تجاه الانتفاضات كليًا. ليصب جهوده على استقرار الوضع في لبنان وإعادة العلاقات مع الأطراف السياسية المحلية والخارجية، باستثناء السعودية، حيث استمرت العلاقات معها بالتدهور على خلفية تزايد التوترات بين الرياض وطهران واستمرار التدخل العسكري للحزب في سورية إلى جانب نظام الأسد.

في المؤتمر السنوي لاتحاد إذاعات الدول العربية، ديسمبر/ كانون الأول **2013**، اعتذرت مجموعة الاتصالات اللبنانية (مظلة الكيان الإعلامي لحزب الله، والمؤلفة من تلفزيون المنار وراديو النور وموقع المنار الإلكتروني) من النظام البحريني عن تغطيتها السابقة على مدار ثلاث سنوات من الانتفاضة في تلك البلد. ووعدت المجموعة بأن تكون أكثر «موضوعية» وأن تعمل على الحفاظ على المعايير المهنية، وإجراء تقييمات دورية لسياستها التحريرية لضمان التوافق مع الاتفاقيات الدولية، في مقابل السماح لمجموعة الإعلام اللبنانية بمواصلة البث في الجزيرة العربية (**Al-Hakim, Baltayeb and Dirani 2013**). كذا خفضت قناة العالم الإخبارية الناطقة بالعربية (المرتبطة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية) من تغطيتها السابقة المكثفة للبحرين (**Al-Hakim, Baltayeb and Dirani 2013**). لكن بعد عرض اعتذار المجموعة أمام الرأي العام، أصدر الحزب توضيحًا قال فيه إن وفد المجموعة إلى مؤتمر تونس لم يستشر قيادة الحزب، وإن قرار الاعتذار اتخذته المجموعة لوحدها (**Al-Hakim, Baltayeb and Dirani 2013**). وأكد الحزب دعمه لنضال الشعب البحريني. في حين استقال المدير الإداري للمنار، عبد الله القصير، وهو نائب سابق عن الحزب، من منصبه بعد بضعة أسابيع وغادر البلاد إلى

1- لم يتأسس الجيش السوري الحر قبل أغسطس/ آب 2011 (O'Bagy 2013).

إيران (**Ya Libnan 2013b**).

قد يكشف هذا عن محض تشوش أو خلاف داخل البنية التنظيمية للحزب، رغم أن قراراته عادة ما تكون محكمة التخطيط ويسوده انضباط صارم. لكن هذا الحدث وقع إبان فترة تقارب كان يتبلور بين قطر والحزب، بحسب تأكيد نصر الله في خطاب متلفز في ديسمبر/ كانون الأول **2013** أعلن فيه عن لقائه مع وفد قطري. في السياق ذاته، جرى لقاء بين الشيخ نعيم قاسم والسفير القطري الجديد في أواسط ديسمبر/ كانون الأول **2013**. أصدر الطرفان بيانًا مشتركًا، شددا فيه على أن الحلول السياسية في المنطقة أساس للمعالجة البناءة لمصلحة شعوبها (**Orient Le Jour 2013d**). في يوليو/ تموز **2015**، واصل الحزب دعمه الحراك الشعبي في البحرين في خطبه، وطالب بإطلاق سراح السجناء السياسيين وبدء حوار مع المعارضة (**Al-Ahed News 2015c**).

في يونيو/ حزيران **2016**، علق النظام البحريني أنشطة أبرز جماعة شيعية معارضة، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وأغلق مكاتبها وجمد أصولها، وسحب بعدها بأيام الجنسية من رجل الدين الشيعي الأعلى في البلد، آية الله شيخ عيسى قاسم. يعرف قاسم بكونه الأب الروحي لجمعية الوفاق المحظورة اليوم، والتي يقضي زعيمها –الشيخ علي سلمان– عقوبة تسع سنوات من السجن (**BBC 2016b**). عقب هذه التطورات، أعلن حسن نصر الله بأن ما يجري في البحرين غير مقبول، وركز على تجريد الشيخ قاسم من الجنسية. وقال بأن الشعب البحريني قد لزم المقاومة السلمية، واتهم آل سعود بإسكات الحوار في البحرين. ومرد هذا، من وجهة نظره، الخوف من أن الشعب السعودي سيطالب بحوار مماثل إذا ما سنحت له الفرصة (**al-Manar 2016b**).

أما فيما يتعلق باليمن، كان الحزب في البداية داعمًا لانتفاضة **2011** الرامية للإطاحة بالديكتاتور علي عبد الله صالح، الذي تنحى في نوفمبر/ تشرين الثاني من السنة ذاتها بعد احتجاجات جماهيرية واتفاقية تفاوضية بين السعودية والولايات المتحدة. أبقت الاتفاقية على النظام اليمني دون المساس به، مع إدخال بعض القوى السياسية بينها أنصار حزب الإصلاح، الفرع اليمني للإخوان المسلمين، والسلفيون وزعماء العشائر في الشمال (لا سيما عشيرة الأحمر القوية) (**Bonnefoy 2015**). غير أن صالح سيستفيد من ولاء قسم كبير من الجهاز الأمني والجيش، وسيستمر في شغل منصب رئيس

المؤتمر الشعبي العام، الحزب الحاكم آنذاك. كما سيحظى صالح، جراء هذا الاتفاق، بالحصانة القانونية والإبقاء على ما راكمه من ثروات إبان فترة رئاسته (عهد امتد لأزيد من ثلاثين عامًا)، والتي تقدر بعدة مليارات من الدولارات حسب تقرير للأمم المتحدة صادر في فبراير/ شباط **2015** (**cited in Middle East Monitor 2015a**). علاوة على هذا، لم يغادر صالح في واقع الأمر المشهد السياسي اليمني إلى أن اغتيل في ديسمبر/ كانون الأول **2017** على يد قوات الحوثي (حليف إيران) بعد رغبته في إنهاء تحالفه مع الأخير، ليتقارب سياسيًّا مع المملكة السعودية مجددًا (انظر ما سيلي).

لقد قاد صالح من **2004** إلى **2010** ست حروب دموية ضد الحوثيين (طائفية زيدية قريبة من الشيعة)، بدعم من المملكة العربية السعودية، واتهم الحوثيين بالولاء لإيران. أسفرت المواجهات عن أزيد من **10** آلاف قتيل وتشريد أزيد من **300** ألف شخص (**Internal Displacement Monitoring Centre 2010**). كان صالح أيضًا حليفًا سابقًا لممالك الخليج والولايات المتحدة فيما يدعى «الحرب على الإرهاب».

سيطر الحوثيون على العاصمة صنعاء في يناير/ كانون الثاني **2015**، لكنهم تمتعوا بتواجد عسكري كبير فيها منذ سبتمبر/ أيلول **2014**، بتواطؤ من وحدات القوة الجوية المقربة من الدكتاتور السابق علي عبد الله صالح، ودفعوا إلى استقالة رئيس الوزراء. وقد وسع الحوثيون، منذ أواخر مارس/ آذار **2015**، نطاق عملياتهم إلى جنوب البلاد. ومع نهاية مارس/ آذار **2015**، بدأت عملية تدخل عسكري كبيرة تحت مسمى «عاصفة الحزم»، بقيادة السعودية ومشاركة تسع دول عربية ودعم الولايات المتحدة وإنجلترا، بحجة التصدي للحوثيين، المعروفين باسم أنصار الله. وبحسب الأمم المتحدة، فقد قتل نحو ستة آلاف شخص في اليمن، نصفهم من المدنيين تقريبًا، بين مارس/ آذار **2015** ويونيو/ حزيران **2016** (**Nichols 2016**).

عارض الحزب التدخل العسكري بقيادة السعودية في اليمن، ودعم الحوثيين، على الرغم من تحالفهم مع الدكتاتور السابق صالح، الذي أعلن في مارس/ آذار **2011** بأن الانتفاضات العربية كانت صنيعة إعلامية للولايات المتحدة، تقاد من مكتب في تل أبيب (**Al-Jazeera 2011**).

كما نددت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتدخل العسكري السعودي في اليمن،

ووصفه المرشد الأعلى علي حسيني خامنئي بـ«الإبادة». وقد دعت إيران إلى وقف لإطلاق النار والشروع في مفاوضات بمشاركة جميع الفصائل السياسية اليمنية للتوصل إلى اتفاق حول حكومة وطنية (**BBC News 2015**).

بحسب مصادر مختلفة، فقد تلقت قوات الحوثي، وإن بصورة محدودة، الدعم من إيران على شكل أسلحة وأموال وتدريب عسكري، بينما أعلن مسؤول إيراني رفيع المستوى في ديسمبر/ كانون الأول **2014** بأن لفيلق القدس، الذراع الخارجية للحرس الثوري، «بضع مئات» من المستشارين العسكريين في اليمن يدربون متمردي الحوثي (**Bayoumi and Ghobari 2015**). كما تلقى الحوثيون مساندة من الحزب، حيث قدم دعمًا لوجيستيًا للجيش. ورصد قائد الوحدة **3800**، خليل حرب (انظر الفصل السابق)، في اليمن العام **2012** يدرب متمردي الحوثي (**Orléans 2014**). في الرابع والعشرين من فبراير/ شباط **2016**، نشرت قناة العربية –المملوكة للسعودية– مقطعًا مصورًا لما زعمت أنه اجتماع بين القائد العسكري أبو صالح من حزب الله وقوات الحوثي في صيف **2015** في اليمن. وفي مقابلة مع صحيفة «**Foreign Affairs**»، أكد أحد القادة العسكريين في الحزب بأن لجنود الحزب وجودًا في اليمن (**Amarasingam and Corbeil 2016**). كما أعلن عن مقتل بعض جنود حزب الله في اليمن مذاك، لكن الحزب اللبناني أنكر هذا كله.

واصل الحزب تنديده بالتدخل العسكري السعودي في اليمن، وطلب نصر الله من المسلمين والعرب والعالم الإسلامي أن يقولوا للسعودية كفى كفى (**Al-Ahed News 2015c**). ظل الحزب يلهج بهذه القضية: فصرح حسن نصر الله في مايو/ أيار **2016** بأن الشعب اليمني والمجاهدين اليمنيين قد صمدوا لأكثر من سنة في وجه العدوان الأمريكي السعودي، الذي يحظى بدعم دولي وإقليمي، وأن السعودية لم تحقق أي من أهدافها مذ بدء تدخلها العسكري في مارس/ آذار **2015** (**Al-Ahed News 2016c**).

بمرور الوقت، تزايد حضور الحزب إلى جانب قوات الحوثي في اليمن، بالرغم من بقاء هذا الحضور ضئيلًا نسبيًّا. بيد أنه يقدم، إلى جانب مسؤولي الحرس الثوري، خبرة بالغة الأهمية ومعدات لدعم برنامج صواريخ الحوثي وطائراته المسيرة، التي تبقي المدن والقواعد السعودية تحت النار على الدوام، فضلًا عن عدن، تلك المدينة

الساحلية في جنوب اليمن حيث يمارس فيها النظام المدعوم سعوديًّا أعماله.

بالانتقال إلى مصر، فقد رحب الحزب بالإطاحة بالرئيس محمد مرسي في يوليو/ تموز **2013**، لكونه إزالة لنظام يتعاطف مع المعارضة السورية. نظر الحزب إلى الحاكم الجديد لمصر، الجنرال عبد الفتاح السيسي، نظرة إيجابية؛ لأن «من دعموه أعربوا عن دعمهم للنظام السوري» (**ICG 2014:10**)، حسبما أفاد أحد مسؤولي الحزب. في بدايات العام **2015**، رحب نصر الله فعليًّا بعودة الدور المصري على الساحة العربية والإقليمية في ظل رئاسة السيسي، قائد القوات المسلحة السابق، وأكد على أهمية مصر بصفتها أحد أركان الاستقرار في المنطقة (**Al-Mayadeen 2015**). قيل هذا على الرغم من استبدادية نظام السيسي، إذ يقمع حركات المعارضة السياسية من الإخوان المسلمين إلى مختلف الأفراد والمجموعات الديمقراطية والتقدمية، ويبقي على علاقة وثيقة مع السعودية ويفرض على قطاع غزة حصارًا قاسيًا ويجرم حركة حماس. وفي الواقع، لزم الحزب الصمت حين صنفت مصر حركة حماس حركة إرهابية في فبراير/ شباط **2015**، وأوفد مسؤول العلاقات العربية لديه، حسن عز الدين، في زيارة رسمية إلى مصر أواخر فبراير/ شباط **2016** لتقديم التعازي لعائلة محمد حسنين هيكل، الصحفي المصري المقرب من السلطات (**Dot Pouillard 2016**).

بالاتجاه إلى العراق، تعهد نصر الله بعد استيلاء داعش في يونيو/ حزيران **2014** على مدينة الموصل، ثاني أكبر المدن العراقية، والتسبب بنزوح نصف مليون شخص، بأن الحزب مستعد في العراق للتضحية بخمسة أضعاف الشهداء الذين ضحى بهم في سورية بغية حماية المراقد الدينية، ونوه إلى أن المراقد المقدسة في العراق «تفوق في أهميتها» نظيرتها في سورية (**cited in Abi Habib 2014**). مذاك، حافظ الحزب على وجود في العراق، وشارك في توجيه وتنسيق المعركة ضد داعش. وفي يوليو/ تموز **2014**، أعلن الحزب عن مقتل إبراهيم الحاج، المحارب المتمرس في حرب **2006** ضد إسرائيل، قرب الموصل أثناء «مهمة جهادية».

في ديسمبر/ كانون الأول **2014**، زار لبنان رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي واستقبله أعضاء من الحزب. كان المالكي قد استقال في أغسطس/ آب **2014** بعد انتقاد شديد من مختلف الأطياف السياسية العراقية –من بينها آية الله العظمى علي

السيستاني–، وعين في منصب نائب الرئيس، وهو منصب شرفي إلى حد كبير. (في صيف **2015**، سوف تستهدف الاحتجاجات الشعبية في العراق المالكي لفساده وسلطويته وممارساته الطائفية، وتضغط عليه ليتنحى[1]). التقى المالكي بنصر الله في بيروت وتباحثا بشأن التطورات الإقليمية في سورية والعراق، بما في ذلك ما تطرحه داعش من تهديد. وأوردت قناة المنار بأن «زعيم حزب الله والمسؤول العراقي كان لديهما وجهات نظر متطابقة حول القضايا الرئيسة» (**Al-Manar 2014**).

أكد نصر الله علنًا في فبراير/ شباط **2015** على أن الحزب كان في العراق وشارك في محاربة داعش. ودعا نصر الله دول الشرق الأوسط إلى الدخول في المعركة ضد داعش في سورية والعراق: «نحن ندعو شعوب وحكومات المنطقة إلى العمل سويًا في مواجهة هذا التهديد الإرهابي التكفيري الخطير والكبير. ومجددًا نقول إننا جميعًا قادرون على إلحاق الهزيمة به وبمن يقف وراءه سواءً كان الذي يقف وراءه الموساد الإسرائيليون أم الأمريكان أم الإنجليز» (**Al-Ahed News 2015b**). في مارس/ آذار **2015**، صرح الأمين العام لجماعة حزب الله النجباء العراقية الشيعية، الشيخ أكرم الكعبي، بأن مستشارين من الحرس الثوري ومجاهدين من جماعة حزب الله اللبناني كانوا يشاركون في مختلف عمليات تحرير المدن المحتلة من داعش (**Hashem 2015**). لوحظ التعاون بين الحزب ومختلف الميليشيات العراقية الشيعية، العاملة ضمن النفوذ الإيراني، في ديسمبر/ كانون الأول **2017**، عبر زيارة قائد ميليشيا عصائب أهل الحق، قيس الخزعلي، الذي ذهب إلى الحدود اللبنانية–الإسرائيلية بالزي العسكري، تلاها زيارة الأمين العام لميليشيا النجباء، الشيخ أكرم الكعبي. هذه الزيارات، إضافة لزيارة الحاج حمزة الملقب بأبي العباس قائد ميليشيا الإمام الباقر الشيعية المؤيدة للنظام السوري، والتي تقاتل إلى جانب الحزب، قد أثارت الجدل في لبنان (**Orient le Jour, 2018b**).

مع اندلاع الانتفاضة العراقية في أكتوبر/ تشرين الأول **2019**، نظر الحزب إلى هذا الحراك الشعبي نظرته إلى نظيره في لبنان (انظر الفصل الثامن) وإيران إبان الفترة

1- تلقت حكومة المالكي (2014-2008) اتهامات بانتهاجها سياسة طائفية ضد السنة. على سبيل المثال، فقد رفضت دمج مجالس «الصحوة»، التي حاربت القاعدة، في الجيش، وأبقت على القانون المناهض للبعث الصادر بعد الغزو الأمريكي ضد القادة السابقين المقربين من صدام حسين، لكن المالكي استخدمه أساسًا لقمع جميع القوى السياسية السنية، بينما رمى الساسة السنة البارزين بتهمة دعم الإرهاب. كما مارست حكومة المالكي تمييزًا منهجيًا ضد السنة في إدارات الدولة.

ذاتها، أي باعتبارها خطة إقليمية لمواجهة نفوذ طهران وحلفائها.

لقد تغير موقف الحزب الرسمي من الانتفاضات الشعبية تغيراً كبيراً منذ **2011**. فخبا التفاؤل السابق، مفسحًا المجال لبروز العداء تجاه العناصر الشعبية. هكذا، انقلب خطاب نصر الله في مارس/ آذار **2011** انقلابًا كليًّا، في حين لم يعد يعمل بمعياري الحزب لدعم نظام ما (موقفه من الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، واستعداده لإجراء الإصلاح). وشيئًا فشيئًا صارت العودة إلى الوضع السائد لما قبل الانتفاضات النتيجة المرغوبة عند الحزب.

لقد شكلت بداية الانتفاضة الشعبية في سورية، بكل وضوح، نقطة التحول الرئيسة في موقف الحزب من أحداث المنطقة.

7-2- حزب الله وسورية بعد 2011

لقد تمتع الحزب منذ زمن طويل بعلاقة وثيقة مع النظام السوري، وازدادت توثقًا بمرور السنوات لتمسي تحالفًا وطيدًا مع تعاون عميق بين الطرفين، لا سيما بعد وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد في العام **2000** ومقدم ابنه بشار إلى السلطة. عامل حافظ الأسد الحزب معاملة أداة مفيدة لتعزيز العلاقات السورية مع إيران، بينما يستغل في الآن ذاته هجمات الحزب للضغط على إسرائيل خلال مفاوضات السلام.

بيد أن هذا الوضع تغير في عهد بشار الأسد، خاصة بعد انسحاب القوات المسلحة السورية من لبنان في العام **2005** وحرب **2006** بين إسرائيل والحزب. إذ شيئًا فشيئًا لم يعد ينظر النظام السوري إلى العلاقة مع الحزب على أنها علاقة تكتيكية وتحالف مؤقت، حالها في عهد حافظ الأسد، بل على أنها تحالف قوي واستراتيجي. فعمق بشار التعاون مع الجماعة سياسيًّا وعسكريًّا على السواء.

بهذا الأسلوب، صار الحزب أداة مهمة للنظام السوري في لبنان. عقد بشار الأسد عدة اجتماعات مع نصر الله، على العكس من والده، إذ لم ير الأمين العام للحزب سوى مرتين (**Blanford 2011:290**). زد على هذا، أن حافظ الأسد قد فرض ضوابط على كمية ونوعية السلاح المسموح نقله من إيران إلى الحزب عبر مطار دمشق، بينما فتح بشار

باب تدفق الأسلحة على مصراعيه، وأرسل كميات أكبر من الأسلحة والأنظمة المتطورة عبر الحدود إلى مستودعات الحركة الإسلامية (**Blanford 2011:337**). من جهته، دعم الحزب هيمنة النظام السوري في لبنان إلى حين رحيله في العام **2005**، بل أبقى بعد رحيل سورية على تحالف وثيق معها. وفي وثيقته عام **2009**، وصف الحزب النظام السوري بأنه:

> «سجل موقفًا مميزًا وصامدًا في الصراع مع العدو الإسرائيلي ودعم حركات المقاومة في المنطقة، ووقف إلى جانبها في أصعب الظروف، وسعى إلى توحيد الجهود العربية لتأمين مصالح المنطقة ومواجهة التحديات. إننا (حزب الله) نؤكد على ضرورة التمسك بالعلاقات المميزة بين لبنان وسورية، بوصفها حاجة سياسية وأمنية واقتصادية مشتركة، تمليها مصالح البلدين والشعبين وضرورات الجغرافيا السياسية وموجبات الاستقرار اللبناني ومواجهة التحديات المشتركة»[1] (الوثيقة السياسية لحزب الله **2009**).

في كتابه الصادر في ٢٠١٥ يورد الدكتور حسن فضل الله، النائب عن حزب الله، بأن لبنان بعد اتفاق الطائف كان تحت السيطرة الكاملة لحفنة من المسؤولين السوريين، بالتعاون مع بعض الساسة اللبنانيين. ويتهم المسؤولين السوريين آنذاك، خاصة غازي كنعان وعبد الحليم خدام[2]، بالسعي وراء مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة سورية ولبنان (**Fadlallah 2015:118-124**). وبالرغم من خلافاته بشأن المشهد السياسي اللبناني الداخلي، غير أن فضل الله لم يوضح بأن سورية والحزب قد تشاركا هدفًا محوريًّا، ألا وهو القدرة على الرد عسكريًا على إسرائيل، وأن كلا الرئيسين، حافظ وبشار الأسد، قد دعما الحزب على الدوام في مواجهاته العسكرية مع إسرائيل. يشيد فضل الله بدور بشار الأسد في الدعم العسكري السوري للحزب منذ بداية التسعينيات، إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان في **1993** و**1996** مثلًا، ففي حينها زود النظام السوري

1- قاسم، نعيم، مرجع سبق ذكره، ص491. (م)

2- لا بد لنا من التنويه بأن انتقادات الحزب كانت تستهدف شخصيات من النظام السوري لم تعد مرتبطة به ونحيت جانبًا. فقد مات غازي كنعان في سبتمبر/ أيلول 2005 في ظروف غامضة (الراوية الرسمية تقول بأنه انتحر)، في حين فر عبد الحليم خدام في صيف 2005 وانتقل للعيش في منفاه الباريسي.

الجماعة بالصواريخ (**Fadlallah 2015:118-124**).

لقد برهن اندلاع الانتفاضة السورية في مارس/ آذار **2011**، وتدخل الحزب العسكري لاحقًا لدعم نظام الأسد، أن العلاقة بين الطرفين قد غدت علاقة استراتيجية. في مايو/ أيار **2011**، أعلن نصر الله في خطابه الأول بشأن الوضع في سورية بأن الإطاحة بالنظام في سورية تصب في المصلحة الأمريكية والإسرائيلية (المقاومة الإسلامية **2011**أ). في أغسطس/ آب من السنة ذاتها، قال نصر الله في مهرجان يوم القدس العالمي «هذه القيادة السورية لها فضل كبير في حفظ وصيانة القضية الفلسطينية ومنع تصفيتها، التي كانت دائمًا هدفًا لكل الغزوات والمؤامرات الأمريكية والغربية في منطقتنا... اليوم هناك من يريد أن يدفع سورية إلى التقسيم خدمة لمشروع الشرق الأوسط الجديد» (المقاومة الإسلامية **2011**ب). في أوائل **2012**، اتهم نصر الله -بشكل متزايد- الغرب وإسرائيل وأنظمة «الاعتدال» العربي، بل القاعدة أيضًا، بالتعاون للإطاحة بنظام الأسد (**Al-Manar 2012a**).

أكد نصر الله على هذا الموقف بحدة أكبر بعد بضعة شهور، إذ قال بأن هذه الأطراف ذاتها (الغرب وإسرائيل وبعض الدول الإقليمية) قد سعت لإسقاط نظام الأسد لكونه دعم المقاومة، وأن هذه الأطراف تسعى إلى تحقيق مشروع جورج دبليو بوش في الشرق الأوسط الجديد (**Al-Manar 2012b**). كما اتهم نصر الله الولايات المتحدة وإسرائيل في مناسبات عدة باستغلال المظالم المشروعة في سورية كمبرر لتدمير البلد والمقاومة بغية تعزيز الهيمنة الإسرائيلية على الشرق الأوسط (**Al-Akhbar English 2012b**).

وفي مايو/ أيار **2013**، صرح نصر الله بأن:

> «سورية هي ظهر المقاومة وسندها والمقاومة لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي أو يكشف ظهرها أو يكسر سندها... أدخلت الولايات المتحدة «القاعدة» والتنظيمات التكفيرية ودفع لها المال وقدمت لها التسهيلات... بدا هذا اللون يطغى على المعارضة السورية، ويحظى بتمويل وتسليح عدد من الدول العربية والإقليمية... إذا سقطت سورية في يد الأمريكي والإسرائيلي والتكفيري وأدوات أمريكا في المنطقة، فستحاصر

المقاومة وستدخل «إسرائيل» إلى لبنان لتفرض شروطها عل اللبناني وتحيي أهدافها من جديد، وإذا سقطت سورية ضاعت فلسطين وضاعت المقاومة في فلسطين وغزة والضفة الغربية والقدس الشريف وشعوب منطقتنا قادمة على عصر مظلم وقاسٍ» (**Al-Ahed News 2013**).

كما زعم نصر الله بأن دعم الحزب للنظام السوري لم يكن لصالح حزب الله أو الشيعة فحسب، بل لصالح لبنان ومختلف الطوائف الدينية فيه ضد تهديدات القوى التكفيرية (**Al-Ahed News 2013**).

في هذا السياق، تدخل الحزب للقتال إلى جانب القوات المسلحة للنظام السوري. منذ أواسط **2011**، كان الحزب يدرب آلاف الشبان اللبنانيين والسوريين في عدة مخيمات. في أكتوبر/ تشرين الأول **2011**، قال نصر الله في مقابلة تلفزيونية بأن التقارير حول انتشار مقاتلي الحزب في سورية «غير صحيحة إطلاقًا» (**Blanford 2013**). في مايو/ أيار **2012**، أكد أحد كبار مسؤولي الحزب أيضًا بأن الحركة الإسلامية لا ولن تقاتل في سورية (**ICG 2014:1**). لكن بعض الصحفيين ناقضوا هذه الرواية، فالصحفي نيكولاس بلانفورد، مثلًا، كتب: «مع بدايات العام **2012**، صار من المعلوم داخل الأوساط الشيعية اللبنانية بأن بعض مقاتلي الحزب كانوا يرسلون إلى سورية» (**Blanford 2013**). تأكد وجود الحزب بإقراره عن أول «شهدائه» في سورية أوائل يونيو/ حزيران **2012** (**Ashkar 2014b**). إذ أعلن الحزب عن مقتل جنوده أثناء القيام بـ«واجباتهم الجهادية»، وهذه عبارة نمطية تستخدمها الجماعة للإعلان عن مقتل مقاتليها في ظروف أخرى بخلاف المواجهة المباشرة مع إسرائيل (**Blanford 2012**).

في منتصف العام **2012**، زادت الأنباء عن كون الحزب يقدم الدعم التقني واللوجستي لدمشق، ويساعد بعض الشيعة السوريين على استحداث ميليشيات الدفاع عن النفس (**ICG 2014:1; Orient Le Jour and AFP 2014b**). كذلك افتتح الحزب معسكرات تدريبية خارج مدينة بعلبك في سهل البقاع، بالقرب من الحدود السورية، لتدريب الشباب من مختلف الطوائف الدينية. الحال أن غالبية المتدربين في هذه المعسكرات كانوا من الشيعة، لكن هدفهم كان استحداث ميليشيات دفاع عن النفس مماثلة لما في

سورية (**Al-Monitor 2014**).

مع تزايد الأنباء عن خسائر الحزب، لا سيما بعد مقتل علي ناصيف، أحد كبار القادة العسكريين المتمرسين في الحزب، قرب القصير في سورية، في سبتمبر/ أيلول **2012** (وحضر جنازته الشيخ محمد يزبك)، صار من الصعب إخفاء تدخل الحزب في سورية. بعد أيام على مقتل ناصيف، زعم نصر الله بأن بعض مقاتلي الحزب ممن قتلوا في سورية كانوا يقاتلون بصفة أفراد للدفاع عن القرى القريبة من الحدود مع لبنان، لا ضمن عمليات يرعاها الحزب (**Itani 2014; ICG 2014:1**). وأردف بأنه لا يستبعد احتمال دخول الحزب في المعركة داخل سورية (**Hersh 2013**). بحلول ديسبمر/ كانون الأول **2012**، ظهرت مقاطع مصورة زعمت تصوير مقاتلي الحزب في جنوب دمشق، موطن أحد المراقد المقدسة عند الشيعة (**Blanford 2013**).

كانت مشاركة مقاتلي الحزب في القتال إلى جانب الجيش السوري في ازدياد في ربيع العام **2013**، وأدى الحزب دورًا أساسيًا في هجوم عسكري شنه النظام على القصير، التي كانت آنذاك تحت سيطرة الثوار السوريين. كانت المدينة بمثابة معبر لوجستي للثائرين على الأسد، وسهلت من حركة الأسلحة والمقاتلين بين لبنان وحمص (**Blanford 2013b**). شارك نحو **1200** إلى **1700** مقاتل من الحركة الإسلامية في هذه المعركة، كان معظمهم مقاتلين متمرسين أتوا من قوات الحزب الخاصة (**Blanford 2013b**). وبعد انتصار الحزب وقوات النظام السوري في هذه المعركة على الثوار، احتفل مناصرو الحزب وداعموه في الضاحية بهذا النصر. ووزع عناصر الحزب الحلويات على السكان، وزينت الضاحية بأعلام الحزب ولافتات تقول «سقطت القصير» (**Now Media and AFP 2013**).

في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام **2013**، أقر نصر الله علنًا بالوجود الرسمي للحزب في سورية، وأضاف بأن «وجود مقاتلينا ومجاهدينا على الأرض السورية هو بهدف الدفاع عن لبنان والدفاع عن فلسطين وعن القضية الفلسطينية وعن سورية حضن المقاومة وسندها... ما دامت الأسباب قائمة فوجودنا يبقى قائمًا هناك» (**Al-Manar 2013a**). ثم قال في ديسمبر/ كانون الأول **2013**، «نحن نحمي لبنان... لو لم يتدخل الحزب في سورية... لحدثت حرب أهلية في لبنان ولقدمت على المناطق اللبنانية

عشرات بل مئات السيارات المفخخة... نحن قللنا من الخسائر، قللنا من تداعيات الوضع السوري على الوضع اللبناني» (**Al-Manar 2013b**).

اتخذ الدور العسكري المتزايد للحزب في سورية أشكالًا عدة، تراوحت بين قيادة مقاتلي الحزب المتمرسين لمجموعات جنود سوريين، إذ عملوا أساسًا بصفة ضباط صف، وبين مؤازرة القوات السورية النظامية الأقل خبرة في قتال الشوارع في حمص (**Blanford 2013b**). كما دربوا بعض الميليشيات المؤيدة للنظام والمعروفة بمسمى «اللجان الشعبية» (**Nakhoul 2013**)، وبعض المجندين الجدد في الجيش السوري (**Orient Le Jour and AFP 2014b**). في فبراير/ شباط **2014**، أرسل الحزب عددًا كبيرًا من قواته إلى مدينة يبرود، الواقعة في جبال القلمون شمال دمشق، وأبقى في الآن ذاته على وجود في مناطق سورية أخرى مثل أطراف حلب وإدلب ودرعا ودمشق وضواحيها (**El-Hassan 2013; ICG 2014:2**).

كذلك، فقد أنشأ الحزب أو ساعد على إنشاء عدة ميليشيات سورية في سورية. اعتبرت قوات الرضا النواة المركزية للحزب في سورية، وتعمل عسكريًا تحت إشراف وتوجيه الحزب في لبنان. تكونت الجماعة الجديدة من مقاتلين سوريين شباب، معظمهم من شيعة محافظة حمص، ومن العلويين والسنة أيضًا، تنحدر غالبيتهم العظمى من مناطق ريفية (أرياف حمص وحلب ودرعا ودمشق) (**al-Hadath News 2014**). كما شارك الحزب في إنشاء ميليشيات شيعية صغيرة مثل لواء الإمام زين العابدين، العامل في دير الزور (**Al-Tamimi 2016b**)، وجيش الإمام المهدي أو المقاومة الوطنية العقائدية في سورية، وهذه رموزها من رموز الحزب وولاؤها العلني لحسن نصر الله، لكنها تجمع بين خامنئي والخميني وبشار وحافظ الأسد ضمن إطار واسع من «المقاومة السورية والإيرانية» (**Smyth 2015: 47**). بل إن الميليشيات المشكلة بمساعدة كوادر إيرانية وحزب الله قد اعتمدت، على سبيل المثال، تسمية «حزب الله في سورية» وتبنت عقيدة ولاية الفقيه. دربت المقاومة الإسلامية ما بين **10** و**20** ألف من أفراد الميليشيات في سورية وقدمت لهم المعدات العسكرية –بدعم مالي من طهران–، كان معظمهم من الشيعة إلى جانب أفراد من طوائف أخرى، بينهم العلويون والسنة والدروز.

صور الحزب تدخله في سورية أمام أنصاره وعموم الشيعة اللبنانيين على أنه «معركة

وجودية» ضد متطرفي السنة الموصوفين بـ«التكفيريين» (**Orient Le Jour and AFP 2014a**). تعزز هذا التصور عند الشيعة إثر هجمات متعددة قامت بها جماعات جهادية[1] مستهدفة المناطق المأهولة بالشيعة، لا سيما الضاحية منذ العام **2013**. زعم نعيم قاسم بأن تدخل الحزب في سورية كان «ضروريًّا وأساسيًّا» (**cited in ICG 2014: 21**)، بينما صرح النائب عن الحزب حسين الموسوي بأن «وجود حزب الله في سورية والعراق واجب بما أوصانا به الله بالوقوف إلى جانب المظلوم في وجه الظالم» (**Orient le Jour 2015c**). كرر جنود الحزب في سورية هذا الخطاب، إذ قال أحد المقاتلين البالغ **18** عامًا بأنه انضم إلى الحزب لخوض الجهاد في سورية؛ لأن هذا واجبه الديني وواجب على كل مسلم القتال هناك. ووصف ما يجري في سورية على أنه «تكرار لما حدث قبل أكثر من ألف عام إبان معركة كربلاء»[2]، وأردف «كان التكفيريون في سورية يهاجمون أماكننا المقدسة، مقدساتنا، مثل محج السيدة زينب. لن نسمح بحدوث هذا» (**Alami 2015**).

في الآن ذاته، واصل الحزب تصوير تدخله العسكري في سورية إلى جانب نظام الأسد على أنه ضروري للدفاع عن فلسطين والمقاومة ضد إسرائيل. ففي مايو/ أيار **2015**، في الذكرى السنوية لتحرير الجنوب، أعاد نصر الله التأكيد على أن الحزب كان يقاتل إلى جانب «إخوانه السوريين، بجانب الجيش والشعب والمقاومة الشعبية السورية في كل مناطق سورية، في دمشق أو حلب أو حمص أو دير الزور أو الحسكة أو القلمون أو القصير أو إدلب». وأوضح أن «قتال حزب الله في سورية كان للدفاع عن الجميع، سورية ولبنان والعراق واليمن وفلسطين»، وأضاف أن الحزب لا يمانع توسيع نطاق عملياته إذا لزم الأمر (**Al-Ahed News 2015d**). وفي صيف العام **2015**، اتهم دولًا أجنبية بتأجيج العنف في سورية عبر إرسال المقاتلين والأموال والأسلحة وإعاقة أي حل سياسي. وأردف: «نعم، نعم، طريق القدس يمر بالقلمون والزبداني وحمص وحلب

1- بعد سقوط مدينة يبرود في يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط من العام 2014، وكان لحزب الله دور قيادي في هذا السقوط بمعاركه العسكرية ضد مقاتلي الثورة السورية، استهدف تفجير انتحاري الضاحية زعمت جبهة النصرة في لبنان ولواء أحرار السنة مسؤوليتهما عنه. وقالت كلتا الجماعتين بأنها تنتقم ليبرود. حيث أنذرت الرسالة أن «استعدوا لنقل معركة يبرود إلى الأراضي اللبنانية» (Nashashibi 2014).

2- كانت موقعة كربلاء، في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول 680، اشتباكًا عسكريًا تعرضت فيه طائفة صغيرة بقيادة الحسين بن علي، حفيد النبي محمد وابن الإمام علي، رابع الخلفاء الراشدين، للهزيمة والتنكيل على يد جيش بعث به الخليفة الأموي يزيد الأول. ساعدت الموقعة على تأمين موقع السلالة الأموية، لكن وسط الشيعة (أتباع الحسين) صار يوم العاشر من محرم (أو عاشوراء) يومًا مقدسًا سنويًّا للحزن والعزاء العلني.

ودرعا والسويداء والحسكة؛ لأنه إذا ذهبت سورية [أي نظام الأسد] ذهبت فلسطين وضاعت فلسطين» (**Al-Ahed News 2015f**).

في أواخر سبتمبر/ أيلول **2015**، رحب نصر الله بالتدخل العسكري المباشر لروسيا عبر ضرباتها الجوية في سورية دعمًا لنظام الأسد، وقال بأن ما دفع بموسكو إلى هذا كان فشل الحملة التي تقودها الولايات المتحدة على داعش. مع بداية العام **2016**، شارك مقاتلو الحزب إلى جانب الجيش السوري، مع مؤازرة ضربات الجو الروسية والميليشيات الشيعية الطائفية المدعومة إيرانيًّا، في استعادة السيطرة على مدينة حلب وريفها، بعد أن كانت منقسمة بين الثوار والحكومة. وكان التعاون مع الجيش الروسي وثيقًا في مختلف الهجمات عبر سورية أيضًا منذ أكتوبر/ تشرين الأول **2015**، مع غرفتي عمليات مشتركتين على الأقل بين روسيا والحزب في اللاذقية ودمشق (**Katz and Pollack 2015 ; Maghnayir 2016, Corbeil 2016**).

كذلك قام الحزب بدور رئيس إلى جانب جنود النظام السوري في محاصرة مضايا، وهي بلدة بالقرب من الحدود مع لبنان، يقطنها **40** ألف شخص، ظلت تحت الحصار من يوليو/ تموز **2015** إلى أواسط يناير/ كانون الثاني **2016**. آنذاك، قال السكان بأنهم حصلوا على إذن من الحكومة السورية بمغادرة البلدة المحاصرة، وغادروها عقب وصول قافلة مساعدات (**Reuters 2016**). مات ما بين ثلاثين وخمسين شخصًا من السكان نتيجة الجوع خلال هذه المدة، أو نتيجة محاولة الهروب من الحصار الذي طوق البلدة (**Asher Shapiro 2016; Davis 2016**)[1].

في مارس/ آذار **2016**، أكد نصر الله على تأييد الحزب لحل سياسي في سورية، بينما واصل دعم بشار الأسد كرئيس، وهذه نقطة خلاف رئيسة عند غالبية المعارضة السورية (**Al-Ahed 2016b**). لكن بعد مقتل القائد العسكري مصطفى بدر الدين، صرح نصر الله خلال إحياء ذكرى بدر الدين بأن الحزب سيبقى في سورية وسيرسل المزيد من المقاتلين والقادة، وأضاف بأن في صفوف الحزب جيل من القادة الجدد مستعد لملء الفراغ الذي خلفه من قتلوا. وقال أيضًا بأن الحزب سيواصل القتال إلى أن يدمر «المشروع الأمريكي الإسرائيلي التكفيري السعودي» في سورية (**al-Ahed 2016d**).

1- أنكر الحزب وجود أي قتلى في المدينة نتيجة الجوع، واتهم قادة الثوار بمنع الناس من المغادرة.

استمر الحزب في تقديم دعم بالغ الأهمية لجيش النظام السوري إلى جانب القوات الإيرانية والقوة الجوية الروسية حتى اليوم. فعلى سبيل المثال، شارك في حصار مناطق حلب الواقعة تحت سيطرة المعارضة وفي استعادة السيطرة على ريف حلب، كما يتمتع بوجود قوي في ريف دمشق، لا سيما في القلمون. في العشرين من يونيو/ حزيران **2016**، أقر نصر الله بمقتل **26** مقاتلًا للحزب في منطقة حلب منذ بداية يونيو/ حزيران، لكنه أكد على أن هذا الرقم ضئيل بالمقارنة مع عدد قتلى «الإرهابيين»، البالغ أكثر من **600**. وأردف بأن الحزب سيرسل المزيد من المقاتلين ليشتركوا في معركة حلب. واختتم بالتشديد على أن استعادة على حلب كانت معركة للدفاع عن لبنان وسورية والعراق والأردن –التي عانت قبيل أيام من هجمات على حدودها– ضد المشروع الأمريكي التكفيري (**al-Manar 2016b**).

في **2017** و**2018**، شارك الحزب في استعادة عدة مناطق من أيدي مختلف مكونات المعارضة السورية المسلحة. في يونيو/ حزيران **2018**، صرح حسن نصر الله في خطاب له أن قوات الحزب لن تخرج من سورية إلا بناء على طلب رئيس النظام السوري بشار الأسد، وأنه «لو أراد العالم بأسره خروجنا، فلن يجبرنا أحد على الخروج».

تتنوع طبيعة انتشار الحزب في المناطق السورية المختلفة بحسب الأهمية الاستراتيجية لكل منطقة. في العام **2020**، أعاد الحزب انتشار قواته وتوزيعها في درعا والقلمون والغوطة الغربية ودمشق. كما استمر الحزب في التركيز على منطقة الحدود السورية–اللبنانية لتأمين الطرق البرية ومستودعات الأسلحة ومعسكرات التدريب، وعلى الجنوب السوري لخلق نوع من أنواع الضغط على إسرائيل.

زاد الحزب من توسيع مروحة عملياته في سورية بتأسيس فرع لكشافة الإمام المهدي في سورية، العاملة فيها منذ العام **2012** على الأقل. كما شهد المجتمع الشيعي السوري تطورًا مؤسساتيًّا مع تدخلات إيران والحزب في الانتفاضة السورية. فتأسس المجلس الإسلامي الجعفري الأعلى في سورية في العام **2012**، على شاكلة المجلس الشيعي الأعلى اللبناني. طور المجلس الجعفري، يرأسه السيد محمد علي المسكي، موقفًا سياسيًّا خمينيًّا وكان قريبًا من الميليشيات الموالية لإيران ولمقاتلي الحزب في سورية (**Hage Ali 2017**). بالإضافة لذلك، احتكر الحزب باطراد عمليات التهريب عبر الحدود السورية–

اللبنانية بالاتجاهين. كذا يسيطر على جزء كبير من سوق تجارة المخدرات (بمعظمها حشيش وكبتاغون) في سورية وتصديرها منها إلى الأردن والخليج. وقد استخدم بعض العائدات من أنشطته غير المشروعة لتمويل شراء الأراضي والعقارات في منطقتي نفوذ رئيستين في سورية: القصير في ريف حمص ومحيط السيدة زينب في جنوب شرق دمشق (**Mezzi 2020**).

تراوحت تقديرات أعداد مقاتلي الحزب في سورية منذ العام **2013** بين سبعة وتسعة آلاف في أي وقت من الأوقات، بما في ذلك مقاتلي النخبة والخبراء والاحتفاظ. ويجري تبديلهم دوريًّا كل ثلاثين يومًا (**Alami 2016; Orient le Jour and AFP 2014b; Sullivan 2014**). لم ينشر الحزب أي أرقام رسمية عن قتلاه في سورية منذ بداية تدخله، لكنها بحسب مصادر متعددة بين **1500** و**2000** قتيل وآلاف المصابين، نحو سبعة آلاف مصاب، مع نهاية العام **2020**، كان قد خسر الحزب عشرة من قياداته العليا في سورية من فوزي أيوب في العام **2014** إلى بدر الدين في **2016**، إضافة إلى شخصيات مهمة مثل سمير القنطار وجهاد عماد مغنية، كلاهما قتل في العام **2015** (**Al-Jazeera 2016; Alami 2017**). تعامل عوائل القتلى معاملة عوائل الشهداء، بمعنى أنها تكتسب الامتيازات وتتلقى أعلى مستويات الاهتمام من الحزب، بما في ذلك ضمان الرعاية الصحية والملبس والدراسة (**Al-Qods 2014**). إضافة إلى هذا، تحصل كل عائلة على تعويض كبير عن خسارة ابنها (**Haddad 2015**).

لكن صمت الحزب عن الأرقام الدقيقة لخساراته[1]، وعداد القتلى المتزايد، قد أسفر عن شعور بالاستياء وسط بعض عائلات الجنود القتلى، إذ إن مكانة أبنائهم كشهداء لا يعترف بها على أنها مماثلة لمكانة نظرائهم ممن سقطوا في الكفاح ضد إسرائيل. وفي الوقت نفسه، قلص الحزب مع بداية العام **2016** من تقديماته المجتمعية إلى دائرته وبدأ بتجنيد المراهقين للقتال في سورية (**Corbeil 2016**).

بحسب بعض جنود الحزب، فالحرب في سورية على الرغم من كل شيء زادت من قوة الحركة الإسلامية على المستوى العسكري بشكل كبير. وأوضح أحد القادة العسكريين بأن الحركة اليوم أقوى عسكريًّا من أي وقت مضى، وصارت إلى ما يشبه الجيش

1- انتدب الحزب، على سبيل المثال، خمسة مخاتير في الجنوب وخمسة في سهل البقاع وخمسة في الضاحية، من التابعين إليه، مهمتهم هي توفية الذين يقضون في سورية. تفيد أوراق الوفاة بأن الوفاة ناجمة عن حادث (Haddad 2015).

التقليدي. وأردف بأن التدخل العسكري للحزب في سورية «قد أدى إلى زيادة طفيفة في التجنيد، وملء صفوف التنظيم بعدد متزايد من المقاتلين الشباب، وأن سنوات من القتال قد خلقت جيلًا جديدًا من المقاتلين المجربين في الميدان» (**cited in George, 2015**). كما استفاد الحزب من تعاونه العسكري مع الجيش الروسي في سورية. فبحسب ألكسندر كوربيل، المحلل مع مجموعة ذا سك دف "**The SecDev Group**"، «يتعلم الحزب كيفية قيام جيش من الطراز العالمي بجمع المعلومات الاستخبارية ووضع الخطط وتنفيذ العمليات. فلا ريب أن العمل جنبًا إلى جنب مع الضباط الروس قد صقل استراتيجية عسكرية حديثة عند الحزب» (**Corbeil 2016**). في حين أضاف العميد موني كاتز من قوات الاحتلال الإسرائيلي وناداف بولاك، «من المرجح أن العمل إلى جانب القوات الروسية سيعزز من التحول الجاري عند التنظيم نحو عقلية استراتيجية أكثر هجومية» (**Pollak 2015**).

كما يشتبه في أن الحزب قد امتلك أسلحة أكثر تطورًا. فمن المحتمل اليوم أن الحركة الإسلامية اللبنانية تمتلك المدفعية الثقيلة والطائرات المسيرة ونحو **120** ألف صاروخ، بحسب التقديرات الإسرائيلية، ما يمثل قوة تسليحية تزيد بعشرة أضعاف عن نظيرتها في **2006**. كما أن صواريخه أقوى: لربما يمتلك الحزب صواريخ فاتح**110**- التكتيكية الإيرانية وبديلها السوري إم**600**-. وزعمت تقارير عدة أن في حوزته صواريخ داخونت البحرية ومنظومة دفاع جوي متنقلة شبيهة بمنظومة «**9**كيه**33** أوسا» "**9K33 Osa**" الروسية (**Samaha, 2016; Jones and Markusen, 2018**).

7-3- تبعات تدخل حزب الله في سورية: تزايد عدم الأمان والطائفية والتوترات السياسية الإقليمية

ترافق تزايد انعدام الأمن في سورية، والهجمات المتعددة على المناطق المأهولة بالشيعة، مع تنامي الطائفية وازدياد حدتها. وبالرغم من إنكار قيادة الحزب، إلا أن تدخل الحركة الإسلامية في سورية قد زاد من مستوى الطائفية والتوترات الطائفية بين السنة والشيعة في لبنان.

لقد دفعت عدة أحداث في السنوات الأخيرة السنة في لبنان نحو التطرف، وعززت على

وجه الخصوص الجماعات السلفية والسنية الجهادية. لقد نبع الخوف بين السنة جراء عدة عوامل: اغتيال رفيق الحريري في **2005**، واتهام نظام الأسد وحزب الله بالضلوع في هذا الاغتيال، وأحداث مايو/ أيار **2008** المذكورة سابقًا حين اندلعت الاشتباكات في بيروت ومناطق أخرى من البلاد إثر قرار الحكومة إيقاف شبكة اتصالات الحزب وإقالة مدير أمن مطار بيروت وفيق شقير بحجة روابط مزعومة مع الحزب، وسقوط حكومة الوحدة الوطنية اللبنانية، يقودها الزعيم السني اللبناني سعد الحريري، إثر استقالة وزراء الحزب وحلفائه السياسيين بسبب الخلافات الناجمة عن تحقيق أممي في قضية اغتيال رفيق الحريري، واغتيال العميد وسام الحسن في العام **2012**، وهو رئيس شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي (أحد جهازي أمن يرأسه أشرف ريفي ويعتبر حليفًا لتيار المستقبل والسعودية) (**Saab 2012**). أخيرًا، فقد ساهم ضلوع مقاتلين شيعة أجانب من الحزب والعراق وإيران في تضخيم هذه المظالم السنية.

وقع استفزاز آخر ضد السنة في مايو/ أيار **2018** عقب فوز حزب الله وحلفائه في الانتخابات النيابية، إذ اقتحم أنصار يرفعون أعلام الحزب وحركة أمل عدة أحياء في العاصمة، وجالوا بالدراجات النارية وهتفوا بشعارات من قبيل «بيروت صارت شيعية»، قبل أن يلتقطوا لافتات وصور تيار المستقبل وزعيمه سعد الحريري ويدوسونها (**al-Lababidi, 2018; Orient Jour 2018g**).

في الوقت ذاته، يستخدم الحزب خطابًا دينيًّا وشيعيًّا بين أعضائه لشرعنة تدخله العسكري في سورية وتبريره. على سبيل المثال، قال حسن نصر الله بأن الحزب تدخل في سورية لا ليحمي المقاومة فقط، بل للدفاع عن القرى والبلدات الشيعية أيضًا عبر إرسال جنود الحزب إلى الحدود. وشدد على دور الحزب في حماية الرموز الشيعية أيضًا، مثل ضريح حفيدة النبي محمد، مرقد السيدة زينب في دمشق، قائلًا بأن «الجماعات الإرهابية قد هاجمته [أي المرقد –م] عدة مرات» (**cited in Rida 2013**). وأضاف السيد نصر الله بأن هذه المسألة جد حساسة، بالنظر إلى واقع أن جماعات متطرفة معينة قد أعلنت أنها في حال تمكنت من الوصول إلى هذا المرقد، فسوف يدمرونه (**Nashashibi 2014**). وأشارت التقارير إلى أن جنود الحزب كانوا يرتدون عصائب رأس مكتوب

عليها «يا حسين»[1] (**Blanford 2013b**).

كما زاد في أحياء الشيعة ظهور لافتات وصور وأغانٍ تمجد الرموز الشيعية، والتي اقتصر ظهورها في الماضي على عاشوراء. وامتلأت وسائل التواصل الاجتماعي بمقاطع مصورة وصفحات تدعو إلى الدفاع عن المراقد الدينية في سورية وتشيد بشباب الشيعة ممن قتلوا في الجهاد دفاعًا عنها (**Blanford 2013b**). في احتفالات عاشوراء العام **2013**، رفعت شعارات من قبيل «هل من ناصر ينصرنا؟ لبيك يا زينب!» و«كلنا عباسك يا زينب!» و«نقسم بالحسن والحسين، زينب لن تسبى مرتين!»، للدعوة إلى الدفاع عن مرقد زينب، الذي يدافع عنه الحزب وجماعات شيعية أخرى من الهجمات المحتملة لجماعات المعارضة المسلحة في دمشق (**Boumet Beirut 2013**).

لقد استدعى تزايد انعدام الأمن في المناطق المأهولة بالشيعة منذ تدخل الحزب في سورية وتفاقم الطائفية في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (والتي ساهم فيها عناصر شيعية وسنية على السواء) شعورًا بعدم الرضا وسط قطاعات من شيعة لبنان، بل وسط قاعدة الحزب الشعبية أيضًا. لكن ظلت الانتقادات الصريحة محدودة، لعل السبب في ذلك سيطرة الحزب على المناطق الشيعية. مع ذلك، ثمة بعض الإشارات على تزايد السخط.

بعد مقتل اثني عشر مقاتلًا من مقاتلي الحزب وإصابة عشرين آخرين في كمين في السيدة زينب خارج دمشق، في أبريل/ نيسان **2013**، سألت أم أحد القتلى الشيخ محمد يزبك، الذي كان يقدم العزاء إلى العائلة، عن سبب إرسال الحزب أبناءهم إلى سورية في حين أن معركتهم مع إسرائيل (**Now Media 2013**). في حالة أخرى، التقى وفد من منطقة بعلبك، يمثل عوائل مقاتلي الحزب القتلى، مع يزبك في يونيو/ حزيران **2013** وأخبروه أنهم يجدون دفاع الحزب عن النظام السوري أمرًا «معيبًا ولا يمكن السكوت عنه»، وتصرفًا لا يقع، بحسب الوفد، ضمن علة وجود الجماعة –مقاومة إسرائيل–، ومن شأنه توسيع الصدع السني–الشيعي في لبنان (**Ya Libnan 2013a**). في السياق

1- يعتبر الشيعة الحسين (الابن الأصغر للإمام علي من زوجته فاطمة بنت الرسول، وثالث الأئمة عند الشيعة)، الذي قتل في موقعة كربلاء، شهيدًا، ويعدونه إمامًا من أهل البيت. وينظرون إليه على أنه مدافع عن الإسلام من الاندثار على يد الخليفة الأموي الجديد يزيد. والحسين آخر الأئمة بعد علي ممن تعترف به جميع الشعب الشيعية. وعادة ما يجري الاستشهاد بموقعة كربلاء باعتبارها القطيعة النهائية بين الشيعة والسنة، ويحييها الشيعة سنويًا في عاشوراء. بعبارة أخرى، تتمثل أهمية ودلالة ارتداء عصابة رأس عليها عبارة «يا حسين»، بسياق المعارك العسكرية في سورية، في تمييز الهوية الشيعية لهؤلاء ضد الجماعات المسلحة السورية السنية.

ذاته، ردد آخرون من الجنوب، كالصحفي والناقد لحزب الله علي الأمين، آراء مماثلة (**Nakhoul 2013**).

في خريف **2013**، كان ثمة استياء نادر يتزايد داخل قيادة الحزب نفسها، بحسب هشام جابر، وهو شيعي ولواء متقاعد من الجيش اللبناني. إذ قال جابر بأن بعض العوائل الشيعية كانت تتساءل عن المغزى من قتال الحزب لإخوة مسلمين، وإن كانوا سنة (**Dettmer 2013**). في صيف **2014**، قام نصر الله بظهور علني نادر في سهل البقاع، لزيارة جنود الحزب. كما حيا عوائل المقاتلين القتلى في محاولة لتخفيف الإحباط وسط العائلات الشيعية التي خسرت أفرادًا لها في اشتباكات الحزب العسكرية (**Naylor 2014**).

بحسب مصادر متعددة، فقد رفض بعض حلفاء الحزب في لبنان القتال في سورية، كجماعة أنصار الله الفلسطينية ما دفع بالأمين العام لحزب الله إلى الانفصال. وكان بعض أعضاء سرايا المقاومة اللبنانية يرفضون القتال إلى جانب الأسد في سورية، ما حدا بقيادة الحزب إلى إجراء تحقيق مع أعضائها لتحديد الأسباب الكامنة وراء رفضهم (**All4Syria 2015**).

مع ذلك، لا تزال أغلبية الشيعة تدعم حزب الله بقوة وتعتمد عليه، بالرغم من انتقادات البعض. فإلى الآن لم يقدم ناقدو الحزب بديلًا عنه، ويرى العديد من الشيعة أن في ظل هذا الوضع سيكون إضعاف الحزب إضعافًا للشيعة بالعموم (**ICG 2014:12**). ولم ير الشيعة اللبنانيون في الدولة والجيش اللبنانيين ممثلًا أو ضامنًا للأمن ضد المجموعات الجهادية. في الواقع، واصل الشيعة اللبنانيون الانضمام إلى الحزب بأعداد متزايدة، في حين كثف الحزب من حملات التجنيد والتدريب لتلبية متطلبات القوى البشرية في سورية (**ICG 2015:8**).

كما أسلفت الإشارة، فقد تزايد دعم تدخل الحزب في سورية وسط الشيعة بعد استهداف الجماعات الجهادية بعشرات الهجمات والتفجيرات الانتحارية المناطق المأهولة بالشيعة، بما فيها بيروت، منذ صيف **2013**. ومع ظهور داعش وإقامة خلافتها في صيف **2014**، صارت الأصوات الشيعية الناقدة لحزب الله أكثر خفوتًا. إذ باتت غالبية قاعدة الحزب الشعبية اليوم على قناعة بأن بقاء الحركة يعتمد على مقدرتها

على مساندة النظام السوري للبقاء في السلطة. يتعدى هذا الدعم أعضاء الحزب، حيث يوافق 78.7% من الشيعة اللبنانيين على التدخل في سورية بحسب استبيان أجرته جمعية هيا بنا، والتي يعرف مؤسسها، السيد لقمان سليم، بموقفه النقدي من الحزب (**Kostrz 2016**). على سبيل المثال، صرح أحد الشيعة المناهضين للحزب، رياض الأسعد، في مايو/ أيار **2018**، «أنا لست مع سلاح حزب الله في سورية، لكنني أتفهم سبب ذهابه إلى هناك، بالطريقة نفسها التي أدعم بها النظام السوري في قتاله ضد الأصوليين. نعم، أنا مع النظام السوري في هذا الصراع» (**quoted in Noujeim 2018b**).

في الآن ذاته، أعيد تنشيط سرايا المقاومة اللبنانية، التابعة للحزب، مع بداية الانتفاضة الشعبية السورية في **2011**. تمثل الهدف الجديد للسرايا في العمل بصورة أساسية كنوع من الحرس المدني الملحق بقوة الحزب العسكرية، والمساعدة على تأمين جبهته الداخلية، وتقديم عدد قليل من المقاتلين للقتال في سورية، وليس مقاومة إسرائيل كما كان هدفها الرسمي الأصلي. بينما جرى إرسال بعض الأعضاء، بحسب الأنباء، إلى معاقل الحزب في شمال شرق لبنان للقيام بواجب حراسة الأحياء. منتقدو هذه السرايا بين أعداء الحزب ومؤيديه يقولون بأنها تقوم بـ«أعمال الحزب القذرة»، هؤلاء «بلطجية الحزب» على حد تعبير صحفي مقرب من الحركة. لقد انخرط بعض أعضاء السرايا في تجارة السلاح[1] ومواجهات الشوارع (**ICG 2015:8**)[2].

على الصعيد الإقليمي، أثار تدخل الحزب العسكري في سورية توترات مع دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية، وبين أيضًا العداوة السياسية المتزايدة بين المملكة السعودية والجمهورية الإسلامية في إيران. مع بداية العام **2016**، كان العداء بين الكتلتين مرتفعًا للغاية، لا سيما في أعقاب الاتفاق النووي بين إيران والستة الكبار، والذي دخل حيز التنفيذ في السادس عشر من يناير/ كانون الثاني **2016**، إذ تراه

1- في أبريل/ نيسان من العام 2015، عثر على مروان عيسى، أحد أعضاء السرايا، مقتولًا في موقف للسيارات في مخيم عين الحلوة. عرف عنه الانخراط في تجارة السلاح داخل المخيم. بعد شهر، قتل عضو آخر من أعضاء السرايا، مجاهد بلعوس، في مخيم عين الحلوة.

2- في الأول من يوليو/ تموز 2015، وقعت في منطقة السعديات، 20 كم جنوب بيروت، اشتباكات بين عناصر من السرايا وتيار المستقبل. في ديسمبر/ كانون الأول 2014، تورطت السرايا في تبادل إطلاق نار مع الشرطة في جنوب صيدا بعد محاولة اعتقال أحد المطلوبين منها. في يناير/ كانون الثاني 2013، وقعت اشتباكات بين عناصر من التنظيم الناصري الشعبي بقيادة النائب السابق أسامة سعد وبين السرايا، ما خلف قتيلًا وثلاثة جرحى في مدينة صيدا. في الشهور السابقة على معركة يونيو/ حزيران 2013 الكبرى بين الشيخ السلفي أحمد الأسير والجيش اللبناني، سوف يشتبك مقاتلو الأسير بصورة دورية مع عناصر السرايا، وفي الواقع قبيل أيام على الانفجار الأخير وقعت جولة صغيرة، لكنها شديدة، من القتال بين الجماعتين استخدم فيها الأسلحة الرشاشة والآر بي جي.

القيادة السعودية بمثابة تهديد.

سوف تقطع السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في يناير/ كانون الثاني **2016** بعد إضرام متظاهرين النيران في السفارة السعودية في طهران وفي بعثة دبلوملسية أخرى في إيران. فقد كانوا غاضبين لإعدام المملكة الشيخ نمر النمر، الشيخ الشيعي النافذ وقائد المظاهرات الشعبية المنطلقة في العام **2015** ضد المملكة في المناطق الشرقية المأهولة بغالبية شيعية. أدان نصر الله إعدام الشيخ نمر النمر وشن أقسى هجوم له على العائلة السعودية الحاكمة، واتهمها بالسعي إلى إشعال حرب أهلية بين السنة والشيعة حول العالم (**Al-Ahed 2016a**). وأردف بأن دماء الشيخ نمر «ستلطخ آل سعود إلى يوم القيامة»، ما أثار هتافات «الموت لآل سعود» وسط جمهوره (**BBC News 2016a**).

من جهتها، ألغت السعودية مساعدة عسكرية بمقدار أربعة مليارات دولار إلى الجيش اللبناني في التاسع عشر من فبراير/ شباط **2016**، أعقبتها بتحذير رعاياها في الخامس والعشرين من فبراير/ شباط من السفر إلى لبنان، وفي ديسمبر/ كانون الأول من العام **2015** أزيلت قناة المنار التابعة للحزب عن شبكة قمر عربسات الكائنة في الرياض (**Dot Pouillard 2016**). في مارس/ آذار **2016**، صنف مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية، بمبادرة سعودية[1]، حزب الله منظمة «إرهابية». كما أعلنت عدة دول خليجية بأنها ستعاقب أي شخص ينتمي إلى الحزب أو يتعاطف معه أو يدعمه ماليًا أو يؤوي أيًا من أعضائه. وجرى ترحيل لبنانيين وآخرين من ممالك الخليج للاشتباه بوجود صلات لهم مع الجماعة (**Bassam and Evans 2016**). قبيل ساعات من قرار دول المجلس في الثاني من مارس/ آذار، أدلى نصر الله بخطاب متلفز انتقد فيه بضراوة السعودية لإجراءاتها العقابية ضد لبنان. وكرر اتهاماته بكون المملكة المسؤول المباشر عن السيارات المفخخة في لبنان وسورية والعراق، وندد بـ«المجازر» السعودية في اليمن (**Al-Manar 2016a**).

في الثاني والعشرين من مارس/ آذار، زعم نصر الله بأن الحزب على قائمة الإرهاب لأن العائلة السعودية الحاكمة تريد ذلك، وتعمل تحت «الغطاء الإسرائيلي» (**Al-Ahed**

1- اعترض لبنان والعراق على القرار ونأت الجزائر بنفسها.

2016b)[1]. لا تزال التوترات بين هذه الأطراف تتزايد إلى يومنا هذا، خاصة بعد انتخاب دونالد ترمب رئيسًا للولايات المتحدة، والذي زاد من الضغوطات والعقوبات ضد الحزب في إطار سياسة أقصى درجات الضغط ضد إيران. في ظل رئاسة جو بايدن، ستستمر على الأغلب سياسة العقوبات (على إيران والحزب وحلفائه)، لكن في المرحلة الأولى من ولاية الرئيس الجديد لا ينبغي فرض أي إجراءات أو عقوبات جديدة.

7-4- العلاقات بين حماس وحزب الله وإيران

لقد عكرت الانتفاضة السورية العلاقات بين حماس الإسلامية الفلسطينية والحزب. فلأكثر من عقد، كان المكتب السياسي لحماس في دمشق، وكانت مهتمة بالإبقاء على علاقتها مع النظام السوري، الذي دعمها ورحب بها بعد أن أغلقت باقي الدول العربية أبوابها أمامها، ونشدت الحفاظ أيضًا على دعم إيران، داعمها الأكبر ومزودها بالمال والسلاح والتدريب.

التقى قائد حماس، خالد مشعل، مع بشار الأسد سرًا ثلاث مرات بين الخامس والعشرين من يناير/ كانون الأول والثاني عشر من فبراير/ شباط **2011**. كان الأسد يبحث عن معلومات حول الأحداث الدائرة في مصر. في الثاني عشر من فبراير/ شباط **2011**، عقب الإطاحة بمبارك، التقى مشعل بالأسد مرة أخرى، حيث استفسر الأسد منه عن شائعات بأن الإخوان المسلمين في مصر قد توصلوا إلى اتفاق مع الولايات المتحدة. فأكد له مشعل بأن الانتفاضة في مصر كانت ثورة شعبية لا مؤامرة أمريكية، بالرغم من تقارب المصالح بين الإخوان والولايات المتحدة في الإطاحة بمبارك. وأخبر الأسد، «سياستك الخارجية ممتازة. أنت محبوب من شعبك. لكن هذا لا يكفي، الشعب يريد الإصلاح»، وأردف «لن تكون سورية بمنأى عن الربيع العربي. فما من شيء يوقف موجة الاحتجاج في العالم العربي» (**Azm 2012; Barake 2012**).

في حين أعرب بعض كبار مسؤولي حماس وكوادرها عن دعمهم للثورة السورية، بينهم اسماعيل هنية في خطاب ألقاه في جامع الأزهر في القاهرة في الرابع والعشرين من فبراير/ شباط **2012**، إلا أن حماس حافظت رسميًا على موقف حيادي لمدة طويلة.

1- في مايو/ أيار 2016، جاء دور نايل سات المملوكة مصريًا لإيقاف بث القناة.

فالحركة دعمت حقوق الشعب السوري، لكنها لم تُدِن النظام أو تعارضه مباشرة. بل حاولت التوسط في الأزمة خلال عدة مناسبات، وشجعت الرئيس السوري بشار الأسد على إجراء إصلاحات عاجلة. فقد صرح محمود الزهار، القائم بأعمال وزير خارجية حماس آنذاك، بأن موقف حماس من الثورات في ليبيا وتونس ومصر كان حياديًا، وأنها تبنت السياسة ذاتها نحو سورية. وأضاف بأن سورية استضافت حماس لفترة طويلة، فما من خيار أمام الحركة سوى الحياد وشدد على أن معركة حماس مع الاحتلال الإسرائيلي لا مع النظام السوري. وختم بالقول «تكمن مصلحة حماس في التناغم بين النظام والشعب، والمزيد من الحريات، وهذا ما قامت به الحكومة السورية. فإصلاحات الرئيس السوري بشار الأسد استجابة عملية على هذه المسألة» (**Shams 2012**).

بيد أن الدعم الشعبي للثورة السورية وسط فلسطينيي الأراضي المحتلة والشتات جعل من المستحيل سياسيًا على قيادة حماس الإعراب عن دعمها الواضح لـ«حل سياسي» للنزاع، كما فعل حزب الله وكما طلب النظام السوري. لكن النزاع الدائر وتزايد التوترات مع النظام السوري دفعا قيادة حماس في دمشق آخر المطاف لمغادرة البلد في فبراير/ شباط **2012**، لتتوزع اليوم بين عدة أماكن، بينها غزة ولبنان والأردن ومصر وتركيا وقطر.

ساءت علاقات حماس مع النظام السوري طوال العام **2012**، لا سيما في أعقاب خطاب في تركيا، في الثلاثين من سبتمبر/ أيلول **2012**، أعرب فيه خالد مشعل عن دعمه الثورة السورية. في نوفمبر/ تشرين الثاني **2012**، اتهم التلفزيون الوطني السوري خالد مشعل بالخيانة العظمى. إضافة لهذا، اشتركت كتائب حماس العسكرية، عز الدين القسام، في المواجهات العسكرية إلى جانب قوات المعارضة المسلحة ضد النظام السوري، وشاركت بعض خبرتها مع كتائب الجيش السوري الحر، لا سيما في بناء الخنادق في معركة القصير في مايو/ أيار **2013** (**L. Seurat 2015:87**).

بيد أن دعم حماس للثورة السورية أضحى أقل وضوحًا وخبا بعد صيف **2013**. على سبيل المثال، حث مشعل في أكتوبر/ تشرين الأول **2013**، «الجماعات المقاتلة في سورية على توجيه بنادقها نحو فلسطين»، وأعلن عن «دعمه لحل سلمي في سورية يضمن حرية الشعب وكرامته»، بينما أضاف «من حق الشعوب الانتفاض من أجل حقوقها،

لكن لا بد أن يتم هذا عبر الوسائل السلمية»، في إحالة إلى الجماعات المسلحة في سورية (الشرق الأوسط **2013**). علاوة على ذلك، ففي أعقاب دخول جبهة النصرة، فرع القاعدة في سورية، والدولة الإسلامية إلى مخيم اليرموك الفلسطيني في دمشق في أبريل/ نيسان **2015**، المخيم التابع لحماس، أرغمت أكناف بيت المقدس، التي كانت تقاتل النظام منذ بداية الثورة السورية، على التعاون مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل، المعروفة بكونها مؤيدًا نشطًا للنظام السوري، في حين تلقى أحد قادة أكناف بيت المقدس المصابين، أحمد زغموت، علاجه في مشفى تابع للنظام (**Lambert 2016**).

كذلك صارت العلاقات بين إيران وحماس أصعب بسبب اختلافاتهما بشأن سورية، ما حدا بإيران إلى تقليص دعمها لحماس وتحويل بعض منه إلى فصائل منافسة في قطاع غزة كالجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية وجماعة مسلحة تتبع لفتح (**Al-Akhbar English 2013d**). لكن استمرت الاتصالات المباشرة والتعاون بين حماس وإيران على المستوى السياسي والعسكري. كما بقيت العلاقات بين الحزب وحماس، وأبقت حماس على مكاتبها في معاقل الحزب في الضاحية وبيروت، حيث كانت هناك لنحو عقدين بالرغم من بعض التوترات بين الجماعتين. علاوة على ذلك، لم يوقف حزب الله تقديم الدعم المالي لمحطة القدس التلفزيونية التابعة لحماس، والتي تبث إلى فلسطين من أحد أثرى أحياء الضاحية (**Charara 2014**).

في فبراير/ شباط **2012**، سافر هنية إلى إيران وتقاسم المنصة مع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لإحياء الذكرى السنوية لثورة **1979** الإسلامية. في الزيارة التالية، في مارس/ آذار **2012**، التقى محمود الزهار في إيران وزير الخارجية أكبر صالحي. خلال هذه الزيارة، شكر الزهار إيران على «دعمها اللامحدود» (**The Daily Star 2012b**). ثم أتى دور وزير خارجية حماس، محمد عوض، للسفر إلى إيران بعد بضعة شهور. في يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز **2013**، انعقد اجتماعان. أولهما، وفد برئاسة موسى أبو مرزوق أتى إلى لبنان وعقد اجتماعات خاصة في السفارة الإيرانية مع مسؤولي الحزب، لا سيما حول قضية نقص الإمدادات العسكرية لكتائب القسام جناح حماس العسكري. لاحقًا، التقى اثنان من أبرز قادة حماس مع مسؤولين إيرانيين في بيروت بحضور ممثلين من الحزب، حيث ناقشوا العلاقات الاستراتيجية بين الحركة

الفلسطينية وإيران (**Al-Akhbar English 2013d**).

بحسب صحيفة الأخبار اللبنانية، انعقد اجتماع في يونيو/ حزيران **2013** بين قادة حماس وإيران، جرى فيه تسوية بعض القضايا:

- استئناف ضخ الأموال من إيران إلى حماس، ولكن ليس كما كان عليه الأمر سابقًا.

- وضع خطة تواصل مفتوحة بين حماس وحزب الله، وخصوصًا فيما يتعلق بتحييد المخيمات الفلسطينية عن محاولات جرها إلى الفتنة السنية–الشيعية. صرح علي بركة، ممثل حماس في لبنان، بأن حماس بحاجة إلى العمل مع حزب الله لمواجهة التحريض الطائفي وإبقاء الفلسطينيين بعيدًا عن الخلافات اللبنانية الداخلية (**Shaheen 2013**).

- التحضير للقاءات جديدة على مستوى قيادي رفيع بين حماس وحزب الله، بعدما كررت قيادة حماس شكواها من عدم استقبال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله وفدًا قياديًّا منذ وقت طويل (**Al-Akhbar English 2013d**).

توحي هذه الاجتماعات بأن كلًّا من حماس وإيران قد بذلتا جهودًا للتغلب على ما قد يكون بينهما من اختلافات بشأن سورية والحفاظ على علاقات قوية. في الواقع، ثمة تفاهمات ومصالح مشتركة بين الطرفين من شأنها استمرار العلاقات الجيدة بالرغم من هذه الاختلافات وغيرها. فإيران، اليوم، هي القوة الوحيدة، خاصة بعد قطع حماس لعلاقاتها مع النظام السوري، الجاهزة والقادرة على تقديم السلاح للحركة الإسلامية الفلسطينية، بينما حلفاء حماس الجدد من الخليج ليسوا على استعداد لتقديم ما تقدمه إيران. على الجانب الآخر، تظل حماس القوة العسكرية والسياسية الرئيسة في قطاع غزة، والرابط الوحيد بين إيران وفلسطين والإخوان المسلمين،[1] في زمن تزايد فيه الخطاب الطائفي ضد الشيعة وإيران في جميع أرجاء المنطقة. لكن بعض المصادر زعمت بأن خالد مشعل، قائد حماس، في أكتوبر/ تشرين الأول **2013**، لم يكن مستعدًا

1- لم يعد ميثاق حماس الجديد لعام 2017 يذكر الصلة بين الحركة الفلسطينية والإخوان المسلمين. ومع ذلك ، لا تزال المصادر الأيديولوجية لحركة حماس مرتبطة بأيديولوجية الإخوان المسلمين.

لزيارة لبنان، حيث يحظى محور حزب الله وسورية وإيران بحضور قوي، لعدم رغبته في إزعاج رعاته الخليجيين، قطر والسعودية (**Khalil 2013b**).

في يوليو/ تموز **2014**، إبان الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، قال أسامة حمدان، ممثل حماس في لبنان، بأن الحركة الإسلامية الفلسطينية كانت تنسق على الأرض مع حزب الله (**The Daily Star 2014a**). في يناير/ كانون الثاني **2015**، أرسل كبار القادة العسكريين في حماس تعازيهم إلى الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله باستشهاد ستة من مقاتلي الحزب بغارة إسرائيلية في القنيطرة السورية. حيث دعا القائد العام للجناح العسكري في حماس، محمد ضيف، في رسالة بعث بها إلى زعيم المقاومة اللبنانية، إلى وحدة المقاومة ضد العدو الإسرائيلي (**Al-Manar 2015**).

تعرض هذا التقارب للتهديد إثر إرسال حماس وفدًا إلى السعودية بقيادة مشعل صيف العام **2015** بغية لقاء الملك سلمان المتوج حديثًا. حظيت هذه الزيارة بأهمية كبيرة بالنظر إلى انقطاع الاتصالات بين حماس والسعودية كليًّا في العام **2012**. ويمكن تفسير هذا اللقاء بالرجوع إلى الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة، والاستراتيجية السعودية في الرد عليه بحشد أكبر عدد من الدول العربية والحركات السنية المختلفة ضد إيران، خشية من أن إيران سوف تخرج قوية بفعل اتفاقها مع القوى الغربية.

لكن هذا اللقاء لم يوقف بصورة كلية عملية المصالحة الهشة بين حماس وإيران. فبعد زيارة دامت ثمانية أيام إلى إيران في فبراير/ شباط **2016**، بقيادة عضوي المكتب السياسي لحماس محمد نصر وأسامة حمدان، للمشاركة في الذكرى السابعة والثلاثين للثورة الإسلامية، قابلا خلالها العديد من كبار المسؤولين في إيران، بينهم رئيس البرلمان علي لاريجاني والأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي اللواء بحري علي شمخاني، أصدرت حماس بيانًا أعلنت فيه أن الزيارة «فاتحة لصفحة جديدة من التعاون بين حماس وإيران» (**Hashem 2016; Lambert 2016**). قبل بضعة شهور، في نوفمبر/ تشرين الثاني **2015**، انعقد اجتماع في بيروت بين نائب الأمين العام لحزب الله، الشيخ نعيم قاسم، ووفد من قادة حماس، بينهم عضو المكتب السياسي موسى أبو مرزوق. خلال هذا الاجتماع، أدان أبو مرزوق هجوم نوفمبر/ تشرين الثاني **2015** الانتحاري في برج البراجنة، في الضاحية الجنوبية، وفي الآن ذاته وصفه كل من حماس والحزب

بالهجوم الإرهابي وشددا على أن هذه الهجمات لا تخدم إلا الإسرائيليين. وطالب كلاهما بدعم الانتفاضة الجارية ضد المشروع الصهيوني (**Middle East Monitor 2015b**).

إن حماس واقعة بين نارين. فمن جهة، علاقتها مع إيران، إذ قدمت لحماس ولا تزال تقدم لها، بمساعدة حزب الله، المساعدة العسكرية، بما في ذلك الأسلحة والتدريب، فضلًا عن الأموال. ومن جهة أخرى، السعودية ودول مجلس التعاون، حيث يقيم عدد من قادة حماس السياسيين في قطر ويتمتعون بالأمن السياسي النسبي وحرية التنقل بين بلد خليجي وآخر يسمح بجمع التبرعات للمؤسسات الخيرية التابعة للحركة في الأراضي الفلسطينية (**Abu Amer 2016**). سوف تستمر حماس على الأرجح في السعي للحصول على الدعم من كليهما، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على علاقتها مع الحزب، والتي ظهرت هشاشتها حين التزمت حماس الصمت بعد تصنيف الحزب منظمة إرهابية من قبل دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية في مارس/ آذار **2016**.

صار هذا الوضع أصعب مع بداية الأزمة السياسية في يونيو/ حزيران **2017** بين قطر من جانب وعدة دول في المنطقة بقيادة السعودية والإمارات. فقد قطعت هذه الحكومات علاقاتها مع إمارة قطر بحجة إبقاء الدوحة على صلاتها مع التنظيمات الإرهابية والجماعات الطائفية الساعية إلى زعزعة استقرار المنطقة، كان منها جماعة الإخوان المسلمين والدولة الإسلامية والقاعدة، دون إغفال إبقاء العلاقات مع الجمهورية الإسلامية في إيران، بالرغم من بعض الاختلافات. فأدرجت حماس على لائحة التنظيمات الإرهابية. غير أن الدوحة أبقت على علاقاتها مع حماس طوال السنوات الماضية وواصلت استضافة بعض مسؤولي الحركة الإسلامية الفلسطينية وقدمت مساعدات مالية مستمرة لقطاع غزة، الذي تديره حماس.

شنت المملكة السعودية، مع بداية **2019**، حملة اعتقالات واسعة ضد أعضاء حماس وقادتها –كان أبرزها اعتقال الممثل السابق لحماس في السعودية محمد الخضري ونجله–، واتهامهم بجمع التبرعات لصالح الحركة، وقدمتهم للمحاكمة.

صار موقف حماس في قطاع غزة، من نواحٍ عدة، لا يطاق. إذ تعاني حماس من حصار إسرائيل ومصر من جانب، ومما تفرضه السلطة الفلسطينية من عقوبات

اقتصادية على القطاع من جانب آخر، ولا تزال في الآن ذاته تحت ضغط عدة دول عربية، بينها السعودية والإمارات.

هكذا، دفع السياق السياسي مرة أخرى إلى تقارب حماس مع الحزب وإيران، لا سيما بعد عدة زيارات لوفود إلى إيران بقيادة الشيخ صالح العاروري أحد مؤسسي كتائب القسام والرجل الثاني في القيادة السياسية الجديدة لحماس في أكتوبر/ تشرين الأول **2017**. في أواسط أكتوبر/ تشرين الأول **2017**، زار وفد بقيادة العاروري طهران مجددًا، ليلتقي العاروري هذه المرة قائد الحرس الثوري، قاسم سليماني، الذي شدد على كون «دعم إيران للمقاومة أولوية رئيسة».

من الأهمية بمكان أن هذا التقارب قد يسره أعضاء على صلة بالجناح العسكري لكتائب القسام يتمتعون بمجال معين للمناورة فيما يتصل بالمصالح الجيوسياسية، ما يفسر سبب حفاظ الكتائب على علاقات وثيقة مع طهران خلال الحرب في سورية، خلافًا للمكتب السياسي للحركة. بالإضافة إلى ترشيح صالح العاروري لمنصب نائب رئيس المكتب السياسي في أكتوبر/ تشرين الأول **2017**، فقد جرى قبل بضعة أشهر انتخاب يحيى السنوار، أحد الأعضاء المؤسسين لكتائب القسام، إلى منصب قائد الحركة في غزة.

كما التقى العاروري مع الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في لبنان، في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني **2017**، لمناقشة آخر المستجدات. وصدر عنهما بيان صحفي مشترك ورد فيه أن «الطرفين أكدا التلاقي بين حركات المقاومة والتضامن بوجه الاعتداءات الصهيونية وكل ما يوجه ضد حركات المقاومة في المنطقة» (**cited in Ali Hashem 2017**).

في أبريل/ نيسان **2018**، كتب المرشد الأعلى في إيران آية الله علي خامنئي في رسالة إلى قيادة حماس بأن إيران ملزمة بدعم حماس «بأي شكل... فهذا واجب ديني والتزام... ونحن سوف نتصرف، إن شاء الله، بما يتفق وهذا الالتزام، كما في الماضي» (**Orient le Jour 2018c**).

في مايو/ أيار **2018**، قال يحيى السنوار، قائد حماس في غزة، في مقابلة تلفزيونية مع قناة الميادين بأن حماس نجحت بمساعدة إيران في تطوير قدراتها العسكرية بشكل

كبير. وأردف بأن إيران قدمت لكتائب القسام وغيرها من الفصائل في غزة «الكثير من الأموال والمعدات والخبرة». وأضاف بأن تنظيمه يحظى بعلاقات ممتازة مع حزب الله وأن ثمة تنسيقًا «شبه يومي» بين التنظيمين، ووصف علاقات حماس مع إيران والحرس الثوري وقاسم سليماني بأنها «قوية وودية».

أدانت حماس اغتيال قاسم سليماني، قائد الحرس الثوري، بضربة جوية أمريكية في بغداد يوم الثالث من يناير/ كانون الثاني. كما سافر هنية إلى طهران لحضور جنازة سليماني. لم يأت تجدد هذه العلاقات الوثيقة وتعميقها دون انتقادات في قطاع غزة ووسط قاعدة حماس الشعبية أيضًا. ففي نهاية ديسمبر/ كانون الأول **2020**، جرى على سبيل المثال تخريب وإتلاف صورة وضعت على لوحة إعلانية في غزة لقائد فيلق القدس الجنرال الراحل قاسم سليماني، قبل أيام من الذكرى السنوية الأولى لوفاته. اتهم القائم بهذا الفعل، مجدي المغربي، سليماني بكونه مجرمًا. ولاقت عدة لافتات لسليماني المصير نفسه، في حين أظهر مقطع مصور شخصًا يصف سليماني بـ»قاتل السوريين والعراقيين» (**Fazeli 2020**).

مع نهاية العام **2020** ومطلع العام **2021**، دارت أحاديث متزايدة بشأن مصالحة مرتقبة بين النظام في دمشق وحركة حماس بتشجيع من طهران.

في الوقت ذاته، ما زالت حماس تحاول تحسين علاقاتها مع المملكة السعودية والممالك الخليجية الأخرى. ومع مطلع العام **2021**، أشاد إسماعيل هنية، قائد حماس، بجهود الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز آل سعود وولي العهد محمد بن سلمان لحل الأزمة الخليجية وتحقيق المصالحة. وفي بيان صدر في يناير/ كانون الثاني **2021**، قال هنية إن الاتفاق على إنهاء الأزمة خطوة مهمة لتعزيز العمل المشترك لصالح القضية الفلسطينية في ضوء الاحتلال الإسرائيلي وحصار غزة وجهود التهويد ومحاولات تصفية القضية. في حين دعا مسؤولون آخرون في حماس إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الفلسطينيين في السعودية، وأثنوا في الآن ذاته على المصالحة الخليجية. لكن من الصعب تصور تحسين العلاقات مع السعودية بسبب ما تضعه الرياض من شروط تتماشى مع محور إقليمي يتمتع بعلاقات جيدة مع إسرائيل ويرى في إيران عدوه الأول. سوف يعني هذا تغيرًا جذريًّا في سياسة حماس.

بالرغم من محاولات حماس الحفاظ على بعض الاستقلالية وتجنب الاقتراب من الحزب وإيران كما كانت الحال قبل **2011**، إلا أن هذا يبدو صعبًا نوعًا ما على الحركة الإسلامية الفلسطينية المعتمدة بدرجة كبيرة على طهران.

7-5- الخلاصة

إن العلاقات الدولية لحزب الله مدفوعة بالمصالح السياسية، لا بالتزام مبدئي بالتضامن مع المستضعفين. فقد أخضعت مقاومة الحزب ضد إسرائيل، والتي كانت جوهر هويته، للغايات السياسية للحزب وحلفائه ورعاته، سورية وإيران. وقد تحول سلاح «المقاومة» شيئًا فشيئًا من الكفاح ضد إسرائيل إلى مهاجمة الأطراف السياسية اللبنانية الأخرى أو لمنع ظهور منافسين للحزب في جنوب لبنان. ويجري استحضار الدفاع عن المقاومة لتفسير سياسات الحزب وأفعاله في لبنان ومناطق أخرى، لا سيما تدخله العسكري في سورية.

تدريجيًّا، جرى وضع معياري الحزب الحاسمين (الأول، موقف النظام من الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والثاني، استعداد النظام لإجراء الإصلاح) -اللذان أعرب عنهما نصر الله مع بداية الانتفاضات- موضع الشك. في غضون ذلك، فقد أكدت التدخلات العسكرية والسياسية لحزب الله في الانتفاضات الشعبية المختلفة، شأن تدخله العسكري الواسع في سورية ووجوده العسكري في العراق واليمن، على تنامي قوة الحركة اللبنانية ونفوذها في جميع أنحاء المنطقة.

من ناحية أخرى، يكشف تغير موقف الحزب من الانتفاضات الإقليمية أن مصالحه ومصالح حلفائه تفوق في أهميتها تحرير شعوب المنطقة. كذا لم يطالب الحزب البتة بتغيير جذري على مستوًى إقليمي، بل سعى إلى علاقات غير صدامية مع الأنظمة السلطوية القائمة. هكذا، تتسم أفعال الحزب اليوم بتفضيلها العودة إلى الحالة السائدة لما قبل الانتفاضات الشعبية.

الفصل الثامن
انتفاضة تشرين اللبنانية
وحزب الله

تختلف انتفاضة تشرين اللبنانية عن الحراكات السابقة في واقع أنها تتحدى النظام الطائفي النيوليبرالي بطريقة أكثر جذرية، وأنها تدين صراحة جميع الأحزاب مجتمعة باعتبارها مسؤولة عن تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

كان الحزب أيضًا، شأنه شأن بقية الطبقات الحاكمة اللبنانية الطائفية النيوليبرالية، هدفًا للمحتجين ولقسم من الشيعة يؤلف قلب قاعدته الشعبية.

الحال أن لبنان قد خبر عدة حركات احتجاجية في السنوات الأخيرة على ما سبق لنا ذكره في الكتاب، لكن الحزب قاطعها على الداوم، شأن احتجاجات أوائل العام **2011**، المطالبة بإنهاء النظام الطائفي، وحركة «طلعت ريحتكم» في **2015**، والتي اندلعت في الأصل بعد أزمة إدارة النفايات، لكنها سرعان ما انقلبت إلى تحدٍّ للنظام السياسي اللبناني.

تبرز انتفاضة تشرين، في العديد من الجوانب، تطور الحزب المعروض في الفصول السابقة باعتباره عضوًا من أعضاء الطبقة الحاكمة، وعلاوة على هذا باعتباره المدافع الرئيس عن النظام النيوليبرالي الطائفي في البلد.

8-1- جذور انتفاضة تشرين وتطوراتها

في أكتوبر/ تشرين الأول **2019**، بدأت حركة احتجاجية واسعة، تفوق في حجمها ما شهدته البلاد منذ عقود. اندلعت المظاهرات عقب إعلان الحكومة نيتها فرض ضرائب جديدة، بينها ضريبة على تطبيقات التواصل الفوري مثل واتس آب. وعلى ضوء الإجراءات التقشفية والأزمة الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة باستمرار، قررت الطبقات الشعبية بأن هذا يكفي. غداة الليلة الاحتجاجية الأولى، ألغت الحكومة بعض ما اقترحته من الضرائب. ومع استمرار الحراك، أعطى سعد الحريري لمنافسيه في الحكومة مهلة اثنين وسبعين ساعة بحد أقصى لدعم إصلاحاته المقترحة وأعلن عن خطته لموازنة العام **2020**: ما من ضرائب جديدة، والتخفيض الرمزي لمرتبات الوزراء والنواب إلى النصف، وخطوات للحد من التكاليف كدمج أو تصفية بعض مؤسسات القطاع العام، وخصخصة قطاع الطاقة المدار من الدولة. كانت هذه الإجراءات إلى حد

كبير تنفيذًا لمطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واتفاقية سيدر، التي وقعها لبنان في باريس في أبريل/ نيسان **2018**، حسبما بيناه سابقًا في الكتاب. إذ وافقت الحكومة، لقاء نحو **11** مليار دولار في شكل قروض ومساعدات، على السعي إلى تحقيق الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتخفيض مستويات الدين، وسن إجراءات تقشفية.

بيد أن انتفاض القطاعات العريضة من الشعب اللبناني، وخاصة طبقاته الشعبية، ترجع جذوره إلى النتائج التدميرية لسياسة البلد الاقتصادية والمتبعة منذ الحرب الأهلية، حيث التركيز على تعميق الاندماج في الاقتصاد العالمي ونمو القطاع الخاص. فقد عززت هذه السياسات النيوليبرالية السمات المعهودة للاقتصاد اللبناني: نموذج تنموي موجه نحو التمويل والخدمات، تكون فيه عدم المساواة الاجتماعية والتفاوتات المناطقية حادة.

لقد استغلت الأحزاب النيوليبرالية الطائفية الرئيسة ومختلف شرائح البرجوازية مشاريع الخصخصة وهيمنتها على الوزارات لتعزيز شبكات المحسوبية والواسطة والفساد، بينما أغلبية الشعب، سواء داخل البلد أو خارجه، تعاني الفقر والمهانة.

في الآن ذاته، قدمت الحكومات المتعاقبة، بغية توفير التمويل لدولة موبوءة بالفساد والمحسوبية، معدلات فائدة مرتفعة على سندات الدين العام، المشتراة من البنوك مباشرة أو عبر مصرف لبنان. قدمت هذه، بدورها، معدلات جذابة للمودعين، وفي الآن ذاته تحقيق هوامش واسعة للغاية. لتكتمل الآلية مع نهاية التسعينيات بتثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية والدين الحكومي بالدولار، ما عزز من تدفق رأس المال إلى الداخل وأبقى نظام النخبة السياسية الحاكمة واقفًا على قدميه.

استفاد القطاع المصرفي على وجه الخصوص من هذه السياسات. إذ دفعت الدولة اللبنانية، بين العام **1993** و**2019**، **87** مليار دولار بصورة فوائد إلى المصارف. على مدى هذه الفترة، ارتفع الدين العام من **4.2** مليارات دولار إلى **92** مليار دولار، بزيادة تفوق نسبتها الـ **2000%**، وازدادت الأصول المصرفية في الفترة ذاتها بأكثر من **1300%** (لتبلغ ما مجمله **248.88** مليار دولار)، بينما لم يزدد الناتج المحلي الإجمالي سوى بـنسبة **370%** (**Maucourant Atallah and Tamo 2020**).

لقد أثارت العفانة السياسية والاقتصادية اللبنانية بعض الاحتجاجات في السنوات

الأخيرة: في أوائل **2011**، إبان الربيع العربي، وفي **2012** و**2014**، حول ظروف العمل، وفي صيف **2015**، حول النفايات. لكن حجم واتساع المظاهرات الحالية يفوق سابقاتها. إذ لم يقتصر انفجار الاحتجاجات على العاصمة، بل شمل أنحاء لبنان كافة: طرابلس والنبطية وصور وبعلبك وذوق. في بداية الاحتجاجات، خرج نحو مليون شخص في بيروت في عدة مناسبات للاحتجاج، وبالمثل خرج ما يزيد على مليوني شخص بقليل في طول البلاد وعرضها؛ كل هذا في بلد يبلغ تعداد سكانه ستة ملايين.

كذلك فإن التركيبة الاجتماعية للحركة تميزها عن الاحتجاجات السابقة: كونها تستقي جذورها من الطبقات الشعبية والعمالية، خلافًا لمظاهرات **2011** و**2015**، التي غلبت عليها الطبقة الوسطى. فالجزء الأكبر من المحتجين كان من العاملين بأجر والعمالة غير الرسمية والطلبة[1].

شهدت مدينة طرابلس الشمالية ومحيطها مظاهرات حاشدة. وكما سبق الإشارة في الكتاب، يشكل الشمال **20.7%** من سكان لبنان، و**46%** من السكان ذوي الفقر المدقع، و**38%** من مجمل السكان الفقراء. وجرى تقدير معدل الفقر في مدينة طرابلس عند **60%** في نهاية العام **2019**. بينما الرعاية الصحية دون المستوى، ومعدلات التسرب من التعليم والبطالة وأمية الإناث بين أعلى المعدلات في البلد. ولم يسجل فيها أي مشروع تنموي كبير منذ التسعينيات. في حين تذهب ميزانية بلدية طرابلس بصورة أساسية إلى الرواتب، مع تخصيص مبلغ ضئيل للمشروعات (المعدات والصيانة والإنشاءات والاستحواذات)، بالرغم من فوائض الميزانية والعوائد المرتفعة. شكلت نفقات الرواتب **66%** من النفقات في **2016**، و**60%** في **2017** و**71%** في **2018** بعد اعتماد القانون **46** بصدد سلسلة الرواتب (**El-Hage 2021**). ومع ذلك، وصفت احتجاجات طرابلس بـ«كرنفال الثورة»، بأجوائها الاحتفالية وعزف منسقي الأغاني (الدي جي) في ساحتها الرئيسة أمام عشرات آلاف المتظاهرين. في وقت سابق من اليوم، نشر ممثلو نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين بيانًا مشتركًا أعربوا فيه عن دعمهم للحركة الاحتجاجية في المدينة.

كانت السمة الأخرى المميزة للحركة الاحتجاجية طابعها غير الطائفي. ففد

1- بحسب بحث أجرته ليا بو خاطر وريما ماجد (Bou Khater and Majed 2020)، بلغ متوسط الدخل الشهري المنخفض نسبيًّا نحو 998 دولارًا أمريكيًّا، في حين أغلبية المحتجين ليسوا مسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولا يستفيدون من التأمين الصحي الخاص، ما يؤكد على هشاشة شبكات الحماية الاجتماعية والأمان.

تضاعفت علامات التضامن ورسائله بين المناطق وعبر الطوائف الدينية مع ظهور الاحتجاجات؛ على سبيل المثال، التضامن بين اثنين من أحياء طرابلس باب التبانة (ذو الأغلبية العلوية) وجبل محسن (ذو الأغلبية السنية)، حيث احتدمت المواجهات المسلحة في السنوات الأخيرة، وبين مناطق طرابلس ذات الأغلبية السنية والمدن الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية كالنبطية وصور. لم يكتفِ المتظاهرون بإدانة السياسات الاقتصادية النيوليبرالية والفساد، بل أدانوا كامل النظام الطائفي والمحابي لرجال الأعمال، حسبما يعبر عن ذلك أحد شعارات الحراك الرئيسة «كلن يعني كلن».

توسعت الحركة الاحتجاجية لتشمل قضايا أخرى، بينها النسوية والقضايا البيئية والقضايا الاجتماعية–الاقتصادية (قضية العمال الأجانب مثلًا). واصل المحتجون التظاهر وأغلقوا بعض الشوارع لشهور. وانضمت النسويات والطلبة المنظمون إلى الاحتجاجات وشاركوا بطرائق منسقة عبر البلاد. في حين شاركت النساء على وجه الخصوص بأعداد ضخمة، وطالبت النسويات بحقوق المرأة والمساواة داخل الحراك.

نفذ المحتجون، عبر البلد، أنشطة محددة الهدف أمام المؤسسات العامة، كاشفين عن فسادها، وأنشطة ضد المؤسسات والأماكن التي تمثل رموز الثروة، كان من بينها مصرف لبنان والمصارف الخاصة بالعموم والمؤسسات المرتبطة بخدمات الهاتف وإدارة منظومة الكهرباء ككهرباء لبنان وأوجيرو. وبالمثل، فقد انطلقت حملات العصيان المدني، داعية المواطنين اللبنانيين إلى عدم دفع فواتير الكهرباء لشركة كهرباء لبنان تنديدًا بعجز القطاع عن ضمان التزويد المستمر بالطاقة، أو إلى عدم تسديد قروضهم المصرفية بهدف تحدي القيود المفروضة من القطاع المصرفي منذ عدة شهور، في الوقت الذي تمكن الزعماء ورجال الأعمال من تحويل مليارات الدولارات إلى المصارف السويسرية منذ بدء الحراك.

ولا تزال حملات عصيان مدني مستمرة تحت شعار «مش دافعين». بينما دعت حملة أخرى، مؤلفة من نشطاء يساريين، إلى تأميم المصارف، وشجعت وساعدت المدخرين الراغبين بسحب أموالهم من المصارف الخاصة ونظمت نقاشات سياسية عن الحاجة إلى تغيير راديكالي في السياسة الاقتصادية للبلد عبر تأميم المصارف. في حين كانت أماكن أخرى مسرحًا للاحتجاجات كالزيتونة باي في بيروت وموقع بناء مجمع فنادق

إيدن باي في حي رملة البيضة، وهي من رموز خصخصة المنافع البحرية. في الشمال، استهدفت الأنشطة سوء إدارة النفايات. على سبيل المثال، جرى تنظيم مظاهرات أمام مقرات اتحاد بلديات طرابلس وزغرتا–إهدن (**Antar 2019**).

حققت الحركة الاحتجاجية عدة انتصارات هامة بعد سحب الضرائب –التي أثارت الحركة الاحتجاجية– واستقالة رئيس الوزراء سعد الحريري في التاسع والعشرين من أكتوبر/ تشرين الأول **2019**. كان من بين هذه الانتصارات قرار المحكمة بإلزام شركات الهاتف المحمول إصدار فواتيرها بالليرة اللبنانية إثر شكوى تقدم بها «نادي القضاة» لمديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة، وانتخاب ملحم خلف، وهو مرشح مستقل من الحراك المدني، إلى منصب نقيب المحامين[1]، بينما فاز مرشح رابطة البقاع علي ياغي، وهو مستقل يدعمه الحراك الشعبي، في انتخابات مجلس نقابة أطباء الأسنان (**Hussein 2019**).

في بيروت، في التاسع عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني، نجح المتظاهرون في منع انعقاد جلسة نيابية مخصصة لقانون العفو العام، الذي سيفيد أكثر من **42** ألف محكوم، والذي نظر إليه بوصفه وسيلة لتعزيز شبكات المحسوبية لبعض الأحزاب النيوليبرالية الطائفية، بينها حركة أمل وحزب الله[2].

في الوقت ذاته، نبتت محاولات لتأسيس نقابات مستقلة عن الأحزاب السياسية الطائفية. فقد أنشئ في البداية «تجمع مهنيات ومهنيين»، شبيهًا بنموذج تجمع المهنيين في السودان، يجمع تحت سقفه ممثلي مختلف المهن (الطب والصيدلة وطب الأسنان والهندسة والقانون والعمل الاجتماعي والتعليم الجامعي والصحافة والاقتصاد والسينما)، وحاول القيام بدور ما في الحركة الاحتجاجية في الشهور الأولى. وقد صرح بعض أعضائه للصحافة بأنهم يريدون إعادة بناء نشاط نقابي مستقل وخالٍ من الأحزاب الطائفية والنيوليبرالية. تمثل الغرض من هذه البنية النقابية الجديدة في تعزيز القطاعات الإنتاجية وتوفير ظروف عمل أفضل للموظفين وتيسير وصول الطلبة

1- تعرض سلفه، أندريه شدياق، لانتقادات بسبب تراجعه عن أمر أصدره لمحامين يفترض بهم الدفاع عن متظاهرين يشتبه في كونهم أضرموا النيران في استراحة صور.

2- كان هذا القانون ليسمح بالعفو عن أكثر من 42 ألف محكوم، معظمهم من شيعة بعلبك–الهرمل المدانين بتهريب المخدرات، إضافة لنحو ألف من الإسلاميين من طرابلس ممن أمضوا سنوات في السجون.

إلى سوق العمل. لكن الحماس الأولي حول التجمع خبا تدريجيًّا، ولم يتمكن «تجمع مهنيات ومهنيين» من التطور بشكل كبير أو القيام بأي دور هام سياسيًّا أو اجتماعيًّا.

8-2- الحركة الاحتجاجية تتحدى حزب الله

لقد شنت الغالبية العظمى من الأحزاب الطائفية النيوليبرالية الحاكمة سلسلة من الهجمات، سواء هجمات كلامية (باتهام بعض القطاعات من الحركة الاحتجاجية بكونها «مندسة» و/ أو تمثل «طابورًا خامسًا» يخدم مصالح أجنبية) أو جسدية (عبر ممارسة القمع والعنف ضد المحتجين). كما أدانت منظمة العفو الدولية قوى الأمن لهجماتها العنيفة على الاحتجاجات السلمية في بيروت، بينها إطلاق غاز مسيل للدموع بكميات ضخمة على الحشود ومطاردة المحتجين تحت التهديد والاعتداء عليهم بالضرب.

لم يشذ حزب الله عن بقية النخب الحاكمة، بل ظهر على العكس تمامًا باعتباره المدافع الرئيس عن الأمر الواقع، أو بعبارة أخرى عن الحفاظ على النظام على النظام النيوليبرالي الطائفي.

وللمرة الأولى، أصابت الحركة الاحتجاجية مناطق الأغلبية الشيعية، لا سيما الجنوب اللبناني ومدينة بعلبك في البقاع. في هذه المناطق، لم يسلم الثنائي أمل–حزب الله من المتظاهرين، حيث اتهموهما بإعاقة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطقهم من خلال فرض المحسوبية والسياسات السلطوية.

في الأيام الأولى للحركة الاحتجاجية، هاجم المتظاهرون مكاتب محمد رعد، النائب عن حزب الله ورئيس كتلة «الوفاء للمقاومة»، ومكاتب النائب حسن فضل الله، في مدينة النبطية[1]. وانضم بعض الشباب من الضاحية الجنوبية، معقل القاعدة الشعبية للحزب، إلى الحركة الاحتجاجية، في حين لم يتردد آخرون على وسائل التواصل الاجتماعي في انتقاد وقوف الحزب ضد الحركة الاحتجاجية.

1- كما استهدفت مكاتب حركة أمل ونوابها أيضًا. وفي مدينة صور، اقتحم المحتجون استراحة صور، المملوكة لزوجة نبيه بري، وأحرقوها.

وبالرغم من كونها أكثر تواضعًا من نظيرتها في الجنوب، إلا أن مظاهرات بعلبك قد اتسمت بمشاركة نسائية كبيرة، بينهن تلميذات.

وللمرة الأولى في تاريخ الحزب، تسمع آراء من مقاتليه، وإن كانت محدودة ومجهولة الهوية، تنتقد مواقفه من الحركة الاحتجاجية، وتدعم المطالب الاجتماعية والاقتصادية للمحتجين وتدين حلفاء الحزب السياسيين باعتبارهم فاسدين (**al-Modon 2019**). وبالعموم، صارت الانتقادات بحق الحزب أعلى فأعلى، مع بقائها مجهولة الهوية على الدوام. في مقابلة مع موقع المدن، انتقد موظف في مؤسسة القرض الحسن، مجهول الهوية، تحالف حزب الله مع حركة أمل والتيار الوطني الحر، واتهمه بالسكوت عن فسادهما لحماية سلاحه. وأردف بأن الحزب لم يعرض، منذ مشاركته في الحكومة اللبنانية من عام **2005**، أي خطة اقتصادية لتجنب الانهيار المالي. وبدلًا من ذلك، جرى استغلال الحزب من حلفائه وصار شريكًا لهم في الفساد. يعكس ظهور الخطابات الناقدة من مؤيدي الحزب وأوساطه القلق الاقتصادي المتزايد والاستياء من فشل الحزب في درء الأزمة (**Marony 2020**). في مقال نشر على موقع المشارق، حمل مؤيدون آخرون الحزب المسؤولية عن مشاكل لبنان الاقتصادية. بالإضافة إلى هذا، أشار الصحافي علي بدر الدين، من جمعية وعي في النبطية، إلى أن تزايد الفقر بين الشيعة هو القضية المحركة للاحتجاجات في الجنوب للتعبير عن الغضب من المسؤولين والحزب، وادعى بأن الحزب لم يف بوعوده في تحسين الظروف المعيشية للشعب، ولم يتخذ أي خطوات لمنع الانهيار الاقتصادي (**al-Mashareq 2020**).

بعيدًا عن الشيعة، فقد اهتزت هالة الحزب في الإعلام السائد الداعم له. إذ استقال خمسة صحفيين من جريدة الأخبار اعتراضًا على خطها ورئيس تحريرها، إبراهيم الأمين، ومعاداتها الصريحة للحركة الاحتجاجية (**Achcar 2019**).

اتهم حسن نصر الله، في أول خطاب بعد اندلاع انتفاضة تشرين، المتظاهرين بجر البلد إلى الفوضى وأنهم أدوات مؤامرة خارجية، ودعم الحكومة والرئيس دعمًا غير مشروط (**al-Manar 2019a**). ليحشد الحزب في اليوم نفسه قاعدته الشعبية في مناطق الأغلبية الشيعية في استعراض للقوة يروم إثبات أنه ما زال يحظى بدعم السكان المحليين. لم يتوان مناصرو الحزب وعناصره عن تهديد المتظاهرين في مختلف المناطق

والاعتداء عليهم، في وسط بيروت مثلًا أو في مدينة النبطية في الجنوب. على سبيل المثال في النبطية، وصلت مواكب من السيارات، بالكاد بعيد انتهاء خطاب نصر الله، تقل أنصار الحزب قامت بتطويق المتظاهرين وقطع التيار الكهربائي عنهم، لتغرق الساحة في الظلام الدامس. كما قطعت الموسيقى، لكن هذا لم يمنع المتظاهرين من البقاء في الساحة. بعد أيام قليلة، اعتدى موظفو البلدية وأنصار و/ أو عناصر الحزب وحركة أمل على المحتجين، وأصابوا أكثر من عشرين محتجًّا. فاستقال عدة أعضاء من مجلس مدينة النبطية احتجاجًا على هذه الاعتداءات (**Legal Agenda 2019**).

لم يمنع هذا خروج احتجاجات جديدة في هذه المناطق، بالرغم من قمع الحزب وتهديداته.

في خطابه يوم الجمعة الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني، تبنى نصر الله لهجة أكثر اعتدالية. فدعا إلى تشكيل حكومة جديدة وإجراء حوار بين «جميع القوى السياسية والممثلين الصادقين للحراك»، في حين عارض إلى جانب حليفه التيار الوطني الحر ورئيس الجمهورية ميشال عون تشكيل حكومة مكوناتها مقتصرة على التكنوقراط، ما سيعني استبعاد أي تمثيل للأحزاب السياسية حسبما طالب بعض المتظاهرين وقوى سياسية معينة، وبالأخص القوى الليبرالية.

في الوقت ذاته، واصل أنصار الحزب وحركة أمل التصرف بعنف ضد مجموعات المحتجين في بيروت والنبطية وصور وباقي المناطق اللبنانية في بعض الأحيان. وبالمثل، لم يتردد هؤلاء في رفع شعارات طائفية، من قبيل «شيعة شيعة» «بدنا سبعة أيار جديد» -استحضارًا لاجتياح الحزب وحلفائه مناطق من بيروت الغربية-، بغية تفريق الحركة الاحتجاجية، بينما جرى تهديد شخصيات من الحراك معروفة بمعارضتها للحزب.

كان الهدف الرئيس لحركة أمل والحزب من استعراض القوة هذا إخماد المظاهرات عبر إعادة احتلال الأماكن العامة في مناطق سيطرة هذه الأطراف. كما جمع عناصر من الحزب معلومات عن الأشخاص المشاركين في الحركة الاحتجاجية من الضاحية الجنوبية في محاولة لتهديدهم.

كذلك سعى الحزب إلى الحفاظ على تحالفاته مع الحركات التي أدانها المتظاهرون

لفسادها ومحسوبيتها، لا سيما حركة أمل والتيار الوطني الحر. في الوقت ذاته، حافظ الحزب على دعمه الإصلاحات المعلنة على لسان سعد الحريري قبل استقالته كجزء من خطته لموازنة عام **2020**، والتي كانت في جانب كبير منها تلبية لمطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واتفاقية سيدر، حسبما ذكر سابقًا.

لئن اعترف الحزب، في الحادي عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني **2019**، بالحاجة إلى مواجهة الفساد، إلا أن أمينه العام قد اتهم الولايات المتحدة بكونها المسؤولة عن الأزمة الاقتصادية في البلد وعن منعها الشركات الصينية والإيرانية وربما الروسية من الاستثمار في لبنان، وشجع الحكومة المقبلة على الانفتاح نحو الصين والعراق وسورية (**al-Manar 2019c**). تسلط هذه التفسيرات للأزمة الاقتصادية، غير المقنعة في معسكرها حتى، واقع أن وسطية أو اعتدالية الحزب الجديدة إزاء الحراك الشعبي كان غرضه منها الحفاظ على نفسه في المقام الأول.

فالحزب دأب في البداية على المطالبة بعودة سعد الحريري إلى منصب رئيس الوزراء أو أي شخصية سنية يختارها الأخير، ثم دعم تشكيل حكومة سياسية تكنوقراطية تعكس القوى السياسية الطائفية المختلفة، وبذا يحافظ على سيطرته السياسية (**al-Manar 2019b**). في أواسط ديسمبر/ كانون الأول **2019**، دعم الحزب وحليفاه حركة أمل والتيار الوطني الحر تعيين حسان دياب، وزير التعليم السابق، رئيسًا للوزراء.

مع بداية العام **2020**، زاد قمع الجيش والقوى الأمنية للمحتجين على نحو كبير حسبما يوضح هذا الفصل لاحقًا.

8-3- التخلف عن سداد الديون وحماية المصارف

بدأت الحكومة اللبنانية، آنذاك، إجراءات طلب المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي، بينما ألمح البيان الوزاري لحسان دياب إلى إجراءات تقشفية، وقال بأن بعض الإجراءات اللازمة لإنعاش الاقتصاد ستكون «مؤلمة»، لكنه وعد بأن يعمل جاهدًا كي لا تطال الطبقات من ذوي «الدخل المحدود». في مارس/ آذار **2020**، تخلفت البلد عن سداد دينها السيادي للمرة الأولى في تاريخها. فأعلنت الحكومة لاحقًا بأنها سوف توقف

جميع مدفوعاتها الرئيسة ومدفوعات الفائدة على سندات يوروبوند المقومة بالعملة الأجنبية. بعد التخلف عن السداد، شرعت الحكومة اللبنانية في العمل مع صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة ديونها والتفاوض معه على برنامج للدعم.

بدأت المناقشات بين لبنان وصندوق النقد في أواسط مايو/ أيار، لكنها لم تحرز أي تقدم يذكر، بالرعم من عشرات الاجتماعات مذاك، ويعود هذا إلى غياب التوافق بين مختلف الأطراف اللبنانية المعنية على حجم الخسائر اللازم أخذها في الحسبان كأساس عملي لإعادة هيكلة الدين العام (**93.1** مليار دولار في نهاية مايو/ أيار **2020**، بنسبة تتجاوز **180%** من إجمالي الناتج المحلي). تمتلك مصارف البلد **28.8%** من إجمالي الدين العام (ما يعادل **16.3** مليار دولار في صورة سندات خزانة و**10.5** مليارات دولار في صورة يوروبوند؛ سندات دين مقومة بالعملة الأجنبية). لا تريد المصارف اللبنانية ومصرف لبنان أن تتحمل مسؤولية كامل الخسائر المنسوبة إليها في خطة التعافي الخاصة برئيس الوزراء السابق حسان دياب؛ يدعمها في ذلك من بعض الأحزاب الطائفية البرجوازية مثل تيار المستقبل التابع لرئيس الوزراء الأسبق سعد الحريري (من كبار المساهمين في أحد المصارف اللبنانية أيضًا) وحركة أمل بقيادة رئيس مجلس النواب نبيه بري.

يمكن تلمس هذا من رفض الأحزاب النيوليبرالية الطائفية الحاكمة الرئيسة لأي إصلاح حقيقي لقانون السرية المصرفية، مع أن رفعها سيكون مفيدًا للسلطات الضريبية والقضائية اللبنانية. لكن أعضاء جمعية المصارف قد شنوا حملة محمومة ضده بذريعة الحاجة إلى صون جاذبية القطاع المالي، وإن فات أوان هذه الحجة، مع دخول القوانين الدولية لمكافحة غسيل الأموال والتهرب الضريبي موضع التنفيذ، والمطبقة اليوم على معظم حسابات غير المقيمين. في مايو/ أيار **2020**، عارض مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وأغلبية النواب، بالرغم من الضغط الشعبي، القانون القاضي برفع السرية المصرفية عن كبار المسؤولين. ليقر أخيراً مع نهاية مايو/ أيار، لكن بعد إفراغه من جوهره. فقد نصت الصيغة الأولية على رفع السرية المصرفية عن الحسابات المملوكة، على وجه التحديد، للوزراء والنواب وموظفي الحكومة والمستشارين والمرشحين (السابقين والمستقبليين) في الانتخابات النيابية والبلدية ورؤساء مجالس

الإعلام، وأزواجهم وأطفالهم، لا سيما في حالات الفساد وغسيل الأموال. لكن رئيس المجلس النيابي، نبيه بري، طلب إزالة الإشارة إلى «جميع السلطات القضائية في إطار التحقيق» من بين الأطراف المخولة برفع السرية المصرفية. فأدى هذا فعليًّا إلى تعطيل النص في ظل غياب لجنة وطنية لمكافحة الفساد. هكذا، فقد توحد كبار المودعين والصيارفة والنخب الحاكمة لحماية مصلحة «رأس مال» مشترك؛ لأنه وإن كانت المصارف، على مستوى حملة الأسهم، على ارتباط أكبر مع معسكر **14** آذار، إلا أن كبار المودعين من كلا المعسكرين.

وبالمثل، اصطدم التدقيق المالي الجنائي لمصرف لبنان بالعديد من التحديات. في سبتمبر/ أيلول **2020**، عينت حكومة تصريف الأعمال برئاسة دياب شركة آلفاريز ومارسال للقيام بالجزء الخاص بالمحاسبة الجنائية من التدقيق، في حين تولت شركة كي بي إم جي "**KPMG**" مسؤولية الجزء المحاسبي وشركة أوليفر ويمان مسؤولية جميع الخصوصيات المرتبطة بحالة مصرف لبنان. بعد مضي أقل من ثلاثة أشهر، تخلت شركة ألفاريز ومارسال عن مهمتها إثر رفض مصرف لبنان تزويد الشركة بسلسلة كاملة من وثائق طلبتها، إذ استغل المصرف قانون السرية المصرية النافذ في لبنان منذ الخمسينيات لتبرير قراره. وقد دعم هذه الحجة وزير المالية غازي وزني، المنتمي لحركة أمل.

في نهاية المطاف، أقر مع نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني **2020** قانون يسمح بتعليق قانون السرية المصرفية لمدة عام واحد عن حسابات مصرف لبنان والمؤسسات العاملة، أي حسابات هذه المؤسسات في مصرف لبنان. أتاح هذا القانون للبنان إعادة الاتصال مع شركة ألفاريز ومارسال لتوقيع عقد جديد يطال حسابات المؤسسات العامة. ويعتبر التدقيق في مصرف لبنان، وعلى وجه الدقة جزء المحاسبة الجنائية منه، أحد الإصلاحات الملحة التي يطلبها صندوق النقد الدولي والبلدان الأجنبية لقاء تقديم مساعدة مالية إلى لبنان.

لكن حقيقة أن القانون الجديد لا يشمل أطرافًا ثالثة، بعبارة أخرى الجهات

الخاصة، قد يعوق عمل المدققين في تتبع حسابات الجناة/ المستفيدين من الفساد والاختلاس في المصارف التجارية. إضافة لهذا، فالقانون الصادر في آخر مايو/ أيار **2020**، والمذكور سابقًا، يقيد من ملاحقة المسؤولين والمسؤولين المنتخبين في حال كشف التدقيق معلومات تسمح بتعقب أثرها إليهم. أخيرًا، ما من ضمان بأن هذا القانون، بذاته، سوف يزيل جميع العراقيل التي وقفت في طريق التدقيق في مصرف لبنان، خاصة أن كي بي إم جي وأوليفر ويمان ستواجهان صعابًا جمة في تنفيذ مهامهما (**Abboud and Hage Boutros 2020**).

تمثلت نقطة الخلاف الأخرى بين النخبة النيوليبرالية الطائفية في مصير حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة. لقد كان الرئيس ميشال عون وحزبه، التيار الوطني الحر، يحاولان منذ مطلع العام **2020** الإطاحة برياض سلامة وإحلال شخصية مقربة منهما مكانه. لكن باءت هذه المحاولات بالفشل حتى فبراير/ شباط **2021**. تمتع الحاكم سلامة بدعم سعد الحريري ونبيه بري ووليد جنبلاط، ورفضوا مغادرته قبل توافق على هوية خليفته. من جانبه، لم يدعم الحزب محاولات حليفه، التيار الوطني الحر، ولم يجعل من استقالة حاكم مصرف لبنان أولوية له. لكن لم يمنع هذا صدور انتقادات من الحزب ضد رياض سلامة. فقد انتقده الشيخ نعيم قاسم مثلًا في أبريل/ نيسان **2020** عبر تصريح جاء فيه أن سلامة يتحمل المسؤولية جزئيًا عن انهيار الليرة اللبنانية، لكنه ليس الوحيد المسؤول عن هذا الوضع (**Reuters 2020**). في أواسط مارس/ آذار **2021**، عقب انخفاض الليرة اللبنانية إلى مستوى قياسي (خمسة عشر ألف ليرة لبنانية مقابل دولار واحد في السوق السوداء)، صرح الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله بأن حاكم مصرف لبنان يتحمل مسؤولية كبيرة في المستجدات الأخيرة، ودعا إلى وضع حد لهذه الزيادة غير المفهومة في سعر الصرف، بينما دعا سلامة إلى الاستقالة حال لم يكن بوسعه القيام بأي شيء.

مع ذلك، ظل موقف الحزب من حاكم مصرف لبنان سلبيًّا إلى حد ما، وتبنى موقف حركة أمل بالإبقاء عليه إلى حين إيجاد خليفة مناسب. كذلك يفهم موقف الحزب الحيادي إلى حد ما من رياض سلامة، بأنه عقب العقوبات الأمريكية في صيف **2016** على الحزب، حين طلبت وزارة الخزانة الأمريكية من المصارف اللبنانية إغلاق حسابات

داعمي الحزب. آنذاك، وجد رياض سلامة طرائق لتفادي العقوبات حمت المصارف من الإجراءات الأمريكية المحتملة، وسمح للحزب أن يتنفس قليلًا من خلال الاستمرار في النفاذ إلى النظام المصرفي اللبناني عبر طرائق مختلفة[1] (**Rabih 2021**)[2]. كان مصرف لبنان وحاكمه هدفًا للحركة الاحتجاجية منذ بدايتها، ونظر إليهما على أنهما يتحملان مسؤولية كبيرة عن الأزمة الاقتصادية بقدر ما تتحمل الأحزاب النيوليبرالي الطائفية. في يناير/ كانون الثاني **2021**، فتح مكتب المدعي العام السويسري تحقيقًا في «غسيل أموال خطير» و«اختلاس محتمل» ضد مصرف لبنان. في هذا التحقيق، يواجه رياض سلامة شبهات بغسيل الأموال وتحويلات مشبوهة من حساباته إلى حسابات أخيه، عضو مجلس إدارة شركة سوليدير، ومساعده.

8-4- جائحة كوفيد19- أم كسر الحركة الاحتجاجية وتوطيد الأحزاب النيوليبرالية الطائفية

عقب تفشي جائحة كوفيد**19**- في البلد، حشد حزب الله أعضاءه ومؤسساته لتقديم الخدمات إلى قواعده الشعبية. ففي إثر التفشي الأولي، استضاف الحزب في **31** مارس/ آذار جولة إعلامية حول استعداداته لمواجهة الفيروس في أحياء الضاحية الجنوبية، متفاخرًا بعامليه الصحيين وبعض المراكز المخصصة للتعامل مع مرضى كورونا. وعقد النائب حسن فضل الله مؤتمرًا صحفيًا بالتزامن مع الجولة ليسلط الضوء على جهود الحزب، التي روجت لها قاعدة الحزب على الإنترنت.

نظم الحزب، في مناطق سيطرته، تجهيزات الحجر والاختبار وجهز سيارات الإسعاف، بينما استدعى **24.5** ألف من العاملين في الحقل الطبي ومتطوعين، بينهم **1500** طبيب. كان لديه **295** طبيبًا و**505** ممرضات و**14** مركزًا صحيًّا و**55** سيارة إسعاف على أهبة الاستعداد في جنوب لبنان وحده.

1- توجد نسخ من سجلات مصرف لبنان راجعتها وول ستريت جورنال تظهر أن المصرف قد سمح لحسابات حزب الله المعروفة في أحد المصارف اللبنانية بالعمل، حتى بعد أن أصدرت الولايات المتحدة توجيهات بإغلاقها (Osseiran and Schwartz 2020).

2- قال الأمين العام حسن نصر الله، في مايو/ أيار 2021، إن رياض سلامة نفسه كان على علم بأنشطة الحزب المالية، وقال بأن الصرافين والمصارف وحاكم مصرف لبنان يعلمون بأننا ندخل الدولارات إلى البلد.

بالرغم من أن جل خطته لمواجهة فيروس كورونا تستند إلى مشافيه وعياداته، إلا أن الحزب قد أعلن خلال هذه الفترة استعداده لندب الأطباء إلى المشافي الحكومية حسب الحاجة. إضافة إلى كل هذا، شملت تدابير الحزب [إقامة -م] مركز اتصال وثلاث مراكز حجر صحي بعدد **170** سريرًا وطاقة استيعابية تصل إلى **1000** و**64** «لجنة» لمراقبة حاجات العوائل المتضررة من التداعيات الاقتصادية (**Knecht 2020**).

مثل الكوفيد-**19** في هذا السياق فرصة لتوطيد قاعدته الشعبية، عقب الانتقادات المتزايدة في إثر انتفاضة تشرين. انخرطت الأحزاب النيوليبرالية الطائفية الحاكمة الأخرى في حملات مماثلة من هذا النوع، من قبيل تعقيم الأماكن العامة وتوزيع الطعام على المحتاجين والتوعية، في محاولة لتلميع صورتها، لكن لم تكن على مستوى الحزب من ناحية الوسائل والامتداد. على سبيل المثال، وزعت القوات اللبنانية قسائم الخبز والبنزين على محازبيها وأنصارها، إضافة إلى إدارة منظومة دعم صحي للمواطنين في المناطق، كزحلة وبشري حيث سجل توزيع أدوية وتخفيض أسعار أدوية أخرى، في حين وزع الحزب التقدمي الاشتراكي أيضًا حصص أغذية ومعونات صحية في الشوف، فضلًا عن المحروقات[1]. كما جرى تسخير توزيع اللقاحات المضادة لفيروس كورونا كأداة للزبائنية السياسية. فعلى سبيل المثال، أعلن مجلس بلدة القبيات، في منطقة عكار الشمالية، في نهاية مارس/ آذار **2021** بأنه سيتمكن من تلقيح بعض سكان البلدة باللقاحات الصينية المشتراة «بفضل هبة» مقدمة من عائلة سعد الحريري.

خلال صيف العام **2021**، مع اشتداد أزمة الوقود، بدأت بعض الأحزاب البرجوازية الطائفية في توزيع المازوت مباشرة على السكان في مناطق نفوذها.

مع استمرار الأزمة الاقتصادية في البلد وتفاقمها، أطلق الحزب أيضًا، أو دعم، العديد من المبادرات الخيرية التي تستهدف الأسر ذات الدخل المنخفض خلال العام **2020**، مثل التعاونيات المعروفة بمخازن النور، والتي لا تقدم خدماتها إلا «لحاملي بطاقات

1- حسين طليس (2021)، لبنان يعود إلى زمن «الإعاشات».. والأحزاب تستعرض «إنجازاتها البدائية» بتقنيات عالية. موقع الحرة. https:/ / arbne.ws/ 3cFjUfN.

الخصم المقدمة من الحزب ولمرافقيهم» (**Alami 2020**)، أو زيادة عدد قروض مؤسسة القرض الحسن.

في الآن ذاته، مع تصاعد الجائحة في النصف الثاني من السنة، أفرغت الحكومة جام انتقادها على وزير الصحة حمد حسن، المقرب من الحزب، بسبب تعامله مع الأزمة. فقد انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي مقاطع مصورة له وهو يرقص في احتفال في بعلبك في يوليو/ تموز، كذلك وهو يقوم بتقطيع قالب حلوى احتفالاً بعيد ميلاد نصر الله في نوفمبر/ تشرين الثاني، وتحولت إلى «ميمز» عند من ينتقدون تعامل الحكومة مع الجائحة. تلقى مسؤولون آخرون نقدًا مماثلًا بسبب أنشطتهم خلال الجائحة. بالإضافة في أغسطس/ آب ٢٠٢١، حصل وزير الصحة حمد حسن على «تعهد من الحاج»، الحاج عصام خليفة المقرب من حزب الله، الذي احتكر آلاف الأدوية المقطوعة من الصيدليات، كان قد اشتراها بسعر مدعوم وخزنها بغية بيعها بعد رفع الدعم. الجرائم المباشرة وغير المباشرة التي ارتكبها خليفة، أعفى عنها حسن بهذه البساطة، بعد يوم من عراضات الدهم التي قادها (**Marouny 2021**).

أبقى الحزب على مساعدته الاجتماعية لقاعدته الشيعية طوال العام **2020** وبداية العام **2021**. على سبيل المثال، وزع الحزب المحروقات على نحو **21** ألف عائلة في البقاع، لا سيما في منطقة البقاع–الهرمل في يناير/ كانون الثاني **2021**. في أبريل/ نيسان **2021**، شرع الحزب يوزع وسط قاعدته الشعبية بطاقة تسمى «بطاقة السجاد»، بالإحالة إلى الإمام علي بن الحسين، الملقب «زين العابدين» أو «السجاد»، الذي اعتاد مساعدة المحتاجين. ينحصر نطاق استخدام هذه البطاقة في تعاونيات النور المملوكة للحزب، بخلاف ذلك لا يمكن الاستفادة منها. خطط الحزب لفتح عشرات المحال المماثلة، الشبيهة بالمستودعات الكبيرة، في جميع أرجاء البلد. يتمتع حامل بطاقة السجاد بخصم يصل إلى **70%** ، أو ما يصل إلى **300** ألف ليرة لبنانية، على المنتجات الغذائية المتوفرة في التعاونية، هذه المنتجات ذات منشأ لبناني وسوري وعراقي وإيراني.

بحسب التقديرات، فإن ثمانية آلاف شخص حازوا هذه البطاقة في أواسط أبريل/ نيسان، بينما هناك **12** ألف بطاقة أخرى قيد الإعداد (**Yassine 2021b**).

قدم الحزب مساعدة مباشرة لخمسين ألف عائلة فقيرة، حسبما قال النائب عن

الحزب حسن فضل الله في هذه الفترة، وأردف بأن الرقم سيرتفع إلى مئة ألف خلال رمضان.

وعلاوة على ذلك، في صيف **2021** مع أزمة الوقود في البلاد، بدأ حزب الله تنظيم استيراد النفط الإيراني عبر سفينة محروقات إيرانية. ورغم العقوبات الأمريكية ضد إيران. وجرى التسليم الأول في منتصف سبتمبر/ أيلول بدخول **80** شاحنات صهريج -بطاقة إجمالية أربعة ملايين لتر- من ميناء بانياس السوري، حاملة أول شحنة من زيت الوقود الإيراني. وأعلن حزب الله أن الغرض من استيراد المحروقات الإيرانية هو كسر الحصار المزعوم من قبل الولايات المتحدة ضد لبنان.

ساهمت جميع هذه الإجراءات في استمرار سياسة الحزب لإقامة دولة له داخل الدولة أو التصرف على هذا الأساس.

8-5- انفجار 4 أغسطس/ آب 2020[1]، مأساة إجرامية جذورها في الطائفية والنيوليبرالية

في الرابع من أغسطس/ آب **2020**، ضربت لبنان مأساة جديدة. إذ وقع انفجار، بحجم غير مسبوق في تاريخ البلد، في مرفأ بيروت وخلف أزيد من **200** قتيل (لبناني وسوري وجنسيات أخرى)، وأزيد من سبعة آلاف مصاب وثلاثمئة ألف بلا مأوى. كما ظل عشرات الأشخاص في عداد المفقودين وتعرضت أحياء كاملة في بيروت للتدمير. أسفر الانفجار عن خسف أقسام كبيرة من المرفأ، الذي يستقبل أكثر من **70%** من قيمة السلع المستوردة إلى البلد في **2019**، ودمر أيضًا إهراءات القمح.

إن هذه الكارثة، بالإضافة إلى الجائحة والركود، ثمرة النظام السياسي النيوليبرالي في البلد والشرائح المختلفة من الأحزاب البرجوازية التي تديره. لهذا، فالانفجار ليس حادثًا، بل جريمة. إذ قدمت الأحزاب طموحها الطائفي في السلطة السياسية، والسعي إلى الربح، على كل اعتبار، لدرجة إهمال أرواح من يستغلونهم ويقمعونهم.

1- يعرف بمسمى «انفجار 4 آب» وسيرد بهذه الصيغة لاحقًا. (م)

لم يؤدِّ انفجار الأزمة الاقتصادية في أكتوبر/ تشرين الأول **2019** وآثار الجائحة إلا إلى المزيد من تدهور أحوال الطبقات الشعبية في لبنان. كان نحو مليون وسبعمئة ألف شخص، أو **45%** من اللبنانيين، يرزحون تحت خط الفقر الأعلى في أبريل/ نيسان. وأدت الجائحة إلى زيادة معدل الفقر إلى أكثر من **55%** وزاد معدل البطالة إلى ما فوق **35%**. في الوقت ذاته، كانت قيمة الليرة اللبنانية تشهد سقوطًا حرًّا منذ عدة شهور، ما أدى إلى معدل تضخم فاق الـ**400%**. وتقلصت القوة الشرائية للطبقات العاملة على نحو مهول، في بلد يستورد بكثافة من الخارج، إلى نحو **80%** في نهاية العام **2020**. ووصل معدل التضخم في لبنان في العام **2020** إلى **84.9%**، بحسب مكتب الإحصاء الرسمي (**al-Akhbar 2021a**). في العام **2019**، استورد لبنان بما يساوي **20.3** مليار دولار، بينما صدر ما يعادل **3.8** مليار دولار. أفضى هذا الوضع إلى عجز تجاري تجاوز **16** مليار دولار.

هكذا، أحال الانفجار المدمر وضعًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا مترديًا أصلًا إلى وضع أسوأ بصورة تفوق الخيال.

حالهم حال العديد من اللبنانيين، وجد العمال الأجانب الخاضعون لنظام «الكفالة»، الذي يجردهم من حقوقهم المدنية والإنسانية الأساسية، أنفسهم بلا مأوى بعد المأساة. كان هؤلاء أصلًا في أوضاع مزرية إبان الجائحة، وحرموا من أي نفاذ إلى الرعاية الصحية وكانوا عرضة للتمييز العنصري. دفعت هذه الظروف العمال من إفريقيا جنوب الصحراء إلى التظاهر أمام سفاراتهم للمطالبة بإعادتهم إلى بلادهم. بالمثل، قاسى اللاجئون السوريون الفقر والإساءة. في نهاية ديسمبر/ كانون الأول **2020**، أفادت التقديرات بأن نسبة العائلات السورية اللاجئة التي تعيش تحت خط الفقر المدقع قد بلغ **89%**، مقارنة بـ**55%** قبل سنة. كان نصف العائلات السورية اللاجئة المبحوثة يعانون من غياب الأمن الغذائي، مقارنة بـ**28%** من الفترة نفسها في العام **2019** (**UNWFP 2020**).

أحال الانفجار وضعًا مزريًا إلى كارثة. لقد كان سببه المباشر انفجار كمية كبيرة من نترات الأمونيوم المخزنة في المرفأ، وأحدث حفرة ضخمة بقطر **140** م، وتسبب بدمار أتى على بعض الأحياء وامتد إلى عدة أميال داخل المدينة. في حين أن وحدات سكنية كاملة في محيط بضعة أميال من المرفأ ما عادت صالحة للسكن لكونها على وشك الانهيار.

بلغت شدة انفجار بيروت ما يعادل واحد إلى اثني كيلو طن من التي إن تي. على سبيل المقارنة، فقد انفجرت قنبلة هيروشيما في أغسطس/ آب **1945** بشدة تكافئ **12-15** كيلو طنًّا. بلغت الأضرار المادية مليارات الدولارات –قدرتها السلطات بـ**15** مليار دولار.

ما كان ينبغي البتة تخزين نترات الأمونيوم في وسط المدينة، لا سيما دون أي احترازات أمنية. لم يكن وجود هذه المواد الشديدة الخطورة خافيًا عن سلطات المرفأ والدولة. فقد حذر مسؤولو الأمن اللبناني رئيس الوزراء والرئيس اللبناني في نهاية يوليو/ حزيران **2020** من وجود المخزون.

أقر حسن قريطم، المدير التنفيذي للجنة إدارة وتشغيل مرفأ بيروت، على إحدى القنوات التلفزيونية اللبنانية بأنه كان «علم بخطورة هذه المواد، لكن ليس إلى هذا الحد». من جانبه، حين سأل الإعلام اللبناني بدري الضاهر، مدير الجمارك، عما إذا كان ثمة مفرقعات مخزنة بالجوار، أجاب بكل بساطة «على الأرجح، نعم».

في أعقاب المأساة، أنكرت الأحزاب السياسية المهيمنة معرفتها و/ أو مسؤوليتها عن تخزين نترات الأمونيوم في المرفأ. لقد كانوا يكذبون. إذ يخضع المرفأ وإدارته والتفتيش الجمركي لسيطرة أشخاص يتبعون إلى الجهات الفاعلة المهيمنة في النظام السياسي اللبناني، وبالتحديد التيار الوطني الحر وحركة أمل وحزب الله وتيار المستقبل.

عارض الرئيس اللبناني ميشال عون والأمين العام لحزب الله حسن نصر الله أي تحقيق دولي بمأساة الرابع من أغسطس/ آب. إذ زعما بأنهما يحميان السيادة اللبنانية. وبدلًا من التحقيق الدولي، صرحا بتحبيذهما إجراء الجيش اللبناني للتحقيق. لكن هذا الجيش يخضع لهيمنة هذين الحزبين السياسيين الطائفيين [المقصود: التيار الوطني الحر وحزب الله –م].

لا يخفى على أحد أن عون ونصر الله والبقية الباقية يريدون حماية أنفسهم وأحزابهم وكامل الوضع من تحمل وزر هذه المأساة الإجرامية. وعدت السلطات اللبنانية بأن النتائج الأولية لتحقيق الجيش ستنشر خلال خمسة أيام على الأكثر، لكن لم يعلن عن أي شيء.

تحاول الأحزاب الطائفية منع أي تحقيق قضائي مستقل وشامل في الكارثة. على سبيل المثال، فقد منعوا تعيين سامر يونس، وهو مستقل، للإشراف عليه. وبدلًا من ذلك، كلفوا القاضي العسكري فادي صوان بالقيام به.

أجبر الانفجار الناس على التحول عن الاحتجاج إلى المساعدة المتبادلة، ليزرعوا التضامن بين الطبقات الشعبية العابر للانقسامات الطائفية والقومية والعرقية. إذ هب اللبناني والسوري والفلسطيني والعامل المهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء لمساعدة بعضهم بعضًا، وفتحوا منازلهم أمام من خسروا منازلهم، وتعاونوا على تنظيف الشوارع من الأنقاض، وقدموا المساعدة الغذائية بعضهم لبعض.

بعد ذاك تدفقت هذه الجماهير إلى الشوارع للاحتجاج. فخرجت في نهاية الأسبوع، يومي الثامن والتاسع من أغسطس/ آب، مظاهرات غفيرة في بيروت تطالب بالقصاص من المسؤولين عن المأساة الإجرامية والإطاحة بجميع الأحزاب السياسية في النظام الحاكم دون استثناء. اقتحم المحتجون المؤسسات العامة واحتلوها، مثل وزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد ووزارة البيئة والطاقة وجمعية المصارف.

في الساحة الرئيسة في بيروت، ساحة الشهداء، كان الشعار الرئيس «يوم الحساب». بنى الناس مقصلة خشبية. وجرى تداول هاشتاج #اشنقوهم لعدة أيام على شبكات التواصل الاجتماعي. وهتف المتظاهرون «انتقام انتقام حتى يسقط النظام».

قام الجيش اللبناني والميليشيات المرتبطة برئيس مجلس النواب، نبيه بري، والأحزاب الطائفية الأخرى بقمع المحتجين بعنف، يدفعهم إلى هذا الذعر من الهبة الجماهيرية. وذهبوا في هذا بعيدًا إلى حد إطلاق الرصاص الحي على المحتجين في بيروت. فوقع عدة مئات من الجرحى واعتقل العشرات.

لكن حكام البلد كانوا على علم بأن القمع لن يكون كافيًا. لذا دبروا استقالة رئيس الحكومة حسان دياب، في العاشر من أغسطس/ آب، غداة الاحتجاجات الشعبية الحاشدة. فقد أملوا تهدئة المحتجين بوعود في حكومة وحدة وطنية جديدة وانتخابات مبكرة. لكنها إلى الآن، لم تثمر. تأمل الأحزاب المهيمنة استدراج الشعب مرة أخرى إلى النظام الطائفي.

تعنت حزب الله على وجه الخصوص في الدفاع عن النظام الطائفي. في الخامس عشر من أغسطس/ آب، اتهم حسن نصر الله المحتجين بالسير بالبلد نحو الحرب الأهلية بسبب رغبتهم في الإطاحة بالدولة والرئيس عون. حزب الله، شأنه شأن بقية الأحزاب السياسية البرجوازية الطائفية، يرى في الحراك الشعبي تهديدًا وجوديًّا، ويعارض مطالبه الأساسية بالتغيير الجذري.

في أواسط العام **2021**، عجز التحقيق عن المضي قدمًا أو تجريم أي مسؤول. بدلًا من ذلك، وجهت اتهامات إلى **37** شخصًا، **25** منهم محتجزون في ظروف يبدو أنها تنتهك حقوقهم في الإجراءات القانونية الواجبة. الموقوفون هم في الغالب من ذوي الرتب المتوسطة والمنخفضة من موظفي الجمارك، والمرفأ، وأجهزة الأمن، وتقول عائلاتهم ومحاموهم إن السلطات القضائية لم تقدم بعد التهم أو الأدلة المحددة ضدهم (**Human Rights Watch 2021**). علاوة على هذا، طالت الاغتيالات أشخاصًا كان من الممكن أن يدلوا بشهاداتهم حول انفجار المرفأ وحول الأنشطة الشنيعة الأخرى لبعض النخب الطائفية المتنفذة.

جرى تعليق التحقيق مؤقتًا لمدة شهر، بعد توجيه القاضي صوان، في ديسمبر/ كانون الأول **2020**، تهمة الإهمال إلى رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب وثلاثة وزراء سابقين آخرين. رفض السيد دياب والوزرين السابقين علي حسن خليل وغازي زعيتر، وهما عضوان في مجلس النواب أيضا، المثول أمام القاضي صوان وتقدم الأخيران بطلب تنحية ضد القاضي، ما دفع إلى تعليق التحقيق. بيد أن حزب الله، ومعظم الأحزاب السياسية الطائفية الحاكمة، إضافة إلى من توجهت إليهم الاتهامات، قد وجهوا إلى صوان اتهامًا بخرق الدستور لتجاوزه مجلس النواب[1] وأن الأربعة المعنيين قد اتهموا «انتقائيًّا» عبر «الاستهداف السياسي» (**al-Manar 2021**). في غضون ذلك، صرح حسان دياب بأن اتهامه استهداف يتجاوز «الشخص، إلى المنصب»، لاعبًا بالورقة الطائفية إذ يلمح بعبارة أخرى إلى أن الاتهام بمثابة هجوم على الطائفة السنية لينشد عون القيادة السنية. في اليوم التالي، اجتمع إليه سعد الحريري ومفتي الجمهورية عبد اللطيف دريان ورئيس الوزراء السابق تمام سلام وفؤاد السنيورة لتبيان دعمهم له، بالرغم

1- بموجب الدستور اللبناني، يتمتع مجلس النواب بصلاحية تشكيل «المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء»، وهو هيئة تتألف من سبعة نواب وثمانية قضاة. لكن لم يفعل المجلس النيابي هذه الهيئة أبدًا.

من جميع الانتقادات السابقة لهؤلاء بحق حسان دياب، الذي اعتبروه دمية بيد حزب الله والتيار الوطني الحر.

من جانبه، أكد نادي القضاة ونقابة المحامين في بيروت أن الحصانة من الملاحقة القانونية للمسؤولين الحكوميين لا تنطبق على هذه الحالة، إذ إن جريمة قتل مواطنين أو التسبب في موتهم لا ترتبط على نحو مباشر بأداء الواجبات الوظيفية.

في منتصف يناير/ كانون الثاني **2021**، سمح للمدعي العام باستئناف تحقيقاته، لكن بعد بضع أسابيع عزلته محكمة النقض اللبنانية نتيجة شكوى تقدم بها الوزيرين السابقين اللذين أتينا على ذكرهما سابقًا، وهما من اتهمهما القاضي بالإهمال. استندت المحكمة في قرارها جزئيًا إلى تضرر منزل القاضي صوان جراء انفجار المرفأ، ما يثير حسب قولها تساؤلات حول حياديته. في الأيام التالية، تظاهر أكثر من مئة محتج أمام قصر العدل في بيروت وأحرقوا الإطارات، في محاولة للضغط على السلطات واستنكار المماطلة في التحقيق. ليجري تعيين قاضٍ جديد على وجه السرعة، هو طارق بيطار، في محاولة لتهدئة مشاعر الإحباط المتزايدة، لا سيما عند عائلات الضحايا، جراء عدم وصول التحقيق إلى أي نتائج. لكن القاضي بيطار واجه عقبات مماثلة من مختلف الأحزاب الطائفية الحاكمة عند رغبته في استجواب شخصيات سياسية والادعاء عليها. واتهم أربعة وزراء سابقين على وجه الخصوص، بينهم ثلاثة أعضاء في مجلس النواب، لكن وقف في طريقه رفض المجلس النيابي رفع الحصانات عن هؤلاء، في حين حمت الطبقة السياسية بعض المسؤولين الأمنيين الذين سيمثلون أمام القاضي. كما اتهمت نقابة الصحافة اللبنانية – يرأسها عوني الكعكي مالك مجلة نادين وجريدة الشرق والمنتسب إلى تيار المستقبل– القاضي بيطار بأنه « يبدو مسيسًا، إذ من خلال الأسلوب الذي يتبعه يتبين أنه ينفذ خطة مرسومة له» (Megaphone 2021f). في الإطار نفسه، يأتي اتهام نصر الله بكون «طريقة إدارة ملف التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت قائمة على الاستنسابية والاستهداف والتسييس»، وأضاف أن «ما قام به القاضي طارق البيطار استضعاف لرئيس الحكومة، ومخالف لنصوص الدستور» (**al-Akhbar 2021b**).

قبل يومين على الذكرى الأولى للانفجارات المدمرة في مرفأ بيروت، شجبت منظمة العفو الدولية «العرقلة الوقحة» لمجرى العدالة على يد السلطات اللبنانية، إذ واجه

التحقيق في المأساة العديد من العقبات والتدخلات من الطبقة السياسية.

استمر حزب الله في معارضة القاضي البيطار في الأشهر التالية مطالبًا برحيله. علاوة على ذلك، هدد رئيس الارتباط والتنسيق في حزب الله وفيق صفا القاضي بيطار بالقول «رح نقبعك». في حين كشف الإعلامي إدمون ساسين عن رسالة التهديد التي وجهها صفا إلى البيطار، ومفادها التالي: «واصلة معنا منك للمنخار، رح نمشي معك للآخر بالمسار القانوني واذا ما مشي الحال رح نقبعك». وحاول الوزير السابق والنائب الحالي نهاد المشنوق، من تيار المستقبل، تصوير التحقيق على أنه صراع مسيحي-إسلامي في محاولة لنزع الشرعية عن القضية.

في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول، أجلت جلسة مجلس الوزراء بعد أنباء عن نية وزراء حزب الله وحركة أمل الانسحاب من الحكومة ما لم تتخذ قرارًا باستبدال القاضي طارق البيطار.

ورغم المحاولات العديدة، استطاع البيطار أن ينال إسقاط كل دعاوى «الارتياب المشروع» المقدمة ضده من الوزراء السابقين المدعى عليهم: نهاد المشنوق وغازي زعيتر وعلي حسن خليل ويوسف فنيانيوس. وما زال القاضي يواصل التحقيق في وقت كتابة هذا ألكتاب. ومع ذلك استمرت التهديدات ضده. عارض حزب الله، ومعه كامل النخبة السياسية اللبنانية، استمرار التحقيق الذي من شأنه أن يكشف عن سوء إدارتهم للمرفأ واختلاسهم وفسادهم.

8-6- تحديات الحركة الاحتجاجية، أي بديل؟

لقد أضعفت الحركة الاحتجاجية منذ أكتوبر/ تشرين الأول **2019**، لكنها لم تتوقف توقفًا تامًّا رغم القمع والأزمة المالية وجائحة كورونا. فقد استؤنفت المظاهرات من قبل حتى أن ينتهي الإقفال في لبنان رسميا، أواسط أبريل/ نيسان، في تحد للحكومة. أعاد المحتجون في جميع أرجاء البلد ترديد شعارات انتفاضة تشرين، وأدانوا النظام اللبناني الطائفي والنيوليبرالي بأسره. واستهدف المتظاهرون المصارف على وجه التحديد، ونهبوا عدة مكاتب رئيسة وفروعًا في مختلف المناطق. لقد هاجمها الناس

لجهة دورها في أزمة البلد الاقتصادية الحالية، وسماحها لكبار أصحاب الأموال تهريب أموالهم خارج البلد. لكن الأعداد لم يبلغ مبلغها ما كان في نهاية العام **2019**.

طوال العام **2020**، خرجت المظاهرات وجرت الاعتصامات للاحتجاج ضد الطبقة النيوليبرالية الطائفية وتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي. في نهاية العام **2020**، شهدت الانتخابات الطلابية في الجامعات انتصارات كبيرة في كبرى الجامعات حققتها القوائم المستقلة الديمقراطية والعلمانية خلافًا للأحزاب الطائفية الحاكمة كافة، إذ قررت الأخيرة عدم الترشح في الغالب. كسب المستقلون في الجامعة الأمريكية اللبنانية **52%** من الأصوات في الحرمين الجامعيين في بيروت وجبيل شمال العاصمة، وهذه نتيجة غير مسبوقة. في الجامعة الأمريكية في بيروت، سجل المستقلون مجددًا انتصارات ساحقة، حيث حصد النادي العلماني ذو الميول اليسارية –تأسس في العام **2008**–، وحملة مشكلة حديثًا تدعى التغيير يبدأ من الجامعة **65** مقعدًا من أصل **82** مقعدًا من مقاعد اللجنة التمثيلية للطلاب والأساتذة و**15** مقعدًا من أصل **19** مقعدًا من مقاعد مجلس الطلاب. وبالمثل، فاز المستقلون بـ**85** مقعدًا من أصل **152** في الانتخابات الطلابية في جامعة القديس يوسف. في أعقاب هذا الانتصار، احتفى النادي العلماني بـ«انتفاضة طلابية» في لبنان ودعا إلى تأسيس دولة مدنية ديمقراطية تكرس العدالة الاجتماعية. في أواسط ديسمبر/ كانون الأول **2020**، جمعت شبكة مدى (**2021**)، وهي شبكة تحاول تنظيم الحركات الطلابية على المستوى الوطني للدفاع عن حقوق الطلاب في جميع أنحاء البلد، في مسرح دوار الشمس في الطيونة، في بيروت، جميع ممثلي الحركات العلمانية في الجامعات اللبنانية تحت شعار «العلمانية – الديمقراطية – العدالة الاجتماعية». تمثل أحد أهدافها الرئيسة في محاربة ارتفاع الرسوم الدراسية الجامعية، كما في الجامعة الأمريكية في بيروت والجامعة الأمريكية اللبنانية اللتين أعلنتا وجوب دفع الرسوم على أساس سعر صرف صرف **3900** ليرة لبنانية لكل دولار، بدلًا من **1500** ليرة، لسد العجز الناجم عن الأزمة.

في نهاية يناير/ كانون الثاني **2021**، إثر إعلان السلطات اللبنانية عن إقفال جديد، اندلعت الاحتجاجات في طرابلس. إضافة إلى هذا، قبيل أيام على بدء الإقفال، رفعت الحكومة سعر ربطة الخبز بـ**50%**. فنزل عدة مئات من المتظاهرين إلى الشوارع مطالبين بالوظائف والدعم الحكومي وإيجاد حلول للعديد من الأزمات الاقتصادية

والاجتماعية المستشرية في المدينة، وبالتحديد في المدينة. في واقع الأمر، يرزح أزيد من **75%** من سكان المدينة تحت خط الفقر، مقابل **60%** قبل عام مضى، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلد وأتى فوقها أزمة كورونا. جرى اعتقال عشرات المحتجين، في حين أصيب أكثر من **400** شخص، بحسب الصليب الأحمر اللبناني، وقتل شخص على الأقل بإطلاق نار. وفد بضع عشرات من المحتجين من مناطق مختلفة من البلد لإظهار تضامنهم مع المظاهرات في المدينة والمشاركة بها، بينما جرى تنظيم الاعتصامات في بيروت دعمًا للاحتجاج في طرابلس.

بالإضافة إلى ذلك، ظفر تحالف «النقابة تنتفض» –تحالف يضم مختلف المجموعات السياسية من الانتفاضة والمستقلين– بـ**15** مقعدًا من أصل **20** في أربعة فروع من فروع نقابة المهندسين، وبـ**220** مقعدًا تمثيليًّا من أصل **283** مقعدًا ضد تحالف معظم الأحزاب الطائفية الحاكمة، التي شكلت لائحة موحدة رغم عجزها عن تشكيل حكومة منذ أغسطس/ آب **2020** (**Assaf 2021**).

بيد أن أمام الحركة الاحتجاجية العديد من التحديات، أبرزها غياب التنظيم والتصورات البديلة التي من شأنها مجابهة هيمنة الأحزاب النيوليبرالية الطائفية والجماعات الاقتصادية الحاكمة.

لقد جرت محاولات تنظيمية متعددة ومتنوعة على يد جهات فاعلة اجتماعية وسياسية بهدف تنظيم الحركة الاحتجاجية على أسس عابرة للاختلافات الطائفية والجغرافية، خاصة مع تزايد القمع، وبهدف توجيه المطالب الرئيسة. بينما حاول البعض التنظيم ضمن تجمعات في المناطق المختلفة، وآخرون حاولوا على مستوى الأحياء.

بيد أن الحركة الاحتجاجية ظلت تفتقر إلى المؤسسات الشعبية القادرة على توجيه المطالب وتنظيم المحتجين على أسس عابرة للاختلافات الطائفية والجغرافية. لم يكن هذا نتيجة قمع الدولة، فالقمع لم يمنع الناس والمجموعات من التنظيم والالتقاء. الحال أن عددًا من الأحزاب السياسية قد شارك في الحركة، أبرزها القوى اليسارية والديمقراطية كالحزب الشيوعي اللبناني و«حركة مواطنون ومواطنات في دولة» للوزير الأسبق شربل نحاس وحركات المجتمع المدني كبيروت مدينتي، إلا أن تمثيلها على مستوى الشارع يظل متواضعًا وأحيانًا محل انتقاد، لا سيما لجهة مستوى

برامجها، يوجهه إليهم معظم العناصر الراديكالية في الحركة الاحتجاجية.

علاوة على ذلك، يطرح ضعف المؤسسات النقابية مشكلة دورية لا تزال قائمة. لقد ساهمت الأحزاب النيوليبرالية الطائفية بنشاط في إضعاف الحركة النقابية منذ التسعينيات كما لوحظ في الفصل الخامس. على سبيل المثال، سجل موظفو القطاع العام حضورًا ضعيفًا، إلى حد كبير، بين المحتجين (**1%**) في بداية الحركة الاحتجاجية بحسب بحث أجرته ليا بو خاطر وريما ماجد (**Bou Khather and Majed 2020:12**)، في الوقت الذي يشغل القطاع العام اليوم **300** ألف موظف أو **14%** من إجمالي القوة العاملة. يرجع السبب في هذا، على الأرجح، إلى دور الزبائنية الطائفية في التوظيف ضمن القطاع العام، لكن أيضًا إلى تصفية لجنة التنسيق النقابية في العام **2016** وتقارب قيادتها مع النخبة الحاكمة. على سبيل المثال، علقت اللجنة في نهاية يناير/ كانون الثاني إضرابًا ضد مشروع الموازنة، التي تضمنت تخفيض ميزانية الجامعة اللبنانية بمقدار **10.33** مليارات ليرة وتهدد الأمن الاجتماعي لأساتذتها، بعد لقاء مع وزير المالية غازي وزني وموافقته على إجراء بعض التعديلات على مواد المشروع[1]. إلا أن روابط عدة، منها رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، اعتبرت هذه التعديلات شكلية ولا تلاقي طموحاتها، الأمر الذي دفع بها للاستمرار بالإضراب (**Megaphone 2021a**). من جانبه، حمل التيار النقابي المستقل هيئة التنسيق مسؤولية عدم حماية حقوق الأساتذة والموظفين، وما سيصيبهم من «جرائم» اقتصادية وصحية واجتماعية جراء الموافقة على هذه الميزانية (**al-Hajj 2021**).

إذًا، فالتحدي الذي يواجهه الحراك، وسط هذه الحملة القمعية، يتمثل في غياب التنظيمات الجماهيرية غير الطائفية والأحزاب المتجذرة في الطبقات الشعبية. فالتنظيمات والأحزاب من هذا النوع غير موجودة حاليًا، ما يضعف قدرة الحراك على توحيد نفسه في صورة تحدٍّ اجتماعي وسياسي أمام الأحزاب الطائفية ونظامها. كذا يترك الباب مفتوحًا أمام الأحزاب البرجوازية الطائفية لحشد قواعدها المذهبية لقمع

1- كانت أبرز التعديلات إلغاء المادة 105 التي تخفض درجة الاستفادة من الاستشفاء لموظفي الفئة الثالثة وما دون، إضافة إلى إعادة شمل المتقاعدين في موضوع العطاءات (التغطية الصحية، منح التعليم...)، بينما بقيت المواد المتعلقة بضرب المعاش التقاعدي على حالها. وفيما تم استثناء أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية من منع الجمع بين المعاش التقاعدي وأي تعويضات أخرى، لم تأت الجلسة على ذكر تخفيض ميزانية الجامعة اللبنانية (Megaphone 2021b).

الحراك وتحديد الانتخابات.

يحتاج الحراك إلى تطوير تنظيمات جماهيرية وأحزاب تقدمية جامعة وغير طائفية متجذرة في الطبقات الشعبية في لبنان. بخلاف هذا، ستكون الأحزاب البرجوازية الطائفية الأقدر على الفوز في انتخابات **2022** حال سارت الأمور حسبما خطط لها. في الوقت ذاته، حاولت بعض الأحزاب الطائفية كالكتائب، وبدرجة أقل القوات اللبنانية، تصوير نفسها كجزء من الحركة الاحتجاجية وسعت إلى التحالف مع بعض الجهات الليبرالية. فأدى هذا إلى إضعاف مناداة الحركة الاحتجاجية بالتغيير الراديكالي وشعارها الرئيس «كلن يعني كلن»، في حين زادت التوترات داخل الحراك بين المجموعات المختلفة لأن العديد ينظر إلى هذه الأحزاب على أنها من المكونات الرئيسة للنظام الطائفي. فهذه الأحزاب تسعى عبر هذه الأفعال إلى تعزيز مكانتها في هيكل سطلة الدولة لا تغيير النظام.

إن قطاعات مختلفة من اليسار والقطاعات التقدمية متشرذمة داخل الحركة الاحتجاجية ولم يكن بمقدورها إقامة جبهة موحدة قادرة على توجيه المطالب وتنظيم المتظاهرين في طول البلاد وعرضها. بذا يكون خلق أشكال من ازدواجية السلطة ضرورة سياسية ملحة لمواجهة الدولة والأحزاب البرجوازية الطائفية.

في تلك الأثناء، ازداد قمع الحركة الاحتجاجية طوال العام **2020**. فلم تتوان قوى الأمن الداخلي وشرطة مجلس النواب عن استخدام القوة المفرطة -بينها الذخيرة الحية والرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع- ضد المحتجين السلميين في مناسبات عديدة، بينما فشلوا في حمايتهم من الأنصار المسلحين للأحزاب الطائفية. في أحد الحوادث، أصيب **409** أشخاص على الأقل خلال ليلتين في يناير/ كانون الأول **2020** نتيجة إفراط السلطات في استخدام القوة، وفي حادث آخر أصيب **230** شخصًا في يوم واحد أثناء احتجاجهم بعد أربعة أيام على انفجار بيروت المدمر. في الوقت ذاته، ضايقت السلطات اللبنانية بلا هوادة الصحفيين والنشطاء، مستخدمة قوانين التشهير التي تقيد بلا داع حقوق الناس في ممارسة حرية التعبير. بين أكتوبر/ تشرين الأول **2019** ويونيو/ حزيران **2020**، استجوبت الأجهزة الأمنية والعسكرية **75** شخصًا -من ضمنهم **20** صحفيًّا- بشأن تهم تشهير زائفة تتعلق بمشاركات على وسائل التواصل الاجتماعي

انتقدوا فيها السلطات، مع أن أيًّا من هذه الأجهزة ليست مخولة بالتحقيق في قضايا حرية التعبير (**Amnesty 2021**). في فبراير/ شباط **2021**، بعد الاحتجاجات الحاشدة في طرابلس قبيل أسابيع، جرى استجواب **35** متظاهرًا بتهم «الإرهاب ومحاولة تشكيل جماعة إرهابية والسرقة»، وكان عليهم المثول أمام المحكمة العسكرية. يمكن لهذه التهم الخطيرة أن تفضي إلى عقوبة الإعدام في لبنان.

كان حزب الله جزءًا من هذا القمع، لا سيما في الشارع الشيعي. وكما أوضح هذا الكتاب، لا يقبل الحزب أي شكل من أشكال النقد من داخل الطائفة، إذ يرى فيه تحديًا لهيمنته. وقد استخدم أنصار الحزب الشبكات الاجتماعية والتهديدات لمهاجمة الصحفيين والنشطاء ممن ينتقدون الحزب، في محاولة واضحة لترهيبهم وإسكاتهم، حيث يجري اتهامهم عمومًا بخدمة دعاية أجنبية ترتبط بأعداء الحزب أو بأنهم عملاء المحور الأمريكي–الصهيوني.

وبالمثل، تلقى علي جمول، ناشط من النبطية، العديد من التهديدات وسيلًا من الشتائم من أنصار الحزب، لانتقاده إياه على فيسبوك، وهددوه بعدم العودة إلى قريته. علاوة على ذلك، قررت ميرا بري، ناشطة شابة تبلغ الخامسة والعشرين من العمر ومن النبطية، مغادرة لبنان إلى تركيا بعد معاناتها من عدة حملات من المضايقات، إثر انتقادها الحزب وحركة أمل على شبكات التواصل. كما تلقت والدتها تهديدات مباشرة من أقاربها الذين ينتمون إلى الحزب وحركة أمل بسبب انتقادات ابنتها الصريحة لأحزابهم.

كذلك أشعل قاسم قصير، مفكر مقرب من الحزب، غضب أنصار الحزب وحنقهم إثر تصريحه في يناير/ كانون الثاني على التلفاز بوجوب أخذ الحزب موقفًا أكثر استقلالًا من طهران. خلال هذه المقابلة، أوضح بأن الحزب «أمامه مشكلتين عليه حلهما»، أولاهما علاقته بإيران، إذ قال بأن على الحزب أن يصير حزبًا لبنانيًّا فليس بإمكانه الاستمرار في القول أنا تحت إمرة الولي الفقيه. أما ثانيهما، أن الحزب لا يستطيع البقاء مقاومًا وحيدًا، بل عليه الانضواء ضمن استراتيجية دفاعية وطنية. وخلص أخيرًا إلى أنه في حين كان على الحزب «القيام بدور ما خارج البلد على مدار العقد الماضي»، إلا أن

«الوقت حان ليعود إلى لبنان». غير أن علاقته بدوائر الحزب لم تحصنه من نقد قاس وجهه أنصار الحزب إليه عبر وسائل التواصل حيث قارنه البعض بالشيخ صبحي الطفيلي، الأمين العام الأسبق لحزب الله والمذكور سابقًا في الكتاب والذي انشق عن الحزب بإدانته القبضة الإيرانية المحكمة على الحزب، في حين دعاه البعض بـ»المرتد» واعتبروا أنه لا «يختلف كثيرًا عن أولئك الذين يترددون على صالونات السفارات الغربية» (**Jalkh 2021**). لاحقًا، كتب قصير بيانًا نشره على حسابه على وسائل التواصل، وبعدها في عدد من المنابر الإعلامية، تراجع فيه عن بعض تعليقاته.

في فبراير/ شباط **2021**، دعا حزب الله على لسان النائب حسين الحاج حسن، الذي كان يشغل منصب رئيس لجنة الإعلام والاتصالات النيابية، إلى فرض رقابة على المحتوى السياسي «التشهيري» الذي يبث على القنوات التلفزيونية اللبنانية، في إشارة خاصة إلى البرنامج السياسي للصحفية ديما صادق التي انتقدت حزب الله علانية بعد اغتيال المفكر لقمان سليم في الرابع من فبراير/ شباط **2021**. قبل أسبوع من إعلان النائب الحاج حسن، تعرضت قناة **MTV** التلفزيونية، المعروفة بخطها التحريري المناهض لحزب الله، للحجب في الضاحية والبقاع والجنوب، وهي مناطق يهيمن عليها الحزب وأنصاره. في الفترة نفسها، ورد أيضًا أن قناة الجديد قد منعت من البث في أحياء معينة في بيروت (**Megaphone 2021d**). بالإضافة إلى ذلك، عقدت نقابة محرري الصحافة اللبنانية، بعيد أيام، لقاءً بعنوان «إعادة الاعتبار لمهنة الإعلام في لبنان وضرورة إقرار قانون موحد لتنظيمه»، ودعت إليه المسؤولين الإعلاميين في جميع الأحزاب اللبنانية. وقد طلبت النقابة من هؤلاء الموافقة على إصدار بيان يتبنى اقتراح القانون الجديد، دون توزيعه مسبقًا على المسؤولين الإعلاميين للاطلاع عليه. لكن عدم الاطلاع على القانون لم يمنع الأحزاب من الإجماع على ضرورة الضغط لإقرار القانون في مجلس النواب من دون تجزئة، باستثناء الحزب الشيوعي اللبناني الذي غادر مندوبه القاعة معتبرًا أن هذه الخطوة تأتي في سياق التضييق على الإعلام والحريات (**Megaphone 2021e**).

لم يتوقف رفض أي شكل من أشكال النقد على مواقع التواصل الاجتماعي، بل

اتخذ شكل اعتداءات جسدية على نشطاء ومفكرين مناهضين للحزب. على سبيل المثال، تعرض الناشط قاسم سرور، من قرية السماعية قضاء صور، للضرب في يونيو/ حزيران **2020**، بعد انتقاده حزب الله على مواقع التواصل الاجتماعي، على أيدي أنصار الحزب الذين اتهموه بإهانة حزب الله (**Yassine M. 2021a**).

وصل الوضع إلى مستوى جديد مع اغتيال الكاتب والناشط لقمان سليم[1] في فبراير/ شباط**2021**. فقد عثر عليه مقتولًا في قرية العدوسية بالنبطية، جنوب لبنان، بأربع رصاصات في الرأس وواحدة في الظهر. لقد كلن معارضًا معروفًا لحزب الله. تلقى سليم عدة تهديدات بسبب نشاطه السياسي، أبرزها خلال الحركة الاحتجاجية حين ظهرت أمام منزله في حارة حريك منشورات تتهمه بكونه عميل أجنبي وأداة تستغلها الولايات المتحدة. حمل سليم، آنذاك، «قوى الأمر الواقع، ممثلة بالسيد حسن نصر الله والأستاذ نبيه بري» مسؤولية أي تهديدات أو تحريض أو أذى قد يلحق به. بعد العثور عليه مقتولًا، شارك جواد نصر الله، نجل زعيم حزب الله، تغريدة تقول «خسارة البعض هي في الحقيقة ربح ولطف غير محسوب» مع هاشتاج «بلا أسف». لكنه حذفها لاحقًا وقال بأنها تغريدة شخصية وليس القصد منها التعليق على مقتل الناشط حسبما فهمها البعض.

وبالرغم من بيان حزب الله الذي أدان جريمة لقمان سليم، إلا أن أنصار الحزب أطلقوا حملة على وسائل التواصل تحت هاشتاغ #بلا_أسف، إزاء اغتيال الكاتب لقمان سليم. بعدها بأيام قليلة، أطلق أنصار حزب الله هجومًا جديدًا على النائب أسامة سعد. واتهموه بالخيانة بعد أن أصدر التنظيم الشعبي الناصري بيانًا، مساء الجمعة، يدين القتل و«يرفض الاغتيال السياسي والإرهاب والتهديد والتخوين ومواجهة نهج القمع والهيمنة والإقصاء». وقد وصل جمهور الحزب إلى حد هدر دم سعد واعتباره عميلًا لأنه أدان الاغتيال في بيان (**Megaphone 2021c**). لكن الخلافات بين أسامة سعد والحزب كانت قد بدأت قبل هذا الحادث، وترجع إلى دعم سعد للانتفاضة اللبنانية

1- كان سليم مؤسس منظمة أمم للتوثيق والأبحاث ومؤسسة دار الجديد. حول قسمًا من منزله في حارة حريك في الضاحية الجنوبية إلى معرض ومركز ثقافي، وقد أعرب مرارًا وتكرارًا عن انتقاده لسياسات الحزب.

لعام **2019** ومشاركته فيها، في حين عارضها الحزب، وإلى تزايد نفوذ كتائب المقاومة، المرتبطة بحزب الله، في صيدا، ما أحدث توترات في المدينة، بما في ذلك مع التنظيم الشعبي الناصري (**Foz 2021**).

استخدم الحزب وسائل مختلفة للثورة المضادة، من خلال الترغيب والترهيب، ليظل الفاعل المهيمن وسط الشيعة، بالإضافة لوضع حد لأي شكل من أشكال المعارضة والحركة الاحتجاجية. ومع ذلك، استمرت الانتقادات والاحتجاجات المختلفة ضد الحزب ومسؤوليه. في صيف **2021**، كان نواب حزب الله أكثر فأكثر، مثل نواب الأحزاب السياسية الأخرى، أهدافًا للمتظاهرين من المجتمع الشيعي بسبب تفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وعجزهم عن فعل أي شيء حيالها. ففي بلدة علي النهري في البقاع على سبيل المثال، أقدمت مجموعة من الشبان الغاضبين على افتراش الأرض أمام منزل النائب في كتلة حزب الله أنور جمعة، اعتراضًا على أدائه وتقصيره بالقيام بواجباته تجاه بلدته، خصوصًا بأزمتي الكهرباء والمحروقات. كما شهدت البلدة ذاتها في اليوم التالي احتجاجات لمجموعة أخرى من الشباب تنديدًا بالأوضاع المعيشية الصعبة، وذلك خلال مشاركة النائب عن حزب الله حسين الحاج حسن، في نشاط بعلي النهري. وأجبرت هذه الاحتجاجات النائب المذكور على مغادرة البلدة سريعًا وسط انتشار كثيف للجيش (**Naharnet 2021**) .

8-7- الخلاصة

عند أواسط العام **2021**، كان لبنان بلا حكومة منذ أغسطس/ آب **2020**. فقد جرى تكليف السفير مصطفى أديب خلفًا لرئيس الوزراء دياب، لكنه تخلى عن تكليفه بعيد أسابيع لعجزه عن تشكيل حكومة جديدة. فكان تكليف سعد الحريري في **22** أكتوبر/ تشرين الأول لتشكيل حكومة «بمهمة محددة» مؤلفة من «الخبراء» بروح خارطة الطريق التي أعلنها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في بيروت يوم الأول من سبتمبر/ أيلول. بيد أنه استقال في يوليو/ تموز **2021** لعدم تمكنه من تشكيل حكومة وجرى ترشيح نجيب ميقاتي بدلًا منه لتشكيل حكومة جديدة. شكل ميقاتي حكومة بعد أسابيع في سبتمبر/ أيلول، بموافقة ودعم قوى سياسية طائفية رئيسة، بمن فيها

حزب الله.

في غضون ذلك، لم تتوقف الاحتجاجات والمظاهرات في البلد، وإن لم تكن بأهمية نظيرتها في نهاية **2019** عقب اندلاع الانتفاضة اللبنانية في أكتوبر/ تشرين الأول من تلك السنة، في حين واصل الوضع الاقتصادي تدهوره وعانت الليرة اللبنانية من انخفاض جديد في قيمتها. في سبتمبر/ أيلول **2021**، وصل معدل الفقر إلى مستويات قياسية، فاقت الـ **70٪** من سكان لبنان.

لا يمكن فصل مطالب حراك أكتوبر/ تشرين الأول **2019** بالعدالة الاجتماعية وإعادة التوزيع الاقتصادي عن معارضته للنظام السياسي الطائفي، الذي يحمي امتيازات الأثرياء والمتنفذين. لقد استغلت الأحزاب النيوليبرالية الطائفية الحاكمة ومختلف شرائح البرجوازية مشاريع الخصخصة وهمينتها على الوزارات لتعزيز شبكات المحسوبية والزبائنية والفساد، بينما أغلبية الشعب، سواء داخل البلد أو خارجها، تعاني الفقر والمهانة.

سوف تدعم الدول الإمبريالية ودول المنطقة الأحزاب الطائفية للحفاظ على النظام السياسي والاقتصادي القائم في لبنان. على سبيل المثال، تدعم إيران حزب الله، في حين دعمت السعودية تيار المستقبل في الماضي وبدرجة أقل القوات اللبنانية. وبالفعل، دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، حين كان يظهر بمظهر منقذ لجماهير البلاد في أغسطس/ آب **2020**، في عدة مناسبات إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة تجمع الأحزاب الطائفية كافة. ويحظى هذا الحل بدعم العديد من البلدان الإقليمية والعالم.

إلى جانب هذه الدعوة، دأب ماكرون ومديرة صندوق النقد كريستالينا جورجيفا على المطالبة بالإصلاحات النيوليبرالية مقابل الحصول على المساعدة المالية. فقد عرضوا مليارات الدولارات بصورة قروض ومنح بشرط أن تطور الحكومة اللبنانية شراكة القطاع العام والخاص وتخفض مستوى الدين وتسن إجراءات تقشفية. من جانبها، سوف تسعد الأحزاب البرجوازية الطائفية اللبنانية، الملتزمة أصلًا بالنيوليبرالية التزامًا راسخًا، بإلزام المؤسسات المالية الدولية مثلما فعلوا لعقود، كيما يراكموا الأموال بلا أي جهد. تقوم القوى الإمبريالية والبلدان الإقليمية والمؤسسات النقدية الدولية بحماية النظام السياسي الطائفي، وفرض رأسمالية نيوليبرالية كارثية سيدفع ثمنها فقراء

البلد.

في هذا الإطار، كان لحزب الله دور رئيس، منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في أكتوبر/ تشرين الأول **2019**، في حماية النظام النيوليبرالي الطائفي. فقد شارك في قمع المحتجين من خلال العنف الجسدي وشتى أشكال الترهيب ضد النشطاء والمحتجين، لا سيما الشيعة منهم. على الصعيد السياسي، دأب الحزب على محاولة الدفع إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تجمع الأحزاب النيوليبرالية الطائفية في البلد. لا يزال الوضع على حاله في صيف **2021**، حيث دعا الحزب كلًّا من رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري) وبعد ذلك نجيب ميقاتي (ورئيس الجمهورية ميشال عون إلى تجاوز خلافاتهما بغية تشكيل حكومة جديدة.

لقد أبانت الانتفاضة لجمهور واسع، وعلى الأخص الطبقات الشعبية الشيعية، تناقضات حزب الله ودوره الرئيس إلى جانب بقية الطبقات الحاكمة اللبنانية في الإبقاء على نظام اقتصادي وسياسي جائر، لا يستفيد منه سواهم.

خلاصة الكتاب

تعرض هذا الكتاب بالتفصيل والتحليل إلى خصائص حزب الله وتطوره ارتباطًا مع التطورات الاقتصادية والسياسية في المجتمع اللبناني وفي المنطقة. يمكن دراسة حزب الله، والأحزاب السياسية الإسلامية عمومًا، باستخدام الأدوات النظرية والمفاهيمية ذاتها المستخدمة في دراسة التنظيمات أو الحركات الأخرى في جميع أنحاء العالم. يمكن فهم حزب الله في كليته وفي سياقه الاقتصادي السياسي، في علاقته بالنظام السياسي اللبناني الطائفي وبالدولة وبالسيرورات الثورية في المنطقة وبالنضالات العمالية وبحقوق المرأة. بيد أن الدراسات غالبًا ما تركز على جانب أو مجرد جانبين من جوانب الحزب، عادة الجانب العسكري، وتعامله بوصفه منفصلًا إلى حد ما عن ديناميات المجتمع السياسية والاجتماعية.

لقد خلفت الديناميات الاقتصادية السياسية للبنان والمنطقة آثارًا عميقة على تطور حزب الله وطبيعته. يتمثل السياق التاريخي والجاري لهذا التطور في كونه اقتصادًا يهيمن عليه قطاع الخدمات حيث تحظى فيه التجارة والتمويل والسياحة بمكانة رائدة، وتضطلع فيه تدفقات رأس المال إلى الداخل بدور محوري منذ أمد بعيد. بدأ نفوذ الحزب المتزايد في الاقتصاد اللبناني والمشهد السياسي مع سيطرته على الضاحية الجنوبية في العام **1989**، موطن الشيعة، الذين يصوت أكثر من **70%** منهم في الجنوب والبقاع بسبب النظام الانتخابي اللبناني الخاص، الذي يصوت بموجبه المواطن في موطنه الأصلي لا مكان إقامته. مثل هذا طريقًا هامًّا إلى السلطة على المستوى الوطني. افتقرت الضاحية إلى الخدمات الأساسية والضرورية للسكان المحتاجين، ما قدم فرصة عظيمة [للحزب –م]. تحالف الحزب مع البرجوازية الشيعية النامية والصاعدة، واستخدمها كقاعدة للتجنيد والتمويل، جاعلًا منها في معرض هذا راعية وحاضنة المجتمع الجديد المتشكل في الأحياء. وساعدت شبكة ضخمة من المنظمات الحركة الإسلامية على توطيد نفوذها المتنامي وسيطرتها على قطاعات واسعة من الشيعة، الأمر الذي اكتسب أهمية متزايدة في البنية الاجتماعية–الاقتصادية والسياسية للبنان. اجتذبت المناطق المأهولة بأغلبية شيعية الاستثمارات من الجهات العامة والخاصة على حد سواء. ولم يفضِ

سيل التدفقات النقدية إلى الحزب، عقب حرب **2006** على لبنان، سوى إلى تزايد أهميته كفاعل اقتصادي كبير. ومن المعلوم أن الحزب قد اشترى مساحات كبيرة من الأراضي في الجنوب وبيروت، رابطًا نفسه على نحو متزايد مع ملاك الأراضي ومع الجزء الشيعي النامي سريعًا من البرجوازية، المتركز أساسًا في قطاعي البناء والتجارة.

بمرور الوقت، خلفت هذه التغيرات الاجتماعية–الاقتصادية والسياسية تبعات هامة على الحزب وسياساته. فقد شهد الحزب الدلالة المتنامية داخل الحزب لكوادر من الطبقة الوسطى العليا الجديدة العاملة في مهن ليبرالية، وشهد إضعافًا للعناصر الراديكالية والبرجوازية الصغيرة، كرجال الدين. في الوقت ذاته، ولدت شريحة جديدة من البرجوازية ارتبطت بالحزب عبر رأس المال والاستثمارات الإيرانية، في حين صارت بقية الشرائح الشيعية من البرجوازية، سواء في لبنان أو الخارج، متواشجة على نحو متزايد مع الحزب. إلى جانب تزايد الثقل الاقتصادي والاندماج في النظام السياسي، فقد ارتبط الحزب بالفساد وبصورة أعم بالممارسات الزبائنية.

لقد جعلت قوة حزب الله الاقتصادية والسياسية من التنظيم منافسًا قويًّا لشريحة البرجوازية الملتفة حول الحريري وتحالف **14** آذار (المرتبط، بدوره، مع رأس المال الخليجي)، لا سيما عقب انسحاب سورية من البلد في العام **2005**. وينبغي فهم المعارضة السياسية عند حزب الله لقوى **14** آذار، المدعومة من الدول الغربية والملكيات الخليجية، على أنها تنافس بين الرأسماليين على المستوى الوطني، بين معسكرين يرتبط كل منهما بقوى إقليمية ودولية مختلفة. لكن، وبالرغم من تنافسهما، فقد تعاون هذان المعسكران عند الأزمات، مثلما يوضح سلوكهما المتماثل إزاء الحركات العمالية والاجتماعية، وتوجههما إزاء الإصلاح النيوليبرالي في لبنان، وتعاونهما الحكومي عقب خروج الجيش السوري من لبنان في العام **2005**.

الدولة الطائفية

لقد أخضعت الأهداف السياسية، التي صاغت أيديولوجيا الحزب أول الأمر، لأولويات أخرى. وقد جرى التخفيف من معارضة التنظيم الراديكالية الأولية للنظام السياسي

الطائفي في لبنان إثر دخوله إلى مجلس النواب ومشاركته في الحكومة على أسس طائفية، على النقيض من نقده الخلبي والشعبوي المتواصل.

كان الهدف الأول لحزب الله إقامة نظام إسلامي، بالرغم من شبه استحالة تحقيق مثل هذه المهمة بالنظر إلى واقع التعدد المذهبي للمجتمع اللبناني. ليتحول التنظيم عن الرفض التام للمشاركة في النظام الطائفي إلى الاندماج شيئًا فشيئًا فيه بصفته أحد فاعليه الرئيسين. في هذا السياق، ارتبط تطور الحزب بعوامل عدة، بينها تغير القيادة السياسية في الجمهورية الإسلامية إذ سعت هذه القيادة إلى سياسة أكثر براجماتية وإلى تحسين علاقاتها مع الغرب والدول الخليجية، وتطور حزب الله إلى حزب جماهيري لا يقتصر على رجال الدين الشباب وعلى أفراد راديكالين يسعون إلى فرض نموذج يماثل النموذج الإيراني، وأخيرًا، حاجة حزب الله إلى حماية سلاحه ومصالحه السياسية والاقتصادية المتنامية داخل لبنان. من جانب آخر، فقاعدة الحزب الشعبية –التي اشتملت بصورة متزايدة على الشريحة الشيعية النامية من البرجوازية والطبقات الوسطى–، خاصة في بيروت، لا تتوق بالضرورة إلى العيش في جمهورية إسلامية على غرار النموذج الإيراني، وكانت قانعة بالسلم وبتحسين التمثيل السياسي. لقد عكست هذه التطورات القوة السياسية والاقتصادية الجديدة للشيعة في البلد، والتي تحققت عقب اتفاق الطائف. وكانت السمة الهامة الأخرى لهذا الاندماج في النظام السياسي انسحاب الجيش السوري من لبنان، ما اضطر الحزب إلى المشاركة في جميع الحكومات اللبنانية مذاك.

في ضوء هذه التطورات، لم يشكل الحزب أي تحدٍّ للنظام الطائفي اللبناني. بل على العكس، إذ يرى في هذا النظام، شأنه شأن أي حزب طائفي، وسيلة لخدمة مصالحه. ولهذا أهمية خاصة بالنظر إلى القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة التي تحاول توحيد الطبقات الشعبية اللبنانية بعيدًا عن الهويات الطائفية. لقد سعى الحزب إلى التعاون والتنسيق مع النخب اللبنانية الأخرى في مواجهة هذه القوى المناهضة للطائفية، على الرغم من بعض الاختلافات السياسية، لا سيما إبان فترات تصاعد الحراك الاجتماعي.

وقد أبانت الانتفاضة اللبنانية وما تلاها هذا التوجه السياسي عند الحزب، أعني السعي لحماية النظام الطائفي النيوليبرالي وتشكيل -من جديد- حكومة وحدة وطنية تضم جميع النخب الطائفية الحاكمة.

تعكس «مشاركة» الحزب في الدولة الطائفية محاولة تلطيف (أو تخفيف) التناقضات البنيوية للرأسمالية اللبنانية (**Amel 1986:337-338**)، فضلًا عن المنافسات داخل البرجوازية بين شرائحها المهيمنة وغير المهيمنة. وتعكس الأخيرة، حسبما يشير مهدي عامل:

> «وعي الفئات غير المهيمنة من البرجوازية، في طموحها (الشرعي؟) إلى احتلال موقع الهيمنة الطبقية بدلًا من الفئة المهيمنة من البرجوازية المسيطرة، أو إلى جنبها، وإلى التماثل بها -إن أمكن- في السياسة والاقتصاد... [تريد] الفئات غير المهيمنة من البرجوازية المسيطرة... إلغاء هيمنة الفئة المهيمنة من الطبقة المسيطرة، دون إلغاء السيطرة الطبقية لهذه الطبقة». (**Amel 1986:339**)

ارتبط هذا التطور أيضًا بحليفي حزب الله الإقليميين، سورية وإيران، حيث دعما اندماج الحزب في المشهد السياسي اللبناني بعد انتهاء الحرب الباردة. في الآن ذاته، جرى إخضاع جهاز الحزب العسكري لمصالح الحزب السياسية، وبالأخص الحفاظ على الاستقرار في لبنان. أفضى هذا إلى ازدياد التعاون والتنسيق مع الجيش اللبناني وأجهزة الأمن لمنع نشوب أي مواجهة عسكرية مع إسرائيل في الجنوب، والتنسيق ضد الجماعات السلفية والجهادية، وأخيراً ضمان أمن بعض المناطق المأهولة بالشيعة. لا يعني هذا أن المكون العسكري لحزب الله لم يضطلع، وما زال يضطلع، بدور ضد العدوان والحروب الإسرائيلية، بل معناه أن قوة الحزب صارت تستخدم بصورة أكبر لأغراض أخرى، خاصة بعد حرب **2006**.

يمكن تلمس هذا في تغير موقف الحزب من انتفاضات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لقد بات ما يدعى تضامن حزب الله مع مستضعفي العالم، كما رأينا، محض عبارات للتشدق وتستند إلى المصالح السياسية للحزب، المرتبطة هي نفسها بإيران وسورية.

العقيدة

يروج الحزب لوحدة الطائفة والتعاون بين الطبقات، جريًا على ما يدعو إليه الخميني، حيث لا ينبغي للعمال المطالبة بأكثر مما تعطيه البرجوازية، بينما على البرجوازية أن تحسن إلى الفقراء. بالنسبة للحركات الإسلامية الأخرى، يرى الصراع الطبقي بوصفه أمرًا سلبيًّا لكونه يفتت الطائفة أو الأمة. فالقضاء على الفقر حله في العودة إلى القيم والتقاليد الإسلامية، أو بكلمات الزعيم الإسلامي التونسي راشد الغنوشي: «نحن بحاجة إلى التشديد على أن الفقر، في نظر الإسلام، مرتبط بعدم الإيمان» (**cited in Toscane 1995:28 1979**). بالمثل، أشار مصطفى السباعي، مؤسس الإخوان المسلمين في سورية، إلى أن «اشتراكية الإسلام تؤدي بالضرورة إلى تضامن مختلف الفئات الاجتماعية لا إلى الحرب بين الطبقات كما في الشيوعية» (**cited 1959 in Carré and Gérard 1983:87**). على هذا النحو، تسعى الأحزاب الإسلامية إلى إعادة تأسيس الأمة، وهي كيان ديني–سياسي سوف يجمع المسلمين كافة ويتجاوز ما يفرقهم من انقسامات (**Toscane 1995:24**).

خدمت أسلمة قطاعات عريضة من الشيعة هذا الهدف، ما فرق وأضعف التضامن بين مختلف الطوائف في لبنان، حيث شكل الشيعة قبل الحرب الأهلية النسبة الأكبر من أعضاء الأحزاب القومية والتقدمية قائدة النضالات الاجتماعية آنذاك. وعكس سجل حزب الله السيئ تجاه الحراكات الاجتماعية والعمالية تغير المصالح الطبقية للحزب ومعارضته تمكين الطبقات الشعبية على نحو أكبر. إذ تمثل إمكانية الحراك العابر للطوائف، وتطوير حركات على أسس طبقية، تهديدًا محتملًا لجميع العناصر الطائفية والبرجوازية في لبنان، وبطبيعة الحال فالحزب بات جزءًا منها. يفسر هذا لِمَ لَم يقدم الحزب على حشد أوساطه على أساس مطالب اجتماعية واقتصادية مع منظور عابر للطوائف، وإن دعم بالأقول مطالب الاتحاد العمالي العام و/ أو المطالب الاجتماعية.

كان القلق من التدهور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع اللبناني خاضعًا على الدوام للاعتراف بشرعية قدرات الحزب العسكرية. فقد دعا الحزب سعد الحريري -في مناسبات عدة- إلى العمل المشترك في حكومة على أساس الاتفاقات المعقودة بين الحزب ووالده، رفيق الحريري[1]. لقد برروا هذا بما يلي: يعنى حزب الله بـ«المقاومة» ضد إسرائيل، بينما يعنى الحريري بسياسات البلد الاقتصادية والاجتماعية، على ألا يتدخل أحدهما بشؤون الآخر (المنتدى الاشتراكي **2012**: **4-8**).

أما بشأن المرأة، فالحزب يروج لرؤية محافظة تخص الرجل بالهيمنة وتعزو أدوارًا محددة للمرأة في المجتمع، أولها وأهمها دور «الأمومة» لتربية الأجيال القادمة على المبادئ الإسلامية. ففي الحركة الإسلامية اللبنانية، لا نجد أي حضور للمرأة في مؤسسات صناعة القرار. إذ إن الحزب لم يتحد بأي حال من الأحوال البنى الأبوية للمجتمع، في حين على ثياب المرأة وسلوكها الالتزام بمعايير وأعراف معينة يزعم أنها تصون شرفها وشرف عائلتها. ويعد النموذج الإسلامي الطريق القويم الوحيد للمرأة، وإلا ستكون شاذة عن مجتمعها وتحت تأثير الإمبريالية الثقافية الغربية. مثلما أشار آدم هنية: «إن التضييقات والقيود المحافظة المفروضة على دور المرأة جزء لا يتجزأ من أهداف الثورة المضادة الأعم» (**Hanieh 2013:172**).

ختامًا: لقد رأينا أن ما يعرب عنه الحزب من تضامن مع مستضعفي العالم خاضع، إلى حد كبير، لمصالحه السياسية الضيقة، وهذه بدورها مرتبطة أوثق الارتباط بمصالح إيران وسورية. أمست مواجهة حزب الله العسكرية لإسرائيل أمرًا ثانويًّا بالنسبة لمصائر الحزب السياسية وحلفائه الإقليميين. أما دفاعه الكلامي عن «محور المقاومة» (حزب الله وإيران وسورية وحماس) وعن جهازه العسكري، فقد سخره لتبرير سياساته وأفعاله، بما فيها تدخله العسكري في سورية.

---

1 - بحسب الصحفي بلانفورد (Blanford 2011:360-361)، فقد التقى الحريري ونصر الله سرًّا عدة مرات من أواسط العام 2004 إلى حين اغتياله في فبراير/ شباط من العام 2005. في أحد هذه اللقاءات، أكد الحريري لنصر الله أنه لن يسعى إلى نزع سلاح الحزب بالقوة. وأورد الدكتور حسن فضل الله في كتابه الأخير (Fadlallah 2015:139) أن رفيق الحريري قد وافق قبل وفاته على الحفاظ على القوة العسكرية والتنظيمية لحزب الله إلى حين تحقيق تسوية مع إسرائيل.

مجتمع مضاد؟ سمات مشروع الهيمنة عند حزب الله

تقودنا هذه العناصر إلى خلاصة مؤداها أن حزب الله لا يبني مجتمعًا مضادًا أو مشروعا مناهضًا للهيمنة في حد ذاته، حسبما يرتأي البعض، بل يكرس جهده للظفر بدعم أكبر قطاع ممكن من الشيعة، في حين لا يصدر عنه أي تحدٍّ، بأي حال من الأحوال، للنظام السياسي المهيمن في مجتمعه أو فيما هو أبعد.

لتحقيق هذه الغاية، فقد انتهج الحزب سياسة أسلمة المناطق الشيعية عبر أساليب متعددة، منها الاستثمار في أعمال تعزز من الحالة الإسلامية وممارسة الضغط الاجتماعي من خلال لجان التحقق من التزام المؤسسات بمبادئ الحالة الإسلامية، ومن خلال استخدامه لسلاحه. بالإضافة لما سبق، فقد سخر تقديماته الاجتماعية عبر شبكته الضخمة من المنظمات لنشر المبادئ الإسلامية وسط الشرائح الأوسع من السكان. وكان الحزب متى شغل مراكز السلطة في الوزارات أو البلديات يؤثر الجهات الفاعلة المقربة من عقيدته، ويعزز في الآن ذاته من استبعاد الآخرين. زد على ذلك أن قدرات الحزب العسكرية قد كان لها دور هام في بث أفكاره السياسية، لا سيما فيما يتصل بصراعه العسكري ضد إسرائيل، الذي أكسب الحركة الإسلامية شعبية كبيرة. في الوقت ذاته يخدم جناحه العسكري أغراض أخرى أيضًا، من قبيل دفاع الحركة الإسلامية ضد أي محاولة لإضعافها، وقمع الأصوات الناقدة وسط المجتمع الشيعي وباقي الجهات اللبنانية الفاعلة، وأداء دور «الشرطة» و«الجيش» للحفاظ على الأمن في بعض المناطق المأهولة بالشيعة.

لقد نجح الحزب في تحقيق مستوًى من الهيمنة وسط الشيعة. انطوت هذه الهيمنة على بلورة طبيعة مزدوجة للسيطرة الطبقية، يقود فيها الحزب، بحسب جرامشي، كلًّا من «الطبقات الحليفة ويهيمن على الطبقات المناوئة» (**cited in Thomas 2009:163**). بهذه الطريقة، تمثل الهيمنة:

«شكل السلطة السياسية الممارسة على تلك الطبقات

القريبة من الجماعة القائدة، بينما تمارس السيطرة على تلك المناوئة. يكون القبول إحدى وسائل تشكيل الكيان الجامع لتحالف طبقي، بينما يظهر الإكراه لمواجهة الآخرين المستبعدين» (**Thomas 2009:163**).

بعبارة أخرى، يشتغل القبول والإكراه سويًّا بطريقة ديالكتيكية، فكما أشار بيتر توماس:

«إنهما يوازنان بعضهما بعضًا في وحدة تعتمد على الحفاظ على توازن دقيق ومتذبذب بين قطبيها: يجب ألا تبدو القوة وكأن لها الغلبة على القبول، بيد أن العلاقة الحقيقية بينهما في الواقع تنطوي على ثقل أكبر لصالح الأول» (**Thomas 2009:165**).

لقد كسب الحزب قبول الطبقات الشعبية من خلال آليات الأسلمة، والسيطرة على المواجهة العسكرية ضد إسرائيل، رابطًا مصالح الطبقات التابعة ببنية الحزب ومصالحه، في حين استفاد واعتمد على التفكيك المتواصل للحركات العمالية والقوى البروليتارية/ العمالية الأخرى.

وعلى حد تعبير بوب چيسوب، «يمكن لمشروع هيمنة أن يعنى بأهداف غير اقتصادية متعددة (وإن كانت مشروطة اقتصاديًّا وذات صلة بالنواحي الاقتصادية) (**cited 1990 in Roccu 2012: 208**)[1]. في حالة الحزب، شملت هذه الأهداف غير الاقتصادية الأسلمة والسيطرة على المواجهة العسكرية مع إسرائيل. لكن الحزب آخر الأمر يعزز المصالح طويلة الأجل للطبقة المهيمنة، وهذه ليست مصالح الطبقات الشعبية بل مصالح

1- يضيف روبيرتو روكو فيما يتعلق بتفسير چيسوب: «من شأن كل استراتيجية تراكم الارتباط بعدة مشاريع هيمنة بديلة، ومن ناحية أخرى، يتوقف نجاح الأخيرة على قدرتها على الارتباط باستراتيجية تراكم قائمة أو منظورة» (Roccu 2012:72). يتسق هذا مع تصور جرامشي للهيمنة، التي «ينبغي أن تكون هيمنة اقتصادية أيضًا، وأن تقوم بالضرورة على الوظيفة الحاسمة التي تمارسها الجماعة القيادية في نواة النشاط الاقتصادي الحاسمة» (cited in Roccu 2012:212).

البرجوازية الصاعدة مع شريحتها الشيعية النامية.

وكما يقول جيراتنا:

> «إن الطبقة التي تتمكن من القيادة، لا السيطرة فحسب، في مجتمع يقوم اقتصاديًّا على الاستغلال الطبقي، ويكون مرغوبًا فيه استمرارية هذا الاستغلال، مقيدة باستخدام أشكال من الهيمنة تطمس هذا الوضع وتلغز هذا الاستغلال، بذا تحتاج إلى شكل من الهيمنة من شأنه أن يسفر عن قبول متلاعب به، قبول الحلفاء التابعين» (**Gerratana 1997 cited in Thomas 2009:227**).

بهذه الطريقة، تكون عقيدة الحزب، التي تغلب عليها آليات الأسلمة، فلسفة «غير عضوية»، فلسفة «أبقت على الطبقات التابعة في موقعها التابع، مموهة أو حاجبة الطبيعة الحقيقية والمتصدعة للحاضر بإضفاء القدسية عليه باعتباره الحاضر الوحيد الممكن، وبذا اعتباره قائمًا إلى الأبد» (**Thomas 2009:209**). إنها عقيدة تحاول التوفيق بين المصالح المتناقضة والمتعارضة.

مسارات بديلة

تمثلت نقطة انطلاق هذا الكتاب في أن حزب الله، والحركات الإسلامية بالعموم، ليست جماعات ثورية أو تقدمية، وليست جماعات إرهابية، إنما أحزاب تقودها مصالح سياسية يمكن تفسيرها من خلال مقاربة مادية، لا بالتركيز ببساطة على العقيدة. بمنظار ماركسي، يمكن تعريف هذه الأحزاب على أنها فاعل يتنازعه اتجاهان –اتجاه ينحو إلى التمرد الراديكالي ضد المجتمع القائم، وآخر ينحو إلى المساومة معه–، ما يوسع باطراد نطاق روابطها مع البرجوازية فيما يتصل بقياداتها السياسية وكوادرها، بينما تحاول الحفاظ على قاعدة دعم من مختلف الطبقات. لقد تطور الحزب، حسبما رأينا، من التمرد الراديكالي إلى المساومة والمشاركة في البنية السياسية

اللبنانية القائمة. ولم يطرح مشروعه أي بديل عن النظام الرأسمالي الطائفي المسيطر في لبنان. بل على العكس، فقد حافظ عليه، والشيء ذاته مع التمييز ضد النساء واللاجئين الفلسطينيين والسوريين وما شاكله. زد على هذا، أن تقديماته الاجتماعية عبر شبكة منظماته لا تختلف عن نظيرتها عند باقي الجماعات السياسية والطائفية في لبنان، إلا لناحية حجمها وكفاءتها، من خلال تعزيز الدعم الخاص والطائفي والمحسوبية أو إدارة المخاطر الاجتماعية (**Catusse and Alagha 2008:132-134**). تتعامل نخب الحزب مع أهم العائلات والعشائر البرجوازية في مختلف أنحاء البلد باعتبارها حامية أو راعية تتعامل مع زبائن وتحابي شبكاتهم الخاصة، كما يتضح من حالة محمد الخنسا، رئيس بلدية الغبيري التابع لحزب الله. لا يعمل الحزب، في نواحٍ كثيرة، إلا على تعزيز الديناميات السائدة في المجتمع اللبناني، ديناميات النظام الاجتماعي القائم على الهويات البدائية أو الأولية (العائلة والطائفة والحزب الطائفي) بدلًا من الحقوق الاجتماعية (**Le Thomas 2012a: 145**).

وكما يقول جلبير الأشقر (**Achcar 2013b:35**)، إنه لمن التضليل اعتبار الإسلام محض «راية وقناع» أو وسيلة خطابية، إذ يغفل هذا القيود الكبيرة على تجذير (ردكلة) عضوية هذه التنظيمات، بل جمهورها أيضًا، بسبب تمسكها بعقائد الأصولية الإسلامية. في الواقع، يتمثل ضعف المقاربات الاستشراقية التي ترى في الدين الأداة الرئيسة لتحليل هذه الأحزاب، وترى فيه القوة الدافعة أو المحركة للتاريخ في الشرق الأوسط، في كونها تتجاهل واقع الديناميات الاقتصادية–الاجتماعية والسياسية. وتطبيقًا لدعوة نيلسن إلى «نظرية عن الحركة الاجتماعية ترتبط حقًّا بحاجات ومعرفة الناشط الذي يسعى إلى المساهمة فيما يدعوه ماركس «أن نوضح للذات... نضالات العصر وأمانيه»» (**Nilsen 2013:183**)، فقد سعيت لتبيان طبيعة وتطور الحزب بكليته، في سياق البنى والديناميات داخل الحزب الإسلامي اللبناني وحوله وفي المجتمع الأوسع.

يخرج عن نطاق هذا الكتاب تحديد بديل كامل لبرنامج حزب الله السياسي أو ممارساته الاجتماعية–الاقتصادية. لكن يمكن القول بأن التحليل السابق يشير إلى

أن مشروعًا حقيقيًّا مناهضًا للهيمنة يستلزم قطيعة مع النظام الطائفي وبيانًا شاملًا للتمايزات الطبقية والاجتماعية داخل لبنان وحسنًا في تقدير الديناميات الإقليمية إذ تتداخل في لبنان. إن لحظات هامة في التاريخ اللبناني، أبرزها النضالات العمالية خلال فترة الحرب الأهلية، ومؤخرًا تجارب من قبيل تشكيل هيئة التنسيق النقابية والحراك الشعبي في **2015** حول حملة «طلعت ريحتكم» وانتخابات البلديات في **2016**، حيث تحدت فيها حركة «بيروت مدينتي»، المستقلة وغير الطائفية، كلًّا من قوى **8** و**14** آذار، وعلاوة على ما سبق انتفاضة تشرين، تشير نحو الإمكانيات وتعد بأن نهجًا غير النهج الطائفي قد يمد جذوره في البلد.

بالمقابل، عجز الحزب عن تقديم رؤية عن الحداثة من شأنها مواجهة الرأسمالية النيوليبرالية أو النظام السياسي الطائفي اللبناني. بل العكس تمامًا، على النحو المبين في هذا الكتاب، فالحزب، شأنه شأن بقية النخبة الحاكمة اللبنانية، يسعى إلى الحفاظ على هذا الإطار السياسي والاقتصادي. وفي منطقة تشهد انتفاضات شعبية وتغيرات سياسية حادة وسريعة، فإن التناقض بين ما يعلنه الحزب من دعم لمستضعفي العالم من جهة، وبين توجهه نحو النيوليبرالية اللبنانية وطبقة النخبة في البلد من جهة أخرى، قد طرح، وسوف يطرح، على نحو متزايد مشكلات أمام قيادة الحركة الإسلامية اللبنانية. وبالمثل، كان تسليح حزب الله أقل فأقل مدعومًا خارج المجتمع الشيعي في لبنان. وفي صيف **2021**، زادت الانتقادات ضده. في مطلع أغسطس/ آب **2021** مثلًا، بعد أن أطلق عناصر حزب الله صواريخ من شاحنة صغيرة باتجاه إسرائيل من الغابة في بلدة الشوايا الدرزية، اعترض السكان الشاحنة التي كانت تقل راجمة الصواريخ واعتقلوا معها ثمانية من أعضاء الحزب. ورفض الأهالي تعريض منطقتهم لخطر الرد الإسرائيلي واستخدامها كدرع لإطلاق الصواريخ. علاوة على ذلك، وقع هذا الحادث بعد أسبوع من حادثة خلدة، التي اشتبك فيها الحزب مع عشائر عربية سنية بسبب نزاع دموي. أخيرًا، كان الجو العام المناهض لحزب الله ينمو أكثر فأكثر في ألمجتمع المسيحي. زادت التوترات بين حزب الله وقطاعات كبيرة من المجتمع المسيحي بعد الأحداث في

حارة الطيونة في الثاني عشر من أكتوبر/ تشرين الأول **2021** . خلال مظاهرة حزب الله وحركة أمل ضد القاضي البيطار، قتل سبعة أشخاص (بينهم عناصر من حركة أمل وحزب الله) برصاص قناصين متهمين بالانتماء إلى القوات اللبنانية، بعد دخول المتظاهرين في حارة الطيونة ورفع الشعارات الطائفية والتصرف بشكل عنفي.

مع ذلك، فالحزب، لا سيما في سياق تفاقم التوترات المحلية داخل لبنان من جهة ومن جهة أخرى الإقليمية مع الولايات المتحدة والأزمة الاقتصادية العميقة، ما زال يتمتع بقدرات تعبوية كبيرة وسط الشيعة، على الرغم من تعرضه لانتقادات متزايدة داخل المجتمع الشيعي، بما في ذلك الاحتجاجات ضد الحزب ونوابه. ولسوف يكون من الصعب تصور قطيعة كاملة بينه وبين قاعدته الشعبية، في سياق أظهرت فيه الأحزاب الطائفية الأخرى قدرتها على الاستمرار في تعبئة قواعدها، ما لم يبن بديل جماهيري سياسي اجتماعي وغير طائفي وصادق وشامل يدافع عن مصالح الجميع في البلد. والأمل معقود على النضالات الجديدة في أن تصل إلى منطقة لم تقل فيها الطبقات الشعبية كلمتها الأخيرة بعد، إلى منطقة تظل التطلعات إلى الديمقراطية وعالم خالٍ من الاضطهاد والاستغلال عميقة وثابتة.

شرائح البرجوازية الشيعية

الشريحة الشيعية من القطاع الصناعي وأعضاء جمعية الصناعيين اللبنانيين، أبريل/ نيسان 2014

الشركة	المالك	القطاع	الموقع	الدور
فوم ماترس كومباني «فوماكو».	أسامة الحلباوي	فرش	المكتب: الحدث. المصنع: بعلبك.	رئيس تجمع صناعيي الضاحية الجنوبية، ورئيس نادي العهد لكرة القدم، الذي يعتر ناديًا تابعًا للحزب وترعاه قناة المنار.
				عضو مجلس جمعية الصناعيين اللبنانيين
مؤسسة ماكسيموم للتجارة والصناعة	حسن ياسين	النسيج	الغبيري.	عضو مجلس جمعية الصناعيين اللبنانيين
شركة قاسم محفوظ وأولاده «محفوظ ستورز».	السيد بسام محفوظ	النسيج	المكتب: الغبيري. المصنع: الشويفات.	عضو مجلس جمعية الصناعيين اللبنانيين

شركة بي سي سي ش.م.م	خليل شري	المنتجات الكيماوية	المكتب: بيروت- شارع مار إلياس. المصنع: الغازية.	الأمين العام لجمعية الصناعيين اللبنانيين

مجموعة أخرى من الصناعيين الشيعة المهمين

الشركة	المالك	القطاع	الموقع	الدور
شركة حلباوي أخوان ش.م.م	السادة: محمد الحلباوي وعلي الحلباوي وحسين الحلباوي	بهارات وبهارات	برج البراجنة	
شركة الموسوي للتجارة ش.م.م	علي الموسوي وحسين الموسوي وبشير الموسوي	الحدادة والبوابات والهياكل الحديدية	بعلبك	

ألفا إنترفود ش.م.ل التابعة لحرب هولدنج إنترناشونال.	زين حرب.	إنتاج الأطعمة المعلبة تخت العلامة التجارية «حدائق شتورة».	المصنع: البقاع. المكتب: حارة حريك.	عضو مجلس نقابة أصحاب الصناعات الغذائية. تحظى حرب هولدنج أيضًا، عبر زين حرب، بعضوية غرفة تجارة وصناعة وزراعة بيروت.
معمل شوكولا ليندا	علي قبيسي.	شوكولا وسكاكر.	النبطية.	عضو مجلس نقابة أصحاب الصناعات الغذائية.
شركة دار بلال للطباعة والنشر ش.م.م	السيد أحمد حسين.	ورق وكرتون.	بير حسن– الجناح.	الأمين العام السابق جمعية الصناعيين اللبنانيين (2013).
Syroliban شركة International Co S.A.L. (Offshore)	خليل زنتوت رئيس مجلس الشركة ومديرها التنفيذي.	الموزع الحصري لإطارات بريجستون وفايرستون في سورية.		عضو مجلس منتخب في غرفة التجارة الدولية في لبنان. اختار تجمع الصناعيين خليل زنتوت كأحد الصناعيين الأربعة البارزين الذين سيؤسسون نموذج المدينة الصناعية المستقبلية، وهو مسؤول أيضًا عن المدينة الصناعية في النبطية.

الشريحة الشيعية في جمعية تجار بيروت

الشركة	المالك	القطاع	الموقع	الدور
شركة شارمتال التجارية ش.م.م	فادي علي شحرور	أكبر مصدر ومعالج للمعادن الخردة الحديدية وغير الحديدية على مستوى الشرق الأوسط.	المصنع: بيروت. المكتب: الجناح- بيروت.	نائب رئيس جمعية تجار بيروت.
شركة بيضون للحريق والسلامة ش.م.م	يوسف محمد بيضون	الشركة رائدة في تقديم خدمات الحريق والأمن.	بير حسن- الغبيري.	عضو جمعية تجار بيروت. عضو نقابة محترفي الأمن والسلامة في لبنان.
سادكو سامي دندن وشركاه.	جمال سامي دندن	الصيدلة. سادكو شركة خاصة، تأسست في العام 1977 على يد رواد أعمال يمتلكون خبرة في مجال توزيع المنتجات الدوائية منذ العام 1950.	بير حسن- الغبيري.	عضو جمعية تجار بيروت.
	رشيد حسن الكبي			عضو جمعية تجار بيروت، ورئيس جمعية تجار بربور.

الشريحة الشيعية في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت

الشركة	المالك	الدور
بيزنس بروجكتس كومباني، وهي شركة قابضة لبنانية تأسست في العام 1978 لتطوير وحيازة الاستثمار في الشركات الخاصة حول العالم.	السيد صلاح عسيران، رئيس مجلس الشركة ومالكها، أدار عسيران الشركة بداية من الرياض قبل نقل مقراتها إلى بيروت في العام 1995.	رئيس اللجنة الاقتصادية في الغرفة وعضو في غرفة التجارة الدولية.
شركة عبد الله علي مطر وأولاده ش.م.م.: تعمل الشركة في مجال العقارت وتطويرها، وتجارة الحديد الخردة في لبنان وإفريقيا.	محمود مطر رئيس مجلش الشركة ومديرها العام.	رئيس لجنة الأعضاء في الغرفة.
حرب هولدنج إنترناشونال: شركة قابضة تمتلك شركات تابعة في مجالات التصنيع والتغليف والتوزيع وما شاكل.	السيدة زينة حرب المدير التنفيذي.	رئيسة لجنة المعارض في الغرفة.
شركة جيل الغذائية. مطاحن الجنوب الكبرى –ماركة الديك.	أحمد حطيط، المدير التنفيذي للشركتين وعضو مجلس إدارة شركة GS1.	رئيس لجنة الشؤون العمالية والاجتماعية في الغرفة. وعضو مجلس إدارة نقابة تجار الأغذية الزراعية في لبنان.

شركة ستار براندز (الوكيل الحصري لبروكتر وجامبل في الجزائر). مجموعة لومبير (موزع لتجهيزات الإضاءة الفاخرة في السعودية وقطر والكويت والإمارات والأردن ولبنان). شركة هاي لايت (الإضاءة المعمارية).	وسام العريس: مؤسس شركة ستار براندز ورئيس مجلسها ومديرها التنفيذي، وهو أيضًا شريك مؤسس في مجموعة لومبير ونائب رئيس مجلسها، وشريك مؤسس في شركة هاي لايت، وهو أخيرًا رئيس مجلس إدارة شركة نستله الجزائر ومؤسس مشارك لشركة ستار جودز ورئيس مجلس إدارتها	

الشريحة الشيعية في القطاع المصرفي وأعضاء جمعية المصارف في لبنان، أبريل/ نيسان 2014

جمال تراست بنك	السيد أنور علي الجمال	تأسس البنك في العام 1963 بمسمى «بنك الاستثمار» برأسمال أولي قدره مليون ليرة لبنانية. في العام 1966، استحوذ عليه ليتكس بنك وزاد رأس ماله إلى ثلاثة ملايين ليرة لبنانية ثم أنهى خدماته في الثلاثين من سبتمبر/ أيلول 1971. في هذه الفترة، اشترت مجموعة جديدة من المساهمين كامل أسهم البنك وانتخبوا مجلسًا جديدًا برئاسة السيد علي عبد الله الجمال. جرى تغيير الاسم إلى جمال إنفستمنت بنك.	عضو فاعل في جمعية المصارف في لبنان.

البنك اللبناني السويسري	تنال الصباح	حصل البنك على الترخيص في الأصل في لبنان العام 1962. وفي العام 1973، استحوذ عليه مصرف كريدي سويس، زيورخ، الذي سيطر على 99.01% من أسهمه تحت اسم كريدي سويس (الشرق الأوسط). في العام 1988، استحوذت مجموعة من رجال الأعمال البارزين والصيارفة/ برئاسة رئيس المجلس تنال الصباح، على تلك الأسهم ذاتها ليتحول اسمه إلى البنك اللبناني السويسري.	عضو جمعية المصارف وأمين صندوقها.
بنك إفريقيا والشرق الأوسط المملوك لعائلة حجيج. لكن حسن وقاسم حجيج، مالكي البنك، غادرا لبنان في الأصل وأقاما شركة إنشاءات كبيرة في إفريقيا. بعدها وسعا أنشطتهما إلى أعمال أخرى، قبل تأسيس البنك في العام 1991. كما امتلكا فنادق واستراحات شاطئية وأفضل العقارات في بيروت والجنوب.	علي حجيج، وثمة أيضًا مجموعة حجيج القابضة.	شارك الأخوان حسن وقاسم حجيج في تأسيس البنك كبنك تجاري عائلي في لبنان عام 1991. يحتل البنك اليوم، من بين ثلاثة وسبعين بنكًا عاملًا في لبنان، المرتبة الخامسة عشر من حيث حجم الودائع.	عضو جمعية المصارف.

ببليوجرافيا

- اتحاد الوفاء (2012)، «الاتحاد اللبناني للنقابات السياحية»، http:/ / www.syndi-alwafaa.org/ article.php?id=33&cid=132

- اتحاد الوفاء (2013)، «الحاج حسن رعى إطلاق المعرض الزراعي السادس في بعلبك: معًا سنبني ونقاوم ونستشهد»، http:/ / www.syndi-alwafaa.org/ article.php?id=1967&cid=129

- - اتحاد الوفاء (2020أ)، «تعريف بالاتحاد»، http:/ / www.syndi-alwafaa.org/ article. php?id=211&cid=123

- اتحاد الوفاء (2020ب)، «اتحاد الوفاء»، http:/ / www.syndi-alwafaa.org/ article. php?id=21&cid=141

- الرسالة المفتوحة التي وجهها حزب الله إلى المستضعفين (1985)، السفير معلومات العدد 94، ص59-71.

- الرسول الأعظم (2014)، «أقسام المركز»، http:/ / www.alrasoul-bci.org/ categorypage. php?catid=38

- المقاومة الإسلامية (2011أ)، «حشد لحزب الله في النبي شيت في عيد المقاومة والتحرير 2011»، http:/ / www.moqawama.org/ essaydetails.php?eid=20819&cid=141#.VHrhTN7A1ss

- المقاومة الإسلامية (2011ب)، «الأمين العام لحزب الله: طموحنا أن تقوم دولة فلسطين على كامل ترابها وما نشهده في مصر من دعم لفلسطين مؤشر على مرحلة جديدة»، http:/ / www. moqawama.org/ essaydetails.php?eid=21598&cid=140#.VHrk6N7A1ss

- المنتدى الاشتراكي (2012)، تصحيح الأجور واستعصاء النظام اللبناني، ص4-8.

- جمعية التعليم الديني الإسلامي, (2012), «التربية الدينية، التعريف «,.http:/ / www.islamtd. org/ essaydetails.php?pid=105&eid=17&cid=109

- جهاد البناء معًا نبني ونقاوم (2013)، «دفع تعويضات الإيواء»، http:/ / www.tarmeem.org.lb/ datapages/ rebuild/ compensation1.htm

- مركز آثار الشهداء، (2014), «من نحن», http:/ / atharshohada.org/ modules. php?name=News&file=article&sid=86

- وحدة النقابات والعمال المركزية في حزب الله (2008)، «وحدة النقابات والعمال المركزية في حزب الله أصدرت وثيقتها السنوية: لبنان دخل مرحلة سياسية جديدة بعد اتفاق الدوحة»، مقاومة، http:/ / www.moqawama.org/ essaydetails.php?eid=10261&cid=99#.U_NTFv2ztst

- وحدة النقابات والعمال المركزية في حزب الله (2009)، «نص الوثيقة والمطلبية التي أصدرتها وحدة النقابات والعمال في حزب الله»، مقاومة، http:/ / www.moqawama.org/ essaydetails.php?eid=15885&cid=199#.VDQFk_2ztst

- Abboud, Maggy and Hage Boutros, Phillipe (2020), "La levée temporaire et ciblée du secret bancaire pour faciliter l'audit de la BDL pose nombre de questions", Orient le Jour, http:/ / bit.ly/ 3d1kW70

- Abdallah, Castro (2012), National Federation of Trade Union of Workers and Employees in Lebanon (FENASOL) and LCP member, Interview May 2012, Beirut

- Abdallah, Myra (2016), "The challenges of anti-Hezbollah Shiites", Now Media, https:/ / now.mmedia.me/ lb/ en/ reportsfeatures/ 566691-the-challenges-of-anti-hezbollah-shiites

- Abdul-Hussain, Hussain (2002a), "GLC official wants people to ignore power bills", The Daily Star, 22 July. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2003/ Jul-22/ 39271-glc-official-wants-people-to-ignore-power-bills.ashx

- Abdul-Hussain, Hussain (2002b) "Labor unions turn their fire on government policies", The Daily Star, 4 September. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2002/ Sep-04/ 18484-labor-unions-turn-their-fire-on-government-policies.ashx

- Abdul-Hussain, Hussain (2002c), "Ghosn: GLC will not be a tool", The Daily Star, 12 September. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2002/ Sep-12/ 18611-ghosn-glc-will-not-be-a-tool.ashx

- Abdul-Hussain, Hussain (2002d), "GLC criticizes government policies across the board", The Daily Star, 19 September. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2002/ Sep-19/ 19144-glc-criticizes-government-policies-across-the-board.ashx

- Abdul-Hussain, Hussain (2002e), "GLC offers support for teachers", The Daily Star, 26 November. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2002/ Nov-26/ 14251-glc-offers-support-for-teachers.ashx

- Abdul-Hussain, Hussain (2003a), "GLC official wants people to ignore power bills", **The Daily Star**, 22 July. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2003/ Jul-22/ 39271-glc-official-wants-people-to-ignore-power-bills.ashx

- Abdul-Hussain, Hussain (2003b) "Unions vow strikes, protests over tax", The Daily Star, 20 August. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2003/ Aug-20/ 22781-unions-vow-strikes-protests-over-tax.ashx

- Abdul-Hussain, Hussain (2003c), "Dissidents lash out at GLC leadership", The Daily Star, 3 September. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2003/ Sep-03/ 40990-dissidents-lash-out-at-glc-leadership.ashx

- Abdul-Hussain, Hussain (2002a), "GLC official wants people to ignore power bills", The Daily Star, 22 July. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2003/ Jul-22/ 39271-glc-official-wants-people-to-ignore-power-bills.ashx

- Abi Habib, Maria (2014), "Shiite Militias Decamping From Syria to Fight in Iraq", The Wall Streer Journal, http:/ / www.wsj.com/ articles/ shiite-militias-decamping-from-syria-to-fight-in-iraq-1403051977

- Abi Yaghi, Marie Noel (2012), "Civil mobilisation and peace in Lebanon, Beyond the reach of the 'Arab Spring'?" Accord, Issue 24, http:/ / bit.ly/ 39uOnMA

- Abisaab, R. J. and Abisaab, Malek (2014), The Shi'ites of Lebanon, Modernism, Communism, and Hizbullah's Islamists, Syracuse, New York: Syracuse University Press

- Abisaab, Rula J. (2006), "The Cleric as Organic Intellectual: Revolutionary Shiism in the Lebanese Hawzas", in Chehabi H. E (ed.), Distant Relations: Iran and Lebanon in the Last 500 Years, London: I.B. Tauris, pp. 231-258

- Abizeid, Marc (2014), "A guide to Lebanon's street protests", Al-Akhbar English, http:/ / english.al-akhbar.com/ content/ guide-lebanon's-street-protests

- Abla, Zeina (2003), "Confronting the Fiscal Crisis through Privatisation", Social Watch, poverty eradication and gender justice, http:/ / www.socialwatch.org/ node/ 10841

- Abou Habib, Adib (2012) Head of the Printing Press Employees Unions, founder of the Lebanese Observatory of the Rights of Workers and Employees (LORWE) and ex-member of the LCP, Interview April 2012, Beirut

- Abou Rjeili, Khalil and Labaki, Boutros (1994) Bilan des guerres du Liban, 1975-1990, Paris: L'Harmattan

- Abou Zaki, R. (2012b), "انتفاضة المستأجرين", جريدة الأخبار اللبنانية, 16 May. http:/ / www.al-akhbar.com/ node/ 64415

- Abou Zaki, R. (2012c) "الكهرباء... ولعانة", جريدة الأخبار اللبنانية, 29 May. http:/ / www.al-akhbar.com/ node/ 94204

- Abou Zaki, Rasha (2012a), "طرابلس: رحلة المئة عام بحثًا عن الطعام", جريدة الأخبار اللبنانية, 15 May. http:/ / www.al-akhbar.com/ node/ 64335

- Abou Zeinab, Ghaleb (2008) political advisor of Hassan Nasrallah and Hezbollah member, Interview September 2008, Beirut

- Abrahamian, Ervand (1993), Khomeinism: Essays on the Islamic Republic, Berkeley, Los Angeles: University of California Press

- Abu Amer, Adnan (2016), "Hamas drags feet on choosing between Iran, Saudi Arabia", Al-Monitor, http:/ / bit.ly/ 2YvJbSq

- Abu Khalil, Asad (1990), "Syria and the Shiites: Al-Asad's Policy in Lebanon", Third World Quarterly, Vol. 12, No. 2, pp. 1-20

- Abu Nasr, Donna and Shahine Alaa (2014), "Hezbollah's 'Mini-Vietnam' in Syria Worsens on Beirut Bombs", Bloomberg, http:/ / www.bloomberg.com/ news/ 2014-03-05/ hezbollah-s-mini-vietnam-in-syria-escalates-with-beirut-bombs.html

- Abu Nasr, Donna. 2018. "Lebanon Hires McKinsey to Revamp Economy." The Daily Star. https:/ / bit.ly/ 2YrRcaG

- Achcar, G. (2007), "Lebanon and the Middle East Crisis", International Socialist Review (ISR), http:/ / www.isreview.org/ issues/ 52/ achcar.shtml

- Achcar, G. (2013a), Le peuple veut, une exploration radicale du soulèvement arabe, Paris:

- Achcar, G. (2013b), Marxism, Orientalism, Cosmopolitanism, London: Haymarket

- Achcar, G. (2019), البلطجة الفكرية وخدام الاستبداد", صحيفة القدس العربي, https:/ / bit.ly/ 39InOBh

- Achcar, G. and Chomsky, Noam (2007), La poudrière du Moyen Orient, Paris: Fayard

- Achcar, Gilbert (1981) "Onze thèses sur la résurgence actuelle de l'intégrisme islamique", Europe Solidaire, (pdf). http:/ / www.europe-solidaire.org/ IMG/ article_PDF/ Onze-thses-sur-la-rsurgence_a3324.pdf

- Adada, Hani (2015) "استنسابية الأمان... العنف ضد منتقدي النظام", al-Modon, http:/ / bit.ly/ 3j2d3zh

- Ahad News (Al-) (2009), "Sayyed Nasrallah Refutes Egypt Claims, Rejects Enmity with Any Arab State", 11 April. http:/ / english.alahednews.com.lb/ essaydetails.php?eid=8205&cid=450#.Ue0d1xYWl34

- Ahed News (2015b), "الكلمة الكاملة لسماحة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في ذكرى القادة الشهداء لعام 2015", 16 February. http:/ / www.alahednews.com.lb/ 107353/ 149/ #.VfBwkST3Bss

- Ahed News (Al-) (2004),"لائحة أبناء حارة حريك", http:/ / archive.alahednews.com.lb/ alahed.org/ archive/ 2004/ 3004/ file/ doc2.htm

- Ahed News (Al-) (2008), "Sayyed Nasrallah: Resistance is Vigilant ~ Those Plotting to Stop the Resistance Will Fail", http:/ / www.english.alahednews.com.lb/ essaydetails.php?eid=5050&cid=449#.VGcP297A1ss

- Ahed News (Al-) (2010), "Sayyed Nasrallah Full Speech on Martyr's Day November 11 2010", http:/ / www.english.alahednews.com.lb/ essaydetails.php?eid=12621&cid=451#.VGc8sd7A1ss

- Ahed News (Al-) (2011a), "Sayyed Nasrallah on the Ceremony for Consolidation with the Arab Peoples on 19-03-2011", 19 March, http:/ / www.english.alahednews.com.lb/ essaydetails.php?eid=13713&cid=452#.Vds49CT3Bss

- Ahed News (Al-) (2011b), "MP Fayyad Warns Arab Revolutions to Stay Vigilant on Arrogant Countries' Schemes", 21 November. http:/ / www.english.alahednews.com.lb/ essaydetails.php?eid=15807&cid=385#.Vds7SyT3Bss

- Ahed News (Al-) (2012), "Sayyed Nasrallah: US Blackmailed Al-Assad, Hand Us Resistance Head… We End Crisis", 4 September. http:/ / english.alahednews.com.lb/ essaydetails.php?eid=20897&cid=513#.Ud0x-RYWl34

- Ahed News (Al-) (2013), "السيد نصر الله لجمهور المقاومة أعدكم بالنصر مجدداً", 25 May. http:/ / www.alahednews.com.lb/ 76648/ 149/ السيد-نصر-الله-لجمهور-المقاومة-أعدكم-بالنصر-مجدداً#.VHisX97A1ss

- Ahed News (Al-) (2014a), "تنظم حفلا تكريميًّا للمؤسسات المتعاقدة « la Famille » معها : معرض الصور ", 18 February. http:/ / media.alahednews.com.lb/ galldetails.php?cid=523&items=12

- Ahed News (Al-) (2014b), "كلمة السيد حسن نصر الله في مهرجان عيد المقاومة والتحرير – بنت جبيل",25 May. http:/ / www.alahednews.com.lb/ 96521/ 149/ كلمة-السيد-حسن-نصرالله-في-مهرجان-عيد-المقاومة-والتحرير-بنت-جبيل#.VHiYGd7A1ss

- Ahed News (Al-) (2015a), "كلمة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في احتفال تكريم شهداء القنيطرة", 30 January. <http:/ / www.alahednews.com.lb/ 106672/ 149#.VfGAbiT3Bss

- Ahed News (Al-) (2015c),"السيد نصر الله: الهدف الحقيقي للعدوان السعودي على اليمن هو إعادة الهيمنة والوصاية على اليمن", 17 April. http:/ / www.alahednews.com.lb/ 109733/ 149/ السيد-نصر-الله-الهدف-الحقيقي-للعدوان-السعودي-على-اليمن-هو-اعادة-الهيمنة-والوصاية-على-اليمن#.VfFYviT3Bss

- Ahed News (Al-) (2015d), "كلمة السيد حسن نصر الله في عيد التحرير كاملة", 24 May. http:/ / www.alahednews.com.lb/ 111167/ 149/ السيد-نصر-الله-المقاومة-في-أعلى-جهوزيتها-والمشروع-التكفيري-سوف-يدمر-ويسحق-ولن-يبقى-منه#.VeSm4CT3Bss

- Ahed News (Al-) (2015f), " كلمة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في مهرجان يوم القدس العالمي", 10 July. http:/ / www.alahednews.com.lb/ 112961/ 149/ كلمة-الأمين-العام-لحزب-الله-السيد-حسن-نصر-الله-في-مهرجان-يوم-القدس-العالمي#2015-.VfLPniT3Bsu

- Ahed News (Al-) (2015g), "السيد نصرالله :السعودية تتحمل مسؤولية حادثة منى..مأرب ترسم اتجاه الحل في اليمن..والحضور الروسي مؤثر بمسار معركة سوريا..ونرحب به", 26 September. http:/

السيد-نصرالله-السعودية-تتحمل-مسؤولية-حادثة- /7/ 115781/ www.alahednews.com.lb/ /
VgpazST3Bsu.#منى..مأرب-ترسم-اتجاه-الحل-في-اليمن..والحضور-الروسي-مؤثر-بمسار

- Ahed News (Al-) (2016a), " موقع 'العهد' الإخباري ينشر مشاهد فيديو حصرية وجديدة للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله". 1 March. http:/ / www.alahednews.com.lb/ 119663/ 149/ موقع-العهد-الاخباري-ينشر-مشاهد-فيديو-حصرية-وجديدة-للأمين-العام-
VvF3EyTA1su.#لحزب-الله-السيد-حسن-نصر

- Ahed News (Al-) (2016b), "السيد نصر الله: كل الكيان الإسرائيلي وما فيه من مفاعل نووية هدف لنا.. والسعودية تعطل أي تقدم في الحل السياسي بسوريا", 22 March. http:/ / www.alahednews.com.lb/ 122916/ 149/ السيد-نصر-الله-كل-الكيان-الاسرائيلي-وما-فيه-من-
VvGCsCTA1st.#مفاعل-نووية-هدف-لنا..-والسعودية-تعطل

- Ahed News (Al-) (2016c), "كلمة سماحة السيد حسن نصر الله في احتفال هيئة دعم المقاومة الإسلامية", 6 May. <http:/ / www.alahednews.com.lb/ 124889/ 7/ #.V20B1CTugdM

- Ahed News (Al-) (2016d), "كلمة السيد نصر الله في ذكرى أسبوع القائد الشهيد مصطفى بدر الدين", 20 May. http:/ / www.alahednews.com.lb/ 125388/ 149/ كلمة-السيد-نصر-الله-
V21tayTugdM.#في-ذكرى-أسبوع-القائد-الشهيد-مصطفى-بدر-الدين

- Ainin (Al-), Bahyyat (2008), "رئيس نقابة أصحاب المطاعم والمنتزهات والمؤسسات السياحية علي طباجة: سنجعل من السياحة أم المواسم", Janoubia Online, http:/ / www.janoubiaonline.com/ modules.php?name=News&file=article&sid=417

- Akhbar (Al-) (2006), "«جهاد البناء» تنفرد بالإعمار ريثما تصحو الدولة", http:/ / www.al-akhbar.com/ node/ 164866

- Akhbar (Al-) (2011), "كأس حارة حريك الرابعة بمشاركة ثمانية أندية", http:/ / www.al-akhbar.com/ node/ 16689

- Akhbar (Al-) (2012), "تصحيح الأجور: الثالثة ثابتة", http:/ / www.al-akhbar.com/ node/ 27465

- Akhbar (Al-) (2021a), "التضخم 84 في المئة عام 2020", https:/ / al-akhbar.com/ Politics/ 300108/ التضخ-م-84-في-المئة-عام202-

- Akhbar (AL-), (2021b) "نصر الله في ذكرى التحرير الثاني: تحميل سفينة المحروقات الإيرانية الثالثة", https:/ / www.al-akhbar.com/ Politics/ 315502/ نصر-الله-في-ذكرى-التحرير-الثاني-تحميل-سفينة-المحروقات-الإيرانية-الثالث

- Akhbar (Al-) English (2011), "Thousands protest against Lebanon pay increase", http:/ / english.al-akhbar.com/ node/ 2548

- Akhbar (Al-) English (2012a), "FPM fumes at Lebanese electricity workers' "victory"", http:/ / english.al-akhbar.com/ content/ fpm-fumes-lebanese-electricity-workers-victory

- Akhbar (Al-) English (2012b), "Nasrallah: US manipulated Syria grievances", http:/ / english.al-akhbar.com/ node/ 9961

- Akhbar (Al-) English (2013a) "Nasrallah tells cadres Hezbollah "has changed"", 26 January. http:/ / english.al-akhbar.com/ content/ nasrallah-tells-cadres-hezbollah-has-changed

- Akhbar (Al-) English (2013b), Hundreds rally against Lebanese "Orthodox law, (online). 19 February. http:/ / english.al-akhbar.com/ content/ hundreds-protesters-rally-against-"racist"-lebanese-"orthodox-law

- Akhbar (Al-) English (2013c) "Lebanon: Economic Committees Pay Saudi Royal a Visit", 11 March. http:/ / english.al-akhbar.com/ content/ lebanon-economic-committees-pay-saudi-royal-visit

- Akhbar (Al-) English (2013d), "Hamas Reconsiders Alliances After Fall of Mursi", 19 July. http:/ / english.al-akhbar.com/ content/ hamas-reconsiders-alliances-after-fall-mursi

- Alagha, J. (2007), "Hizbullah's Conception of the Islamic State", in Mervin S. (ed.), Les Mondes Chiites et l'Iran, Paris and Beyrouth: Karthala and IFPO, pp. 87-112

- Alagha, J. and Catusse, M. (2008), "Les services sociaux du Hezbollah", in Mervin S. (ed.), Hezbollah, Etat des Lieux, Paris: Sindbad, Actes Sud and IFPO, pp. 117-140

- Alagha, Joseph (2006), The Shifts in Hizbullah's ideology, Amsterdam: University of Amsterdam

- Alami, M. (2008), "Lebanon: Radical Islam Comes to Town", Inter Press Service News Agency, http:/ / www.ipsnews.net/ 2008/ 07/ lebanon-radical-islam-comes-to-town

- Alami, M. (2016), "Meet one of Hezbollah's teen fighters", Al-Monitor, http:/ / www.al-

monitor.com/ pulse/ originals/ 2016/ 01/ lebanon-hezbollah-teenagers-jihad-syria.html

- Alami, M. (2017), "Hezbollah Embedded in Syria", Atlantic Council, https:/ / www.atlanticcouncil.org/ blogs/ syriasource/ hezbollah-is-embedded-in-syria/

- Alami, M. (2020), "Hezbollah steps up support for low-income Lebanese with grocery stores, microloans", Al-Arabiya, http:/ / bit.ly/ 38VwxBZ

- Alfoneh, Ali (2008), "The Revolutionary Guards' Role in Iranian Politics", Middle East Quarterly, Vol. 15, No. 4, pp. 3-14. http:/ / www.meforum.org/ 1979/ the-revolutionary-guards-role-in-iranian-politics#_ftn1

- Al-Haf, Hassan (2012), "1992-2001: خطف استقلالية الحركة النقابية، كيف صار «الاتحاد العمالي العام» صفرًا على الشمال؟", Lebanese Labor Watch, http:/ / lebaneselw.com/ node/ 7975

- Alipour, Farahmand (2015), "Syrian Shiites take up arms in support of Assad's army", Al-Monitor http:/ / www.al-monitor.com/ pulse/ originals/ 2015/ 08/ syrian-shiite-militia.html#ixzz3lQxXNYZE

- Al-Jadeed Television. 2018. "رجل من الجنوب ينتقد حزب الله وحركة أمل", Facebook. https:/ / www.facebook.com/ AlJadeedOnline/ videos/ 2109769169033737/

- All4Syria (2015), "حلفاء حزب الله في صيدا ومخيماتها يرفضون القتال في سورية", http:/ / all4syria.info/ Archive/ 234534

- Amal al-Baladi (Al-) (2013), No 14, (pdf.). http:/ / www.amal-baladi.org/ uploaded/ books/ mag14.pdf

- Amal al-Ummah TV (2011), "مشروع النهضة الإسلامي... خيرت الشاطر", https:/ / www.youtube.com/ watch?v=JnSshs2qzrM

- Amarasingam, Amarnath and Corbeil, Alexander (2016), "The Houthi Hezbollah", Foreign Affairs, https:/ / www.foreignaffairs.com/ articles/ 2016-03-31/ houthi-hezbollah

- Amel, M. (1986), في الدولة الطائفية, Beirut: دار الفارابي

- Amhaz, Sobhi, (2016), "حزب الله يفوز بإستفتاء بعلبك-الهرمل" موقع المدن, http:/ / www.almodon.com/ politics/ 2016/ 5/ 9/ حزب-الله-يفوز-بإستفتاء-بعلبك---الهرمل

- Amhaz, Sobhi (2017) "من جرح الوزير الحاج حسن في شمسطار", موقع المدن. http:/ / www.almodon.com/ politics/ 2017/ 8/ 21/ من-جرح-الوزير-الحاج-حسن-في-شمسطار

- Amin (Al-), Ibrahim, Qanso, Wafic, Ileik, Hassan and Zarakat, Maha (2014), "اتخذنا قرار الأسر قبل شهور... وتسلل المجاهدون مرات عدة إلى فلسطين", جريدة الأخبار اللبنانية , http:/ / al-akhbar.com/ node/ 213547

- Amir (Al-) Najde, Abd (2012), President of Federation of Public Cars Drivers for Land Transport Unions, Interview April 2012, Beirut

- Amnesty International (1997), Lebanon Human Rights Developments and Violations, (pdf.), Index number: MDE 18/ 019/ 1997

- Amnesty International (2021), "Lebanon must end impunity for human rights abuses following UN Human Rights Council review", https:/ / www.amnesty.org/ en/ latest/ news/ 2021/ 01/ lebanon-must-end-impunity-for-human-rights-abuses-following-un-review/

- Andraos, R. (2013), "Approuvée! Oui, mais...", Orient Le Jour, http:/ / www. lorientlejour.com/ article/ 806752/ Grille_des_salaires_%3A_Approuvee_%21_Oui%2C_mais....html

- Andraos, Rana (2012), "Le nouveau projet de loi sur les loyers, détonateur de la crise sociale?", Orient le Jour, http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 753165/ Le_nouveau_projet_de_loi_sur_les_loyers%2C_detonateur_de_la_crise_sociale_.html

- Anonym (2012a) with close family ties with Hezbollah members, Interview January 2012, Beirut

- Anonym (2012b), member of the CGTL, Interview July 2012, Beirut

- Antar, Ornellia, (2019) « À Tripoli, les manifestants protestent contre la gestion désastreuse des déchets », L'Orient le Jour, https:/ / bit.ly/ 2IDSUy0

- Antonios, Zeina (2016), « Des municipalités du sud contrôlées par le Hezbollah interdisent la mixité », Orient le Jour, http:/ / bit.ly/ 2MgHENr

- Arch company (2014), "Profile", http:/ / www.archco-lb.com/ profile.pdf

- Asharq Al-Awsat (2013), "Syria: Tensions escalate between Islamist rebels and Hamas",

https:/ / english.aawsat.com/ 2013/ 10/ article55319727/ syria-tensions-escalate-between-islamist-rebels-and-hamas

- Asher Schapiro, Avi (2016), "Children Are Eating Leaves Off the Trees': The Nightmare of the Siege of Madaya, Syria", Vice News, https:/ / news.vice.com/ article/ children-are-eating-leaves-off-the-trees-the-nightmare-of-the-siege-of-madaya-syria

- Ashkar, H. (2014a), "A Response to the "End of Rent Control in Lebanon," or the Deficiencies in Urban Research on Beirut", Disturbanism, a blog on urbanism, http:/ / disturbanism.wordpress.com/ 2014/ 06/ 26/ a-response-to-the-end-of-rent-control-in-lebanon-or-the-deficiencies-in-urban-research-on-beirut/

- Ashkar, H. (2014b), "Funerals Hezbollah Fighters Syria 2012-2014", Mostly Off, https:/ / docs.google.com/ a/ soas.ac.uk/ spreadsheet/ ccc?key=0Am1WLKyxQY2ldEtQQzVBaE5KOU5tS0VIM1pJU2RYRnc&usp=drive_web#gid=0

- Ashkar, Hisham (2011) The role of the state in initiating gentrification: the case of the neighborhood of Achrafieh in Beirut, (Master), Lebanese University - Institute of Fine Arts Department of Urban Planning

- Asia Times (2006), "Hezbollah's lack of structure its strength", http:/ / www.atimes.com/ atimes/ Middle_East/ HH11Ak03.html

- Assaf, Claude (2021), "Raz-de-marée de la thaoura à l'ordre des ingénieurs", Orient le Jour, https:/ / bit.ly/ 3w9bWCt

- Association of Banks in Lebanon (2012), "The Lebanese Banking Sector, Pillar of Lebanon's stability", http:/ / www.abl.org.lb/ library/ files/ ABL%202013%20LBS.pdf

- Association of Banks in Lebanon (2014a), "Members Guide", http:/ / www.abl.org.lb/ allbankGuide.aspx?pageid=128

- Association of Banks in Lebanon (2014b), "Board of Directors", http:/ / www.abl.org.lb/ boardofdirectors.aspx?pageid=20

- Association of Lebanese Industrialists (2014), "Board of Directors", http:/ / www.ali.org.lb/ english/ board.asp#

- Ayub, Nour (2015), "كشافة المهدي في ثلاثينيتها: 76 ألف منتسب", جريدة الأخبار اللبنانية, http:/

/ www.al-akhbar.com/ node/ 234919

- Aziz, Tareq M. (1993) "An Islamic Perspective of Political Economy: The Views of (late) Muhammad Baqir Al-Sadr", The Ahlul Bayt Digital Islamic Library Project, http:/ / www.al-islam.org/ al-tawhid/ vol10-n1/ islamic-perspective-political-economy-views-late-muhammad-baqir-al-sadr-tm-aziz-0

- Azm, Yasser (2012), Hamas official in Lebanon in charge of Media and refugee affairs, Interview January 2012, Beirut, Lebanon

- Azmeh (Al-), A. (2003), "Postmodern Obscurantism and the Muslim Question", Socialist Register, Vol. 39, pp. 28-50

- Bali, Asli and Salti, Nisreen (2009), "How Lebanon Has Weathered the Storm", Middle East Report, No. 252, pp. 30-33

- Baliani, Diego (2008), "Lebanon: the Doha agreement ends the first restructuring phase in the post Syrian Lebanon", Centro Militare di Studi Strategici (CeMiSS), Year VI, pp. 5-14

- Baltayeb, Nourredine, Dirani, Zakia and Hakim, (Al-) Bassem, (2013), "Lebanon: Hezbollah Media Apologize to Bahrain Regime", Al-Akhbar English, <http:/ / english.al-akhbar.com/ content/ lebanon-hezbollah-media-apologize-bahrain-regime

- Bank Audi (2020), "Shareholders", https:/ / www.bankaudigroup.com/ group/ corporate-governance/ shareholders

- Bank Information Center (2012) "The World Bank Group and Lebanon, A Country Study", http:/ / www.bicusa.org/ wpcontent/ uploads/ 2013/ 03/ The+World+Bank+Group+and+Lebanon-September+2012.pdf

- Barake, Ali (2012), Hamas official representative in Beirut, Interview January 2012, Beirut, Lebanon

- Baram, Amatzia (1994), "Two Roads to Revolutionary Shi'ite Fundamentalism in Iraq", Marty M. E. and Appleby R. S. (eds.), Accounting for Fundamentalisms, the Dynamic Character of Movements, Chicago and London: The University of Chicago Press, pp. 531-588

- Bargisi, Amr (editor), Mohameed, Ragab Mohameed, (transcriber) and Pieretti, Damien (translator) (2012) "Khairat al-Shater on "The Nahda Project" (Complete Translation)", Hudson Institute, http:/ / www.hudson.org/ research/ 9820-khairat-al-shater-on-the-nahda-project-complete-translation-

- Baroudi, S. E. (2000) "Sectarianism and business associations in postwar Lebanon", Arab Studies Quarterly, Vol. 22, No. 4, pp. 81-107

- Baroudi, S. E. (2001), "Conflict and Co-operation within Lebanon's Business Community: Relations between Merchants' and Industrialists' Associations", Middle Eastern Studies, Vol. 37, No. 4, pp. 71-100

- Baroudi, S. E. (2002), "Continuity in Economic policy in post war Lebanon: The Record of the Hariri and Hoss Governments Examined, 1992 - 2000," Arab Studies Quarterly, Vol. 24, No.1, pp. 63-90

- Baroudi, Salim E. (1998), "Economic conflict in postwar Lebanon: state labor relations between 1992-1997", Middle East Journal, Vol. 52, No. 4., pp. 531-550

- Barrington, Lisa (2016), "Hezbollah blames rebel shelling for death of top commander in Syria", Reuters, http:/ / www.reuters.com/ article/ us-mideast-crisis-hezbollah-blast-idUSKCN0Y506R

- Bassam, Layla (2014), "حزب الله يكشف عن أسرار سياسية وعسكرية في كتاب لنائبه في البرلمان حسن فضل الله", Reuters, <http:/ / ara.reuters.com/ article/ topNews/ idARAKBN0JZ0KV20141221

- Bassam, Layla and Evans Dominic (2016), "Hezbollah says Saudi Arabia, Turkey obstructing Syria peace chances", Reuters, http:/ / www.reuters.com/ article/ us-mideast-crisis-syria-hezbollah-idUSKCN0WN25N?mod=related&channelName=worldNews

- Bathish, Hani M. (2007) "New political party offers Shiites a third alternative", The Daily Star, http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2007/ Jul-12/ 47640-new-political-party-offers-shiites-a-third-alternative.ashx

- Bayoumi, Yara and Ghobari, Mohammed (2015), "Iranian support seen crucial for Yemen's Houthis", http:/ / www.reuters.com/ article/ 2014/ 12/ 15/ us-yemen-houthis-iran-insight-idUSKBN0JT17A20141215

- Bayyan (Al-) (2001), "إضراب يشل مطار بيروت ويلغي 8 رحلات", <http:/ / www.albayan.ae/ one-world/ 8-2001-06-22-1.1174082

- BBC News (2015), "Yemen crisis: Iran's Khamenei condemns Saudi 'genocide'", http:/ / www.bbc.com/ news/ world-middle-east-32239009

- BBC News (2016a), "Iran: Saudis face 'divine revenge' for executing al-Nimr", http:/ / www.bbc.com/ news/ world-middle-east-35216694

- BBC News (2016b), "Bahrain revokes top Shia cleric Isa Qassim's citizenship",http:/ / www.bbc.com/ news/ world-middle-east-36578000

- Beauchamp, Zack (2016), "The DEA says it just busted a Hezbollah operation laundering money for drug cartels", Vox World, <http:/ / www.vox.com/ 2016/ 2/ 1/ 10891370/ hezbollah-cartel-dea

- Bedran, Ismail and Zbeeb, Muhammad (2000), الاتحاد العمالي العام في لبنان، من يمثل من, Beirut: Frederich Ebert Stiftung institution

- Beirut Traders Association (2014), "About Us", (online). Available at: <http:/ / www.beiruttraders.org/ BTA/ AboutBTA.aspx>, (accessed 20 January 2014)

- Bejjani, Elias (2009), "Brazilian Samba & Hezbollah's Terrorism", Canada Free Press, http:/ / www.canadafreepress.com/ index.php/ site/ comments/ brazilian-samba-hezbollahs-terrorism

- Bensaid, Daniel (1982), "La double défaite de Beyrouth", Le site de Daniel Bensaid, http:/ / danielbensaid.org/ La-double-defaite-de-Beyrouth

- Berti, Benedetta and Gleis, Joshua L. (2012), Hezbollah and Hamas, A Comparative Study, Baltimore, Maryland: John Hopkins University Press

- Beydoun, Ahmad (1989), "Bint Jbeil, Michigan suivi de (ou poursuivi par) Bint Jbeil, Liban," Maghreb Mashrek, No. 125, pp. 69-81

- Bint Jbeil (2010), "النبطية: «التحالف» يتفق على كحل رئيسًا وجابر نائبًا له", http:/ / www.bintjbeil.org/ index.php?show=news&action=article&id=28201

- Blanford, N. (2007a), "Hizbullah builds new line of defence", The Christian Science

Monitor, 26 February. http:/ / www.csmonitor.com/ 2007/ 0226/ p01s02-wome.html

- Blanford, N. (2008), "Hezbollah phone network spat sparks Beirut street war", The Christian Science Monitor, http:/ / www.csmonitor.com/ World/ Middle-East/ 2008/ 0509/ p05s01-wome.html

- Blanford, N. (2011), Warriors of God: Inside Hezbollah's Thirty-Year Struggle Against Israel, New York: Random House

- Blanford, N. (2012), "Hezbollah role in Syria grows more evident", The Daily Star, http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Politics/ 2012/ Oct-12/ 191121-hezbollah-role-in-syria-grows-more-evident.ashx#axzz2dVeZJ3yD

- Blanford, N. (2013a), "Why Hezbollah has openly joined the Syrian fight", The Christian Science Monitor, 23 June. http:/ / www.csmonitor.com/ World/ Middle-East/ 2013/ 0623/ Why-Hezbollah-has-openly-joined-the-Syrian-fight

- Blanford, N. (2013b), "The Battle for Qusayr: how the Syrian regime and Hizb Allah tipped the balance", Combating Terrorism Center, August 27. https:/ / www.ctc.usma.edu/ posts/ the-battle-for-qusayr-how-the-syrian-regime-and-hizb-allah-tipped-the-balance

- Blanford, N. (2014a), "Why Hezbollah is playing a smaller role in this Iraqi conflict", The Christian Science Monitor, 14 July. http:/ / www.csmonitor.com/ World/ Middle-East/ 2014/ 0716/ Why-Hezbollah-is-playing-a-smaller-role-in-this-Iraqi-conflict

- Blanford, N. (2014b), "Hezbollah lowers fighting age as it takes on Islamic State (+video)", The Christian Science Monitor, 18 August. http:/ / www.csmonitor.com/ World/ Middle-East/ 2014/ 0818/ Hezbollah-lowers-fighting-age-as-it-takes-on-Islamic-State-video

- Blanford, N. (2015), "How oil price slump is putting a squeeze on Hezbollah, Iran's Shiite ally", The Christian Science Monitor, http:/ / www.csmonitor.com/ World/ Middle-East/ 2015/ 0104/ How-oil-price-slump-is-putting-a-squeeze-on-Hezbollah-Iran-s-Shiite-ally

- Blanford, Nicholas (2007b), "The Secrets of a Hizballah Renegade", Time, 24 April. http:/ / www.time.com/ time/ world/ article/ 0,8599,1613987,00.html

- Blom InvestBank report (2010), "A Decade of Real Estate Demand in Lebanon", http:/ / www.blominvestbank.com/ Library/ Files/ Uploaded%20Files/ 2010-11-A%20Decade%20of%20Real%20Estate%20Demand%20in%20Lebanon.pdf

-Bonnefoy, Laurent (2015), "The Islah Party in Yemen: Game Over?", <http:/ / muftah.org/ islah-party-yemen-game/ #.VfK4DiT3Bst

- Bou Dagher, Mansour (2008), "نقابة المهندسين وانتخابات 13 نيسان", Now Media, https:/ / now.mmedia.me/ lb/ ar/ nownewsar/ نقب_لمهندسين_ونتخبت_13_نيسن

- Bou Khater, Lea and Majed, Rima (2020), "Lebanon's 2019 October Revolution: Who Mobilized and Why?", Asfari Institute for Civil Society and Citizenship, https:/ / bit.ly/ 3aeEwuR

- Boumet Beirut (2013) "Gendered Ashura' in Dahieh", http:/ / boumet-beirut.tumblr.com/ post/ 66206697272/ gendered-ashouraa-in-dahieh#_ftn9

- Bourdieu, Pierre (1980), le sens pratique, Paris: Editions de Minuit

- Calabrese, Erminia C. (2013), "Al-Ghâlibûn Le Hezbollah et la mise en récit de la "société de la résistance" au Liban", Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, No. 134, pp. 171-181. http:/ / remmm.revues.org/ 8339

- Cammett, Melanie (2014), Compassionate Communalism, Welfare and sectarianism in Lebanon, Cornell University Press, Ithaca and London

- Carpi, Estellla (2014), "The Everyday Experience of Humanitarianism in Akkar Villages", Civil Society Knowledge Centre and Lebanon Support, http:/ / cskc.daleel-madani.org/ paper/ everyday-experience-humanitarianism-akkar-villages

- Carré, Olivier and Gérard, Michaud (a pseudonym used by Michel Seurat) (1983), Les Frères musulmans Égypte et Syrie (1928-1982), Paris: Gallimard and Julliard

- Catusse, M. and Abi Yaghi, M. N. (2011), "Non à l'Etat holding, oui à l'Etat providence. Logiques et contraintes des mobilisations sociales dans le Liban de l'après-guerre", Tiers-Monde, No. 206, pp. 67-93. http:/ / www.cairn.info/ revue-tiers-monde-2011-5-page-67.htm

- Catusse, M. and Karam, Karam (2010), "Partisan logics and political transformations

in the Arab world", in Catusse M. and Karam K. (eds.), Returning to Political Parties, (Open Edition Books), Beirut: The Lebanese Center for policy Studies, pp. 11-59.http:/ / books.openedition.org/ ifpo/ 1071

- Catusse, Myriam (2009), Tout privatiser ou bâtir un Etat (social)? Le système public de sécurité sociale au Liban à la croisée des chemins, in Congrès Association Française de Science Politique, "Section thématique 23, Les politiques sociales: mutations, enjeux, theories", Grenoble 2009. http:/ / www.congresafsp2009.fr/ sectionsthematiques/ st23/ st23catusse.pdf

- Chaaban, Jad C. and Salti, Nisreen (2009) "The Poverty and Equity Implications of a Rise in the Value- Added Tax: A Micro Economic Simulation for Lebanon", Economic Research Forum, http:/ / www.erf.org.eg/ CMS/ uploads/ pdf/ 1239701735_483.pdf

- Chaib, Kinda (2008), "Parcours de militantes", in Mervin S. (ed.), Hezbollah Etat des Lieux, Paris: Sindbad, Actes Sud and IFPO, pp. 287-310

- Charaf Eddin, Risslan (2006), مدخل لدراسة الأحزاب السياسية العربية, Beirut: Dâr al-Farabî

- Charara, Nasser (2014), "حماس وحزب الله في معادلة حرب غزة", Al-Monitor, http:/ / www.al-monitor.com/ pulse/ ar/ originals/ 2014/ 07/ hezbollah-hamas-repair-ties.html#

- Charara, Waddah (2007), 5 ,دولة حزب الله في لبنان: لبنان مجتمعًا إسلاميًّا, 5th ed., Beirut: Dar al-Nahâr

- Charara, Walid and Dromont, Frederic (2004), Le Hezbollah, un mouvement islamo-nationaliste, Paris: Fayard

- Chehabi, Hisham E. (2006), "Iran and Lebanon in the Revolutionary Decade", in Chehabi H. E. (ed.), Distant Relations: Iran and Lebanon in the Last 500 Years, London: I. B. Tauris, pp. 201-230

- Cheikh (Al-), B. and Saghyieh, H. (2013a), "النبطية قلعة حزب الله... انتكاس التفاؤل (وسيطرة على المجتمع أطفالاً وكبارًا، أحياء وشهداء (1 من 3)", Al-Hayat, http:/ / alhayat.com/ Details/ 510798

- Cheikh (Al-), Bissan and Saghyieh. Hazem (2013b), "النبطية قلعة حزب الله، تحديات السياسة والتعايش في زمن الثورة والأزمة السوريتين (3 من 3)", Al-Hayat, http:/ / daharchives.alhayat.com/ issue_archive/ Hayat%20INT/ 2013/ 5/ 9/ النبطية-قلعة-حزب-الله-

html.تحديات-السياسة-والتعايش-في-زمن-الثورة-والأزمة-السوريتين3--من3-

- Chelkowski, Peter and Dabashi, Hamid (2000), Staging a Revolution: The Art of Persuasion in the Islamic Republic of Iran, New York: New York University Press

- Chiit, B. (2009a) "انتخابات 2009: مشهد من الصراع الطبقي في لبنان", موقع المنشور, May 13.http:/ / al-manshour.org/ node/ 143

- Chiit, B. (2009b) "Divisions confessionnelles et lutte de classe au Liban", Que Faire?, http:/ / quefaire.lautre.net/ Divisions-confessionnelles-et

- Chiit, B. (2011), member of the Socialist Forum, Interview October 2011, Beirut

- Chiit, Bassem (2006), "Lebanon: anger on the streets as the Cedar Revolution wilts", Socialist Worker, http:/ / socialistworker.co.uk/ art/ 8665/ Lebanon%3A+anger+on+the+streets+as+the+Cedar+Revolution+wilts

- Chorev, Harel (2013), "Power, Tradition and Challenge: The Resilience of the Elite Shi'ite Families of Lebanon", British Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 40, No. 3, pp. 305-323

- Choufi, Firas (2013), "Hezbollah's Black Shirts to Reappear on Beirut Streets?", Al-Akhbar English, http:/ / english.al-akhbar.com/ node/ 15447

- Civil Society Knowledge Center, Lebanon Support (2016),"EDL workers", http:/ / cskc.daleel-madani.org/ party/ edl-workers#footnote10_dcaafc2

- Cochrane, P. (2012), "Turning tragedy into transformation", Executive Magazine, http:/ / www.executive-magazine.com/ real-estate-and-development/ 4951/ turning-tragedy-into-transformation

- Consultative Center for Studies and Documentation (CCSD) (2006), المأزق الاقتصادي-الاجتماعي في لبنان والخيارات البديلة, Beirut: CCSD

- Consultative Center for Studies and Documentation (CCSD) (2008b) عدوان تموز، الخسائر البشرية والاقتصادية والبيئية، المعونات وتقويم عمليات إعادة الإعمار, Beirut: CCSD

- Consultative Center for Studies and Documentation (CCSD) (2009) التنمية الاقتصادية–الاجتماعية في لبنان, Beirut: CCSD

- Consultative Center for Studies and Documentation (CCSD) (2012), Conference Reform of Social Policies in Lebanon: From Selective Subsidy Towards Welfare State, Beirut and Safir Hotel

- Consultative Center for Studies and Documentation (CCSD), (2008a), مؤتمر باريس 3، قراءة في الحيثيات والنتائج والملاحظات التفصيلية على برنامج الحكومة, Beirut: CCSD

- Cooper, Andrew Scott. 2016. "Saudi Arabia's First Step Is Admitting It Has an Oil Problem." Foreign Policy. http:/ / foreignpolicy.com/ 2016/ 06/ 07/ saudi-arabia-oil-addiction-vision2030-mckinsey-mohammed-bin-salman/

- Corbeil, Alexander (2016), "Hezbollah is learning in Russia", Carnegie Endowment for International Peace, http:/ / carnegieendowment.org/ sada/ ?fa=62896&mkt_tok=3RkMMJWWfF9wsRovva3JZKXonjHpfsX54uouUK6g38431UFwdcjKPmjr1YoFTMB0aPyQAgobGp5I5FEIQ7XYTLB2t60MWA%3D%3D

- Corstange, Daniel (2012), "Vote Trafficking in Lebanon", International Journal of Middle East Studies, Vol. 44, Issue 03, pp. 483-505

- Council for Development and Reconstruction (2014), http:/ / www.cdr.gov.lb/ eng/ profile.asp

- Daher, A. (2008), "Al-Tufayli et la « révolte des affamés »", in Mervin S. (ed.) Hezbollah, Etat des Lieux, Paris: Sindbad, Actes Sud and IFPO, pp. 273-276

- Daher, A. (2012), "Hezbollah face aux clans et aux grandes familles de la Bekaa Nord: les éléctions municipales de 2004 dans la ville de Baalbeck", in Mermier F. and Mervin S. (eds.) Leaders et partisans au Liban, Paris: Karthala, IFPO and IISMM, pp. 419-433

- Daher, A. (2014), le Hezbollah, mobilisation et pouvoir, Paris: PUF

- Daher, Aurélie (2007), "Le Hezbollah et l'offensive israélienne de l'été 2006: Baalbek dans la guerre", in Mermier F. and Picard E. (eds.), Le Liban une guerre des 33 jours, Paris: La Découverte, pp. 44-50

- Dakhlallah, Farah and Matar, Dina (2006), "What It Means to Be Shiite in Lebanon: Al-Manar and the Imagined Community of Resistance", Westminster Papers in Communication and Culture, Vol. 3, No. 2, pp. 22-40

- Daou, W. (2013) "الحركة النقابية والعمالية في لبنان، تاريخ من النضالات والانتصارات", الثورة الدائمة, Issue 3, http:/ / permanentrevolution-journal.org/ ar/ issue3/ brief-history-oflabor-movement-lebanon#footnoteref12_950ex1l

- Daou, Walid (2011), member of the Socialist Forum, Interview October 2011, Beirut

- Davinson John and Khalidi (Al-) Suleiman (2016), "Hezbollah targets Israeli forces with bomb, Israel shells south Lebanon", Reuters, http:/ / www.reuters.com/ article/ us-lebanon-security-israel-idUSKBN0UI1C320160104

- Davis, Charles (2016), "Inside the Syrian Provincial Capital Where 200,000 Face Starvation", The Daily Beast, http:/ / www.thedailybeast.com/ articles/ 2016/ 02/ 10/ inside-the-syrian-provincial-capital-where-200-000-face-starvation.html?via=mobile&source=email

- Deeb L. (2009), "Emulating and/ or embodying the ideal: The gendering of temporal frameworks and Islamic role models in Shi'i Lebanon", American Ethnologist, Vol. 36, No. 2, pp. 242-257

- Deeb, L. (2006), "Lebanese Shia Women Temporality and Piety", ISIM Review, Issue 18, pp. 32-33

- Deeb, L. and Harb, H. (2011), "Culture as history and landscape: Hizballah's efforts to shape an Islamic milieu in Lebanon", Arab Studies Journal, Vol. XIX, No. 2, pp. 10-41

- Deeb, L. and Harb, M. (2009), "Politics, Culture, Religion: How Hizbullah is Constructing an Islamic Milieu in Lebanon", Middle East Studies, Vol. 43, No. 2, pp. 198-206

- Deeb, L. and Harb, M. (2012), "Fissures in Hizballah's Edifice of Control", Middle East Research and Information Project (MERIP), http:/ / www.merip.org/ mero/ mero103012

- Deeb, L. and Harb, M. (2013), Leisurely Islam, negotiating Geography and morality in Shi'ite South Beirut, Princeton and Oxford: Princeton University Press

- Deeb, L. and Harb, Mona (2008) "Les autres pratiques de la résistance", in Mervin S(ed.) Hezbollah, Etat des Lieux, Paris: Sindbad, Actes Sud and IFPO, pp. 227-246

- Deeb, Lara (2003), An Enchanted Modern: Gender and Public Piety among Islamist Shi'i

Muslims in Beirut, (PhD), Emory University

- Deeb, M. (1988) "Shia Movements in Lebanon: Their Formation, Ideology, Social Basis, and Links with Iran and Syria", Third World Quarterly, Vol. 10, No. 2, pp. 683-698

- Deghanpisheh, B. (2014), "Special Report: The fighters of Iraq who answer to Iran", Reuters, 12 November. http:/ / www.reuters.com/ article/ 2014/ 11/ 12/ us-mideast-crisis-militias-specialreport-idUSKCN0IW0ZA20141112#top

- Democracy Now (2006), Headlines, http:/ / www.democracynow.org/ 2006/ 7/ 20/ headlines

- Dettmer, Jamie (2013) "Hezbollah Prepares for Syria Showdown in al-Qalamoun", The Daily Beast, http:/ / www.thedailybeast.com/ articles/ 2013/ 10/ 29/ hezbollah-prepares-for-syria-showdown-in-al-qalamoun.html

- Diab, Afif (2012) "على الجبهة: من البقاع الغربي إلى مزارع شبعا", جريدة الأخبار اللبنانية , http:/ / www.al-akhbar.com/ node/ 167211

- Dirani, Ahmad (2012), Independent trade unionist and works at the Lebanese Observatory for the Rights of Workers and Employees (LORWE), Interview April 2012, Beirut

- Dot Pouillard, Nicolas (2016), "Guerre au Hezbollah: le pari incertain de l'Arabie saoudite", Middle East Eye, http:/ / www.middleeasteye.net/ fr/ opinions/ guerre-au-hezbollah-le-pari-incertain-de-l-arabie-saoudite-311467344

- Drake, Bruce (2013), "As It Fights in Syria, Hezbollah Seen Unfavorably in Region", Pew Research Center, http:/ / www.pewresearch.org/ fact-tank/ 2013/ 06/ 07/ as-it-fights-in-syria-hezbollah-seen-unfavorably-in-region/

- Dubar, Claude and Nasr, Salim (1976) Les classes sociales, Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques

- Elali, Nadine (2012), "Lebanese Salafism", Now Media, https:/ / now.mmedia.me/ lb/ en/ nowspecials/ nows_guide_to_lebanese_salafism_

- El-Hage, Anne Marie (2017), "Nehmé Mahfoud menacé d'être écarté de la présidence du syndicat des enseignants du privé ", Orient le Jour, http:/ / bit.ly/ 2YpPSoS

- El-Hage, Anne Marie (2021), « Tripoli, une ville livrée à la pauvreté », Orient le Jour, http:/ / bit.ly/ 3qe8CUH

- Executive Magazine (2013), "Half a percent of Lebanese adults own half the country's wealth", http:/ / www.executive-magazine.com/ millionaires-own-half-lebanese-wealth/

- Ezzi, Mazen (2020), "Lebanese Hezbollah's Experience in Syria", Middle East Directions, https:/ / bit.ly/ 2MCb2xp

- Fadlallah, A. Al-Halim (2010), "Entretien avec Abd Al-Halim Fadlallah", Confluences Méditerranée, No. 76, pp. 113-116. http:/ / www.cairn.info/ revue-confluences-mediterranee-2011-1-page-113.htm

- Fadlallah, A. Al-Halim (2012a), Director of Hezbollah's development think tank, the Consultative Centre for Studies and Documentation (CCSD), Interview January 2012, Beirut

- Fadlallah, A. Al-Halim (2012b), Director of Hezbollah's development think tank, the Consultative Centre for Studies and Documentation (CCSD), Interview June 2012, Beirut

- Fadlallah, Abd Al-Halim (2008), "أثر السياستين المالية والنقدية على التنمية في لبنان", in CCSD (ed.), المأزق الاقتصادي-الاجتماعي في لبنان والخيارات البديلة, Beirut: CCSD, pp 37-67

- Fadllalah, H. (2015), حزب الله والدولة في لبنان –الرؤية والمسار, Beirut: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

- Faour, Muhammad (1991), "The Demography of Lebanon: A Reappraisal", Middle Eastern Studies, Vol. 27, No. 4, pp. 631-641

- Farid, Sonia (2011), "Kuwaiti billionaire Nasser al-Kharafi is mourned widely", Al-Arabiya News, http:/ / english.alarabiya.net/ articles/ 2011/ 04/ 19/ 145958.html

- Farrel, Shane (2012), "Hezbollah's controversial land acquisition", Now Media, https:/ / now.mmedia.me/ lb/ en/ reportsfeatures/ hezbollahs_controversial_land_acquisition

- Farsoun, Karen and Farsoun, Samih (1974), "Class and Patterns of Association among Kinsmen in Contemporary Lebanon", Anthropological Quarterly, Vol. 47, No. 1, pp. 93-111

- Fawaz, M. (2007), "Beirut: The City as a Body Politic", Isim Review, No. 20, pp. 22-23

- Fawaz, M. (2009), "Hezbollah as Urban Planner? Questions To and From Planning Theory", Planning Theory, Vol. 8, No. 4, pp. 323-334

- Fawaz, M. (2011), "Hezbollah's Urban Plan. An interview with Mona Fawaz and Nasrin Himada", Scapegoat, Issue 1, pp. 8-11 + 27

- Fawaz, M. (2014), "The Politics of Property in Planning: Hezbollah's Reconstruction of Haret Hreik (Beirut, Lebanon) as Case Study", International Journal of Urban and Regional Research, Vol. 38, Issue 3, pp. 922-934

- Fawaz, M. and Harb, M. (2010), "Influencing the Politics of Reconstruction in Haret Hreik", in Al-Harithy H. (ed.) Lessons in post-war reconstruction: case studies from Lebanon in the aftermath of the 2006 war, London: Routledge, pp. 21-45

- Fawaz, Mona (2004), "Action et idéologie dans les services: ONG islamiques dans la banlieue sud de Beyrouth", in Ben Néfissa S., Abd al-Fattah N., Hanafi S., and Milani C. (eds.), ONG et Gouvernance dans le Monde Arabe, Paris and Cairo: Cedej and Karthala, pp. 341–367

- Fayyad, Ali (2008) Hezbollah MP and ex director of the Consultative Centre for Studies and Documentation (CCSD), Interview August 2008, Beirut

- Fayyad, Ali (2008), "مدخل: الاقتصاد اللبناني بين واقع الأزمة وطموحات الحل" in CCSD (ed.), المأزق الاقتصادي-الاجتماعي في لبنان والخيارات البديلة, Beirut: CCSD, pp.13-18

- Fazeli, Yaghoub (2020), "Hamas arrests Palestinian for taking down banner of Iran's Soleimani in Gaza", English al-Arabiya, https:/ / english.alarabiya.net/ News/ middle-east/ 2020/ 12/ 31/ Hamas-arrests-Palestinian-for-taking-down-banner-of-Iran-s-Soleimani-in-Gaza

- Firro, K. M. (2006), "Ethnicizing the Shi'is in Mandatory Lebanon", Middle Eastern Studies, Vol. 42, No. 5, pp. 741-759

- Fontana, Benedetto (2008), "Hegemony and Power in Gramsci", in Howson R. and Smith K. (eds.) Hegemony: Studies in Consensus and Coercion, Abingdon: Routledge, pp. 80-106

- Foz, Nader (2021), "أسامة سعد محاصر: الطاعة الكاملة لحزب الله وإلا!", al-Modon, http:/ / bit.ly/ 3p3uzEu

- Freedom and Justice Party (2011), "Election Program The Freedom and Justice Party", http:/ / kurzman.unc.edu/ files/ 2011/ 06/ FJP_2011_English.pdf

- Gambill, Gary (2007), "Islamist Groups in Lebanon", Middle East Review of International Affairs, Vol. 11, No. 4, pp. 38-57

- Gaspard, Fouad (2004) A Political Economy of Lebanon, 1948-2002: The Limits of Laissez-Faire, Leiden: Brill

- Gates, Carolyn (1989), The Historical Role of Political Economy in the Development of Modern Lebanon, Oxford and London: Center for Lebanese Studies and I. B. Tauris

- George, Susannah (2015), "This Is Not Your Father's Hezbollah", Foreign Policy, https:/ / foreignpolicy.com/ 2015/ 01/ 15/ this-is-not-your-fathers-hezbollah/ ?utm_content=buffer48664&utm_medium=social&utm_source=facebook.com&utm_campaign=buffer

- Ghaddar Hanin (2013), "Racism and indifference; Bassil as an example", Now Media, https:/ / now.mmedia.me/ lb/ en/ commentaryanalysis/ racism

- Ghaddar, Hanin (2014), "I do not have two faces… and the law shall be the judge", Now Media, https:/ / now.mmedia.me/ lb/ en/ commentaryanalysis/ 547158-i-do-not-have-two-faces-and-the-law-shall-be-the-judge

- Ghaddar, Hanin (2016), "Hezbollah's Shiite catch", Now Media, https:/ / now.mmedia.me/ lb/ en/ commentaryanalysis/ 566696-hezbollahs-shiite-catch

- Gharib, Hanna (2012), the ex-President of Union Coordination committee and of the Union of High School Teachers in Lebanon, LCP member and new Secretary General of the party since April 2016, Interview June 2012, Beirut

- Ghobeyri Municipality (2013), "قمع مخالفات في الغبيري", http:/ / www.ghobeiry.gov.lb/ ?p=631

- Ghoul (El-), Adnan (2004), "Nasrallah alleges violent protests linked to US Embassy", The Daily Star, http:/ / beirut.indymedia.org/ en/ 2004/ 05/ 1343.txt

- Habib, Osama (2008), "Fneish wants to spark electricity revival", The Daily Star, http:/ / www.dailystar.com.lb/ Business/ Lebanon/ 2006/ Jun-12/ 41911-fneish-wants-to-spark-electric-revival.ashx#axzz3AG2uM27W

- Hackworth, Jason (2013), "Faith, Welfare and the Formation of the Modern American Right", in Gauthier F. and Martikainen T. (eds.), Religion in the Neoliberal Age, Political Economy and Modes Of Governance, Surrey: Ashgate, pp. 91-108

- Haddad, Rabih (2015), "قتلى وجرحى «حزب الله»... سري للغاية", موقع المدن, http:/ / www.almodon.com/ politics/ 32eb7aa5-6e7e-4b3e-8245-e6ae017362dd

- Haenni, Patrick (2005), L'Islam de marché, l'autre révolution conservatrice, Paris: Seuil and République des Idées

- Hage Ali, Mohanad (2017). "The Shi'a Revival," Carnegie Middle East Center http:/ / carnegie-mec.org/ diwan/ 69819?lang=en

- Hage Boutros, Phillipe (2017), « Les Indutsriels lorgnent le Liban Nord », Orient le Jour, https:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 1082061/ les-industriels-lorgnent-le-liban-nord.html

- Hage Boutros, P. (2019), "Le cercle des banques alpha s'agrandit encore", Orient le Jour, http:/ / bit.ly/ 3hn5Etk

- Hage Boutros, Phillipe (2016) "La baisse du salaire minimum journalier face à la justice administrative", Orient le Jour, http:/ / bit.ly/ 3r9xKMv

- Hajj (Al-), F. (2014a), "قواعد المعلمين والموظفين: تصحيح انتحار", جريدة الأخبار اللبنانية 19 August. http:/ / al-akhbar.com/ node/ 213709

- Hajj (Al-), F. (2014b), "هيئة التنسيق في مواجهة السياسيين: لم تتركوا للسلسلة مطرحًا", جريدة الأخبار اللبنانية 20 August. http:/ / al-akhbar.com/ node/ 213827

- Hajj (Al-), F. (2021), "روابط القطاع العام توافق على إعادة النظر بنظام التقاعد", جريدة الأخبار اللبنانية , http:/ / bit.ly/ 3rW8FVs

- Hajj (Al-), Faten (2013), "Lebanon Labor Activists Discuss Union Reform", Al-Akhbar English, http:/ / english.al-akhbar.com/ content/ lebanon-labor-activists-discuss-union-reform

- Hajj (Al-), George (2012) Head of the Federation of Unions of Banks' Employees, Interview May 2012, Beirut

- Hajj (Al-), Hanna S. (2002), "رجال الدين والانتخابات", in Lebanese Center for Policy Studies (ed.), الانتخابات النيابية في لبنان 2000 بين الإعادة والتغيير, Beirut: المركز اللبناني للدراسات, pp. 143-216

- Hajj Georgiou, Michel (2012), "Cette pensée qu´on assassine impunément…", Orient Littéraire, http:/ / www.lorientlitteraire.com/ article_details.php?cid=29&nid=3819

- Halawi, Majed (1992), A Lebanon Defied: Musa al-Sadr and the Shi' a, Boulder: Westview Press

- Hamadeh, Abdallah (2012), Head of the al-Wala transport federation linked to Hezbollah, Interview June 2012, Beirut

- Hamdan, Adnan (2012), "آذار تفوز برئاسة نقابة الصيادلة و6 أعضاء لمجلس الإدارة", 14 جريدة السفير , http:/ / m.assafir.com/ content/ 1353288663921226600/ Special

- Hamzeh, A. N. (2004), In the Path of Hizbullah, Syracuse, New York: Syracuse University Press

- Hamzeh, Ahmad N. (1993), "Lebanon's Hizbullah: from Islamic revolution to parliamentary accommodation", Third World Quarterly, Vol.14, No. 2, pp. 321-337

- Hanieh, A. (2013), Lineages of Revolt, Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East, Chicago: Haymarket Books

- Hanieh, Adam (2011), Capitalism and Class in the Gulf Arab States, New York: Palgrave Macmillan

- Harb El-Kak, Mona (1996), "Politiques urbaines dans la banlieue sud de Beyrouth", Beirut: Cahiers du CERMOC, http:/ / books.openedition.org/ ifpo/ 3586#bodyftn12

- Harb, M. (2002), "تطبيقات مقارنة للمشاركة في بلديتين: الغبيري وبرج البراجنة " in Lebanese Center for Policy Studies (ed.), العمل البلدي في لبنان, Beirut: المركز اللبناني للدراسات, pp. 125-155

- Harb, M. (2007), "Faith-Based Organizations as Effective Development Partners?

Hezbollah and Post-War Reconstruction in Lebanon" in Clarke G., Jennings M., Shaw T. M. (eds.), Development, Civil Society and Faith-Based Organizations Bridging the Sacred and the Secular, New York: Palgrave Macmillan, pp. 240-268

- Harb, M. (2009), "La gestion du local par les maires du Hezbollah au Liban", Revue Critique Internationale, No. 42, pp. 57-72. http:/ / www.cairn.info/ revue-critique-internationale-2009-1-page-57.htm

- Harb, M. (2010), le Hezbollah à Beyrouth (1985-2005), de la banlieue à la ville, Paris and Beyrouth: Karthala and IFPO

- Harb, M. and Leenders, R. (2005), Know The Enemy: Hizbullah, 'Terrorism' and the Politics of Perception, Third World Quarterly, Vol. 26, No. 1, pp. 173-197

- Harik, Judith Palmer (1996) "Between Islam and the System: Popular Support for Lebanon's Hizbullah", Journal of conflict resolution, Vol. 40, No. 1, pp. 41-67

- Harik, Judith Palmer (2004), Hezbollah: The Changing Face of Terrorism, London: I.B. Tauris

- Hashem (al-), Nûr. (2017), "حي السلم: نهاية «فدا إجر السيد»" al-Modon. http:/ / www.almodon.com/ media/ 2017/ 10/ 25/ حي-السلم-نهاية-فدا-إجر-السيد

- Hashem Ali (2016), "Hamas and Iran: New era, new rules", Al-Montitor, http:/ / www.al-monitor.com/ pulse/ originals/ 2016/ 02/ iran-hamas-arab-spring-tehran-visit-repair-relations.html

- Hashem, Ali (2015), "القوى الشيعية العراقية تعلن انتصارها على «داعش»", Al-Montitor, http:/ / www.al-monitor.com/ pulse/ ar/ originals/ 2015/ 03/ iraq-shiite-hezbollah-nujaba-victory-islamic-state.html

- Hashem, Ali (2017), « Hezbollah, Iran, Hamas seek new strategy for resistance ». al-Monitor. https:/ / theiranproject.com/ blog/ 2017/ 12/ 23/ hezbollah-iran-hamas-seek-new-strategy-resistance/

- Hassan (El-), Jana (2013), "4,000 Hezbollah fighters reach rebel-held Aleppo: FSA", The Daily Star, http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Politics/ 2013/ Jun-04/ 219388-4000-hezbollah-fighters-reach-rebel-held-aleppo-fsa.ashx#axzz3HjJLyY5b

- Hassan, Khodr (2017). "حرب صغيرة في حي السلم: ضد إزالة التعديات" al-Modon. http:/ / www.almodon.com/ politics/ 2017/ 10/ 25/ حرب-صغيرة-في-حي-السلم-ضد-إزالة-التعديات

- Hassan, Nagham (2014), "حامل بطاقة الأمير: أمير التسوق", Inbaa Al-Akhbar, http:/ / www.inbaa.com/ حامل-بطاقة-أمير-أمير-التسوق

- Hazran, Yusri (2010), "The Rise of Politicized Shi'ite Religiosity and the Territorial State in Iraq and Lebanon" Middle East Journal, Vol. 64, No. 4, pp. 521-541

- Hersh, J. (2013), "Hezbollah Role In Syria Crisis Looks Poised To Grow", The Huffington Post, http:/ / www.huffingtonpost.com/ 2013/ 02/ 22/ hezbollah-syria-crisis_n_2741922.html

- Hersh, Joshua (2010), "Follow the money", The National, http:/ / www.thenational.ae/ news/ world/ follow-the-money

- Hijazi, Salah (2020), «Al-Qard al Hassan, la microfinance résistante", Commerce du Levant, http:/ / bit.ly/ 3bMXQAp

- Hijazi, Salah and Tamo, Omar (2021), « Le patrimoine immobilier des hommes politiques au Liban, des données révélatrices ", Commerce du Levant, https:/ / bit.ly/ 3uIQCn1

- Hodeib, M. (2013b), "General Security on the rise in delicate times", The Daily Star, 23 August. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2013/ Aug-23/ 228366-general-security-on-the-rise-in-delicate-times.ashx#ixzz3JEnpIQsn

- Hodeib, Mirella (2013a), "Cannabis gets tacit green light – for now", The Daily Star, 2 August. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2013/ Aug-02/ 226006-cannabis-gets-tacit-green-light-for-now.ashx#ixzz2oxKzOT10

- Hourani, Guita and Van Vliet, Sam (2014) "Regional differences in the conditions of Syrian refugees in Lebanon", Civil Society Knowledge Center and Lebanon Support, http:/ / cskc.daleel-madani.org/ paper/ regional-differences-conditions-syrian-refugees-lebanon

- Human Rights Watch (2021), "Lebanon: No Justice 6 Months After Blast", http:/ / bit.ly/ 370pM0A

- Hussein, Walid (2019), نقابة أطباء الأسنان : انتخاب مرشح مستقل بدعم من الأحزاب, Al-Modon, http:/ / bit.ly/ 3cOC3GI

- Imdad (Al-) (2020), https:/ / alemdad.org.lb/ index.php

- Indymedia Beirut (2004), "الجيش اللبناني يرتكب مجزرة بحق العمال", http:/ / beirut.indymedia.org/ ar/ 2004/ 06/ 1353.shtml

- Inmaa (Al-) Engineering and Contracting (2013a), "Company Profile", http:/ / www.alinmaa.com.lb/ index2.php?id=acompany&name=Company

- Inmaa (Al-) Engineering and Contracting (2013b), "Project Name: Al Mahdi School- Hadath- 411- 2009" http:/ / www.alinmaa.com.lb/ index3.php?id=projects&subid=85&name=Al%20Mahdi%20School-%20Hadath-%20411-%202009&cid=specification

- Inmaa (Al-) Engineering and Contracting (2013c), "Project Name: Al Noor Radio Station- Haret Hreik- 2177- 2010", http:/ / www.alinmaa.com.lb/ index3.php?id=projects&subid=104&name=Al%20Noor%20Radio%20Station-%20Haret%20Hreik-%202177-%202010&cid=specification>,

- Inmaa (Al-) Engineering and Contracting (2013d), "Project Name: Maxime Restaurant in Dubai, KSA", http:/ / www.alinmaa.com.lb/ index3.php?id=projects&subid=123

- Insaniyyah (Al-) (2009), "Note: a discipline Hezbollah", Al Insaniyyah, 18 September. http:/ / al-insaniyyah.blogspot.ch

- Integrated Regional Information Networks (IRIN) (2013), "Ten ways to develop southern Lebanon", http:/ / www.irinnews.org/ report/ 97488/ ten-ways-to-develop-southern-lebanon

- Internal Displacement Monitoring Centre (2006), "Israel: End of Lebanon fighting allows displaced Israelis to go home", Norwegian Refugee Council, http:/ / www.refworld.org/ pdfid/ 4517b0344.pdf

- Internal Displacement Monitoring Centre (2010), "Yemen: IDPs facing international neglect", http:/ / www.internal-displacement.org/ assets/ library/ Middle-East/ Yemen/ pdf/ Yemen-August-2010.pdf

- International Center for Transitional Justice (2013), "Lebanon's Legacy of Political Violence, a mapping of serious violations of International Human rights and Humanitarian Law in Lebanon, 1975-2008", http:/ / www.ictj.org/ sites/ default/ files/ ICTJ-Report-Lebanon-Mapping-2013-EN_0.pdf

- International Crisis Group (ICG) (2003), "Hizbollah: Rebel without a cause?", http:/ / www.crisisgroup.org/ ~/ media/ Files/ Middle%20East%20North%20 Africa/ Iraq%20Syria%20Lebanon/ Lebanon/ B007%20Hizbollah%20Rebel%20 Without%20A%20Cause.pdf

- International Crisis Group (ICG) (2007), "Le Hezbollah et la crise libanaise, Rapport Moyen Orient N°69", http:/ / www.crisisgroup.org/ ~/ media/ Files/ Middle%20East%20North%20Africa/ Iraq%20Syria%20Lebanon/ Lebanon/ 69_ hizbollah_and_the_lebanese_crisis_french.pdf>

- International Crisis Group (ICG) (2008), "Lebanon: Hizbollah's Weapons Turn Inward", http:/ / www.crisisgroup.org/ ~/ media/ Files/ Middle%20East%20 North%20Africa/ Iraq%20Syria%20Lebanon/ Lebanon/ b23_lebanon_hizbollahs_ weapons_turn_inward.pdf

- International Crisis Group (ICG) (2010), "Lebanon's Politics: the Sunni community and Hariri's Future Current", http:/ / www.crisisgroup.org/ ~/ media/ Files/ Middle%20East%20North%20Africa/ Iraq%20Syria%20Lebanon/ Lebanon/ 96%20Lebanons%20Politics%20-%20The%20Sunni%20Community%20and%20 Hariris%20Future%20Current.ashx

- International Crisis Group (ICG) (2014), "Lebanon's Hizbollah Turns Eastward to Syria", http:/ / www.crisisgroup.org/ ~/ media/ Files/ Middle%20East%20 North%20Africa/ Iraq%20Syria%20Lebanon/ Lebanon/ 153-lebanon-s-hizbollah-turns-eastward-to-syria.pdf

- International Crisis Group (ICG) (2015), "Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies", http:/ / www.crisisgroup.org/ ~/ media/ Files/ Middle%20East%20 North%20Africa/ Iraq%20Syria%20Lebanon/ Lebanon/ 160-lebanon-s-self-defeating-survival-strategies.pdf

- Investment Development Authority of Lebanon (IDAL) Report (2013), "Invest in Lebanon Guide, Lebanon at a glance", http:/ / investinlebanon.gov.lb/ Content/ uploads/ Publication/ 130604043814366~Lebanon%20at%20a%20Glance.pdf

- Investment Development Authority of Lebanon (IDAL), (2011), "Annual Report 2010", http:/ / investinlebanon.gov.lb/ Content/ uploads/ Publication/ 121211013523594~Annual%20Report%202010.pdf

- Irving, Sarah (2009), "Lebanon's politics of real estate", Electronic Intifada, http:/ / electronicintifada.net/ content/ lebanons-politics-real-estate/ 8412

- Issacharoff, A., Khoury, J. and Pfeffer, A. (2011), "IDF on high alert as Palestinians prepare for Naksa Day", Haarertz, http:/ / www.haaretz.com/ print-edition/ news/ idf-on-high-alert-as-palestinians-prepare-for-naksa-day-1.365945

- Issawi, Charles (1982), An economic history of the Middle East and North Africa, New York: Columbia University Press

- Jaber Group (2013), "About Us", http:/ / www.jabergroup.com

- Jaber, Hala (1997), Hezbollah: Born with a Vengeance, New York: Columbia University Press

- Jalkh, Jeannine (2021), " « L'affaire Kassem Kassir », un mini-séisme dans la galaxie du Hezbollah", Orient le Jour, https:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 1249121/ -laffaire-kassem-kassir-un-mini-seisme-dans-la-galaxie-du-hezbollah.html

- Janoubia (2012), " صفي الدين: بعض الأنظمة العربية فشلت في رهانها بالنيل من مشروع المقاومة في المنطقة", http:/ / janoubia.com/ 26192

- Jazeera (Al-), (2011), "واشنطن تدعو صالح للاستجابة لشعبه", http:/ / www.aljazeera.net/ news/ arabic/ 2011/ 3/ 2/ واشنطن-تدعو-صالح-للاستجابة-لشعبه

- Jazeera (Al-), (2016), "قادة حزب الله القتلى في المستنقع السوري", http:/ / www.aljazeera.net/ multimedia/ infograph/ 2016/ 5/ 15/ قادة-حزب-الله-القتلى-في-المستنقع-السوري

- Jihad al-Bina Development Association (2013), "نبذة", http:/ / www.jihadbinaa.org.lb/ essaydetails.php?eid=4934&cid=734#.VDKGd_2ztss

- Johnson, Michael (1986), Class and Client in Sunni Beirut, the Sunni Muslim Community and the Lebanese State, 1940-1985, London: Ithaca Pres

- Jorish, Avi (2004), "Al-Manar: Hizbullah TV, 24/ 7", The Washington Institute, http:/ /

www.washingtoninstitute.org/ policy-analysis/ view/ al-manar-hizbullah-tv-24-7

- Kantar (Al-), Bassam (2013), "A Dreary Labor Day for Lebanon's Ailing Union", Al-Akhbar English, http:/ / english.al-akhbar.com/ content/ dreary-labor-day-lebanon's-ailing-union

- Karim, H. (1998) "الانتخابات النيابية في الجنوب" in Lebanese Center Politicy Studies (ed.) الانتخابات النيابية 1996 وأزمة الديمقراطية في لبنان, Beirut: المركز اللبناني للدراسات, pp. 199-250

- Kassir, Samir (1994), La guerre du Liban, de la dissension nationale au conflit regional, Paris: Karthala

- Katz, Muni and Pollack, Nadav (2015), "Hezbollah's Russian Military Education in Syria", The Washington Institute for Near East Policy, http:/ / www.washingtoninstitute.org/ policy-analysis/ view/ hezbollahs-russian-military-education-in-syria

- Khaddaj, A. (2010a), "Politicization of Lebanese labour unions turns them into political tools of influence", Al-Shorfa, (online) 26 June. Available at: <http:/ / al-shorfa.com/ en_GB/ articles/ meii/ features/ main/ 2010/ 06/ 28/ feature-01>, (accessed 30 June 2014)

- Khaddaj, A. (2010b), "Hizbullah cars entry into Beirut airport continues to reverberate in Lebanon", Al-Shorfa, 30 September. http:/ / al-shorfa.com/ en_GB/ articles/ meii/ features/ main/ 2010/ 09/ 30/ feature-01

- Khalaf, Samir (1979), Persistence And Change In 19th Century Lebanon, Beirut: American University of Beirut Edition

- Khalifa, Sami (2016), "نصر الله وبدر الدين في معركة الضاحية البلدية", موقع المدن, http:/ / www.almodon.com/ politics/ 2016/ 5/ 15/ معركة-الضاحية-البلدية-طريق-القدس-يمر-بالغبيري

- Khalil, Amal (2013), "Ashura Threats Heighten South Lebanon Security", Al-Akhbar English, 7 November. http:/ / english.al-akhbar.com/ content/ ashura-threats-heighten-south-lebanon-security

- Khansa (Al-), Muhammad (2010), "رئيس بلدية الغبيري محمد سعيد الخنسا لعالمنا: عملنا لما ينفع الناس", العمل البلدي, http:/ / www.amal-baladi.org/ essaydetails.php?eid=87&cid=57)

- Khansa (Al-), Muhammad (2012) Mayor of Ghobeyri and Hezbollah member,

Interview January 2012, Ghobeyri, Beirut

- Khatib, Lina (2014), "Hizbullah's Political Strategy", in Khatib L., Matar D. and Alshaer A. (eds), The Hizbullah Phenomenon, Politics and Communication, London: Hurst and Company, pp. 71-118

- Khatib Lina, Matar, Dina and Alshaer, Atef (2014), The Hizbullah Phenomenon, Politics and Communication, London and New York: Hurst and Oxford University Press

- Khoder, P. (2018a), "La candidature des femmes ralentie par la misogynie en matière de pouvoir", Orient le Jour, 18 janvier, https:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 1094932/ la-candidature-des-femmes-ralentie-par-la-misogynie-en-matiere-de-pouvoir.html

- Khoder, P. (2018b), "A Baalbek, la maison de Abbas Jawhari cible de tirs", Orient le Jour, 16 mai. https:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 1115875/ a-baalbeck-la-maison-de-abbas-jawhari-cible-de-tirs.html

- Khoder, Patricia (2015), "À Aïn el-Héloué, le calme sur le fil du rasoir", Orient Le Jour, 4 April. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 919616/ a-ain-el-heloue-le-calme-sur-le-fil-du-rasoir.html

- Khomeini, Ruhollah (2001), The Position of Women from the Viewpoint of Imam Khomeini, Teheran: The Institute for Compilation and Publication of Imam Khomeini's Works (International Affairs Division). http:/ / www.iranchamber.com/ history/ rkhomeini/ books/ women_position_khomeini.pdf

- Khoury Doreen (2013a), "Lebanon and the Syria conflict: between state paralysis and Civil War", Heinrich Boll Stiftung, 24 July. http:/ / lb.boell.org/ en/ 2013/ 07/ 24/ lebanon-and-syria-conflict-between-state-paralysis-and-civil-war

- Khoury, D. (2013b), "Women's political participation in Lebanon", Heinrich Boll Stiftung, 25 July. http:/ / www.boell.de/ de/ node/ 277616

- Khoury, Philipp S. (1981), "Factionalism among Syrian Nationalists during the French Mandate", International Journal of Middle East Studies, Vol. 13, No. 4, pp. 441-469

- Khraiche, D. (2014), "Nasrallah: Hezbollah achieving 'great victory' in Syria", The Daily Star, http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2014/ Nov-04/

276471-nasrallah-says-hezbollah-rockets-can-reach-all-of-israel.ashx#ixzz3I6v1x0fM

- Khraiche, Dana (2012), "Lebanon pharma company denies involvement in illegal meds", The Daily Star, http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2012/ Nov-12/ 194780-lebanon-pharma-company-denies-involvement-in-illegal-meds.ashx#axzz2zcnyV8iM

- Knecht, Eric (2020), "Hezbollah asserts role in Lebanon's coronavirus fight", Reuters, http:/ / reut.rs/ 3nWMQmz

- Kostrz, Marie (2016), "Le Hezbollah maître du jeu libanais", Le Monde Diplomatique, https:/ / www.monde-diplomatique.fr/ 2016/ 04/ KOSTRZ/ 55214

- La Famille (2020), http:/ / lafamille-lb.org/ #services

- Lababidi (-al), Mohammad (2018), "بيروت الشيعية, موقع المدن", www.almodon.com

- Labaki, B. (1988b) "L'économie politique du Liban indépendant, 1943-1975", in Mills H. D. and Shehade N. (eds.), Lebanon: a History of consensus and conflict, Oxford: I. B. Tauris, pp. 166-180

- Labaki, Boutros (1988a), Education et mobilité sociale dans la société multicommunautaire du Liban: approche socio-historique, Frankfurt: Deutsches Institut fur Internationale Padagogische Forschung

- Ladki, Nadim (2008), "Hezbollah says Beirut government declares war", Reuters, http:/ / in.reuters.com/ article/ 2008/ 05/ 08/ idINIndia-33479120080508

- Lambert, Imogen (2016), "Hamas announces 'new page of cooperation' with Iran", Al-Araby, http:/ / www.alaraby.co.uk/ english/ indepth/ 2016/ 2/ 19/ hamas-announces-new-page-of-cooperation-with-iran

- Lamloum, O. (2009a), "L'histoire sociale du Hezbollah à travers ses medias", Politix, No. 87, pp. 169-187, http:/ / www.cairn.info/ revue-politix-2009-3-page-169.htm

- Lamloun, O. (2008b), "La Syrie et le Hezbollah: partenaire sous contrainte?", in Mervin S. (ed.), le Hezbollah, Etat des Lieux, Paris: Sindbad, Actes Sud and IFPO, pp. 93-101

- Lamloun, O. (2009b), "Al-Manâr, pilier du dispositif communicationnel du Hezbollah",

Confluences Méditerranée, No. 69, pp. 61-70, http:/ / www.cairn.info/ revue-confluences-mediterranee-2009-2-page-61.htm

- Lamloun, Olfa (2008a), "Le Hezbollah au miroir de ses medias", in Mervin S. (ed.) Hezbollah, Etat des Lieux, Paris: Sindbad, Actes Sud and IFPO, pp. 21-45

- Lazkani, Souad (2020), « Document Shows Hezbollah Hospitals Receiving More Funding Than Others From The Lebanese Government », The 961, http:/ / bit.ly/ 2MKmruY

- Le Thomas, C. (2012a), Les écoles chiites au Liban, Paris: Karthala-IFPO

- Le Thomas, C. (2012b) "Le paysage scout chiite", in Mermier F. and Mervin S. (eds.) Leaders et Partisans au Liban, Paris: Karthala, IFPO, IISMM, pp. 285-304

- Le Thomas, Catherine (2008), "Formation et socialisation: un projet de (contre) société", in Mervin S. (ed.), Le Hezbollah, Etat des Lieux, Paris: Sindbad, Actes Sud and IFPO, pp. 147-171

- Lebanese Dentist Association (2014), "Board of Directors", http:/ / www.lda.org.lb/ board.aspx

- Lebanese Election Data (LEB) (2014), "Registered voters by confession", http:/ / lebanonelectiondata.org/ confessions.html

- Lebanese Observatory of the Rights of Workers and Employees (LORWE) (2013a) "محمود حيدر: سنحول روابطنا إلى نقابات وهيئة التنسيق إلى اتحاد مستقل", http:/ / lebaneselw.com/ content/ محمود-حيدر-سنحول-روابطنا-إلى-نقابات-وهيئة-التنسيق-إلى-اتحاد-مستقل

- Lebanese Observatory of the Rights of Workers and Employees (LORWE) (2013b), "التقرير السنوي –الاحتجاجات وقضايا العمال في لبنان عام 2012", Daleel Madani, http:/ / daleel-madani.org/ sites/ default/ files/ report-marsad.pdf

- Lefèvre, Raphael (2013), The Ashes of Hama, the Muslim Brotherhoods in Syria, London, C. Hurst and co.

- Legal Agenda (2019, "ست استقالات بلدية في النبطية احتجاجًا على قمع حراكها", https:/ / bit.ly/ 38zVv6E

- Leichtman, Mara L. (2010), "Migration War, and the Making of a Transnational Lebanese Shi'a Community in Senegal", International Journal Middle East Studies, Vol. 42, Issue 2, pp. 269–290

- Leroy, Didier (2015), Le Hezbollah libanais. De la révolution iranienne à la guerre syrienne, Paris, L'Harmattan

- Levitt, Matthew (2013), "On a Military Wing and a Prayer", The Washington Institute, http:/ / www.washingtoninstitute.org/ policy-analysis/ view/ on-a-military-wing-and-a-prayer

- Libcom (2004), "Leaded/ Unleaded'- the story of the 2004 Beirut general strike now online", https:/ / libcom.org/ news/ article.php/ beirut-general-strike-2004-dvd-0106

- Louër, Laurence (2008), Chiisme et politique au moyen-orient, Iran, Irak, Liban, monarchies du Golfe, Paris: Autrement

- Lynch, Sarah (2010), "Who is Jamil as-Sayyed?", Now Media, https:/ / now.mmedia.me/ lb/ en/ reportsfeatures/ who_is_jamil_as-sayyed

- Macdonald, Samuel C. (2012), The 2006 War in Lebanon: A Marxist Explanation, (Master's), University of Otago

- Mada (2021), Facebook, http:/ / bit.ly/ 3phdNlg

- Maghnayir, Eljah (2016), "دمشق تسعى لإعلان اللاذقية «أول محافظة محررة»", موقع الراي, http:/ / www.alraimedia.com/ ar/ article/ special-reports/ 2016/ 01/ 26/ 652332/ nr/ syria

- Mahdi (Al-) (2012) "حفل افتتاح قاعة الشهيد السيد محمد باقر الصدر", http:/ / www.almahdischools.org/ newsite/ _ihtifalat.php?filename=201202140913260

- Majed, Rayan (2014), "Failing to stand against domestic violence", Now Media, https:/ / now.mmedia.me/ lb/ en/ reportsfeatures/ 541140-failing-to-stand-against-domestic-violence

- Makdissi, Samir (2004), Lessons of Lebanon: The Economics of War and Development, London: I.B. Tauris

- Makdissi, U. (2000), The culture of sectarianism, community, history and violence in nineteeth-century Ottoman Lebanon, Berkeley and Los Angeles: University of California Press

- Makdissi, Ussama (1996), "Reconstructing the Nation-State: The Modernity of Secularism in Lebanon", MERIP, http:/ / www.merip.org/ mer/ mer200/ modernity-sectarianism-lebanon

- Mallat, Chibli (1988), "Religious Militancy in Contemporary Iraq: Muhammad Baqer as-Sadr and the Sunni-Shia Paradigm", Third World Quarterly, Vol. 10, No. 2, pp. 699-729

- Mallat, Raymond (1973) Seventy years of money mudding in Lebanon, Beirut: Aleph

- Manar (Al-) (2012a), "السيد نصر الله : متمسكون بالسلاح.. وسنثأر لمغنية ثأرًا مشرفًا", 16 February. <http:/ / www.almanar.com.lb/ adetails.php?eid=185439

- Manar (Al-) (2012b), "كلمة السيد نصرالله في احتفال «الوعد الأجمل» بعد اختتام أعمال «مشروع وعد»", 11 May. <http:/ / www.almanar.com.lb/ adetails.php?eid=234499

- Manar (Al-) (2013a), "نص خطاب السيد نصر الله في ذكرى عاشوراء في ملعب الراية في الضاحية الجنوبية", 25 November. <http:/ / www.almanar.com.lb/ adetails.php?eid=356806

- Manar (Al-) (2013b), "نص مقابلة الأمين العام السيد نصر الله مع قناة «أو تي في» ضمن برنامج «بلا حصانة»", 3 December. <http:/ / www.manartv.com.lb/ adetails.php?fromval=2&cid=19&frid=21&seccatid=19&eid=667137

- Manar (Al-) (2014), "Sayyed Nasrallah Receives Maliki: Defeating ISIL "Inevitable"", http:/ / www.almanar.com.lb/ english/ adetails.php?eid=183720&cid=23&fromval=1&frid=23&seccatid=14&s1=1

- Manar (Al-) (2015), "Hamas Military Chief, Haniyeh Condole Sayyed Nasrallah on Hezbollah Martyrs", http:/ / www.almanar.com.lb/ english/ wapadetails.php?eid=191794

- Manar (Al-) (2016a), "النص الكامل لكلمة السيد نصر الله في أسبوع الشهيد القائد علي أحمد فياض", 6 March. http:/ / www.almanar.com.lb/ adetails.php?eid=1443891

- Manar (Al-) (2016b), "السيد نصر الله: الدفاع عن حلب هو دفاع عن لبنان وسورية والعراق", al-

Manar 25 June. https:/ / manar.com/ page-30531-ar.html

- Manar (-al) (2018), "البرنامج الانتخابي لكتلة الوفاء للمقاومة لدورة انتخابات العام 2018" http:/ / www.almanar.com.lb/ 3534386

- Manar (-al) (2019a), «25 ,« 2019-10-25 - كلمة الأمين العام - يتحدث عن آخر التطورات October, https:/ / bit.ly/ 33azwlq

- Manar (-al) (2019b), «13 ,« 13-12-2019 كلمة الأمين العام - خطاب السيد نصر الله December, http:/ / bit.ly/ 38FAaso

- Manar (-al) (2019c), 10 ,« كلمة الأمين العام - خلال تأبين السيد مرتضى العاملي December 2019, http:/ / bit.ly/ 2Q5x8aG

- Manar (-al) (2021), « 2021-01-08 - كلمة الأمين العام عبر قناة المنار - كلمة الأمين العام », http:/ / bit.ly/ 2N1lBdR

- Manifesto 2009 (2009), "The New Hezbollah Manifesto", Lebanon Renaissance, http:/ / www.lebanonrenaissance.org/ assets/ Uploads/ 15-The-New-Hezbollah-Manifesto-Nov09.pdf

- Manshour (Al-) (2004), "Leaded/ Unleaded", https:/ / www.youtube.com/ watch?v=fCN9LAfmppM

- March 14 Website (2010), "السيرة الذاتية لعضو مجلس بلدية بيروت فادي علي شحرور", http:/ / www.14march.org/ news-details.php?nid=MjE3MTU3

- Marony, Qassem (2020), بيئة حزب الله تتكلم: يائسون ورواتبنا ملطخة بالدم, https:/ / bit.ly/ 327Os4a

- Marot, Bruno (2012), "The "Old Rent" Law in Beirut: an Incentive or Disincentive for Gentrification?", Les Carnets de l'IFPO, http:/ / ifpo.hypotheses.org/ 4376

- Marouny, Qassem (2021), "زلة حمد حسن", al-Modon, https:/ / www.almodon.com/ media/ 2021/ 8/ 26/ زلة-حمد-حسن

- Marty, Martin E. (1988), "Fundamentalism as a Social Phenomenon", Bulletin of the American Academy of Arts and Sciences, Vol. 42, No. 2, pp. 15-29

- Mashareq (-al), غضب وسط اللبنانيين الشيعة لعدم ايفاء حزب الله بوعوده, https:/ / bit.ly/ 32bP2xL

- Masoud, Tarek (2013). "Arabs Want Redistribution, So Why Don't They Vote Left? Theory and Evidence from Egypt Faculty." Harvard Kennedy School, RWP13-007, 1–51.

- Matabadal, Ashwin (2012), "RadoBank Country Report Lebanon", Economics RadoBank, https:/ / economics.rabobank.com/ PageFiles/ 6817/ Lebanon-201201%20(1).pdf

- Maucourant Atallah, Nada and Tamo, Omar (2020), "Banquiers et politiques, une grande famille", Commerce du Levant, http:/ / bit.ly/ 3sDUtln

- Mayadeen (Al-) (2015), "السيد نصر الله للميادين: صاروخ فاتح 10 طراز قديم مقارنة بما نملكه اليوم", http:/ / www.almayadeen.net/ ar/ news/ lebanon-nTCX90g_DkKC0aQhATmO3A/ السيد-نصرالله-للميادين--صاروخ--فاتح--110-طراز-قديم-مقارنة-

- Mayadeen (Al-) (2016), "حوار شامل مع نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم «الجزء الثاني»", http:/ / www.almayadeen.net/ Programs/ Episode/ TssmbjTMT0WQDYXz,JnkWA/ حوار-شامل-مع-نائب-الأمين-العام-لحزب-الله-الشيخ-نعيم-قاسم--ال

- McDonald, Donald. (2013) The Firm: The Story of McKinsey. New York: Simon & Schuster.

- Meamar (2014), "معمار تحتفل باليوبيل الفضي", http:/ / www.meamar.com.lb/ article.php?id=118&cid=168#.U06mvv2ztss

- Megaphone (2021a), Facebook, 2 February, http:/ / bit.ly/ 3kc2l9H

- Megaphone (2021b), Facebook, 3 February, http:/ / bit.ly/ 3sib0dO

- Megaphone (2021c), Facebook, 6 February, http:/ / bit.ly/ 2Nt4q5i

- Megaphone (2021d), Facebook, 17 February, http:/ / bit.ly/ 3ul2Cfo

- Megaphone (2021f), Facebook, 3 August, https:/ / bit.ly/ 3CdmMLZ

- Megaphone (2021e), Facebook, 20 February, http:/ / bit.ly/ 2ZB0emy

- Mehio, Saad (2002), "Prime Minister Alwaleed bin Talal? For what?", The Daily Star, http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2002/ Jul-09/ 35992-prime-minister-alwaleed-bin-talal-for-what.ashx#axzz2sp8JTTPd

- MEMRI TV (2006), "Hizbullah Leader Hassan Nasrallah: Implementing Khomeini's Fatwa against Salman Rushdie Would Have Prevented Current Insults to Prophet Muhammad; The Great French Philosopher Roger Garaudy Proved that the Holocaust Is a Myth, Al-Jazeera TV, Al-Manar - February 3, 2006", http:/ / www.memritv.org/ clip/ en/ 1023.htm

- Merhi, Nada (2012), "La honte au Parlement: le projet de loi sur la protection de la femme revu à la baisse", Orient le Jour, http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 748800/ La_honte_au_Parlement+%3A_le_projet_de_loi_sur_la_protection_de_la_femme_revu_a_la_baisse.html

- Merhi, Zeinab (2012) "Hezbollah's Unorthodox Fans", Al-Akhbar English, http:/ / english.al-akhbar.com/ content/ hezbollah's-unorthodox-fans

- Mervin, S. (2008a), "Le lien Iranien", in Mervin S. (ed.) Le Hezbollah, Etat des lieux, Paris: Sindbad, Actes Sud and IFPO, pp. 75-87

- Mervin, S. (2008b), "La religion du Hezbollah" in Mervin S. (ed.) Le Hezbollah, Etat des lieux, Paris: Sindbad, Actes Sud and IFPO, pp. 181-205

- Mervin, S. (2008c), "Muhammad Hussein Fadlallah, du guide spirituel au marja moderniste", in Mervin S., (ed.) Hezbollah Etat des lieux, Paris: Sindbad, Actes Sud and IFPO, pp. 277-285

- Mervin, Sabrina (2007), "Débats intelectuels transnationaux", in Mervin S. (ed), Les mondes chiites et l'Iran, Paris and Beyrouth: Karthala and IFPO, pp 301-326

- Metal Bulletin Company Database (2013), "Shar Metal Trading Co SARL", http:/ / www.mbdatabase.com/ Basic-Information/ SharMetalTradingCoSARL/ 52368

- Middle East Eye (2014), "'Mossad agent' was in charge of security for Hezbollah's Hassan Nasrallah" http:/ / www.middleeasteye.net/ news/ mossad-agent-was-charge-security-hezbollahs-hassan-nasarallah-128010033#sthash.AH8IPmPo.dpuf

- Middle East Monitor (2015a), "Yemen's Saleh netted $60bn through corruption", 25

February. https:/ / www.middleeastmonitor.com/ news/ middle-east/ 17179-yemens-saleh-netted-60bn-through-corruption

- Middle East Monitor (2015b), "Hamas and Hezbollah agree to protect Palestinians in Lebanon", 23 November. https:/ / www.middleeastmonitor.com/ 20151123-hamas-and-hezbollah-agree-to-protect-palestinians-in-lebanon/

- Mieu, Baudelaire (2009), "L'imam libanais lâché par les Ivoiriens", Jeune Afrique, http:/ / www.jeuneafrique.com/ Article/ ARTJAJA2536-37p076-077.xml5/ expulsion-imam-abdul-menhem-kobeissil-imam-libanais-lache-par-les-ivoiriens.html

- Mikaelian S. (2015), "Overlapping Domestic / Geopolitical contests, Hizbullah, and sectarianism" in Al-Habbal J., Barakat R., Khattab L., Mikaelian S., Salloukh B., (ed.) The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon", London: Pluto Press. pp. 155-173

- Modon (-al) (2019), «تسجيل منسوب لمقاتل في حزب الله: «لوين يا سيد؟», https:/ / bit.ly/ 2Q6UMTZ

- Mohieddine, Youssef (2012), President of the Federation of Agriculture in Lebanon, Interview May 2012, Chtaura

- Mohsen, Ahmad (2012), "مقاهي الضاحية بعد الحرب: «نصف حداثة»... مهجنة بالأعراف!", جريدة الأخبار اللبنانية, http:/ / www.al-akhbar.com/ node/ 64469

- Monitor (Al-) (2013), "Hezbollah Again Postpones General Congress", http:/ / www.al-monitor.com/ pulse/ originals/ 2013/ 03/ hezbollah-delays-general-congress.html##ixzz2xixP0WnG

- Monitor (Al-) (2014), "حزب الله: إنشاء مقاومة ضد الدولة الإسلامية", http:/ / www.al-monitor.com/ pulse/ ar/ contents/ articles/ originals/ 2014/ 08/ hezbollah-resistance-arsal-counter-islamic-state-attacks.html

- Mortada, Radwan (2010), "«معارضة» محامي بيروت: الخسارة مع سبق الإصرار", http:/ / www.al-akhbar.com/ node/ 37519

- Mouqaled, Diana (2013), "وزارة القمصان السود", Al-Sharq al-awsat, http:/ / classic.aawsat.com/ leader.asp?section=3&issueno=12536&article=722109#.VGeN1d7A1su

- Moushref, Aicha (2008), "Forgotten Akkar. Socio-economic Reality of the

Akkar region", Mada Association http:/ / www.policylebanon.org/ Modules/ Ressources/ Ressources/ UploadFile/ 4261_02,03,YYMADA_Forgotten_Akkar_SocioEconomicReality_Jan08.pdf

- Mualim (Al-), Jihad (2012) Head of the Federation of workers and employees in the Bekaa and LCP member, Interview May 2012, Beirut

- Mucci, Alberto (2014), "Hezbollah Profits From Hash as Syria Goes to Pot", The Daily Beast, http:/ / www.thedailybeast.com/ articles/ 2014/ 07/ 09/ hezbollah-profits-from-hash-as-syria-goes-to-pot.html

- Naharnet (2012),"Berri-Aoun Differences Linger over EDL Crisis", http:/ / m.naharnet.com/ stories/ en/ 48391-berri-aoun-differences-linger-over-edl-crisis

- Naharnet (2013a), "1 Dead, 3 Hurt as Members of Resistance Brigades, Nasserite Organization Clash in Sidon", 3 January, http:/ / www.naharnet.com/ stories/ en/ 67012

- Naharnet (2013b), "Al-Asaad Claims Receiving Death Threat, Holds Nasrallah and State Responsible for Salman's Murder", 16 June http:/ / www.naharnet.com/ stories/ en/ 87118

- Naharnet (2021), "فيديو لـ«احتجاز النائب حسين الحاج حسن في حسينية علي النهري»... والأخير يوضح", https:/ / www.annahar.com/ arabic/ section/ 77-13082021073709215/ مجتمع

- Nahas, Charbel (2012), Ex Minister of Labor and Telecommunication, Interview July 2012, Beirut

- Najib Miqati Official Website (2013), "biography", http:/ / www.najib-mikati.net/ EN/ NajibMikati

- Nakhoul, Samia (2013), "Special Report: Hezbollah gambles all in Syria", Reuters, http:/ / www.reuters.com/ article/ 2013/ 09/ 26/ us-syria-hezbollah-special-report-idUSBRE98P0AI20130926

- Nash, Matt (2008), "First shots", Now Media, https:/ / now.mmedia.me/ lb/ en/ commentaryanalysis/ first_shots

- Nashashibi, Sharif (2014), "Hizbollah's advances in Syria expose its fragilties in Lebanon", The National, http:/ / www.thenational.ae/ thenationalconversation/

comment/ hizbollahs-advances-in-syria-expose-its-frailties-in-lebanon#full

- Nasnas, Roger (2007), Le Liban de demain, Vers une vision économique et sociale, Beirut: Dâr An-Nahâr

- Nasr, Muhammad (2011), "مدير عام آرش للاستشارات الهندسية وليد جابر «للأمانة»: نقدم الاستشارات والدراسات التوجيهية الأولية للبلديات مجاناً", العمل البلدي, http:/ / amal-baladi. org/ essaydetails.php?eid=181&cid=61

- Nasr, S. (1985), "La transition des chiites vers Beyrouth: mutations sociales et mobilisation communautaires et espaces urbains au Machreq", Centre d'études et de recherches sur le Moyen-Orient contemporain (CERMOC), http:/ / books. openedition.org/ ifpo/ 3417?lang=fr

- Nasr, S. (2003), "The new social map", in Hanf T. and Salam N. (eds.), Lebanon in Limbo: Postwar Society and State in an Uncertain Regional Environment, Baden-Baden, Nomos Verlagsgesellschaft, pp. 143-158

- Nasr, Salim (1978), "Backdrop to Civil War: The Crisis of Lebanese capitalism", MERIP Reports, No. 73, pp. 3-13

- Nassif, Alfred (2012) President of the Federation of proprietors of Kermel in the Bekaa, and Secretary President of the Federation of Agriculture in Lebanon, Interview July 2012, Chtaura

- Nassif, Samir (2014), "حسن فضل الله متصفحًا أرشيف حزب الله", جريدة الأخبار اللبنانية , http:/ / www.al-akhbar.com/ node/ 221253

- National News Agency (NNA) (2014a), "Hajj Hassan congratulates industrialists on % 50 decrease off exports tax", 2 April. http:/ / www.nna-leb.gov.lb/ en/ show-news/ 24454/ Hajj-Hassan-congratulates-industrialists-on-50-decrease-off-exports-tax

- National News Agency (NNA) (2014b), "Tenants refuse new rent law, call for a sitin", 3 April. http:/ / www.nna-leb.gov.lb/ en/ show-news/ 24592/ Tenants-refuse-new-rent-law-call-for-sitin

- Naylor, Hugh (2014), "Lebanon's once-mighty Hezbollah is facing attacks in Syria — and also at home", Washington Post, http:/ / www. washingtonpost. com/ world/ middle_east/ lebanons-once-mighty-hezbollah-is-facing-attacks-in-syria--and-also-at-home/

2014/ 10/ 27/ 81cd75a4-9d26-4f9b-b843-9fa0814b2471_story.html

- Nazzal, Mohamed (2013), "Lebanese Government Gives "Blessed" Hashish a Break", Al-Akhbar English, http:/ / english.al-akhbar.com/ content/ lebanese-government-gives-"blessed"-hashish-break

- Nejm, Tareq (2010), "حزب الله,,, كفرتبنيت بين الخروج على بري أو عودة المطرودين إلى الحركة يتدخل في طرد المطرودين", Farah News, http:/ / www.farah.net.au/ news/ id_11921

- Nerguizian A. (2015), "Between Sectarianism and military development: the paradox of the Lebanese armed forces", in Al-Habbal J., Barakat R., Khattab L., Mikaelian S., Salloukh B., (ed.) The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon", London: Pluto Press. pp. 108-135

- Nichols, Michelle (2016), "Rights groups urge U.N. to put Saudi Yemen coalition back on blacklist", Reuters, http:/ / www.reuters.com/ article/ us-yemen-security-saudi-un-idUSKCN0YU2IJ

- Nilsen, Alf Gunvald (2013), "Contesting the Postcolonial Development project: a Marxist perspective on popular resistance in the Narmada Valley", in Barker, C. Cox, L., Krinsky, J. and Nilsen, A. G. (eds.) Marxism and Social Movements, Leiden: Brill, pp. 167-185

- Nizameddin, Talal (2006), "The Political Economy of Lebanon under Rafiq Hariri: An Interpretation", Middle East Journal, Vol. 60, No. 1, pp. 95-114

- Norton, A. R. (2000), Hizballah of Lebanon: Extremist Ideals vs. Mundane Politics, New York: Council of Foreign Relations Press

- Norton, A. R. (2007), Hezbollah a short history, Princeton: Princeton University Press

- Norton, Augustus R. (1987), Amal and the Shi'a, Struggle for the soul of Lebanon, Austin, Texas: University of Texas press

- Noujaim, Sandra (2012) "Qui est derrière les attaques contre les débits d'alcool au Liban-Sud?", Orient le Jour, http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 760938/ Qui_est_derriere_les_attaques_contre_les_debits_d%27alcool_au_Liban-Sud_.html

- Noujeim, S. (2014), " À Baalbeck-Hermel, l'art d'imposer des victoires", Orient le Jour,

http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 985207/ a-baalbeck-hermel-lart-dimposer-des-victoires.html

- Noujeim, S. (2016), "La séance plénière trahit la supercherie de la gestion parlementaire", Orient le Jour, http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 861423/ la-seance-pleniere-trahit-la-supercherie-de-la-gestion-parlementaire.html

- Noujeim, S. (2018a), "Hezbollah-Amal: Quand les électeurs chiites ne se suffisent plus de beaux discours." Orient le Jour, 21 February, https:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 1101021/ quand-les-electeurs-chiites-ne-se-suffisent-plus-de-beaux-discours.html

- Noujeim, S. (2018b), « Riad el-Assaad : Je veux rendre l'espoir à Tyr-Zahrani », Orient le Jour, 24 April, https:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 1112104/ riad-el-assaad-je-veux-rendre-lespoir-a-tyr-zahrani.html

- Noujeim, S. (2018c), « Législatives 2018 : Anatomie du vote à Tyr-Zahrani », Orient le Jour, 17 mai, https:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 1116089/ anatomie-du-vote-a-tyr-zahrani.html

- Now Lebanon (2012), "Pharm scandal rocks Lebanon", https:/ / now.mmedia.me/ lb/ en/ nownews/ pharm_scandal_rocks_lebanon_

- Now Media (2008), "The Doha Agreement", https:/ / now.mmedia.me/ lb/ en/ reportsfeatures/ the_doha_agreement

- Now Media (2010), "وحدة بيروت» تكريسًا للمناصفة في لبنان: بري والطشنق انضما... وعون» انكفأ نحو «المختارة", https:/ / now.mmedia.me/ lb/ ar/ latestnews2ar/ وحد_بيروت_ تكريس_للمنصف_في_لبنن_بري_ولطشنق_نضم_وعون_نكفأ_نحو_لمختر_

- Now Media (2011),"Future Movement, Hezbollah candidate win Dental Association membership", <https:/ / now.mmedia.me/ lb/ en/ nownews/ future_movement_hezbollah_candidate_win_dental_association_membership

- Now Media (2013), Al-Arabiya: Hezbollah fighters killed in ambush outside Damascus, 9 April. https:/ / now.mmedia.me/ lb/ en/ archive/ al-arabiya-hezbollah-fighters-killed-in-ambush-outside-damascus

- Now Media (2016), "Anti-Hezbollah news outlet comes under threat", https:/ / now.mmedia.me/ lb/ en/ NewsReports/ 566681-anti-hezbollah-news-outlet-comes-under-

- Now Media and AFP (2013), "Syria rebels say they have lost battle for Al-Qusayr", https:/ / now.mmedia.me/ lb/ en/ nowsyrialatestnews/ syria-rebels-say-they-have-lost-battle-for-qusayr1

- Nsouli, Faisal N. (2007), Privatization in Lebanon, Middle East Airlines, (PhD) Lebanese American University

- O'Bagy, Elizabeth (2013), "The Free Syrian Army", Institute for the Study of War, http:/ / www.understandingwar.org/ sites/ default/ files/ The-Free-Syrian-Army-24MAR.pdf

- Ohrstrom, Lysandra and Quilty, Jim (2007), "The Second Time as Farce, Stories of Another Lebanese Reconstruction", MERIP, No. 243, http:/ / www.merip.org/ mer/ mer243/ second-time-farce#_3_

- Orient le Jour (2011a), "Pour le Hezbollah, les soulèvements dans la région s'inscrivent dans le projet de la résistance", 28 February. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 691379/ Pour_le_Hezbollah%2C_les_soulevements_dans_la_region_s%27inscrivent_dans_le_projet_de_la_resistance.html

- Orient Le Jour (2011b), "Le Hezbollah exprime une fois de plus son opposition au statut personnel civil", 1 June. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 706295/ Le_Hezbollah_exprime_une_fois_de_plus_son_opposition_au_statut_personnel_civil.html

- Orient Le Jour (2011c), "Les camps commémorent la naksa dans le calme sous le slogan du droit au retour", 6 June. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 706984/ Les_camps_commemorent_la_naksa_dans_le_calme_sous_le_slogan_du_droit_au_retour.html

- Orient le Jour (2011d), "Le Hezbollah tente de fermer un débit de boissons à Houla: deux blessés du Parti communiste", 25 July. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 714515/ Le_Hezbollah_tente_de_fermer_un_debit_de_boissons_a_Houla+%3A_deux_blesses_du_Parti_communiste.html

- Orient Le Jour (2011e), "Hausse des salaires: Mikati bat Nahas au vote", 9 December. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 735207/ Hausse_des_salaires+%3A_Mikati_bat_Nahas_au_vote.html

- Orient le Jour (2012a), "Le gouvernement approuve le réajustement des salaires suivant la formule proposée par le patronat et la CGTL", 19 January. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 740943/ Le_gouvernement_approuve_le_reajustement_des_salaires_suivant_la_formule_proposee_par_le_patronat_et_la_CGTL.html

- Orient Le Jour (2012b), "Le Hezbollah pour une loi électorale basée sur la proportionnelle", 12 July. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 767926/ Le_Hezbollah_pour_une_loi_electorale_basee_sur_la_proportionnelle.html

- Orient Le Jour (2012c) "Abs lance le discours électoral aouniste: le Hezbollah "couve des mafias" et Berry est "un fromagiste corrompu"", 27 July. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 770507/ Abs_lance_le_discours_electoral_aouniste+%3A_le_Hezbollah_%3C%3C+couve_des_mafias+%3E%3E_et_Berry_est_%3C%3C+un_fromagiste_corrompu+%3E%3E.html

- Orient Le jour (2012d), «Trafic de médicaments: commission rogatoire contre le frère de Fneich", 12 November. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 787543/ Trafic_de_medicaments+%3A_commission_rogatoire_contre_le_frere_de_Fneich.html

- Orient le Jour (2013a) "Le Hezbollah justifie son choix obligé du projet «orthodoxe»", 25 February. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 802349/ Le_Hezbollah_justifie_son_choix_oblige_du_projet_%3C%3C+orthodoxe+%3E%3E.html

- Orient le Jour (2013b), "Gharib déplore « le long métrage américain » de la grille des salaires", 25 April. <http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 811345/ gharib-deplore-le-long-metrage-americain-de-la-grille-des-salaires.html

- Orient le Jour (2013c), "Incident de Bir Hassan: vive indignation du 14 Mars, quasi-silence du 8 Mars", 11 June. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 818590/ incident-de-bir-hassan-vive-indignation-du-14-mars-quasi-silence-du-8-mars.html

- Orient le Jour (2013d), "L'ambassadeur du Qatar chez Naïm Kassem: le rapprochement se confirme entre Doha et le Hezbollah", 18 December. <http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 847080/ lambassadeur-du-qatar-chez-naim-kassem-le-rapprochement-se-confirme-entre-doha-et-le-hezbollah.html

- Orient le Jour (2014a), "Hayek: Le bilan du ministère de l'Agriculture est "un échec"", 3 January, http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 848951/ hoayek-le-bilan-du-ministerede-lagriculture-est-un-echec-.html

- Orient le Jour (2014b), "Khamenei, Facebook et Hussein Moussaoui...", 9 January, http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 849679/ khamenei-facebook-et-hussein-moussaoui.html

- Orient Le Jour (2014c), "Un journaliste anti-Hezbollah agressé à Saïda", 5 July, http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 874817/ un-journaliste-anti-hezbollah-agresse-a-saida.html

- Orient Le jour (2014d), La légalisation des attestations approuvée, le Comité de coordination syndical envisage l'escalade, 20 August. <http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 881779/ la-legalisation-des-attestations-approuvee-le-comite-de-coordination-syndical-envisage-lescalade.html>, (accessed 20 August 2014)

- Orient le Jour (2014e), "Nasrallah: Ce n'est pas vrai que nous voulons entraîner le pays vers le vide...", 4 November. <http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 894398/ nasrallah-ce-nest-pas-vrai-que-nous-voulons-entrainer-le-pays-vers-le-vide.html

- Orient le Jour (2015a), "Le dialogue Futur-Hezbollah progresse lentement mais sûrement", 17 January. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 906353/ le-dialogue-futur-hezbollah-progresse-lentement-mais-surement.html

Orient Le Jour (2015b), "Exit Hanna Gharib", 26 January. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 907999/ exit-hanna-gharib.html

- Orient le Jour (2015c), " Hussein Moussaoui: Notre présence en Syrie et en Irak est un devoir recommandé par Dieu", 28 July. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 936480/ hussein-moussaoui-notre-presence-en-syrie-et-en-irak-est-un-devoir-recommande-par-dieu.html

- Orient le Jour (2015d), "N. Moussaoui revient à la charge: «Nous voulons un vrai président pour le Liban, Aoun»" 8 September. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 943121/ n-moussaoui-revient-a-la-charge-nous-voulons-un-vrai-president-pour-le-liban-aoun-.html

- Orient le Jour (2015e), "Le soutien du narcotrafiquant Nouh Zeaïter aux soldats du Hezbollah dans le Qalamoun" 15 September. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 944334/ le-soutien-du-narcotrafiquant-nouh-zeaiter-aux-soldats-du-hezbollah-dans-le-qalamoun.html

- Orient le Jour (2016), "Au Liban-Sud, une crise de confiance entre le Hezbollah et l'électorat chiite" 19 May. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 986725/ au-liban-sud-une-crise-de-confiance-entre-le-hezbollah-et-lelectorat-chiite.html

- Orient le Jour (2017a), « Béchara Asmar élu à la tête de la CGTL », 16 March, https:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 1040910/ bechara-asmar-elu-a-la-tete-de-la-cgtl.html

- Orient le Jour (2017b), « Rodolphe Abboud, nouveau président du syndicat des enseignant·es du privé », 10 July, https:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 1061515/ rodolphe-abboud-nouveau-president-du-syndicat-des-enseignants-du-prive.html

- Orient le Jour (2017c), « Émoi sur les réseaux après le discours de Kassem sur les femmes divorcées et les jeunes », 25 September, http:/ / bit.ly/ 3r4I9ZB

- Orient le Jour (2017d), « Nasrallah invite « les juifs non sionistes » à quitter la région», 3 October, https:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 1075917/ nasrallah-invite-les-juifs-non-sionistes-a-quitter-la-region.html
- Orient le Jour (2018a), « Hajj Hassan presse le gouvernement d'adopter une vision économique », 10 January, https:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 1093428/ hajj-hassan-presse-le-gouvernement-dadopter-une-vision-economique.html

- Orient le Jour (2018b), « Nous serons avec le Hezbollah contre toute agression israélienne, affirme à Beyrouth le chef d'une milice irakienne », 13 February, https:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 1099824/ nous-serons-avec-le-hezbollah-contre-toute-agression-israelienne-affirme-a-beyrouth-le-chef-dune-milice-irakienne.html

- Orient le Jour (2018c), « Khamenei au Hamas palestinien : L'Iran est tenu de vous soutenir », 4 April, https:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 1108600/ khamenei-au-hamas-palestinien-liran-est-tenu-de-vous-soutenir.html, -presence-en-tant-quopposants.html

- Orient le Jour (2018d), « Démonstration de force symbolique du Hezbollah à Beyrouth », 8 May, https:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 1114290/ demonstration-de-force-symbolique-du-hezbollah-a-beyrouth.html

- Orient le Jour and AFP (2014a), "Marchands de légumes, commerçants ou étudiants, les hommes du Hezb fiers de combattre en Syrie", 12 April. http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 862890/ -marchands-de-legumes-commercants-ou-etudiants-les-hommes-du-hezb-fiers-de-combattre-en-syrie.html

- Orient le Jour and AFP (2014b), "En Syrie, le Hezbollah a acquis et professe une précieuse expérience antiguérilla", 16 April http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 863267/ en-syrie-le-hezbollah-a-acquis-et-professe-une-precieuse-experience-antiguerilla.html

- Orléans, Alexander (2014), "Echoes of Syria: Hezbollah reemerges in Iraq", Institute for the Study of War Updates, http:/ / iswiraq.blogspot.ch/ 2014/ 08/ echoes-of-syria-hezbollah-reemerges-in.html

- Osoegawa, Taku (2013), Syria and Lebanon: International Relations and Diplomacy in the Middle East, I.B. Tauris, London

- Osseiran, Nazih and Schwartz, Felicia (2020), "Lebanon's Central Bank Fuels Corruption, Extremism Concerns", The Wall Street Journal, http:/ / on.wsj.com/ 3qlDy5y

- Osseyran, Hayat N. (1997), The Shiite leadership of South Lebanon: a reconsideration, (Master), American University of Beirut

- Ouazzini, K. (2018b), "IV—Télécoms, hydrocarbures offshore : que proposent les principaux partis libanais?" Orient Le Jour, 4 May. https:/ / www.lorientlejour.com/ elections/ article/ 1113653/ iv-telecoms-hydrocarbures-offshore-que-proposent-les-principaux- partis-.html

- Ouazzini, Kenza (2018a), "I—Réforme du secteur de l'électricité: que proposent les partis politiques libanais?" Orient Le Jour, 30 April. https:/ / www.lorientlejour.com/ elections/ article/ 1113020/ programmes-economiques-des-partis-i-la-reforme-du-secteur-de-lelectricite. html

- Owen, R. (1988); "The Economic History of Lebanon, 1943-1974: its Salient Features", in Barakat G. (ed.) Toward a Viable Lebanon, London: Croom Helm, pp. 27-41

- Paivandi, Saeed (2006), Religion et éducation en Iran: l'échec de l'islamisation de l'école, Paris: L'Harmattan

- Pearlman, Wendy (2013), "Emigration and Power: A Study of Sects in Lebanon, 1860-2010", Politics & Society, Vol. 41, No. 1, pp. 103–133

- Perthes, Volker (1997), "Myths and Money: Four Years of Hariri and Lebanon's

Preparation for a New Middle East", Middle East Report, No. 203, pp. 16-21

- Picard, E. (2000) "The Political Economy of Civil War in Lebanon", in Heydemann S. (ed.), War, Institutions, and Social Change in the Middle East, Berkely and Los Angeles: University of California Press, pp. 292-324

- Picard, Elizabeth (1985), "De la "communauté-classe" à la résistance "nationale". Pour une analyse du rôle des Chi'ites dans le système politique libanais (1970-1985)", Revue française de science politique, 35e année, No. 6, pp. 999-1028

- Picaudou, Nadine (1989), La déchirure libanaise, Paris: Editions Complexe

- Pompey, Fabienne (2009), "Les Nouveaux Libanais", Jeune Afrique, http:/ / www.jeuneafrique.com/ Article/ ARTJAJA2527p042-044.xml0/ immigration-islam-hezbollah-mosqueeles-nouveaux-libanais.html

- Press TV (2008), "The opposition will continue civil disobedience", <http:/ / edition.presstv.ir/ detail/ 55451.html

- Qard (Al-) al-Hassan Association (2020), http:/ / www.qardhasan.org

- Qassem, Naim (2008), Hezbollah, la voie, l'expérience, l'avenir, Beyrouth: Albouraq

- Qassir, Qassem (2011), "قصة حزب الله من العام 1982 إلى 2011: هكذا أصبح اللاعب الأساسي في اللبناني!", As-Safîr ma'lumât, No. 94. http:/ / www.alorwa.org/ content.php?id=300

- Qifa Nakbi (2011), "The Orthodox Gathering's Proposed Electoral System", http:/ / qifanabki.files.wordpress.com/ 2011/ 12/ orthodox-gathering-proposal.pdf

- Qmayha, Imad. 2017. "فجر شمسطار" Al-Janoubia. http:/ / janoubia.com/ 2017/ 08/ 23/ / فجر-شمسطار

- Qods (Al-) (2014), "مقاتلون في حزب الله يتركون كل شيء لخوض "معركة وجود" بسوريا", http:/ / www.alquds.co.uk/ ?p=154399

- Qualander, Nicolas (2006), "Hezbollah en débat "L'anomalie sauvage" du mouvement islamique", Inprecor, http:/ / ks3260355.kimsufi.com/ inprecor/ ~154005898ad322b8a08ac1e0~/ article-inprecor?id=123

- Raad, Muhammad (2012), Speech at the conference "Reform of Social Policies in Lebanon: From Selective Subsidy Towards Welfare State", Beirut 2012

- Rabih, Mounir (2021), " Pourquoi le maintien de Salamé ne tient plus qu'à quelques fils ", Orient le Jour, http:/ / bit.ly/ 3dekxhz

- Rajaee, Farhang (1993), "Islam and Modernity" in Marty M. E. and Appleby R. S. (eds.), Fundamentalisms and Society, Reclaiming the Sciences, the Family and Education, Chicago and London: The University of Chicago Press, pp. 103-128

- Rakel, Eva P. (2009), "The Political Elite in the Islamic Republic of Iran: From Khomeini to Ahmadinejad", Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East, Vol. 29, pp. 105-125

- Rayburn, Joel (2014), Iraq after America: Strongmen, Sectarians, Resistance, Stanford, California: Hoover Institution Press Publication

- Republic of Lebanon, Ministry of Finance (2013) "Debt and Debt Market, A Quarterly Bulletin of the Ministry of Finance, Issue No. 27, Quarter IV", http:/ / www.finance.gov.lb/ en-US/ finance/ PublicDebt/ Documents/ Quarterly%20 Debt%20Report/ 2013/ Debt%20and%20Debt%20Markets%20QIV%202013.pdf

- Reuters (2011), "Egypt Brotherhood businessman: Manufacturing is key", Ahram Online, http:/ / english.ahram.org.eg/ ~/ NewsContent/ 3/ 12/ 25348/ Business/ Economy/ Egypt-Brotherhood-businessman-Manufacturing-is-key.aspx

- Reuters (2016), "Ending the siege of Madaya", http:/ / www.reuters.com/ news/ picture/ ending-the-siege-of-madaya?articleId=USRTX221NB

- Reuters Staff (2019), "Lebanon's Jammal Trust Bank forced to close by U.S. sanctions", http:/ / reut.rs/ 3pzCCd9

- Reuters Staff (2020), "Lebanon's Hezbollah criticises c. bank over pound's collapse -report", http:/ / reut.rs/ 2NnoDZT

- Rida, Nour (2013), "Sayyed Nasrallah: Hizbullah Not Responsible For Drone, Political Settlement Only Solution in Syria", Al-Ahed News, http:/ / www.english. alahednews.com.lb/ essaydetails.php?eid=22984&cid=445#.VHbqNt7A1ss

- Rifai, Marisol (2014), "Au Liban, le corps enseignant au bout du rouleau", Orient Le Jour, (http:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 864399/ le-corps-enseignant-au-bout-du-rouleau.html

- Roccu, Roberto (2012), Gramsci in Cairo: Neoliberal Authoritarianism, Passive Revolution and Failed Hegemony in Egypt under Mubarak, 1991-2010, (PhD), University of London, London School of Economics

- Rowell, Alex (2015), "Hezbollah unlikely to drop 'Resistance Brigades", Now Media https:/ / now.mmedia.me/ lb/ en/ reportsfeatures/ 564784-hezbollah-unlikely-to-drop-resistance-brigades

- Roy, O. (2002), L'Islam mondialisé, Paris: Seuil

- Saab, Bilal Y. (2012), "The Syrian Spillover and salafist radicalization in Lebanon", Combating Terrorism Center, https:/ / www.ctc.usma.edu/ posts/ the-syrian-spillover-and-salafist-radicalization-in-lebanon

- Saad Ghorayeb, A. (2012), "Hezbollah's Iran Money Trail: It's Complicated", Al-Akhbar English, http:/ / english.al-akhbar.com/ content/ hezbollahs-iran-money-trail-its-complicated

- Saad Ghorayeb, Amal (2002), Hizbullah politics and religion, London: Pluto Press

- Saadi (al), Yazan (2016), "Electricity workers in Lebanon, and the fate of labour, national development, and governance", Civil Society Knowledge Center, Lebanon Support, http:/ / cskc.daleel-madani.org/ content/ electricity-workers-lebanon-and-fate-labour-national-development-and-governance

- Sachedina, Abdulaziz A. (1991), "Activist Shi'ism in Iran, Iraq, and Lebanon", in Marty E. M. and Appleby R. S. (eds.), Fundamentalisms Observed, Chicago and London: The University of Chicago Press, pp. 403-456

- Safir (As-) (2014), "نصر الله: صواريخنا تطال كامل فلسطين المحتلة", http:/ / assafir.com/ Article/ 1/ 382137

- Saif, Ibrahim (2012), "الموازنة اللبنانية... تغيب لأولويات المواطن", صحيفة الحياة, http:/ / alhayat.com/ Details/ 419038>,

- Salibi, Kamal S. (1971), "The Lebanese Identity", Journal of Contemporary History, Vol. 6, No. 1, pp. 76-81+83-86

- Salloukh, B. (2012)," Lebanon, Where next for Hezbollah: resistance or reform?", Accord, Issue 25, pp.100-104 http:/ / www.c-r.org/ sites/ default/ files/ Accord25_ Lebanon.pdf

- Salloukh, B. (2015), "Sectarianism and Struggles for Socio-Economic Rights" in in Al-Habbal J., Barakat R., Khattab L., Mikaelian S., Salloukh B., (ed.) The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon", London: Pluto Press. pp. 70-87

- Salloukh, Bassel (2005), "Syria and Lebanon: A Brotherhood Transformed", Middle East Report, No. 236, http:/ / www.merip.org/ mer/ mer236/ syria-lebanon-brotherhood-transformed

- Samii, Abbas William (2008), "A Stable Structure on Shifting Sands: Assessing the Hizbullah-Iran-Syria Relationship, Middle East Journal, Vol. 62, No. 1, pp. 32-53

- Saudi Oger Website (2013), "Overview", http:/ / www.saudioger.com/ overview_ mission.html

- Sereni, Jean Pierre (2014), "Le leader d'Ennahda explique ses ambitions pour la Tunisie, de la revolution à la réforme", Orient XXI, http:/ / orientxxi.info/ lu-vu-entendu/ le-leader-d-ennahda-explique-ses,0629

- Seurat, Leila (2015), Le Hamas et le monde, Paris: CNRS

- Shaheen, Kareem (2013), "Hamas will adjust to Egypt, retain Hezbollah ties", The Daily Star, http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Politics/ 2013/ Jul-20/ 224371-hamas-will-adjust-to-egypt-retain-hezbollah-ties.ashx

- Shams El-Din, Layla (2012) Al-Manar employee, Interview April 2012, Beirut

- Shams, Doha (2012) "Mahmoud Zahar: Hamas Betting on Egypt and Axis of Neutrality", Al-Akhbar English, http:/ / english.al-akhbar.com/ content/ mahmoud-zahar-hamas-betting-egypt-and-axis-neutrality

- Shanahan, Roger (2005), The Shi'a of Lebanon: Clans, Parties and Clerics, London: I.B Tauris

- Shapira, Shimon (2009), "Has Hizbullah Changed? The 7th Hizbullah General Conference and Its Continued Ideology of Resistance", Jerusalem Center for Public Affairs, http:/ / jcpa.org/ article/ has-hizbullah-changed-the-7th-hizbullah-general-conference-and-its-continued-ideology-of-resistance/ #sthash.vBbycYz4.dpuf

- Shar Metal Company (2013), "About Us", http:/ / www.sharmetal.com/ about1.html

- Sharaf, Raed (2014), "معركة هيئة التنسيق النقابية في 2013: الحراك المركز", The Legal Agenda, http:/ / www.legal-agenda.com/ article.php?id=650&lang=ar

- Shark (El-) Online (2012), "آذار تحقق فوزًا ثمينًا في انتخابات نقابة الصيادلة: حسونة نقيبًا 14 بزيادة 131 صوتًا عن مرشح حزب الله", http:/ / www.elsharkonline.com/ ViewArticle.aspx?ArtID=22032

- Sherry, Hassan (2014), "Post-war Lebanon and the influence of international financial institutions: A "Merchant Republic"", Civil Society Knowledge Center, Lebanon Support, http:/ / cskc.daleel-madani.org/ paper/ post-war-lebanon-and-influence-international-financial-institutions

- Shibani, Al Hajj Hassan (2013), "التجاذبات السياسية تتجسد في انتخابات الأطباء ومركز النقيب أمام معركة كسر عظم", Al-Liwa`, http:/ / aliwaa.com/ Article.aspx?ArticleId=165007

- Siklawi, Rami (2010), "The Dynamics of Palestinian Political Endurance in Lebanon", Middle East Journal, Vol. 64, No. 4, pp. 597-611

- Slab News (2013), "اتحاد بلديات الضاحية: لوقف أعمال البناء أو الترميم أو التجديد قبل الاستحصال على الرخص", http:/ / www.slabnews.com/ article/ 43781/ اتحاد%20بلديات%20الضاحية:%20لوقف%20أعمال%20البناء%20أو%20الترميم%20أو%20التجديد%20قبل%20الاستحصال%20على%20الرخص

- Sleibe, Ghassan (1999), في الاتحاد كوة, Beirut: دار مختارات

- Sleibe, Ghassan (2012) Public Service International Secretary for Arab Countries, Interview May 2012, Beirut

- Stewart, Dona J. (1996), "Society Economic Recovery and Reconstruction in Postwar Beirut", Geographical Review, Vol. 86, No. 4, pp. 487-504

- Sullivan, Marisa (2014), "Middle East Security Report 19, Hezbollah in Syria",

Institute for the study of War, http:/ / www.understandingwar.org/ sites/ default/ files/ Hezbollah_Sullivan_FINAL.pdf>,

- Tajamu' al-'Ulamâ` al-Muslimîn fî Lubnân (2014), http:/ / tajamo.net/

- Tajco Construction and Development (2013), "Our Projects", http:/ / www.tajco.pro/ index.php?option=com_content&view=article&id=22&Itemid=114

- Tehranian, Majid (1993), "Islamic Fundamentalism in Iran", in Marty M. E. and Appleby R. S. (eds.), Fundamentalisms and Society, Reclaiming the Sciences, the Family and Education, Chicago and London: The University of Chicago Press, pp. 341-373

- Teitelbaum, Joshua (2011), "The Muslim Brotherhood in Syria, 1945-1958: Founding, Social Origins, Ideology", Middle East Journal, Vol. 65, No. 2, pp.213-233

- Terror Control (2014), "Home Page", https:/ / stop910.com/ en

- The Daily Star (2010) "Fall in Lebanese public debt to GDP ratio spurs rating upgrades", http:/ / www.dailystar.com.lb/ Business/ Lebanon/ 2010/ Apr-01/ 61890-fall-in-lebanese-public-debt-to-gdp-ratio-spurs-rating-upgrades.ashx#axzz3InMF3iVl

- The Daily Star (2012a), "Cabinet to vote on salary hike plans", 20 January. http:/ / www.dailystar.com.lb/ Article.aspx?id=160242#axzz33Ci7SjuV

- The Daily Star (2012b), "Top Hamas official visits Tehran", 15 March. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Middle-East/ 2012/ Mar-15/ 166781-top-hamas-official-visits-tehran.ashx#axzz2ZaG9ZBM8

- The Daily Star (2013), "Hezbollah's seven assassinated commanders", <http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2013/ Dec-05/ 239967-hezbollahs-seven-assassinated-commanders.ashx#axzz3JEjntDq5

- The Daily Star (2014a), "Hezbollah, Hamas coordinating on the ground: official", 12 July. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2014/ Jul-12/ 263640-hezbollah-hamas-coordinating-on-the-ground-official.ashx#ixzz37FNkctpr

- The Daily Star (2014b), "EDL warns of power disruption if protests continue", 12 August. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2014/ Aug-12/ 266941-edl-workers-escalate-protest-declare-open-strike.ashx#axzz3AXVjvHw8

- The Daily Star (2014c), "Al-Mabarrat launches 10-year development strategy", 6 May. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2014/ May-06/ 255494-al-mabarrat-launches-10-year-development-strategy.ashx#axzz3HYh6LM1w

- The Daily Star (2014d), "Hezbollah puts senior operative on trial for treason" 19 December. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2014/ Dec-19/ 281619-hezbollah-puts-senior-operative-on-trial-for-treason.ashx#sthash.gFFIaEpj.dpuf

- The Daily Star (2016a), "Gharib crowned head of Lebanese Communist Party", 27 April. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2016/ Apr-27/ 349455-gharib-crowned-head-of-lebanese-communist-party.ashx#

- The Daily Star (2016b), "Lebanon communists mark Labor Day with call for secular state", 1 May. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2016/ May-01/ 350097-lebanon-communists-mark-labor-day-with-calls-for-secular-state.ashx?utm_source=Magnet&utm_medium=Related%20Articles%20widget&utm_campaign=Magnet%20tools

- The Daily Star (2016c), "Communists challenge Hezbollah claim of election sweep in south Lebanon", 23 May. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2016/ May-23/ 353439-communists-challenge-hezbollah-claim-of-election-sweep-in-south-lebanon.ashx?utm_source=Magnet&utm_medium=Recommended%20Articles%20widget&utm_campaign=Magnet%20tools

- The Daily Star (2016d), "Lebanon's authoritarian class destroying country: Gharib", 19 June. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2016/ Jun-19/ 357784-lebanons-authoritarian-class-destroying-it-gharib.ashx?utm_source=Magnet&utm_medium=Related%20Articles%20widget&utm_campaign=Magnet%20tools

- The Daily Star (2016e), "EDL workers kick off two-day protest", 23 June. http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2016/ Jun-23/ 358466-edl-workers-kick-off-two-day-protest.ashx?utm_source=Magnet&utm_medium=Related%20Articles%20widget&utm_campaign=Magnet%20tools

- The International Bank for Reconstruction and Development and The World Bank (2011), "Migration and Remittances: Top countries, Migration and Remittances Factbook 2011", https:/ / openknowledge.worldbank.org/ bitstream/ handle/ 10986/

2522/ 578690PUB0Migr11public10BOX353782B0.pdf?sequence=1

- The Star (2009), "Madoff-like scandal soils Hezbollah's clean image", http:/ / www.thestar.com/ news/ world/ 2009/ 09/ 23/ madofflike_scandal_soils_hezbollahs_clean_image.html

- Thomas, Peter D. (2009), The Gramscian Moment: Philosophy, Hegemony and Marxism, Leiden: Brill

- Toscane, Luiza (1995), L'Islam un autre nationalisme?, Paris: L'Harmattan

- Traboulsi, F. (2014), "الطبقات الاجتماعية في لبنان: إثبات وجود", Heinrich Boll Stiftung, http:/ / lb.boell.org/ sites/ default/ files/ social_classes_in_lebanon.pdf

- Traboulsi, Fawaz (2007), A History of Modern Lebanon, London: Pluto Press

- U.S. Department of the Treasury (2007), "Twin Treasury Actions Take Aim at Hizballah's Support Network", https:/ / www.treasury.gov/ press-center/ press-releases/ Pages/ hp503.aspx

- U.S. Department of the Treasury (2013), "Action Targets Hizballah's Leadership Responsible for Operations Outside of Lebanon", http:/ / www.treasury.gov/ press-center/ press-releases/ Pages/ jl2147.aspx

- U.S. Department of the Treasury (2014), "Treasury Sanctions Procurement Agents Of Hizballah Front Company Based In Lebanon With Subsidiaries In The UAE And China", https:/ / www.treasury.gov/ press-center/ press-releases/ Pages/ jl2562.aspx

- U.S. Department of the Treasury (2015a), "Treasury Targets Africa-Based Hizballah Support Network", 26 February. https:/ / www.treasury.gov/ press-center/ press-releases/ Pages/ jl9982.aspx

- U.S. Department of the Treasury (2015b), "Treasury Sanctions Hizballah Front Companies and Facilitators in Lebanon And Iraq", 10 July. https:/ / www.treasury.gov/ press-center/ press-releases/ Pages/ jl0069.aspx

- UNDP (2008a) "Millennium Development Goals, Lebanon Report 2008", http:/ / www.undp.org.lb/ communication/ publications/ downloads/ MDG_en.pdf

- UNDP (2008b), "Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon", UNDP in Lebanon, http:/ / www.ipc-undp.org/ pub/ IPCCountryStudy13.pdf

- UNDP (2009), "The National Human Development Report 2008-2009: Towards a Citizen's State", http:/ / www.lb.undp.org/ content/ dam/ lebanon/ docs/ Governance/ Publications/ NHDR_Full_Report1_En.pdf

- UNHRC (2013), "Syria Needs Analysis Project: Lebanese Baseline Information", data.unhcr.org/ syrianrefugees/ partner.php?OrgId=135

- UNWFP (2020), "Nine Out of Ten Syrian Refugee Families in Lebanon are Now Living in Extreme Poverty, UN Study Says", http:/ / bit.ly/ 39EkzM8

- Verdeil, E. (2008), "Emeutes et électricité au Liban", Le Monde Diplomatique, http:/ / www.monde-diplomatique.fr/ carnet/ 2008-01-30-Liban>,

- Verdeil, E. (2009), "Dépolitiser la question électrique au Liban?", Rumor, http:/ / rumor.hypotheses.org/ 207

- Vivien, Renaud (2007), "The Paris III Conference on Assistance to Lebanon: Who Aids Whom?", Mrzine, http:/ / mrzine.monthlyreview.org/ 2007/ vivien310107.html

- Voll, John O. (1991) "Fundamentalism in the Sunni Arab world: Egypt and the Sudan", in Marty M. E. and Appleby R. S. (eds.) Fundamentalisms Observed, Chicago and London: The University of Chicago Press, pp. 345-402

- Wärn, M. (2012), A Voice of Resistance: the Point of View of Hizballah - perceptions, goals and strategies of an Islamic movement in Lebanon, Stockholm: Department of Political Science, Stockholm University

- Wehbe, Batoul (2011), "Sayyed Nasrallah Condoles Al-Kharafi's Death, Hezbollah Delegation in Kuwait", Al-Manar, http:/ / www.almanar.com.lb/ english/ adetails.php?fromval=3&cid=23&frid=23&seccatid=14&eid=11013

- Wehbe, Muhammad (2012) "صرف العمال بالجملة والمفرق", جريدة الأخبار اللبنانية, http:/ / www.al-akhbar.com/ node/ 182321

- Wehbe, M. (2013a), "22 April. الخروج من الحلقة المفرغة", جريدة الأخبار اللبنانية, http:/ / www.al-akhbar.com/ node/ 181675

- Wehbe, M. (2013b), "19 , جريدة الأخبار اللبنانية, الضاحية قاطرة اقتصادية أيضًا" August. http:/ / www.al-akhbar.com/ node/ 189107

- Wehbe, M. (2013c), "جريدة الأخبار, التناقض الطبقي داخل أسوار الطائفة" أحوال الضاحية: 20 , اللبنانية August. http:/ / www.al-akhbar.com/ node/ 189138

- WikiLeaks (2009), "List of Al-Manar Shareholders Potential Names for designation?", http:/ / www.wikileaks.org/ plusd/ cables/ 07BEIRUT150_a.html

- Williams, Daniel (2007), "Hezbollah Expands in North Lebanon, Away From UN Peacekeepers", Bloomberg, http:/ / www.bloomberg.com/ apps/ news?pid=newsarchive&sid=a61ZA5X6NH8E&refer=home

- World Bank (2015), "لبنـــــــــــــان

تشجيع إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك", https:/ / bit.ly/ 37UlMi0

- World Bank (2021), "Personal Remittances", http:/ / bit.ly/ 2LT7M0v

- Worth, Robert F. (2009), "Billion-Dollar Pyramid Scheme Rivets Lebanon", New York Times, http:/ / dealbook.nytimes.com/ 2009/ 09/ 16/ billion-dollar-pyramid-scheme-rivets-lebanon/ ?_php=true&_type=blogs&_r=0

- Ya Libnan (2013a), "Hezbollah facing resistance from within over its Syria role", 7 July. http:/ / www.yalibnan.com/ 2013/ 07/ 07/ hezbollah-facing-resistance-from-within-over-its-syria-role

- Ya Libnan (2013b), "Al- Manar TV chief quits", 26 December. http:/ / www.yalibnan.com/ 2013/ 12/ 26/ al-manar-chief-quits/

- Yaghi, Zainab (2012), "جريدة السفير, الضاحية تمحو آثار تموز" , http:/ / assafir.com/ Article/ 274887

- Yassin, Ali Taher (2012) in "Conference Reform of Social Policies in Lebanon: From Selective Subsidy Towards Welfare State", Beirut 2012

- Yassine Mohammad (2021a), "Ces militants chiites menacés pour avoir critiqué le Hezbollah", Orient le Jour, 6 February, https:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 1251010/ ces-militants-chiites-menaces-pour-avoir-critique-le-hezbollah.html

- Yassine Mohammad (2021b), "Ces militants chiites menacés pour avoir critiqué le Hezbollah", Orient le Jour, 19 April, https:/ / www.lorientlejour.com/ article/ 1259091/ la-carte-al-sajjad-nouvelle-arme-du-hezbollah.html

- Yassine, A. T. (2012). Head of the Federation al-Wafa (linked to Hezbollah) and member of the CGTL's executive committee. Hezbollah member, Interview March 2012, Beirut

- Young, Michael (1998), "Two Faces of Janus: Post-War Lebanon and Its Reconstruction", Middle East Report, No. 209, pp. 4-7+44

- Zaatari, M. (2011), "Palestinian refugee camps bury Nakba martyrs", The Daily Star, http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Lebanon-News/ 2011/ May-17/ 138848-palestinian-refugee-camps-bury-nakba-martyrs.ashx#axzz3INSwDJKA

- Zaatari, M. (2013), "Palestinian refugees burn Hezbollah aid", The Daily Star, http:/ / www.dailystar.com.lb/ News/ Local-News/ 2013/ May-31/ 218980-palestinian-refugees-burn-hezbollah-aid.ashx

- Zaraket, M. (2014), "أ ب سلسلة الرتب والرواتب", جريدة الأخبار اللبنانية , http:/ / www. al-akhbar.com/ node/ 207145

- Zaraket, Maha (2012), "جريدة الأخبار اللبنانية» عن «المنار» محجوبات السافرات | تحقيق , http:/ / www.al-akhbar.com/ node/ 64561

- Zbeeb, M. (2012a), "A Nation Living Day to Day", Al-Akhbar English, 31 May. http:/ / english.al-akhbar.com/ content/ nation-living-day-day

- Zbeeb, M. (2012c), "Lebanon: Budgeting a Free-Falling Economy", Al-Akhbar English, 13 September. http:/ / english.al-akhbar.com/ node/ 12089

- Zbeeb, M. (2012d), "Bid Farewell to a Lebanese Union Impostor", Al-Akhbar English, 28 December. http:/ / english.al-akhbar.com/ node/ 14506

- Zbeeb, Muhammad (2012b), "Lebanese Unions: Handcuffing Labor", Al-Akhbar English, 16 August. http:/ / english.al-akhbar.com/ node/ 11167

- Zeid, Akram (2012) Trade Unionist linked to Hezbollah, Interview July 2012, Beirut

- Zigby Mohammad (2000), Bullets to Ballots: the Lebanonization of Hizballah, (Master), McGill University

- Zoghbi, Imad (2013), "مساع للتوافق على انتخاب نقيب للمعلمين", جريدة السفير , http:/ / assafir.com/ Article.aspx?EditionId=2429&ChannelId=58458&ArticleId=445&Author=عماد+الزغبي

- Zoghbi, Imad (2017), "سيناريو حنا غريب يتكرر في نقابة المعلمين: إبعاد محفوض", al-Modon, http:/ / bit.ly/ 3awv7h9

تأسَّس حزب الله عام 1985 إبان فترة أزمة سياسية حادة أثقلتها الحرب الأهلية اللبنانية والاجتياح الإسرائيلي عام 1982. تأسَّس الحزب بوصفه جماعةً سياسية إسلامية، مقرها المناطق الشيعية اللبنانية، مع تركيزه الاهتمام على المقاومة المسلحة ضد إسرائيل. بمرور السنوات، بات الحزب في نظر العديدين –في لبنان والعالم العربي على السواء– القوة الوحيدة القادرة على مقاومة العدوان الغربي والإسرائيلي على البلد. عقب الحروب العدوانية المختلفة لإسرائيل على لبنان، وبالذات عدوان 2006، جرى الاحتفاء بالحزب لقواته العسكرية المنضبطة وقدراته الدعائية ومقدرته على مقاومة الدولة الإسرائيلية بكفاءة. فصار بالإمكان رؤية صور حسن نصرالله، الأمين العام للحركة، مرفوعةً في مظاهراتٍ تجوب العواصم العربية الكبرى.

يهدف هذا العمل إلى فهم حزب الله من خلال فهم الإسلام السياسي فهمًا تاريخيًا وماديًا، وتتبع تطور بُنى التنظيم وعلاقاته ضمن النظام السياسي الأوسع، ووضع هذا التطور في سياق التغيُّر في التشكّل الطبقي وبناء الدولة في لبنان. بهذه الطريقة، يذهب الكتاب بالنقاش إلى ما هو أبعد من التركيز المعتاد على العقيدة باعتبارها وسيلة لتحديد سياسات الإسلام السياسي وفهمها، ليجادل بأنَّه في حين قد يكون الهدف المعلن للحزب هو إرساء «نمط الحياة الإسلامي»، إلَّا أنَّه من الأفضل فهم ممارساته الفعلية بوصفها متناغمة مع طبيعة البيئة الرأسمالية التي يعمل بها ويعكسها.

جوزيف ضاهر: يتولى حاليا منصبي أستاذ في جامعة لوزان، وأستاذ منتسب بدوام جزئي في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا (إيطاليا) حيث يشارك في مشروع "زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا". وهو مؤلف لعدة كتب، ومؤسس مدونة "سوريا الحرية للأبد".

SEFSAFA PUBLISHING HOUSE
WWW.SEFSAFA.NET
ISBN 978-977-821-253-2
9 789778 212532